على خط النار

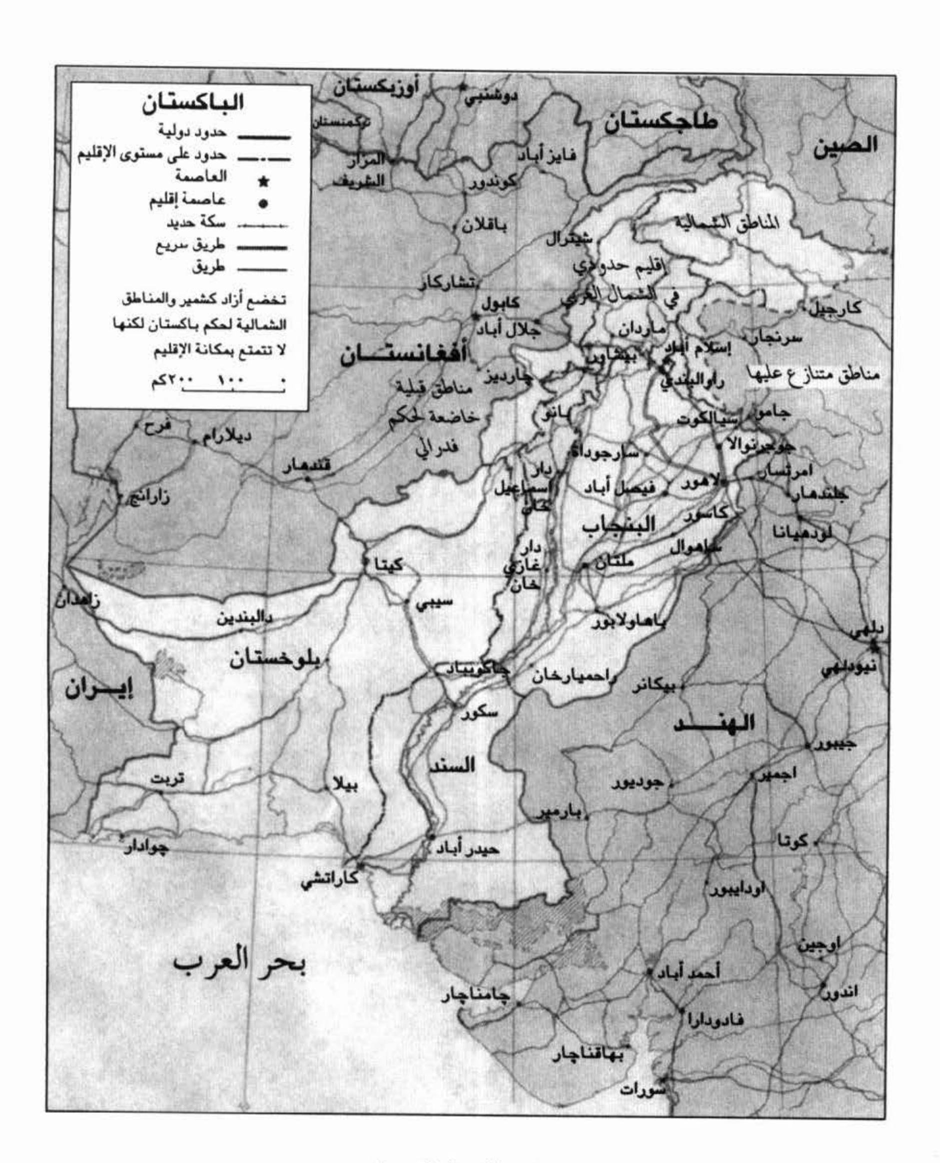
مذكرات الرئيس الباكستاني

برويز مشرف



على خط النار

مذكرات الرئيس الباكستاني



خريطة الباكستان

على خط النار

مذكرات الرئيس الباكستاني

برويز مشرف

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت لبنان

تلفون: ٣٤٤٢٣٦ ـ ٣٥٠٧٢٢ (١ ٩٦١+) تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١+)

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

ISBN: 978-9953-88-017-4

First Published in Great Britain by Simon & Schuster UK Ltd, 2006, A CBS Company.

Original English Language title: In the Line of Fire- A Memoir

This edition is Published by arrangement with the original publisher, Free Press, a Division of Simon & Schuster, Inc.

تصميم الغلاف: نور طويل

الإخراج الفني: بسمة تقي

إهــداء

أهدي هذا الكتاب إلى شعب الباكستان

الذي يكدح ويضحي ويصلي

من أجل وطنه

والذي ينتظر دون ملل مستقبلاً أفضل.

يستحق هذا الشعب قيادة ملتزمة غير أنانية تستطيع مساعدته على تحقيق قدراته الهائلة.

و

إلى أمي

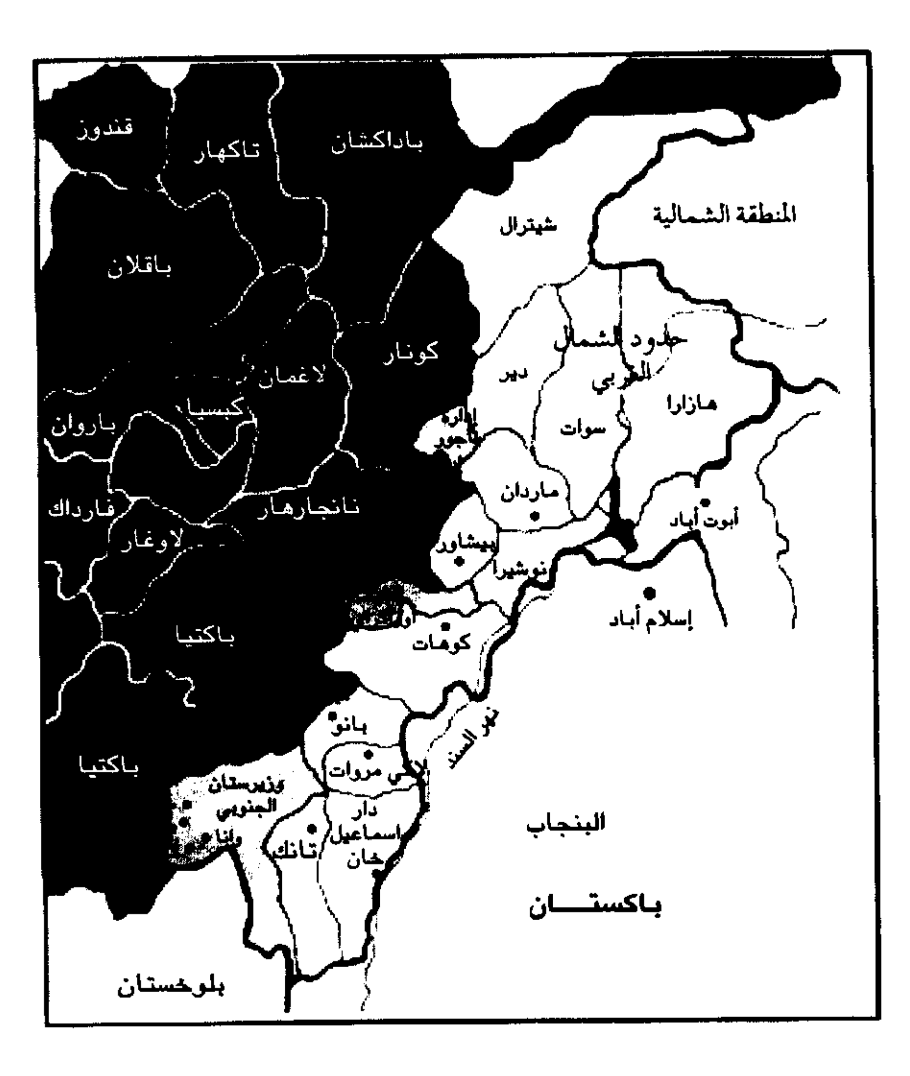
التي كانت ثقتها المطلقة بي

القوة الدافعة في حياتي

والتي ما زال حبها ودعاؤها غير المشروطين

مصدر قوة لي لا ينضب

المحتويـــات



خارطة المناطق القبلية الخاضعة للحكم الفدرالي/الإتحادي

مقدمة

يفتح هذا الكتاب نافذة على دولة الباكستان المعاصرة، وعلى دوري في تشكيل هذه الدولة. لقد عشت حياة مفعمة بالحيوية والعاطفة، بل ربما حياة طائشة في سني حياتي المبكرة، لكني كنت دوماً أركّز على تطوير نفسي وتحسين أوضاع وطني. غالباً ما تعرَّضت للتعنيف بسبب صراحتي، وأعتقد أن القارئ سيلمس هذه الصفات في الكتاب. وسوف أتجنَّب معالجة القضايا الحساسة التي تقيِّد التعامل معها عوامل لها علاقة بالأمن القومي.

قرّرت أن أكتب سيرتي الذاتية هذه، بعد أن احتلت الباكستان الموقع المركزي في النزاعات العالمية، بما في ذلك الحرب على الإرهاب. ولقد ظهر على مسرح الأحداث فضول كبير، حيالي شخصياً وحيال الوطن الذي أقوده، وأنا أريد أن أضع العالم وجها لوجه مع الحقيقة.

تتشكَّل الباكستان من أجزاء عديدة، فمنها المناطق الريفية والمدنية، والغنية والفقيرة، ورفيعة الثقافة والأمية. كما أن سكان الباكستان البالغ عددهم ١٦٠ مليون نسمة يتحدثون لغات مختلفة. إضافة إلى ذلك، فالمعتدلون يجابهون المتطرفين العتاة، وتصطدم الاتجاهات الغربية مع الثقافة التقليدية المحافظة. لقد وصف البعض حكم الباكستان بأنه أشد المهمات صعوبة في العالم، ولقد ضاعفت أحداث أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، التحديات التي تواجهها الباكستان، وضخمت القضايا والمشاكل الداخلية، وأعادت تشكيل علاقاتنا الخارجية.

تلعب أمتنا دوراً مركزياً في مسيرة أحداث القرن الحادي والعشرين، ولن يساهم ما يحدث في الباكستان في السنوات القادمة ـ سواء في الشؤون الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية ـ في تحديد نتائج الحرب العالمية على

الإرهاب وحسب، بل سيرسم معالم المستقبل للإسلام والغرب على حد سواء. وأنا مصمم على أن يسود هذا المستقبل السلام والازدهار ليس فقط للباكستان بل للمجتمع الدولي عامة. إن هذه الرؤية ممكنة التحقيق فقط إذا عمل العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على التوصل إلى حلول للقضايا التي تواجهنا.

شجعتني زوجتي صهبا وأفراد أسرتي الآخرون هدايت خيشجي، وهمة، وأفتاب، وشابنام خلال فترة تأليف هذا الكتاب. ولقد منحوني الثقة على المضي قدما رغم جدول أعمالي المليء بالأشغال. كما أنني أشكر شخصياً همايون جوهر وبروس نيكولز على إسهامهما بتدقيق هذا النص، فـ «همايون» أمضى ساعات طوال في تحرير وتدقيق ما كتبته. ولكني أود أن أشكر بصورة خاصة ضابط أركاني العميد عاصم باجوا لما بذله من جهود مضنية في تسجيل أفكاري ثم كتابتها من جهاز التسجيل. ولا شك أنه لولا دقته في العمل وولاؤه لي لكان إنجاز هذا العمل وإكماله أمراً صعب المنال.

إن سيرتي الذاتية، هذه هي مساهمتي في تاريخ الحقبة المعاصرة، وهي أيضا بالطبع قصة حياتي الحقيقية أروي فيها بطريقتي الخاصة، قصة حياة مفعمة باللحظات الجسيمة، لعب فيها الحظ والقدر دوراً رئيسياً.

برويز مشرف

١ آب/أغسطس، ٢٠٠٦

إسلام أباد، الباكستان

تمهيد

وجهاً لوجه مع الإرهاب

فجأة، حدث انفجار كبير فطارت سيارتي عن الأرض. كان ذلك في يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، حين كنت في طريقي نحو منزلي في «بيت الجيش» بعد أن حطت طائرتي في إسلام أباد بدقائق. لقد وجه الإرهابيون المتطرفون ضربتهم في عقر دارنا، وكانت نجاتي ونجاة الآخرين بفضل من الله تعالى.

لقد جابهت الموت وتحديته عدة مرات في الماضي لأن القدر ابتسم لي، وإنني لأدعو الله أن ينعم علي باستمرار السلامة من الأذى.

كانت أولى تجاربي في تفادي الموت، حين كنت شاباً عام ١٩٦١، حيث كنت أتأرجح على غصن شجرة المانجو فانكسر الغصن ووقعت على الأرض، وعندما ارتطم رأسي بالأرض، ظن رفاقي أني ميت لا محالة. وفي عام ١٩٧٢ عندما كنت برتبة رائد أقود سرية من قوات الفدائيين (المغاوير) في منطقة الشمال الجبلية، كان من المفترض أن أكون على متن طائرة الخطوط الجوية الباكستانية التي سقطت في نهر جليدي في أعالي جبال الهمالايا في رحلة من جيلجيت إلى إسلام أباد. وكنت في اللحظة الأخيرة قبل الإقلاع قد قررت عدم القيام بالرحلة لأن جثتي رجلين من رجالي وجدتا بعد أن فقدناهما في انزياح جليدي، ففضلت وقائد الوحدة التابعة لي أن نتخلى عن مقعدينا لإفساح المجال لوزن الجثمانين لنقلهما على متن الطائرة. ولم يتم العثور على تلك الطائرة حتى الآن.

ومرة أخرى في ١٧ آب/أغسطس عام ١٩٨٨ كنت ممن سيرافقون رئيس الجمهورية ضياء الحق على طائرته التي سقطت وقتل جميع ركابها. كان الاختيار قد وقع علي لمنصب السكرتير العسكري للرئيس، لكن أحد الضباط الآخرين برتبة عميد عين للمنصب في اللحظة الأخيرة، وهكذا قضى ذلك المسكين نحبه بدلاً مني. وكان السفير الأمريكي آرنولد لويس رفائيل أيضاً من ركاب الطائرة. وقد بقيت ملابسات هذا الحادث غامضة في تاريخ الباكستان الحديث.

لكني أكثر ما اقتربت من لقاء حتفي كان في عام ١٩٩٨ حين كنت برتبة فريق أتولى قيادة قوات مانجلا، وكان قد تم استدعائي إلى مؤتمر في راولبندي. وبعد الانتهاء من العمل الرسمي ذهبت مع صديقي المقدم أسلام شيما كي نلعب البريدج في مكتبه. وكان ذلك المكتب في موقع بعيد. راح قائد الطيران التابع لي الذي كان في طريقه إلى مانجلا على متن مروحية يبحث عني، حيث أراد أن يصطحبني معه إلى مانجلا لكي يوفر علينا عناء رحلة بالسيارة تستغرق ساعتين. ولا شك أنني كنت سأعود معه لو وجدني، لكنه لم يعلم أين كنت فعاد أدراجه حيث تحطمت الطائرة المروحية في أثناء الرحلة وقتل هو في الحادث. وهكذا أنقذتني لعبة بريدج بسيطة مع صديق لي.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩ كنت أتبوأ منصب رئيس هيئة أركان الجيش، وهو أعلى منصب عسكري في الباكستان، وكنت عائداً من كوالالمبور، وكانت طائرتي على وشك الهبوط في مطار كراتشي، حين عمد رئيس الوزراء عملياً إلى اختطاف الطائرة من الأرض حيث وضع الحواجز على المدرجات وأغلق جميع مطارات الباكستان، وأعطى الأوامر بأن تغادر طائرتي أجواء الباكستان. وكان الوقود في طائرتي على وشك أن ينفد بحيث كانت الطائرة ستسقط لا محالة، لولا أن سيطر الجيش على مطار كراتشي قبل فوات الأوان. وهكذا هبطت الطائرة ولم يكن لدينا من الوقود ما يكفي لسبع دقائق. أدت هذه المجابهة الخطيرة مع رئيس الوزراء بي إلى تسلّم زمام الحكم، وهي قصة سأرويها بالتفصيل فيما بعد.

كما اقتربت من الموت مرتين أخريين في أثناء الحرب بين الهند والباكستان في عام ١٩٦٥.

وكأن هذه الأخطار التي واجهتها لم تكن كافية، فقد شاء القدر أن أكون عائداً من الاشتراك في قمة الأمم المتحدة في نيويورك عام ٢٠٠١ حين أرسل قائد الطائرة رسالة عاجلة إلى المراقبين الأرضيين يقول فيها باحتمال وجود قنبلة على متن الطائرة. عدنا إلى نيويورك، وبعد تفتيش دقيق للطائرة دام عدة ساعات تبين أن ذلك كان إنذاراً كاذباً. إلا أن أحداث شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣ وضعتني على خط النار في الحرب ضد الإرهاب، وهذا سبب رئيسي لتأليف هذا الكتاب، حيث ما زلت أخوض غمار هذه الحرب. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، كانت طائرتي قد هبطت في مطار شاكال العسكري الذي يبعد ٢,٥ ميل (٤ كيلومترات) تقريباً عن «بيت الجيش» في راولبندي، وعلى مسافة ٦ أميال (١٠ كيلومترات) من إسلام أباد. قابلني مساعدي وهو يحمل لي خبرين هامين: أولهما أن الباكستان قد هزمت الهند في لعبة البولو، والآخر أنه قد تم القبض على صدام حسين. اتجهت بسيارتي إلى منزلي في «بيت الجيش». كنت أتحدث إلى سكرتيري العسكري اللواء نديم تاج الذي كان جالساً إلى يميني حين سمعت صوت دوي وراءنا، وارتفعت سيارتي في الهواء مباشرة. أدركت فورا ما قد حدث إذ كنت وجهاً لوجه مع الإرهاب. تأملت بألم أنه بينما كان زعماء الدول الأخرى يكتفون بزيارة مواقع الدمار والموت بعد حادثة ما أو كانوا يكتفون بمشاهدتها على شاشة التلفاز، كنت أنا في وسط هذه المواقع، بل كنت أنا المستهدف في هذه الأحداث. إلا أنني بخلاف معظم أولئك الزعماء جندي أيضاً والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وآمر قوات دولتي. إن قدري هو أن أكون في قلب المعركة تدريباً وجاهزية وقدرات. لقد شاء القدر وتزاحم الأحداث أن تكون الباكستان وأنا، في خضم الحرب ضد الإرهاب. وكان جزء من تدريبي أنني أعددت لأكون جاهزاً دوماً لهذه المهمة.

كنت قد اجتزت للتو جسراً قريباً من «بيت الجيش» حين حدث الانفجار. ارتفعت سيارتي برمتها عن الأرض ارتفاعاً ملحوظاً، ومع أن صوت الانفجار

كان مكبوتاً بالتصفيح المعدني للسيارة، فقد أدركت بالسليقة بأنه ناتج عن قنبلة. أدركت بأنها كانت قنبلة كبيرة جداً لأنها رفعت السيارة المرسيدس التي كانت تزن ثلاثة أطنان بكاملها عن الأرض. ألقيت نظرة عبر النافذة الخلفية فشاهدت غيمة كثيفة من الدخان والغبار والشظايا على الجسر الذي كنا قد اجتزناه قبل لحظات. وحين وصلت إلى «بيت الجيش» أكد لي نائب سكرتيري العسكري المقدم عاصم باجوا ـ الذي كان يركب في سيارة في موكب آخر ـ أن الانفجار كان محاولة لاغتيالي.

دخلت المنزل فوجدت زوجتي صهبا وأمي في غرفة الجلوس، وكانت صهبا قد رافقتني مراراً في مختلف الأزمات، عبر حوادث انزلاق جليدي، وطائرات مختطفة ورحلات خطيرة. سمعت زوجتي دوي الانفجار لأنه حدث بالقرب من «بيت الجيش». وحين رأتني أدخل الغرفة سألت عن مصدر الانفجار. كانت أمي تدير ظهرها للباب حين دخلت ولم تعلم بوصولي فأومأت لصهبا بأن تخرج معي من الغرفة لكي لا أسبب لأمي الانزعاج كما هو متوقع من أية أم تسمع بحادث كهذا.

أخبرت صهبا بأنني كنت المستهدف من القنبلة لكني نجوت من الحادث، وبعد أن شعرت صهبا بالارتياح امتطيت السيارة عائداً إلى الجسر لكي أتفقد الموقع بنفسي. كان الجسر قد دمر تماماً، ولو أن الانفجار حدث قبل لحظات من وصول سيارتي إلى المكان لكنا سقطنا خلال الفجوة مسافة ٢٥ قدماً (٧,٥ أمتار) إلى الأسفل. كانت الفوضى ما زالت تعم المكان وفوجئ الجميع لرؤيتي.

كان من المستحيل أن أخفي الخبر عن أمي، إذ سمعت به حين بدأ الزملاء والأفراد والأصدقاء بالسؤال عني أو بالوصول إلى المنزل. وكان الخبر قد شاع على محطات التلفاز وصفحات الجرائد في اليوم التالي. وهكذا طغت أخباري على مباراة البولو واعتقال صدام حسين، على الأقل في الباكستان.

كنا قبل الحادث قد عزمنا على حضور حفل زفاف في فندق سيرينا في إسلام أباد، ولم نتردد لحظة في اتخاذ القرار بحضور ذلك الحفل. لكن قدومنا

أحدث بعض القلق بين المدعوين، إذ ظنوا بأن دواعي الحرص تقتضي أن ألزم بيتي الآمن بعد ساعات قليلة من محاولة الإرهابيين اغتيالي. لكني لم أشك أبداً بأن نجاتي من المحاولة والحفاظ على مواعيدي كانا سبب خيبة أمل وغضب لدى الإرهابيين. كما أن الحفاظ على مواعيدي أحدث بعض القلق بين صفوف موظفي الأمن، إلا أنهم مدربون على أخذ هذه الأمور ببساطة تامة. لكن المؤكد أن الحادث قد أوقع فوضى في حركة السير في المنطقة لأن الطريق كان مغلقاً.

كانت سيارتي ـ قبل الحادث ـ تجول في الشوارع مع حركة السير بصورة عامة وتقف عند كل إشارة ضوئية حمراء، لكن هذه الأمور بدأت تتغير إذ شرعت الشرطة بإيقاف حركة السير في كلا الاتجاهين في الطرق التي أسلكها، كما أن مركبات إضافية أصبحت ترافقني على الطرفين وبالطبع أصبحت قلة قليلة تعلم مسبقاً ببرنامج أعمالي.

ولم يكد الناس يتوقفون عن التحدث عن محاولة الاغتيال هذه حين وقعت محاولة أخرى في ٢٥ كانون الأول عام ٢٠٠٣ الذي كان يوم عطلة رسمية. كنت قد ألقيت خطبة في قصر المؤتمرات في إسلام أباد وغادرت المكان إلى بيت الجيش في الساعة ١.١٥ بعد الظهر. كان رئيس موظفي الأمن الخاص بي العقيد الياس ومساعدي الرائد تنوير يركبان السيارة في مقدمة الموكب، وجاءت وراءهما سيارة المرافقة، بينما كنت أنا وسكرتيري العسكري في السيارة الثالثة.

اجتزنا ذلك الجسر المشؤوم الذي ما زال قيد الإصلاح، ووصلنا إلى القرب من محطة وقود إلى يمين الشارع، وكانت ثمة فتحة في منتصف الطريق مقابل المحطة مخصصة للسيارات التي تلتف نحو الاتجاه المعاكس، وكان الطريق مغلقاً أمام حركة السير في ذلك الاتجاه. وقف شرطي سير في تلك الفتحة، ولاحظت وجود مركبة من نوع سوزوكي متوقفة بشكل معوج وكأن السائق كان ينوي دخول الفتحة نحو طرف الطريق الذي كنا نسلكه. التفت إلى اليمين نحو تلك المركبة لأنها كانت متوقفة بشكل لافت للنظر، ولكن ما أن أدرت وجهي إلى الأمام حتى سمعت صوت انفجار مدوٍّ نتج عنه ارتفاع سيارتي عن الأرض.

عمت الفوضى المكان، دخان وأنقاض، وانفجرت السيارات إلى شظايا، وتقطعت الأجساد أشلاءً ولم نعد نرى شيئاً، وخيم الظلام على المكان. لقد كنا في وضح النهار، ولكنه بدا وكأنه الغروب.

عمد سائقي الماهر بصورة انعكاسية إلى الضغط على المكابح، وأخرجت أنا مسدسي الذي كنت أحمله دوماً صارخاً بمحمد أن يسرع إلى الأمام. ضغط محمد على دواسة السرعة بأقصى قوته، لكننا ما كدنا نقطع مسافة ١٠٠ ياردة (٩٠ متراً) حتى وصلنا إلى محطة وقود أخرى، ومرة أخرى حدث انفجار مروع بعث الفوضى والدخان في المكان. كان الانفجار الأول قد صدر عن الطرف اليمين الخلفي لسيارتي، أما الثاني فقد صدر مباشرة عن يمين المقدمة. اصطدم شيء ما ضخم وثقيل ـ لم أعلم ما هو ـ بالنافذة الأمامية للسيارة فأحدث فجوة في الزجاج الواقي من الرصاص لكنه لم ينكسر. أتى هذا الشيء من اتجاه كان يمكن أن يصيبني أو يصيب السائق لو تحطم الزجاج.

مرة أخرى ارتفعت السيارة عن الأرض من قوة الانفجار، ومرة أخرى تناثرت أشلاء الضحايا وقطع السيارات وسط غيمة من الدخان والغبار. وكانت هناك ضوضاء عالية. بدا لنا أن منتصف الليل قد جاء في منتصف النهار.

انفجرت عجلات سيارتي الأربع واستمرت في السير على الإطارات المعدنية. إلا أن هذه السيارات مُصَمَّمة بحيث يمكنها أن تمضي مسافة ٣٥ ميلاً (٥٠ ـ ٦٠ كم) بهذا الشكل. ومرة أخرى ضغط جان محمد على المكابح، ومرة أخرى صحت به أن يقود بأقصى سرعة ويخرجنا من ذلك المكان. سارت السيارة متثاقلة على الإطارات المعدنية، محدثة جلبة كبيرة، وأوصلتنا إلى بيت الجيش.

سَمِعَت صهبا ـ بطبيعة الحال ـ صوت الانفجار المروِّع فخرجت مسرعة إلى الشرفة، وحينما رأت السيارة الأولى تصل ببطء وقد امتلأت بالفجوات وغطتها أشلاءٌ آدمية شرعت تصرخ بأعلى صوتها وبدون توقف. لم يسبق لي أن

رأيتها تتصرف بهذا الشكل من قبل، بل كان عهدي بها هادئة في وجه الأخطار والخطوب، ثم تصاب بردة فعل متأخرة في اليوم التالي فتجهش في البكاء. إلا أنها كانت في هذه المرة تصرخ بصورة هستيرية ولا تستطيع كبح مشاعرها. لم تنظر إليَّ البتة بل راحت تركض نحو البوابة الخارجية. صحت بها: «ماذا تفعلين! إلى أين أنت ذاهبة!» لكنها استمرت بالصراخ ولم أستطع فهم ما كانت تقول سوى عبارات: «ما هذا الذي يحدث! ما هذا الذي يحدث!» كانت هذه النوبة أمرا طبيعيا في تلك الظروف، وقد ساعدتها على التغلب على الصدمة، كما أنها حولت اهتمامي ومن حولي عن هول الحدث. أمسكت بها وأدخلتها المنزل حيث جلست معها ورحت أطمئنها بأني بخير وأن كل شيء على ما يرام. وحين استعادت هدوءها خرجت من الغرفة مرة أخرى.

أخذت أنظر إلى السيارات التي تقف أمام المنزل، فلاحظت أن السيارة التي كانت في مقدمة الموكب أصيبت بأكبر الأعطاب خاصة في الباب الخلفي من جانب اليمين. كانت تلك السيارة أيضاً تقف على إطارات العجلات المعدنية، كما لاحظت أن شعر تنوير كان منتصباً، ربما لأن الانفجار قد أحدث تياراً كهربائياً ساكناً. ولو أن انفجاراً كهذا حدث لأية سيارة عادية لتهشمت تماماً ولاختفت معالمها. أما في هذه الحال، فقد تناثرت أشلاء اللحم والدم على أرجائها وكان المشهد مروعاً.

إضافة إلى ذلك فالسيارة الخاصة بالشرطة التي كانت تتبعني أصيبت بتخريب كبير، وكان عدد القتلى الإجمالي ـ كما علمت حينئذ ـ هو ١٤ شخصاً بينما أصيب ثلاثة أو أربعة بجروح. أما رجل الشرطة سيِّىء الطالع الذي كان يقف في الفتحة المتوسطة في الطريق فقد وقع ضحية للسيارة الانتحارية الأولى وتناثرت أشلاؤه في هذا الانفجار. وكانت سيارة شرطة كبيرة قد اعترضت طريق السيارة الانتحارية الثانية ومنعتها من صدم سيارتي فانفجرت وانقلبت إلى ركام، وقتل فيها خمسة رجال شرطة بمن فيهم أحد المفتشين. وكان ذلك مدعاة للأسى العميق في نفسي. كانت السيارة الانتحارية الأولى قد ارتطمت بفاصل الطريق الذي يبلغ ارتفاعه ٨ إنش (٢٢،٥ سم) فانقلبت راجعة إلى الخلف ربما لأن

السائق لم يقلع بسرعة كافية بسيارة كانت تحمل كمية كبيرة من القنابل. ولو أن الشرطة لم توقف حركة السير من الجهة المقابلة، لأوقع الانفجار عدداً كبيراً من القتلى والجرحى لا يعلم مداه إلا الله.

علمنا فيما بعد بأن سيارة انتحارية ثالثة كانت مهيأة للهجوم على سيارتي من الأمام حيث لا يوجد فاصل في وسط الطريق، ولكن لسبب ما عدل السائق عن محاولته. في ذلك الوقت ظننت بأنه ما إن رأى ما حل بزملائه الإرهابيين في السيارتين الأوليين حتى تملكه الرعب وولى هارباً على أمل أن تتاح له الفرصة مرة أخرى. أو ربما ظن بأنني قتلت بالفعل في أحد الانفجارين، ولو أنه لم يعدل عن المحاولة لنجح بالتأكيد في قتلي لأن سيارتي في ذلك الوقت كانت بحالة مزرية وقد فقدت كل حمايتها. هذه هي مشيئة الله سبحانه وتعالى.

قادنا التحقيق في محاولة الاغتيال مباشرة إلى بعض أرفع زعماء القاعدة في الباكستان. وأجد الحاجة ماسة إلى سرد قصة هذه التحقيقات لأنها تمثل أحد أعظم انتصاراتنا في الحرب على الإرهاب. ولسوف أدرج القصة في ما يلي من صفحات، ولكن علي قبل ذلك أن أبين كيف وصلت إلى هذا الموقع حيث أصبحت هدفاً للإرهابيين.

إن قصة حياتي تتزامن منذ بدايتها مع قصة حياة وطني لذلك فإن السيرة التي تلي ليست سيرة حياة رجل وحسب، بل هي سيرة حياة الباكستان أيضاً.

الباب الأول

في البدء

الفصل الأول

قطار إلى الباكستان

الزمان: ١٤ آب/أغسطس عام ١٩٤٧

المكان: الهند والباكستان

الحدث: أفول شمس الإمبراطورية البريطانية واستقلال الهند وقيام دولة الباكستان

كانت تلك أوقاتاً عصيبة، أوقاتاً ذات شأن عظيم. كان نور الحرية يبزغ، وظلام القتل الجماعي يخيم عليها. كان ذلك مولد الأمل وأفول شمس الامبراطورية، قصة دولتين في طور الإنشاء.

ففي يوم صيفي حار ورطب، انطلق قطار عبر السهوب المغبرة من دلهي إلى كراتشي، وكان محشواً بمئات الناس في مقطوراته وممراته وعلى أطرافه وسقفه، لم يبق فيه قيد ذراع فارغ. لكن الغبار والحرارة لم يكونا من أولويات مخاوف المسافرين. كان الطريق كله مليئاً بالجثث من الرجال والنساء والأطفال، الكثير منهم تعرض للتشويه البشع. كان المسافرون يتعلقون بشدة بحبل من الأمل في حياة جديدة وبدايات جديدة في وطن جديد ـ الباكستان ـ وهو وطن فازوا به بعد كفاح مرير وتضحيات كبيرة.

غادرت آلاف العائلات المسلمة منازلها وأملاكها في الهند في شهر آب/ أغسطس آخذة معها القليلَ القليلَ من مستلزمات الحياة. نقلتهم قوافل متتالية من القطارات إلى العالم المجهول. لكن الكثير لم يصل إلى ذلك العالم الموعود، إذ تعرضوا في الطريق للقتل والتعذيب والانتهاك على أيدي الهندوس والسيخ

الحاقدين. كما لاقى العديد من الهندوسيين والسيخ حتفهم ذبحاً على أيدي المسلمين وهم في طريقهم مغادرين الباكستان إلى الهند. كان العديد من القطارات التي غادرت الهند بأحمالها البشرية الصاخبة، قد وصلت الباكستان لا يصدر عنها سوى رائحة الموت العفن.

كان في جعبة الذين وصلوا سالمين قصص تروى، وفي ما يلي قصة عائلة من الطبقة المتوسطة: قصة زوج وزوجة غادرا دلهي مصطحبين أولادهما الثلاثة، كان ثاني أولادهم حينئذ قد بلغ الرابعة وثلاثة أيام، وكان كل ما يذكره من تلك الرحلة هو قلق والدته التي شغلها الخوف من أن يذبحهم السيخ. وكان خوفها يزداد كلما توقف القطار في إحدى المحطات حيث رأت جثث القتلى ملقاة على الطريق ومواقف الانتظار. كان على القطار أن يجتاز منطقة البنجاب بأكملها وذلك حيث حدثت معظم المذابح.

ويذكر الطفل الصغير أيضاً قلق والده حيال صندوق صغير كان يحميه بحرص شديد حتى إنه كان يضمه كالوسادة تحت رأسه حين ينام. كان في الصندوق مبلغ ٧٠٠٠٠٠ روبية وهو مبلغ كبير في تلك الأيام، خُصِّص لوزارة الخارجية في الدولة الجديدة.

كما يذكر الطفل الصغير وصول القطار إلى كراتشي حيث قابله حشد كبير من الناس يلهجون بالشكر على سلامة الركاب. وفر المستقبلون لهم الكثير من الطعام والبهجة والكثير من دموع الفرح والضحك والقبلات والعناق، وكان ثمة صلوات شكر كثيرة. تناول الجميع الطعام حتى شبعوا.

تناولت بداية هذه القصة بلسان الراوي لأنني لا أذكر من تفاصيلها سوى ما سرده عليّ كبار السن. لم يبقَ في ذاكرتي إلا القليل من أيام طفولتي. كنت قد ولدت في منطقة المغول القديمة من دلهي في آب/أغسطس عام ١٩٤٣ في منزل عائلة والدي وكان يدعى «المنزل بقرب القنال». كان المنزل قد بني على النسق الشرقي حول باحة داخلية بالقرب من القنال.

ولد أخي جاويد قبل مولدي بسنة واحدة، وكان به شيء من العبقرية، وبمولد أخي الصغير ناويد بعد ذلك اكتملت أسرتنا.

كان منزلنا على القنال من أملاك جدي الأكبر الخان باهادور قاضي محتشم الدين الذي كان يعمل وكيلاً لجابي الموارد في دلهي. دبَّر جدي هذا زواج ابنته آمنة خاتون ـ جدتي لأبي ـ من سيد مشرف الدين، وكان لقب سيد يشير إلى انحدار عائلته في سلسلة مباشرة من الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم. وقد علمت من عائلتي أن أسلاف أبي أتوا من العربية السعودية منذ أجيال عديدة.

كان من المعروف عن جدي أنه رجل وسيم جداً، وكان من ملّاك الأراضي الكبار في بايبات شمالي الهند. هجر جدي جدتي آمنة خاتون وتزوج بامرأة أخرى تاركا معها ولديهما سيد مشرف الدين (وهو والدي) وسيد أشرف الدين. وارتحلت جدتي مع ولديها إلى منزل والدها حيث ولدت أنا.

تخرج والدي سيد مشرف الدين وأخوه الأكبر من الجامعة ذات الصيت الحسن، جامعة اليغارت الإسلامية، الموجودة الآن في الهند. وانضم والدي حينئذ إلى سلك وزارة الخارجية بوظيفة محاسب، وقد توفي قبل أن أتولى حكم بلادي ببضعة أشهر.

أما جدي لوالدتي واسمه خان باهادور قاضي فضل إلهي، فقد كان قاضياً تقدُّمياً مستنير الرؤية والتفكير وثرياً، أنفق الكثير من أجل تعليم جميع أولاده وبناته فتخرجت والدتي زارين من جامعة دلهي ثم حصلت على شهادة الماجستير من جامعة لوكناو في زمان كانت قلة من النساء الهنديات المسلمات يحصلن حتى على التعليم الأساسي. وبعد تخرجها تزوجت والدي وانتقلت إلى المنزل على القنال.

لم يكن والدايّ موسرين، لذا كان على كليهما العمل لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، خاصة لرغبتهما في توفير أفضل مستويات التعليم لأولادهما الثلاثة. باع والدي المنزل عام ١٩٤٦ وانتقلنا إلى سكن حكومي

متقشف بني في ساحة فارغة على طريق شارع بارون في نيودلهي. وعشنا في ذلك المنزل إلى أن هاجرنا إلى الباكستان عام ١٩٤٧.

عملت والدتي معلمة في إحدى المدارس لزيادة دخل الأسرة، وكان والداي متفقين في حماسهما لتزويدنا بتربية مثلى، سواء من ناحية التغذية أم التعليم أم القيم. كانت والدتي تمشي مسافة ميلين (أكثر من ٣ كيلومترات) إلى المدرسة ومثلها عودة إلى المنزل، عوضاً عن استئجار عربة، وذلك لكي توفر بعض المال لشراء الفواكه لنا. وكنا دوماً نتطلع إلى وصولها حاملة تلك الفاكهة.

ولقد احتلت فكرة تزويد أبنائنا بالتعليم الجيد مكان الصدارة في أسرتنا، وهو تقليد ورثه والداي عن أسرتيهما وأورثانا إياه. ومع أننا لم نكن قط من الأثرياء، إلا أننا كنا ندرس في أفضل المدارس. ففي دلهي انتسبت وجاويد إلى ثانوية الكنيسة، ولكني لا أتذكر منها ـ ولا من أصدقائنا وجيراننا ـ في تلك الفترة شيئاً.

الفصل الثاني

الاستقرار في كراتشي

كراتشي ـ شأنها شأن معظم مدننا ـ موغلة في القدم. بدأت كراتشي قرية صيد صغيرة على ساحل بحر العرب، وفي عام ١٩٤٧ أصبحت عاصمة الباكستان، ثم نقلت العاصمة إلى إسلام أباد وهي مدينة جميلة حديثة العهد تحتضنها جبال الهمالايا.

عند وصولنا إلى كراتشي مُنح والداي غرفتين في مجمع طويل يتألف من وحدات سكنية بغرفتين لكل منها في موقع يدعى خط يعقوب. وكانت الوحدة تتألف من مطبخ ودورة مياه من الطراز القديم، وكان هناك إلى جانب الوحدة السكنية ـ وفي موازاتها ـ شرفة خشبية خضراء مغطاة.

انضم إلينا في هذه الوحدة السكنية أعضاء آخرون من عائلتنا من مختلف الأعمام وأبناء العم ممن اقتلعوا من موطنهم. وفي أحد الأوقات كنا ثمانية عشر شخصاً نعيش في هاتين الغرفتين. إلا أننا كنا جميعاً سعداء، وأدرك الآن أننا تقبلنا كل هذا الإزعاج لأن روحنا المعنوية كانت عالية جداً، كما كانت رغبتنا في التضحية والتأقلم مع الظروف الجديدة. في الواقع كان من الممكن لنا أن نقدم طلباً للحصول على منزل تعويضاً عن المنزل الكبير الذي كان جدي لوالدتي يملكه في دلهي، والذي أصبح يعرف الآن بما يدعى «ملك أعداء» لأن أصحابه غادروه، ولسبب ما، لم يتابع أحد هذا الموضوع للمطالبة بالتعويض.

وأذكر أنني في إحدى الليالي شاهدت لصاً يختبئ خلف الأريكة في شقتنا، ومع أنني كنت وقتها طفلاً صغيراً، ساعدتني سرعة البديهة على الخروج بهدوء

إلى الشرفة حيث كانت أمي نائمة (كان والدي قد غادر إلى تركيا) وأخبرتها بما شاهدت. راحت والدتي تصرخ وتجمع الجيران الذين أمسكوا باللص على الفور. لم يكن في المنزل شيء ثمين اللهم سوى بعض الثياب التي كان اللص قد جمعها في رزمة. وبينما راح الجيران يوسعونه ضرباً، كان يصرخ قائلاً بأنه فقير وجائع جداً. أثار ذلك شعور الشفقة في قلب أمي فأنكرت لرجال الشرطة حين جاؤوا للقبض عليه بأنه لص، وقدمت له وجبة كبيرة. كان ذلك هو طابع التراحم والتعاون الذي طبعنا عليه في تلك الأيام.

جاء معنا إلى كراتشي أيضاً طباخنا شوكت الذي أتت به أمي إلى الأسرة الجديدة ـ بمثابة مهر من والديها ـ إذا جاز هذا التعبير. كان طاهياً ماهراً. وهو يعيش الآن في حيدر أباد في منطقة السند. وكانت آخر مرة رأيته فيها حين كنت ضابطاً برتبة لواء.

سجلت أنا وأخي جاويد في مدرسة سانت باتريك التي كانت بإدارة مبشرين كاثوليك، لكني لا أذكر الكثير من تلك الأيام سوى أنني كنت أسير مسافة ميل (أي ١,٥ كيلومتر تقريباً) إلى المدرسة وعائداً إلى المنزل كل يوم.

بدأ والدي عمله في وزارة الخارجية الجديدة التي كان مقرها يقع في مبنى يدعى قصر موهاتا. سكنت في هذا المبنى ـ فيما بعد ـ الآنسة فاطمة جناح شقيقة مؤسس الباكستان محمد علي جناح الذي كنا نسميه «القائد الأعظم» احتراماً لمكانته. وقد تحول المبنى الآن إلى متحف.

كنا نزور والدي في مكتبه الجديد أحياناً، وأذكر أن المبنى لم يكن يحتوي إلا على أقل ما يمكن من الأثاث والتجهيزات، حتى إن والدي كان يجلس على صندوق خشبي لعدم وجود كرسي في المكان. وكان أحياناً يضطر إلى استعمال أشواك نبات صحراوي يكثر نموه في كراتشي عوضاً عن الدبابيس والمشابك لعدم توافرها، كما كان يبلل الأشواك بالحبر ويستعملها للكتابة. كانت هذه هي الأوضاع السائدة في الباكستان الجديدة لأن الهند كانت تماطل وتضع الكثير من العراقيل أمام إعطاء الباكستان حصتها من الممتلكات التي كانت مشتركة قبل

التقسيم. والواقع أن ما حدث هو أن بريطانيا قررت مغادرة الهند، ـ أو ما كانت تدعوه بصلف «إعطاءها حريتها» ـ في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٤٨. لكن اللورد مونتباتن آخر حاكم بريطاني أقنع السلطات في لندن بأن بريطانيا لن تتمكن من الإمساك بزمام الأمور حتى ذلك التاريخ، فقدم الانسحاب إلى شهر آب/أغسطس عام ١٩٤٧، وأعلن عن ذلك في شهر نيسان/إبريل من ذلك العام. وفي خضم الأشهر الأربعة من الإعداد للتقسيم، كان أحد القرارات التي اتخذها ممثلو الباكستان والهند والحكومة البريطانية هو تخصيص الممتلكات للدولتين الجديدتين. وحالما حصلت الهند على استقلالها ولم تعد خاضعة لتعليمات الحكومة البريطانية استنكفت عن تنفيذ التزاماتها.

كان أبي رجلاً شريفاً جداً، ولم يكن غنياً، لكنه كان يعطي بعض المال للفقراء لأنه كان يقول بأنهم أكثر حاجة منه. وكانت هذه المسألة نقطة خلاف مع والدتي التي كانت تكافح طوال الوقت لسد حاجة الأسرة وتطلب منه أن يسد حاجة أسرته قبل أن يسد حاجات الآخرين. وكان لأمي ـ رغم مظهرها الضعيف ـ تأثير كبير في أسرتنا شأنها في ذلك شأن معظم الأمهات الآسيويات، لكن أبي كان ينفذ قراراته في ما يتعلق بإعطاء الصدقات للفقراء، ربما لأنه كان يرفض مناقشة الأمر.

اضطرت والدتي للاستمرار في العمل لكي تسهم في إعالتنا، لكنها عوضاً عن العودة إلى التعليم اتخذت عملاً في دائرة الجمارك. وأتذكر مظهرها عدة مرات وهي ترتدي زيها الرسمي الناصع البياض حين كانت تذهب إلى نهر كورانجي لكي تنتظر وصول الطائرة البرمائية التي كانت تفتشها. وأتذكر ذات مرة أنها ضبطت كمية كبيرة من المواد المهربة وحصلت على مكافأة جيدة.

وأكثر ما أذكر من تلك الفترة هو حادثة وفاة مؤسس دولتنا «القائد الأعظم» في ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٨. كان أمرنا أشبه بطفل عمره لم يتجاوز الثلاثة عشر شهراً فقد والده. كان أفضل ما وُصف به القائد الأعظم محمد علي جناح هو ما كتبه عنه مؤلف سيرته الأمريكي ستانلي وولبرت، الذي قال فيه: «قليل من الأشخاص يمكن أن يقال فيهم إنهم غيروا مجرى التاريخ، وأقل منهم

عدّلوا خريطة العالم، ومن النادر أن ينسب الفضل في تأسيس دولة لشخص ما. لقد حقق محمد علي جناح الإنجازات الثلاثة».

أحدث موت جناح صدمة هزت كيان الأمة وحماسها وثقتها بالمستقبل. مر موكب جنازته عبر شارع بندر، وهو الشارع الرئيسي في كراتشي، بالقرب من منزلنا. أذكر أنني جلست على حافة الجدار ساعات عدة مع رفاقي في الجوار في انتظار مرور الموكب. وحين جاء الموكب بكى الجميع، ولم أستطع كفكفة دموعي. كان ذلك يوماً بكت الأمة فيه على فقد زعيمها، بل طغى على الجميع الشعور بفقدان الأمل والضياع. ولعل الفضل يعود لخَلفَه لياقة علي خان، أول رئيس لوزراء الباكستان، في انتشال الأمة من حالة العجز هذه.

أمضينا سنوات جميلة في كراتشي، فكنا نتغلب على الصعاب بالتمسك بالأمل والإثارة لأننا في وطننا الجديد، وكل منا يلعب دوره في بنائه. كما أن الصغار كانوا يشاطرون هذا الشعور بالأمل والإثارة. وما زالت تعاودني الرعشة التي تبعثها ذكرى أمل ينشد التحقُّق، والحماسة التي تشعلها أمور جلّى آتية.

ومرة أخرى تعود بي الذكريات وأنا طفل صغير يمتطي قطاراً إلى الباكستان. كانت سنوات الاستقرار في كراتشي فترة هامة بالنسبة إليّ، كما كانت بالفعل لنا جميعاً، نحن الذين جازفنا بالهجرة إلى وطننا الجديد. لكن هذا الشعور بالنشوة راح يتضاءل تدريجياً بعد أن حطت بنا الرحال في أثناء فترة الاستقرار هذه، وبدأت مشاعر فقدان الثقة بالحاضر والمستقبل تشكل غيمة داكنة تخيِّم على والدي.

حدث لديّ تحول جذري في الشهور والسنوات الأولى بعد التقسيم. فقد وجد الطفل اليافع المقتلع من جذوره تربة جديدة ينمو فيها، فضرب جذوره فيها الى الأبد. وسوف أذود عن هذه الأرض بحياتي.

الفصل الثالث

تركيا: سنوات تشكيل الشخصية

بعد سنتين من وصولنا إلى كراتشي، عين والدي في سفارتنا في أنقرة حيث شغل وظيفة مدير للدائرة المالية. كنت وإخوتي مبتهجين لفكرة السفر إلى دولة أخرى. وكان لإقامتنا في تركيا لمدة سبع سنوات أثر كبير على نظرتي إلى العالم.

تشترك تركيا مع الباكستان في كثير من الأمور، أولها وأكبرها الإسلام. وكما كانت الباكستان دولة حديثة عام ١٩٤٧، كانت تركيا أتاتورك تدعى «تركيا الجديدة» (تركيا الفتاة). فمع سقوط الخلافة العثمانية أنقذ مصطفى كمال تركيا من «البلقنة» وأدخل عليها عملية التحديث بتخليصها من التزمت والظلامية. لذلك درج شعب تركيا ـ اعترافاً بفضله ـ على تسميته «أتاتورك» أي «أبو الأتراك». وبصفته قائداً منتصراً كان من الطبيعي أن يسمى بالباشا أي القائد. وفي الحقيقة كان اسمه الثاني «كمال» ـ الذي يعني «الرائع» ـ قد أعطي له من أحد معلميه لما اتصف به من تميز في طفولته ليصبح اسمه مصطفى كمال باشا أتاتورك.

ولا شك في أن المطبخ الباكستاني يدين بالكثير لتركيا، شأنه في ذلك شأن لغتنا القومية ـ لغة والديّ لغة «الأوردو» ـ و«أردو» كلمة تركية تعني «الجيش». ولقد تركت صفتان من صفات الشعب التركي أثراً في تفكيري، أولاهما شعور الأتراك الوطني العميق واعتزازهم بكل ما هو تركي، والثانية حبهم الواضح للباكستان ولشعبها.

كانت الرحلة إلى تركيا بالنسبة للأولاد الثلاثة رحلة رائعة. فقد بدأنا بالرحلة

البحرية على متن الباخرة الملكية البريطانية «دواركا» من كراتشي إلى البصرة في العراق. وكانت الرحلة البحرية تجربه فريدة لنا. ثم أقلّنا القطار إلى أنقرة وهي رحلة تستغرق ثلاثة أو أربعة أيام ممتعة، خاصة بالمقارنة برحلة القطار عام ١٩٤٧ التي كانت محفوفة بالأخطار والخوف.

وجدنا منزلاً في أنقرة وسكنا فيه لمدة عام واحد. ثم تنقلنا بين ثلاثة بيوت، فأقمنا عاماً في كل من البيتين الثاني والثالث حتى استقر بنا المقام في البيت الرابع حتى نهاية إقامتنا في تركيا. كانت هذه بيوتاً متوسطة المساحة، لكنها كانت مريحة وتفي بحاجتنا، لاسيما بالمقارنة بالشقة ذات الغرفتين التي تركناها وراءنا.

أخذت والدتي ـ وهي امرأة عاملة ـ وظيفة ضاربة آلة كاتبة في سفارتنا، وكانت بارعة في هذا العمل إذ حازت جائزة السرعة في الضرب على الآلة الكاتبة في مسابقة نظمتها السفارة. ربما كان ذلك هو السبب في كونها عازفة جيدة على آلة الهارمونيوم (نوع من الأرغن). وهي أيضاً تتمتع بصوت جميل. لقد أحب والداي الموسيقى والرقص، خاصة الرقص الرسمي. كان والدي راقصاً بارعاً رشيقاً. وفي أثناء الاحتفالات بعيد تنصيب ملكة انكلترا، نظمت مباريات رقص شاركت بها سفارتنا، وبعد تصفيات عديدة، فاز والداي بالجائزة الأولى لرقص الحفلات الرسمية (التقليدية).

بطبيعة الحال، فقد بذل موظفو السفارة جهدهم لمساعدتنا على الاستقرار في سكننا الجديد، لكن أقاربنا الأتراك هم الذين جعلونا نشعر وكأننا في بلدنا. كان أحد أخوالي واسمه غازي غلام حيدر، الذي أصبح أول مذيع باللغة الإنجليزية في إذاعة الباكستان، رجلاً لا أعرف كيف أصفه، ربما: رومنطيقي عظيم. وكثيراً ما كان يقع في الغرام فنكتشف بين الفينة والأخرى أنه تزوج مجدداً. كانت زوجة الخال حيدر الأولى ابنة امرأة تركية، وكان أخوها حكمت قد غادر الهند إلى تركيا واستقر هناك.

عندما وصلنا إلى أنقرة حاول والدي أن يحدد مكان وجود حكمت، ووضع

إعلاناً في الصحف دون جدوى. ثم ذات يوم، وبضربة حظ، التحقت امرأة تركية ـ تدعى مهرشان ـ بسفارة الباكستان بوظيفة ضاربة آلة كاتبة، وكانت تعرف حكمت. اتصلت به في استنبول فجاء إلى أنقرة للقائنا. عرفنا حكمت إلى أقربائنا الآخرين، وصرنا نجتمع بهم مراراً ونتبادل الزيارات كثيراً. كان أحد هؤلاء الأقارب المقدم قدري بك، المتزوج من ليمان خانم. وكان لهما ولدان اسم أحدهما «ميتين» وهو شاب وسيم جداً له شارب وشعر أجعد ذهبي اللون. وكان الآخر ـ «تشيتين» ـ رجلاً رائعاً. وما زلت على اتصال بهما.

في الأشهر الستة أو الثمانية الأولى من وجودنا في أنقرة التحقت وأخوتي بمدرسة تركية. كان برنامج تعليم اللغة الإنجليزية في تلك المدرسة متواضعاً، لكننا تعلمنا التركية بشكل جيد، ما ساعدنا كثيراً على اكتساب أصدقاء أتراك. يتعلّم الأطفال في هذه السن بسرعة وبشكل جيد، لذا أصبحنا نتحدث بطلاقة بحيث لم يستطع أصدقاؤنا الأتراك الجدد أن يعرفوا أننا أجانب. وهكذا فأنا حتى الآن أتكلم التركية بشكل يختلف كثيراً عن لغة مترجمينا. لكننا كنا بحاجة إلى الإنجليزية كلغة تعلم، ووجد والدي سيدة ألمانية تدير مدرسة خاصة ينتسب إليها عدد من الأولاد والبنات الأجانب. انتسبنا إلى هذه المدرسة وأمضينا فيها بقية فترة بقائنا في تركيا. كان اسم السيدة الألمانية مدام قدرت ـ وهذا هو اسم عائلة زوجها التركي. كانت تركز في التعليم على الرياضيات، والجغرافيا وهكذا أصبحت أنا وجاويد بارعين في هاتين المادتين، وكنا بارعين بصورة خاصة في الحسابات الذهنية. كانت مدام قدرت تتمتع بموهبة فريدة لجعل التلاميذ يتمتعون بالرياضيات وعلمتنا طرقاً جديدة لإجراء الحسابات الذهنية. وهكذا فقد كنت فيما بعد أحصل على أفضل الدرجات في الرياضيات والجغرافيا بفضل جهود مدام قدرت. وحتى في السنة العاشرة عندما انخفضت درجاتي بشكل ملحوظ (لأسباب سوف أبينها لاحقاً) حصلت على درجات كاملة في الرياضيات. كما علمتنا مدام قدرت جغرافية العالم، فأصبحنا نستطيع رسم الخرائط وقراءتها والتعرف على الدول والعواصم والبحار والأنهار والصحاري والجبال. وقد ساعدتني هذه المعارف كثيراً حينما انضممت إلى الجيش الباكستاني.

وبما أن مدرسة مدام قدرت كانت مختلطة، فقد كان فيها عدد من الفتيات غير التركيات أيضاً. كنت وأخواي خجولين جداً في وجود الفتيات، مع أنهن لطالما دعوننا إلى منازلهن وحفلاتهن، كنا نشعر بالحرج الكبير. وفي ظني أنهن اكتشفن ذلك ووجدنه أمراً مسلياً. فالبنات في سن العاشرة هن عادة أكثر نضجاً ودهاءً من أقرانهن من الأولاد.

وفي تركيا أيضاً تضاعف حبي للرياضة الذي سيستمر طيلة حياتي، فتدربت على الرياضة البدنية ومارست رياضات الكرة الطائرة والبادمينتون وكرة القدم. ومع أن رياضة البادمينتون ليست رياضة تركية فقد كنا نمارسها في سفارتنا. تتمتع رياضة كرة القدم في تركيا بشعبية تفوق حد الوصف. بالطبع كنا أيضاً نلعب بالبليّ كما يفعل الأطفال في جميع أنحاء العالم، لكن ذلك كان يزعج والدتي جداً. كانت هذه اللعبة تسبب تشققاً في أيدينا في فصل الشتاء حتى إنها كانت تدمى في بعض الأحيان وبشكل ملحوظ، وكنت أضمد يديّ لإخفاء الآثار عن أمي، وأخبىء البليّ في الجوارب.

كنت طفلاً متفوقاً، لكن مثيراً للمشاكل، وكنت دوماً جيداً في دراستي، لكن لم ألمع مثل جاويد. لم أكن أدرس بقدر ما كان جاويد يفعل. وسوف يفهم أولئك الذين قرأوا أعمال مارك توين، عندما أقول إنه كان فيَّ شيء من توم سوير بفارق واحد، هو أني كنت أذهب إلى المدرسة سعيداً.

كانت حديقة السفارة اللبنانية أمام منزلنا تحوي الكثير من أشجار الفاكهة. راقبت تحركات حارس تلك السفارة ولاحظت بأنه يأخذ جولة قصيرة حول السفارة، في اتجاه واحد، ثم جولة طويلة عائداً إليها. وكنت أتسلل إلى السفارة وأقطف بعض الثمار في أثناء جولته الطويلة.

وبما أنني شاركت في ألعاب وشقاوات طفولية، وكنت غالباً أفعل ما لا يرغب أو يستطيع بقية الأولاد فعله، أصبحت أتمتع بشعبية في الجوار. كانت أمي أحياناً تسمع بألعابي وحيلي وتستاء مني. بل كانت تعبِّر عن استيائها حين يأتي رفاقي لاصطحابي، وتأمرهم بأن يتركوني وشأني، لكي أتمِّم دراستي. كان

ذلك يزعجني لكني كنت أصبر، وأنتظر اللحظة المناسبة لأتسلل خارجاً من المنزل.

ولكن أمي لم تكن لتستطيع منعي من ممارسة رياضة واحدة في الهواء الطلق، وهي مصاحبة أبي في رياضة صيد البط. كان يذهب مع بعض موظفي السفارة إلى بحيرة تدعى جول باشي، وهي الآن منطقة مزدحمة في أنقرة. كنت أشعر بالمتعة والمغامرة في هذه الرحلات، إلا أن أكثر الأمور إثارة كان لحظات الصمت والانتظار حينما يقترب البط منا، وبصورة خاصة حين كان أبي يسمح لي بالاشتراك في الصيد. ولا أنسى أول مرة أصبت بطة في الماء. لكني أعترف بأنني لم أوفق في صيد البط في أثناء الطيران.

حيُّنا، مثل أكثر الأحياء الأخرى في العالم، كان يحوي عصابات الأولاد، وكنا ندخل في معارك لكن غير جدِّية وخطيرة. كنا نرمي الحجارة ونصنع دروعاً نقي أنفسنا بها. كان لكل عصابة علمها الخاص، وحتى في تلك السن، كنت أتفوَّق في التخطيط ووضع استراتيجية الكمائن للإيقاع بالعصابات الأخرى. كما كنا نوقع بالآخرين، ونكمن لهم ثم نستولي على علمهم، ونركض به إلى التلة. كان ذلك يرمز إلى انتصارنا وهزيمتهم.

ولما كنت من النوع الذي يحبُّ الخروج، فقد كنت أعاني الأمرَّين، حين أجبر على البقاء بين جدران المنزل. كانت لديَّ طاقة كبيرة، توجّب عليّ إيجاد طرق لبذلها، وأيضاً إيجاد متنفس في الخارج لأن المنزل لم يكن كافياً. ولم يكن التلفزيون ـ الذي حوّل كثيراً من الأطفال اليوم إلى متفرجين مدمنين ـ موجوداً في ذلك الوقت.

كان جاويد مولعاً بالكتب، ولكني كنت أقرؤها فقط حين الاضطرار. حصلنا على عضوية مكتبة المجلس الثقافي البريطاني، وكنا نحصل على حصَّتنا، وهي كتابان أسبوعياً لكل منا. وبما أن جاويد كان قارئاً نهماً فقد كان ينهي قراءة كتابيه في يومين، ثم يقرأ كتابيَّ في يومين أو أقلّ. وقبل انتهاء فترة الأسبوع، كان يريد أن يعيد الكتب لكي يستعير غيرها. وفي تلك الفترة كنت قد قرأت

كتاباً واحداً أو أقل. لذلك كنت أصرُّ على الانتظار حتى نهاية الأسبوع لكي أستعير كتاباً واحداً فقط، وأجدِّد إعارة الآخر. كان ذلك يزعج جاويد ويقود إلى الجدال.

عملت لدينا خادمة تركية اسمها فاطمة، وكنا ندعوها بلقب فاطمة خانم أي السيدة فاطمة. فقد أصرَّ والدانا على احترام من يكبرنا سناً، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية. ولم يسمحا لنا بوصف من يعملون في منزلنا «خدماً»، بل عاملون موظفون يكسبون رزقهم بعملهم الشريف ويستحقون الاحترام.

كانت فاطمة خانم امرأة كبيرة السن غير متعلمة، وكانت سليمة الطَّوية تعمل بجدٍّ كبير. كنا نمزح معها فنقول لها بأن الأرض مسطحة، وبأن الباكستان في نهايتها، بحيث إذا نظر المرء إلى الأسفل يرى الجنة. لم نعلم فيما إذا كانت تصدِّق أقوالنا بالفعل، أم أنها كانت تسايرنا في تسليتنا، لأنها كانت تصرُّ دوماً على أن نأخذها إلى الباكستان لكي ترى الجنة.

كان في السفارة ملحقان عسكريان، المقدم مصطفى والمقدم اسماعيل، وقد اجتذبني إلى حب الجيش العميق منذ وقت مبكر زيّهما العسكري الأنيق. لكن الرجل الذي كان له أثر في نفسي هو شخص يدعى حميد وهو مساعدهما الشخصي. كان حميد ضابطاً أدنى مرتبة، وكان وسيم الطلعة ذكياً من مقاطعة كشمير. شغف حميد بحبِّ أسرتنا وكان يأخذني وجاويد في رحلات على الأقدام إلى التلال المجاورة. كنا نذهب إلى حديقة حيوانات بعيدة عن منزلنا ونرجع مشياً على الأقدام. كما كان حميد رياضياً ماهراً يدرِّبنا على الألعاب الرياضية، وهو الذي علَّمني رياضية البادمنتون والكرة الطائرة.

كان يقطن مقابل سفارتنا ضابط تركي متقاعد أصبح رجل صناعة ذا شأن، وكانت له ابنة جميلة اسمها ريَّان. كانت ريَّان تستطيع رؤية حميد في مكتبه من نافذة غرفتها. وذات مرة دعته عائلتها لتناول الشاي في منزلهم. فوجئ حميد عندما اقترح عليه الجنرال المتقاعد أن يزوِّجه ابنته الجميلة، لكنه قبل ذلك. وعندما نقل إلى الباكستان ذهبت ريَّان معه. كان حميد ذكياً وجاداً في عمله حتى

إنه ارتقى في سلم الرتب العسكرية وتقاعد برتبة رائد فأسس عملاً خاصاً ونجح فيه أيَّما نجاح. كانت آخر مرة شاهدته عندما كنت برتبة نقيب أعمل في كراتشي.

وقد انتابني حزن عميق عندما علمت أنه أصيب بنوبة قلبية بصورة مفاجئة توفي على أثرها. وفي إحدى رحلاتي الخارجية كرئيس لجمهورية الباكستان قابلت وزوجتي ريَّان في لندن.

بدأ حبي للكلاب في تركيا، حيث كان لدينا كلب بني اللون، جميل اسمه ويسكي. ومع أنه قتل في حادثة سير، فقد ترك لديَّ حباً للكلاب رافقني طيلة حياتي. لكنني أفضل الكلاب الصغيرة، مما يجعل أصدقائي يستغربون، لأنهم يعتقدون أنه من المتوقع أن يكون لدى قائد مغاوير مثلي كلب ضخم مخيف. لكني أعتقد أن الأشخاص الذين يقتنون كلاباً كهذه هم من يشعرون بالحاجة إلى التظاهر بالقوة والرجولة.

مرت سنواتنا السبع في تركيا مثل لمح البصر. وعندما غادرناها شعرنا بالأسى ونحن نودع بلداً أحببناه كثيراً، وأحببنا فيه أقاربنا وأصدقاءنا الكثر. كنا جميعاً نجهش بالبكاء. كانت تلك الفترة من أكثر الأوقات متعة وأثراً في شخصيتي. كانت رحلة العودة إلى الباكستان مدهشة، إذ ارتحلنا في سيارة والدي من نوع أوستن الصغيرة إلى مدينة البصرة. قادتنا هذه الرحلة عبر تركيا وسوريا ولبنان، ثم عبرنا الأردن إلى العراق حيث وصلنا أخيراً إلى مرفأ البصرة. هناك حملت سيارتنا على متن باخرة نقلتنا إلى كراتشي، بالطريقة نفسها التي غادرناها بها قبل سبع سنوات.



الفصل الرابع

العودة إلى الوطن

وصلنا إلى كراتشي في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٦، وكنت قد أصبحت في سن الثالثة عشرة، وكانت مشاغل الاستقرار فيها تُلهينا عن حزننا لمغادرة تركيا وأصدقائنا وأقاربنا هناك. كما أن للعودة إلى الوطن ـ بطبيعة الحال ـ سحرها الخاص، ولو أن المكان قد تغيَّر كثيراً. ففي فترة السنوات السبع التي غبنا فيها عن كراتشي أصبحت مدينة عالمية موارة ومفعمة بالحياة.

عاد والدي إلى وزارة الخارجية التي ما زالت في قصر موهاتا، وسرعان ما وجدنا منزلاً في المنطقة ٣ في ناظم أباد، وهي إحدى المناطق السكنية التي انتشرت واتسعت لاحتواء الملايين الذين هاجروا من الهند بعد الاستقلال. كانت ناظم أباد منطقة جيدة التخطيط ذات شوارع أنيقة عريضة، وكان معظم سكانها من الطبقة المتوسطة أو أدنى قليلاً. وكانت أسرتنا من الأسر القليلة التي تملك سيارة.

وجدت والدتي عملاً بسرعة، فقد كانت أسرتي تعرف عائلة هولندية: السيد والسيدة برينك. كان السيد برينك مديراً عاماً لمعمل أجهزة فيليبس الواقع في منطقة صناعية جديدة تدعى «سايت» وأصبحت والدتي سكرتيرة للسيد برينك. كان راتبها جيداً، وكانت إحدى المزايا أنها استطاعت شراء مذياع من نوع فيليبس بسعر مخفض. عملت والدتي في هذه الشركة مدة طويلة، وبعد عدة سنوات أذكر أني نزلت ضيفاً على عائلة برينك في هولندا لمدة ثلاثة أيام.

في ذلك الخريف، أخذت وأخي جاويد امتحان القبول في الصفين الثامن

والتاسع في مدرسة سانت باتريك، وهي المدرسة ذات السمعة الجيدة التي يديرها مبشرون كاثوليك. كنا قد درسنا فيها سابقاً. كانت نتائجنا سيئة في اللغة الأوردية لأننا لم ندرسها في تركيا. نجح أخي جاويد لأنه حصل على درجات ممتازة في بقية المواد. لم أُقبل أنا ولكني حصلت على قبول مؤقت في مدرسة تسمى ماري كولاكو. اجتهد والداي فوراً في العمل على تقوية لغتنا الأوردية، واستطعنا أن نفعل ذلك بسرعة لأنها كانت لغتهما. كانا يقومان بتدريسنا اللغة إضافة إلى الاستعانة بمدرِّس خاص لهذا الغرض. تحسَّنت معرفتي باللغة لدرجة مكَّنتني من دخول مدرسة سانت باتريك بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، مع أنني اعترف بأن قبولي كان مرده جزئياً الى الدرجات الممتازة التي حصل عليها جاويد في الامتحان الفصلي الأول. لقد ظنوا بأن شقيق طالب لامع كهذا لا يمكن أن يكون ضعيفاً جداً. كما أن شقيقي الأصغر ناويد قُبِل في مدرسة سانت باتريك فيما بعد في الصف السادس عام ١٩٥٧. وكان طالباً جاداً حصل على درجات متوسطة.

كنا نسير إلى المدرسة ـ عندما كنا في أنقرة ـ على الأقدام عبر حقول جميلة. أما الآن في كراتشي فكانت المدرسة بعيدة جداً عن المنزل، ولم يكن الطريق ممتعاً. كان والدي يأخذنا أحياناً بالسيارة، لكن في أغلب الأحيان كنا نركب الحافلة. كانت الحافلة مزدحمة جداً، ولدى عودتنا من المدرسة، كنا أنا وجاويد نسير حتى سينما ريغال ـ حيث كانت الحافلة تبطئ سيرها في منعطف ـ فنقفز على متنها وهي تتحرك، وهذا أمر خطير لكن الشبان لا يأبهون لهذه الأمور. كانت الرحلة إلى البيت تستغرق نصف ساعة، فنصل مرهقين من الحرارة والرطوبة.

كانت منطقة ناظم أباد التي سكنَّا فيها موقعاً يكثر فيه العنف، وقد ازداد هذا العنف منذ ذلك الحين. كانت تشبه بعض أحياء نيويورك من ناحية قسوة الحياة، وكان على الأولاد أن يكونوا أشدَّاء لكي يعيشوا فيها. وبالطبع كانت هنالك عصابات الشوارع، وغنيٌّ عن القول أني انتسبت إلى إحداها، وكنت أحد الأولاد الأشداء.

إن رياضة الطائرات الورقية رياضة شائعة في الباكستان، لكن ممارستها هنا تختلف عن الأمكنة الأخرى. فهنا في الباكستان يغمس الناس الخيط بمحلول الصمغ الخليط بقطع الزجاج الصغيرة. وعندما تحدث معارك الطائرات الورقية يحاول كل واحد منهم قطع خيوط الطائرات الأخرى، وكانت أيدي المتبارزين تصاب بالجروح المؤلمة وتنزف من الإمساك بالخيط. ومن المتعارف عليه أنه حين تسقط طائرة إلى الأرض تصبح ملكاً لمن يلتقطها.

ثمّة رواية أمريكية حديثة رائجة بعنوان «لاعب الطائرات الورقية» تتخذ أفغانستان موقعاً لأحداثها، تذكّرني بهذا التقليد وبتجربة مررت بها في هذا المجال. كان هناك ولد متنمر في منطقتنا، وكان يطالب كل من أمسك بطائرة ورقية أن يعطيه اياها وإلا... كان معظم الأولاد ينصاعون لتهديداته. وفي ذات مرة أمسك أخي الأكبر بخيط طائرة ساقطة فجاء ذلك الولد مصطحباً معه رفيقين من رفاقه وطلب من أخي بخشونة تسليمه الطائرة. أمسكت بيد أخي وقلت: «لماذا يجب علينا تسليمك الخيط؟» ثم، دون أن أفكر بالعواقب، لكمته بقوة. فاندلعت مشاجرة كنت المتفوق بها، وأشبعته ضرباً. صار الناس بعد ذلك يعتبرونني ملاكماً، وأصبحت أعرف بالولد الذي لا يجدر الإساءة إليه. وقد تعلمت درساً من هذه الحادثة مفاده أنك إذا كشفت خدعة الشخص المتنمر سوف ينهار. والسر في ذلك هو أن تثبت في موقفك بضع ثوان فيتلاشى شعورك الأول بالخوف. وقد أفادني هذا الدرس فيما بعد عندما انتسبت إلى قوات المغاوير.

إنني أتذكر مدرسة سانت باتريك بحب كبير، إذ تعلّمت فيها الكثير، ليس فقط من الكتب. بالطبع لم أستطع تجنب المشاغبة، وكثيراً ما عوقبت على ما فعلت،خاصة من أحد المعلمين وهو السيد دي ليما. وفي ظني، أن المعلمين كانوا يقارنون ـ دون قصد ـ أدائي سلباً بأداء أخي الذي استمر بالحصول على درجات ممتازة. وكانت العقوبة أحياناً أن أركع في إحدى الزوايا، وأحياناً أخرى كنت أقف خارج غرفة الصف. وذات مرة كنت أقف خارج الصف حين

رأيت والدي يدخل المدرسة لمقابلة المدير، فتسللت خلف البناء لكي لا يضبطني وأنا أعاقب.

أما العقوبة التي أذكرها أكثر من غيرها فكانت عندما ضبطني «الأب تود» أرمي أحد الأولاد في الصف بقطعة طبشور. عاقبني الأب تود بست ضربات لاذعة على قفاي بعصا قوية. شعرت بألم شديد. وبعد سنوات كثيرة عندما أصبحت رئيساً لجمهورية الباكستان عدت إلى سانت باتريك في احتفال جمع شملٍ لطلاب صفي، وذكّرت الأب تود ـ في خطبة ألقيتها ـ بالعقوبة قائلاً: «أيها الأب شعرت بأنني كنت أجلس على الثلج» نهض أحد زملائي في الصف إلى الميكرفون وسأل الأب تود مازحاً: «أيها الأب، هل كنت تعلم في ذلك الوقت أنك كنت تضرب مقعد الرئاسة؟» ضحك الجميع لذلك .الأب تود هو شخص طيب القلب ولا زلت أكنُّ له كل الاحترام، كما احترم كل معلميَّ.

كان أحد المعلمين البارعين هو السيد مينديس الذي عمل كل ما بوسعه لبناء وتطوير شخصياتنا. أذكر دوماً كيف كان يزرع فينا قيم الشهامة والنبل ومزاياهما. لقد جسّد هو نفسه خصائص الرجل الشهم النبيل.

بالطبع لم يقتصر شغبي على المدرسة. كان خالي الرومنطيقي غازي غلام حيدر ـ وهو الذي تزوج من سيدة تركية ـ مشهوراً بالتعامل مع الشبان، ويقود كثيراً من مقالبهم. كان يكدس ثمانية أو عشرة منا في سيارته ـ وهي من نوع أوبل ريكورد الألماني ـ وينطلق باحثاً عن الشغب المرح.

وفي أحد الايام أخذنا إلى حدائق عامة تدعى فرير جاردنز التي يقصدها الناس للاستراحة في المساء. شاهد رجلاً أصلع الرأس ككرة غولف يجلس على مقعد. ويبدو أن ذلك الرجل، كان قد دهن رأسه ـ لسبب ما ـ بمادة زيتية مما جعله يلمع كالمرآة ويجذب الاهتمام. قال الخال حيدر لنا إنه سيعطي خمس روبيات للطفل الذي يصفع ذلك الرجل على رأسه. ترددنا جميعاً قائلين كيف ننجوا بفعلتنا إذا نحن صفعناه، فقال: «راقبوني». مشى نحو ذلك الرجل ووقف وراءه ثم أعطاه صفعة قوية على قمة رأسه، قائلاً: «ها أنت ذا يا بشير. لقد

بحثت عنك لمدة طويلة». استدار الرجل الأصلع مدهوشاً ومتألماً من شدة الضربة، لكنه قبل أن يقول شيئاً» بادره خالي بالاعتذار الشديد: «إنني آسف جداً يا أخي. فأنت نسخة طبق الأصل عن صديق لي، كان من المفروض أن ألتقيه هنا». مضى الرجل ـ وهو ما زال مصدوماً ـ نحو مقعد آخر وهو يتلفت يمنة ويسرة. دهشنا لكل ذلك، لكننا شعرنا بالارتياح لانتهاء الحادثة بسلام آملين أن يفكر الخال حيدر بأمر أقل خطورة وإحراجاً. لكنه فاجأنا بقوله أنه سيعطي عشر روبيات لمن يصفع ذلك الرجل مرة ثانية». تملكنا الذعر، فالنجاة من هذه الفعلة أول مرة كان معجزة، أما محاولة الشيء نفسه ثانية فكان مدعاة للمشاكل. وحين لم يجرؤ أحد منا على ذلك، قال الخال حيدر: «راقبوني». تسلل إلى خلف الرجل ثانية وأعطاه صفعة أقوى من الأولى على رأسه، قائلاً: «ها أنت يا بشير. لقد صفعت للتو رجلاً ظننته أنت». استدار الرجل المسكين بسرعة وغضب وكان لا يصدق ما يحدث له. وقبل أن يتفوه بكلمة بدأ الخال حيدر يتظاهر بالندم المؤلم. راح يعتذر بشدة أكثر قائلاً بسخرية: «كيف لي أن أعلم أنك انتقلت من مكانك السابق؟» وقبل أن يسمح للرجل بالإجابة مضى في سبيله، ورحنا نحن نتدحرج على المرج الأخضر من شدة الضحك.

لكن خالي حيدر لم يكن بالرجل السّيىء فقد كان ضابطاً في القوى الجوية قبل التقسيم وحصل على سيف الشرف.

قبل أن أنجح إلى الصف العاشر في سن الخامسة عشرة، كان أدائي متوسطاً وكان ترتيبي بين الأربعة الأوائل في الصف. لكن في تلك السنة انخفضت درجاتي بشكل ملحوظ. كان سبب ذلك أول غرام وقعت به. الحب الأول للفتى هو تجربة شتات ذهني يمرُّ بها كل شاب لكن كلاً منهم يعالجها بطريقته الخاصة. وكلما تأخر به العمر كان تصرفه أكثر حماقة، وقد سمحت أنا لهذه التجربة أن تكون في مركز اهتمامي وحياتي، ربما لأنها كانت أمراً مفاجئاً. وفي الواقع كانت هي التي أخذت الخطوة الأولى، فقد كنت ما أزال خجلاً في هذه الأمور، ولم أكن لأجرؤ على مغازلة فتاة.

كانت من الجوار، وفي سنّي تقريباً، أو تكبرني بسنة واحدة. وكنت أشعر

بارتياح أكبر أن تلاحقني فتاة ما عوضاً من مغازلتي لها. وعلى أية حال لم أعد أستطيع أن أفكر بشيء آخر سواها. لم تكن تعرف الإنجليزية وكانت لغتي الأوردية ضعيفة. كان أحد الأصدقاء يقرأ عليَّ رسائلها بالأوردية وكنت أملي عليه رسائلي لها. وكان صديق لأخي الأصغر يوصل رسائلي لها، إذ كان ذا بنية صغيرة ويستطيع التسلل من أي مكان ضيق. كان يوصل رسائلي ويتسلّم رسائلها بالتسلل خلسة إلى منزلها.

بلغت بي الجرأة أن وظَّفت جدتي لأمي دون علم منها في مراسلاتي مع هذه الفتاة. كانت جدتي امرأة محببة ترتدي البرقع مثل بقية النساء المسلمات المحافظات. كنت أشير على جدتي أن تزور الجيران وأدلها على منزل صديقتي، وقبل ذهابها كنت أخبئ رسالة في جيب برقعها وأبلغ الفتاة بذلك. وهكذا كانت جدتي المسكينة مراسلاً بيني وبين الفتاة دون أن تعلم ذلك. ولو أنها علمت بذلك لاستاءت كثيراً ولأخبرت أمي عن الأمر. كانت تلك الفتاة بالغة الجمال، لكن حبي لها كان طفولياً وعملاً صبيانياً، واستمر حتى انتقل بنا والدي إلى منزل آخر بعيد جداً يقع في شارع غاردن قرب حدائق الحيوان الجميلة في كراتشي.

وفي شارع غاردن وقعت مباشرة في حبي الثاني. كانت فتاة جميلة بنغالية من شرقي الباكستان (بنغلاديش الآن). كان هذا الغرام أقل طفولية وطيشاً من سابقه. لكنها الآن متزوجة وتقطن في بنغلاديش. وأعتقد أن أمي اشتبهت في الأمر كله لأني تراجعت فجأة في دراستي. لم تكن متأكدة من السبب لكنها استاءت كثيراً من درجاتي المتدنية، لكن أدائي في الامتحانات النهائية للصف العاشر كان أفضل، وكان ترتيبي في الفئة الثانية بعد أن نقصني أربع نقاط عن الفئة الأولى وكنت الفائز بالجائزة الأولى في الرياضيات.

في تلك المرحلة، قررت والدتي أن يدخل جاويد في سلك الوظائف الحكومية المدنية، وهو السلك الأعلى مكانة في وظائف الحكومة. كما قررت أيضاً أن يدرس ابنها الأصغر ناويد الطب. وبالنظر لطاقتي غير المحدودة، وميلي إلى الشغب، فقد كان قرارها أن أدخل في سلك الجيش. وهكذا كان.

الفصل الخامس

الانطلاق من العش

لم أكن لأستطيع دخول الجيش مباشرة، بل كان علي أولاً أن أنتسب إلى الكلية كي أجتاز الصفين الحادي عشر والثاني عشر اللذين نسميهما الأول الأدبي والأول العلمي. يختلف هذا النظام عن النظام الأمريكي والبريطاني حيث يعتبر هذان الصفان جزءاً من الدراسة الثانوية. اخترت العلوم غير الطبية، وكان عليّ اجتياز الصف العلمي الأول قبل أن أنضم إلى الجيش شريطة أن أجتاز أيضاً امتحان القبول العسكري البالغ الصعوبة والاختبارات البدنية الشاقة.

وبصراحة، لم تكن أيّ من الكليات في كراتشي من مستوى جيد في ذلك الوقت، لذلك ألحقني والداي بكلية فورمان المسيحية الشهيرة في لاهور بإدارة مبشرين أمريكيين. وكانت هذه الكلية لمدة طويلة مركزاً للعلوم والفنون والثقافة والشعر والأدب، ليس فقط في الباكستان بل في مختلف أنحاء جنوبي القارة الهندية. كان مدير الكلية شخصاً أمريكياً رائعاً يملك القدرة على التعامل الجيد مع الطلبة. كما أذكر أمريكياً آخر هناك هو مدير التربية البدنية: السيد مامبي، الذي كان يجيد تنظيم المباريات الرياضية.

انتسب جاويد إلى الكلية الحكومية ـ وهي الآن جامعة ـ في لاهور وهي مدرسة يقصدها الطلبة اللامعون. وكان ثمة كلية مشهورة أخرى في لاهور هي الكلية الإسلامية، التي تميزت بأمور عديدة منها تخريج أفضل لاعبي الكريكيت الدوليين في سنوات الباكستان الأولى.

كانت كلية فورمان المسيحية تعرف بكلية الطلبة الحديثين المتأثرين بالثقافة

الإنجليزية. واجتذبت الكلية الحكومية الطلبة المجتهدين، بينما اجتذبت الكلية الإسلامية الطلبة الأكثر تواضعاً، وقد تخرج من هذه الكليات الثلاث كثير من قادة الباكستان في مختلف الحقول لأنها تؤسس طلبتها في الثقافة والتاريخ الوطني، بخلاف الطلاب الذين انتسبوا إلى جامعات أجنبية خرّجت قادة سياسيين غير ملتصقين بتاريخ الباكستان وثقافتها، وهم قادة أضروا بالوطن ليس فقط بسبب فسادهم ولكن أيضاً بسبب مبادئهم السياسية والاقتصادية.

كنت مدركاً لحقيقة أنني لم أعِش من قبل مستقلاً بعيداً عن بيت أهلي، ولم أدرك حينئذ أني لن أعود إلى بيت أهلي كفرد معتمد عليهم. ولسوف يأتي وقت تتبدل فيه الأدوار ويأتي والداي ليسكنا معي، وهذه سنّة الحياة. لكني كنت في تلك الفترة وحيداً وأشتاق إلى منزلي اشتياق المتألم. لكني سرعان ما تعوّدت الوضع الجديد واكتسبت أصدقاء جدداً.

تقررت إقامتي في سكن اسمه كنيدي هول حيث كان المشرف على السكن السيد دوتا معلم اللغة الإنجليزية أيضاً. كان السيد دوتا أستاذاً متشدداً لكنه منصف. ومن المعروف عن حرم كلية فورمان المسيحية أنه حرم جميل يحوي كل المرافق والتجهيزات للدراسة والرياضة، خاصة وأن ممارسة الرياضة كانت إجبارية لجميع الطلبة. كان على الطالب أن يمارس لعبة رياضية على الأقل، وكنت أشترك في معظم المنافسات الرياضية مثل الرياضة البدنية، وسباق الضاحية، والجمال الجسماني والألعاب الرياضية. كان ترتيبي الرابع في سباق الضاحية، والأول في الرياضة البدنية، والثالث في «كمال الأجسام في الكلية». نلت بصورة عامة أكثر عدد من الشهادات في الرياضة. وقال لي في ذلك الوقت محمد إقبال بات ـ الذي شارك بكفاءة في مسابقة كمال الأجسام العالمي ـ إن لي أفضل تركيب جسمي عضلي.

علمتني الحياة في الكلية أن أكون مستقلاً، وتعاملت مع أولاد من خلفيات وبيئات متعددة، فبعضهم كان غنياً والبعض الآخر فقيراً، وبعضهم متديناً، وآخرون حداثيين. كان بيننا عدد قليل من شرقي أفريقيا، وبعض الإناث أيضاً. كانت علاقتي بهم جميعاً جيدة. اكتسبت بعض الأصدقاء من قبيلة نيازي، خاصة

أمان الله نيازي، وكان متقدماً عليَّ وأصبح فيما بعد برتبة عميد. وقد أقنعني بترشيح نفسي لانتخابات ممثل طلبة السنة الأولى، وكانت تلك أول مناسبة ألقي فيها خطاباً في حشد من الطلبة. جعلوني أقف على منضدة، بينما كنت أرتجف وجلاً، لكنني أفلحت في إخبار المستمعين أنهم إذا انتخبوني سوف أرعى مصالحهم. لم أستمتع بهذا قط، لكن الطلبة من شرقي أفريقيا ومن قبيلة النيازي وكراتشي دعموني ونجحت في الانتخابات .طارق عزيز ـ الذي غدا سكرتيري الرئيسي عندما أصبحت رئيساً للجمهورية، والذي عُيِّن بعد ذلك سكرتيراً لمجلس الأمة القومي ـ كان طالباً في تلك الكلية أيضاً، طالباً متقدماً عليَّ ولم نكن أصدقاء، ربما لأنه كان «ولداً حسن السلوك»، ومتردداً في الانضمام إليَّ في إثارة الشغب المرح.

واصلت مقالبي وشغبي في تلك الكلية. كانت أبواب المسكن تغلق في الساعة السابعة أو الثامنة مساء تقريباً، ولم يكن الطلبة يستطيعون الخروج أو استقبال الزوار بعد ذلك. لكن كان ثمة شجرة مانغو بجانب السور في طرف السكن، وبفضل قدراتي الرياضية كان بإمكاني تسلق الشجرة والقفز فوق السور العالي، وكان بعض رفاقي يفعلون الشيء نفسه. كنا نذهب إلى دار السينما من الساعة التاسعة حتى منتصف الليل، ونعود إلى الكلية سيراً على الأقدام، لأن سائقي العربات كانوا يرفضون قطع هذه المسافة الطويلة في الليل. بالطبع، لم نستطع دخول السكن في تلك الساعة المتأخرة، لكن كان يوجد مسجد بالقرب من بوابة الكلية الرئيسية ولم يكن أحد ليمنعنا من النوم هناك، إذ إن المساجد كانت تقليدياً ملجأ أبناء السبيل. وفي الصباح الباكر عندما كانت أبواب الكلية تفتح كنا نتسلل إلى الداخل.

في الكلية تعلَّمت كيف أصنع قنبلة موقوتة، وهذا ما كنت أفعله بنجاح فيما بعد عندما انضممت إلى قوات المغاوير. ليس هذا بأمر يتحدث عنه المرء الآن ـ في زمان الإرهاب ـ لكن تلك الأيام كانت أيام براءة، والنوع الوحيد من القنابل الموقوتة حينئذٍ كان ما يعرف بكوكتيل مولوتوف. اكتشفت أنه إذا أخذ

الإنسان مفرقعة نارية عادية وأدخل فتيلها في سيجارة بدون فيلتر، فإنها تصبح فتيلاً موقوتاً اعتماداً على طول السيجارة.

وفي أحد الأيام قررنا ـ أنا وبعض رفاقي ـ أن نفزع الناظر السيد داتا. تركنا مفرقعة نارية موقوتة في حاوية قمامة كبيرة مصنوعة من الفولاذ خارج منزله لكي تحدث انفجاراً عنيفاً. ووضعنا مفرقعة أخرى خارج ممر منزل معاون للناظر، وأخرى في صندوق بريد في المدخل. ثم دخلت إلى غرفتي. انفجرت المفرقعة بالقرب من منزل الناظر أولاً وأصدرت صوتاً مدوياً مثل قنبلة صغيرة. شرع الجميع يتراكضون نحو منزل الناظر وفعلت أنا الشيء نفسه، وحالما وصلنا انفجرت «القنبلة» في حاوية القمامة. ركضنا نحو مصدر الانفجار حين انفجرت القنبلة الثالثة في صندوق البريد. عمَّت الفوضى المكان وكان المشهد مرعباً.

بعد أيام قليلة استدعى الناظر أحد أصدقائي، واسمه حميد، وسأله عن اسم الطالب الذي كان وراء هذه الانفجارات. أنذره بأنه إذا لم يفضِ بالاسم فسوف يعلق تسجيله أو يطرد نهائياً من الكلية. أخبرني حميد ـ وكان من حيدر أباد ـ عن الإنذار الذي وجه إليه. أدركت أنه سيكون أمراً مشيناً لو أنه عوقب بسبب ما قمت به أنا، لذا طلبت منه أن يبوح للسيد داتا بالحقيقة. قال للناظر إن برويز مشرف كان المذنب.

استدعاني السيد داتا إلى منزله ذلك المساء. وفي الطريق كنت أتساءل عما سأقول لوالديّ إذا طردت من الكلية. بادرني السيد داتا بالسؤال عمن كان وراء «حادثة الانفجارات». اعترفت بمسؤوليتي عن ذلك. قال لي «برويز، أنت عريف المبنى وتفعل مثل هذا الأمر؟» بدت عليه خيبة الأمل، وشعرت بالخجل من فعلتي هذه. عبَّرت له عن أسفي ووعدت بألّا أعود إلى مثل ذلك في المستقبل. لم يفعل شيئاً، بل قال ببساطة: «حسناً، إياك أن تفعل ذلك». ثم سمح لي بالانصراف. كان ذلك درساً في قوة الصدق لم أنسه أبداً.

كان أول ما واجهت الموت ـ على ما في ذلك من حماقة ـ عندما كنت في كلية فورمان المسيحية، بفضل شجرة مانغو. كانت الشجرة مليئة بالثمار

وطلب رفاقي مني أن أستعمل قدراتي الرياضية في تسلق الشجرة، وقطف بعض الثمار. تسلقت بمهارة وسرعة. تعلقت بأحد الأغصان ورحت أتأرجح إلى الأعلى وأقطف الثمار بأقدامي. وبعد أن قطفت عدداً من الثمار انكسر الغصن الذي كنت أمسك به ووقعت من الشجرة مرتطماً بالأرض بقوة. ظن رفاقي أني مت. وعندما فتحت عينيَّ وجدت أني في منزل السيد داتا حيث كان أحد الأطباء يعتني بي. كنت شاباً أتمتع بصحة جيدة مما ساعدني على الشفاء بسرعة.

كنت كثيراً ما أتورط في المشاكل. كانت أشهر كليات لاهور للبنات هي كلية كينيرد، ولطالما شوهد الفتيان يتسكعون أمام مداخل الكلية، خاصةً في أوقات المساء. وفي ذات مرة، نظَّمت كلية فورمان حلقة نقاش دعي للاشتراك بها بعض طالبات كينيرد. كان أحد الطلبة الجالس ورائي يكرِّر ركل الكرسي الذي أجلس عليه وكان بذلك يثير استيائي. طلبت منه مرات عدة أن يتوقف عن ذلك، لكنه لم يأبه لي. وبوجود فتيات كينيرد في الصالة ارتفع شعوري بالرجولة إلى أعلى مستوى، فتحدَّيته أن يلاقيني في الخارج. عندما فعل وقعت معركة بيننا لكن سرعان ما فصل الطلبة بيننا. أخبروني بأنه ينتمي إلى نادٍ للمصارعة بقيادة بادي بيهالوان وأن رفاقه سوف يعودون ليشبعوني ضرباً. لكنهم لم يعودوا أبداً.

إذا استنتجتم من كل ما سبق أنني لم أكن أركِّز على دراستي لن تكونوا قد جانبتم الصواب. كنت أكثر انشغالاً بالأنشطة اللامنهجية من النوعين النافع والضار .لاهور هي مدينة عظيمة فيها مواقع جميلة كثيرة، خاصة بالنسبة لشاب لا يخضع لمراقبة والديه. لكن والديّ في حقيقة الأمر معي دائماً بما أدخلاه في نفسي ونفس إخوتي من القيم. كانت هذه القيم حاضرة دوماً في خاطري تمنعني من تخطي الحدود بين الخير والشر.

وبالطبع كان والداي قلقين جداً حيال سير دراستي، لكني كنت بالفعل قد قابلت مجلس اختيار العاملين بصفتي طالباً في الكلية الحربية، وقبلت في أكاديمية الباكستان العسكرية ذات السمعة الجيدة قبل أن آخذ امتحانات السنة الثانية عشرة. وإذا نجحت في السنوات الثلاث الأولى في الأكاديمية فسأتخرج

كضابط في الجيش الباكستاني. لذلك أخذت امتحانات السنة الثانية عشرة العلمية دون اكتراث واستطعت أن أنجح، رغم أن النتيجة الفصلية لم تكن لتؤثر على قبولي في الجيش ما دمت قد نجحت.

وبذلك شارفت حياتي كشاب مرح لاهٍ على الانتهاء وبدأ الفصل الأطول من حياتي، وهو الفصل الذي حدَّد مسيرة حياتي وسيرتي المهنية كجندي ورجل دولة.

الباب الثاني

الحياة في الجيش

الفصل السادس

دولاب الخزَّاف

هل رأيت مرة خزافاً يمارس مهنته؟ إنه يعمد أولاً إلى اختيار الصلصال ثم يثقبه ويدفعه ويحسُّ به بين إبهامه وسبابته. بعد انتهائه من عملية الاختيار يبلل الصلصال بكمية محدودة من الماء النظيف ويعجنه حتى يصبح عجينة متماسكة لحاجته. ثم يضع العجينة على دولابه ويدوِّره بالسرعة المناسبة وفي أثناء ذلك يعمل بجدٍّ وسرعة على إعطائه الشكل المطلوب. بعد ذلك يضعه في الفرن في حرارة معينة. وبعد فترة محدودة من الزمن يخرجه من الفرن. وبهذا تكون قطعة الخزف جاهزة.

هذه هي الطريقة التي يُكَوَّن بها الجندي. فكلما كان الخزَّاف بارعاً ويحسن اختيار صلصاله ومعالجته بيديه كلما خرج الجندي على درجة عالية من الكفاءة. والطالب في الأكاديمية الحربية هو مثل الصلصال على دولاب الخزَّاف. عندما ينتهي تشكيله يدخل في أتون الحياة العسكرية. وهكذا فإن براعته تعتمد على النار التي تخبزه كل يوم في حياته في الجيش.

لم أكن قد تجاوزت الثامنة عشرة حين انتسبت إلى أكاديمية الباكستان الحربية عام ١٩٦١. كان الحصول على القبول أمراً سهلاً بالنسبة لشاب رياضي يتسم بالفطنة. بدأت الإجراءات بامتحان في كراتشي، ثم تم اختياري للخضوع لاختبارات أخرى فسافرت بالقطار إلى راولبندي ثم من هناك الى كاهات على الحدود الشمالية الغربية. كانت الاختبارات بدنية، وذهنية، ونفسية وطبية. وفي إحدى المراحل في أثناء الاختبار النفسي طلب إلي أن أكتب كل ما يعنّ على خيالي في تلك اللحظة بينما كنت أنظر الى إطار صور فارغ. واشتملت

الاختبارات أيضاً على مناقشات اقتصادية اجتماعية. كما عُينت قائداً لخمسة أشخاص وأعطيت مهمة مثل تمشيط حقل ألغام. كان أدائي جيداً في كل هذه الاختبارات. كما أنهيت سباق الحواجز مرتين تقريباً في الوقت المتاح لي. أخيراً أجرينا مقابلة مع آمر وحدة عسكرية، ولم أجد صعوبة في تلك المقابلة. بل كنت متأكداً من أدائي الجيد.

في أثناء إجراءات الاختبار سكنت في غرفة واحدة مع ب.ق.مهدي الذي أصبح فيما بعد مشيراً في القوى الجوية ورئيس أركانها. أذكر أننا شاهدنا فيلماً عنوانه «سافيرا» وتعني الفجر. حصلت على القبول وقصدت أكاديمية الباكستان الحربية .لأكاديمية الباكستان الحربية تاريخ عريق. فهي بمروجها الخضراء، وأبنيتها ذات السقوف الحمراء، والطراز الاستعماري، في حضن جبال الهملايا، في مكان يسمى كاكول، قرب بلدة أبوت أباد نسبة إلى أبوت وهو أحد المفوضين البريطانيين. يمكن للقارئ أن يتصور شعور الإثارة والابتهاج الذي استولى علينا ونحن عصبة من الطلاب الضباط الشبان في ملابسنا المدنية وقصة الشعر الأنيقة على متن سيارة الشحن التي وصلت بنا إلى فناء الأكاديمية. كان الطلاب الضباط المتقدمون في انتظارنا مثل الصقور الجائعة. والآن على القارئ أن يتصور دهشتنا عندما مسحت الابتسامات عن أفواهنا الأوامر التي زمجر بها هؤلاء الطلاب: «ازحفوا تحت الشاحنة والآن تسلقوا فوقها»، تحت... فوق مرة تلو الأخرى. «إذن هذا هو الجيش»، فكرت في صمت أثناء إحدى جولات الزحف تحت الشاحنة. «عليّ أن أستمر، لن يستطيعوا كسر شكيمتي». وعندما أصبحت ملابسنا متسخة بشكل كامل أجبرنا على التدحرج في الوحل على سفح تلة ثم العودة بالطريقة نفسها. لو أن أمهاتنا رأيننا بهذا الحال لأصابهن الهلع.

سمح لنا الطلاب المتقدمون بتناول طعام العشاء. ثم تركونا في غرفة انتظار صغيرة وأجبرونا نحن السبعين أو ثمانين شخصاً على ولوج موقد حراري الواحد فوق الآخر. كان بإمكاننا دخول سجل غينيس للأرقام القياسية. ثم أخذونا إلى حيث قص شعرنا على الطراز العسكري. واستعملوا ببساطة مجزّاً كالذي يستعمل

لجز صوف الخراف. كان منظرنا غريباً مضحكاً ثم أجبرنا على القيام بأعمال غريبة وسخيفة مثل موازنة حوض معدني مليء بالثلج على رؤوسنا في برد الشتاء القارص، وهو في كاكول بارد جداً. فإذا سقط الحوض لا يبتل الطالب ويتجمد من البرد وحسب، بل توقع عليه عقوبة أخرى أشد قسوة. كنت قد توقعت تحمُّل أشدِّ العقوبات قبل الانتساب إلى الكلية وكنت مستعداً لذلك، ومع ذلك فقد جاءت التجربة رهيبة.

ما إن جنَّ الليل في اليوم الأول حتى غفوت بسرعة كأنك تطفئ مصباحاً كهربائياً. كانت تصارعني أحاسيس مختلفة تتأرجح بين الإثارة والصدمة والإرهاق. حلمت بمنزل والديَّ المريح في كراتشي، واستعرضت حياتي من مدرسة سانت باتريك إلى كلية فورمان المسيحية إلى عشقي للفتاة البنغالية.

لا ينهار كثير من الشبان بتأثير هذه العقوبات القاسية، وكنت أنا أحد الذين تحمَّلوها بسهولة. تستمر هذه المعاملة الأيام العشرة الأولى، وقد تعلمت أن أتغلب بدهاء على المعاقبين. كنت أنفذ كل أوامرهم ولكن ببطء شديد لكي لا أرهق نفسي، وكنت أحياناً أختبىء في دورات المياه حتى تنتهي العقوبة. كنت أعلم أنه لا يسمح لهم أن يلمسونا، كما كنت أعلم بأنني سرعان ما أصبح متقدماً وسوف تتاح لي الفرصة لمعاقبة الطلبة الجدد بدوري. وأخيراً عندما حان دوري لم أمارس كثيراً من هذه العقوبات ولم أكن قاسياً قط. كنت أعاقب لهدف ما مثل تدريب الطلبة على النظام الصارم، وعلى الطاعة التي يجب أن تتوافر في الجندي. وهكذا يصبح الجنود نسيج وحدتهم، زمرة من الرجال يضحون بحياتهم بحماس في سبيل وطنهم.

في كلية الباكستان الحربية بدأت فعلاً دراستي الجدِّية، وتعلَّمت لحسن طالعي أني إذا بذلت جهداً كافياً يمكنني أن أتفوق. درسنا مختلف المواضيع، من علوم ورياضيات وجغرافيا والتكتيك العسكري وقراءة الخرائط، وبالطبع التدرب على استعمال السلاح. كما تدربنا على طرق قيادة الجنود والحصول على أفضل ما يستطيعون إعطاءه. وتدربنا على طرق تحمل الضغوط النفسية وتطوير التحمل البدني وتعلمنا أيضاً بصورة خاصة على اتخاذ القرارات في

المناسبات الحاسمة غير الاعتيادية، من النوع الذي يعني الفرق بين الحياة والموت لنا وللآخرين. فإذا كان الرجال الذين تقودهم لا يثقون بقراراتك، لن يقدموا على خوض المعارك تحت إمرتك. والكلية الحربية هي المكان المناسب لاكتساب القدرة على التعامل مع الأزمات الصعبة، هذا إذا كانت كلية حربية جيدة. وكلية الباكستان الحربية هي الأفضل في العالم.

كان أدائي ممتازاً في الكلية وكنت من الطلبة الضباط الأوائل في دورتي، وواحداً من حملة السيوف العشرة. ولولا موقفي اللامبالي وردود فعلي السيئة للسلطة المستبدة لكان أدائي أفضل بكثير. كنت ـ بكل صراحة ـ شاباً غير منضبط، سريع الغضب وقليل الشعور بالمسؤولية. كنت أحد الطلبة الضباط الأربعة الذين وصلوا إلى التصفية النهائية للانتساب إلى كلية ساندهيرست في إنجلترا حيث أكمل تدريبي، لكن تم اختيار طالب آخر اسمه كولي خان خطاك. وقد تقاعد من الخدمة برتبة فريق وكان رئيس أركان الجيش عندما أصبحت أنا قائد الجيش. لكني أحسب أن تقاعده (وكان أمراً اختيارياً) جاء نتيجة خيبة أمل لأنه لم يحصل على منصب رئيس هيئة الأركان، وهذا رد فعل طبيعي.

كنت في بعض الأحيان أتصرف بتهور. ففي إحدى المناسبات بينما كنا في عملية تدريب في الهواء الطلق طلب مني قائد الفصيلة أن أراقب أزياء الجنود الآخرين وأخبره ما الذي ينقص الزي الذي أرتديه. نظرت إليهم لكني لم أستطع معرفة ما ينقصني. حينئذٍ أمرني أن ألمس «رأسي اللعين». كنت حاسر الرأس إذ لم أكن أرتدي خوذتي. عوقبت في اليوم التالي بعقوبة المسيرة إذ ظل رقيب التدريبات يصرخ بي «سر بسرعة، استدر يميناً، استدر شمالاً، وقوف، تحية». أعجب قائد الفصيلة بأدائي ولم يوقع بي أية عقوبة، بل طلب من الرقيب أن يأمرني بالانصراف.

وفي الحقيقة، كانت لياقتي البدنية وأدائي في التدريبات جيدين إلى درجة أنني نجحت في «اختبار التحية» في المرة الأولى وحصلت على ثناء الضابط المساعد. سألني من أية كلية حربية تخرجت. وعندما أخبرته أنني خريج كلية فورمان المسيحية وليس كلية حربية كانت الدهشة بادية على وجهه. وفيما بعد،

أثناء تمرين على عرض عسكري، اختارني لإيضاح تدريبي أمام كتيبة من الطلبة الضباط المتقدمين. أوقعني ذلك في مشاكل كبيرة معهم لتنطحي لإيضاح التدريبات لهم. وكان ذلك سبب العديد من العقوبات على يدهم كلما التقينا.

لكني في مناسبة أخرى كدت أن أطرد من كلية الباكستان الحربية. ففي أثناء الفصل الأخير وقبل تخرجنا بقليل، جرت منافسة في التدريب لطلبة السنة الأولى إذ كان من المتوقع أن يرتدي الطلبة المتقدمون في صفوف المتفرجين جوارب سوداء. لكن بعض هؤلاء الطلبة ارتدوا جوارب من ألوان أخرى. ناداني قائد الكتيبة وأمرني أن أسجل أسماء وأرقام هؤلاء صارخاً في وجهي: «وضع اسمك في أول القائمة». كانت عقوبتنا أن نركض مسافة تسعة أميال. وعندما وصلنا إلى انعطاف في الطريق قرر البعض أن يأخذ طريقاً مختصرة وذلك لاختصار ١٨٠ متراً تقريباً. لم نكن نعلم أن هناك من يراقبنا بالمنظار. ضبط منا خمسة عشر طالباً، وشرعت التحقيقات وأصبح الأمر خطيراً جداً. كان المسؤولون في الكلية مصممين على طردنا لأننا أخذنا الطريق المختصر رغم أن ستة منا كانوا من حملة السيوف، وكان من المفروض أن نقود العرض العسكري. لحسن الحظ تغلبت الحكمة في النهاية ولم نعاقب بالطرد، بل عوضاً عن ذلك تم تخفيض درجاتنا في تلك المادة الدراسية. كنت آنذاك مساعد الضابط المبتدئ للكتيبة، وكان من المفروض أن يكون ترتيبي في دورتي عالياً عن استحقاق، لكن تخفيض الدرجات خفض من ترتيبنا ستة مراكز. وهكذا فمع أنني كنت الرابع في دورتي أصبح ترتيبي العاشر. ورفع ترتيب بقية مساعدي الضباط المبتدئين ستة مراكز وهكذا تخرجوا بترتيب أفضل منا.

كانت تجربتي في كلية الباكستان الحربية شبيهة بعملية إعادة تأهيل، إذ تم تفكيكي بشكل كامل وأعيد تركيبي على نحو مختلف. كان اختيار المرء لدخول الكلية مثل اختيار طين الخزف المناسب. بعد ذلك سكبت الكلية علينا بعض الماء فأصبحنا كالخزف الخام، ثم وضعتنا على دولاب الخزاف تمهيداً لتشكيلنا على يديه. وبعد عملية التشكيل جاءت عملية الخبز في الفرن حتى أصبح عودنا صلباً. غدوت حينئذٍ كامل الجاهزية للانضمام الى الجيش ترشدني يد الخزَّاف.



الفصل السابع

في قلب المعركة

تخرَّجت من الأكاديمية برتبة ملازم ثانٍ. ودون أن أفكر ملياً اخترت أن انخرط في فوج سلاح مضادات الطائرات الخفيف السادس والثلاثين، وذلك لأن عمليات التدريب والرمي والتدريس لهذا الفوج تتم في كراتشي. لمَ هذا التعلق بكراتشي؟ لم يكن السبب عائلتي، بل كان وجود صديقتي البنغالية هناك. وفي ظني أن الجيش يستطيع تغيير كل شيء ما عدا الغرائز البدائية. قررت أنه أينما كان موقعي فمن المؤكد أنني سأذهب إلى كراتشي مرتين في السنة لأخذ دورة دراسة أو للتدريب على الرمي.

لكن خططي ذهبت سدى عندما تقرر في تلك السنة ان لا يسمح لأحد ـ بعد تخرجه ـ بالانخراط مباشرة في سلاح مضادات الطائرات دون أن ينتسب أولاً إلى سلاح المدفعية. وهكذا بعد مضى ستة أشهر تقرر تعييني في فوج المدفعية الذاتية الدفع السادس عشر. والأسوأ من ذلك أن علاقتي العاطفية انتهت بشكل مفاجئ حينما عادت عائلة صديقتي إلى الباكستان الشرقية.

لم ألتحق أبداً بسلاح الدفاع الجوي، فقد بقيت في سلاح المدفعية. منذ ذلك الوقت كرست حياتي المهنية للجيش وللدفاع عن وطني.

حتى ذلك الوقت كنت ضابطاً في الجيش أكثر من كوني رجلاً يراعي متطلبات الحياة المدنيةً. ولم يمض وقت طويل حتى وقعت في بعض المشاكل. ففي منتصف عام ١٩٦٥ حين كانت غيوم الحرب مع الهند تتلبد نقلت وحدتي إلى غابة تشانغا مانغا قرب لاهور، التي يستغرق الوصول إليها بالقطار من

كراتشي ٢٤ ساعة. كان معظم الضباط الشبان الآخرين من منطقة البنجاب، ولم تستغرق رحلتهم إلى مواطنهم لزيارة ذويهم إلا بضع ساعات. تقدمت بطلب إجازة ستة أيام للذهاب إلى كراتشي، حيث أنه مع يومي الأحد قبل الإجازة وبعدها ستصبح الإجازة ثمانية أيام. رفض آمر الوحدة طلبي رفضاً قاطعاً، بحجة أن الإجازة طويلة جداً. اعتقدت بأنه لم يكن منطقياً ولم يتعاطف معي. تحديت قراره واشتريت بطاقة الرحلة، ثم ركبت القطار وذهبت إلى منزلي في كراتشي للأيام الثمانية. اتصل بي هاتفياً أحد الضباط المتقدمين واسمه جاويد أشرف قاضي (الذي تقاعد فيما بعد برتبة فريق وشغل منصب وزير السكك الحديدية ثم التربية في حكومتي) وطلب مني أن أعود فوراً، وإلا فسأقع في مشاكل كبيرة تأديبية لأنني تغيبت دون إذن. رفضت العودة، وتمتعت بكامل الإجازة لمدة ثمانية أيام منحتها لنفسي. ولدى عودتي ثارت ثائرة آمر وحدتي، وبدأ إجراءات المحاكمة العسكرية ضدي.

أنقذتني حرب عام ١٩٦٥ حينما هاجمت الهند الباكستان على جميع الجبهات، وأطلقت النيران على قطار للركاب فقتلت العديد من المدنيين. بدأ الهجوم الهندي في السادس من أيلول واستمرت الحرب سبعة عشر يوماً، إلى أن توقفت بقرار لوقف إطلاق النار أصدره مجلس الأمن الدولي، لكن الباكستان كانت قد لقنت الهند درساً مريراً. لم يحقق أي من الفريقين كسباً استراتيجياً، مع أن الباكستان أحرزت نصراً تكتيكياً لأننا احتللنا مساحة أكبر، وأوقعنا عدداً أكبر من القتلى، وأخذنا عدداً أكبر من الأسرى، وأصبنا أكبر عدد من طائرات الهند العسكرية. كوفئت بفضل أدائي في الحرب بمديح كبير وميدالية الشجاعة. ولم يكن أمام آمر الوحدة سوى تغيير رأيه «بالضابط المتحمس الشاب الصعب القياد». وبالفعل كان الفضل لحماسي هذا بما حققته في الحرب.

كان فوج المدفعية الذي أنتمي إليه جزءاً من فرقة المدفعية الرفيعة المستوى الوحيدة المزودة بدبابات باتون الأمريكية. بادرنا إلى الهجوم في قطاع كاسور ـ كيم كاران بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٥. ثم أسسنا رأس جسر عبر نهر وادي روحي نولا (وهو مجرى سيول) واستولينا على مناطق للعدو بسرعة بعمق

١٥ ميلاً، واستولينا على مدينة كيم كاران الكبيرة. تمركز فوج المدفعية بالقرب من المدينة، وفي أثناء بعض الهدوء في القتال قمت بجولة في شوارع المدينة المهجورة، وشعرت بكثير من الفخر. كنت أسمع صوت نباح الكلاب فقط، ولم يكن هناك أثر للسكان. سطرت أول رسالة في أثناء الحرب إلى أمي وذكرت فيها مفاخراً أنني أكتب من الهند.

بعد ثلاثة أيام من المعارك جاءت الأوامر بانتقال فرقتي إلى قطاع لاهور الحيوي الذي كان يتعرض لخطر من العدو. استطعنا التمركز هناك بعد يومين من القتال الضاري، وكانت تلك المرة الأولى التي أرى فيها مواسير المدافع تصبح حمراء من شدة القصف.

بعد استقرار جبهة لاهور تسلّمنا الأمر بالتحرك ثانية نحو جبهة سيالكوت، وهي الجبهة التي حدثت فيها معركة الدبابات الشهيرة في تشاويندا. مع انتهاء الحرب كانت هذه الجبهة مقبرة دبابات هندية.

وحدثت مجابهتي التالية مع الموت في ليلة السادس عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥. تم تعييني مراقباً للمدفعية التابعة لفرقة مشاة كانت قد تلقت الأوامر بمهاجمة قرية جاسوران الواقعة على تلة عالية والاستيلاء عليها. كان قائد الفرقة أفضل أصدقائي الملازم بلال. كانت الأوامر أن نهاجم مع حلول منتصف الليل، وبعد بعض التحركات المبدئية تمركزنا في حالة هجومية على بعد ٧٣٠ متراً من هدفنا حيث كانت الفرقة على استعداد للهجوم. فجأة رأيت نفسي أعانق بلال مودعاً، وكأن ذلك آخر لقاء لنا.

صببت جام حمم المدفعية على القرية، وتقدمنا تحت غطاء هذا القصف، وأخيراً اكتسحنا القرية ونحن ننادي الله أكبر؛ كان القصف المدفعي دقيقاً وفعالاً مما جعل العدو يختبىء من النيران. تحدينا نيران العدو وهاجمناه حتى اضطر إلى التراجع بسرعة. وهكذا حققنا هدفنا، وكان شعوري عظيماً.

وقعت حادثة أخرى هامة ليلة الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر. كانت مدافعنا تتركز في مقبرة، وأصابت إحدى طلقات مدفعية العدو أحد مدافعنا ذاتي

الدفع فأشعلت النار في جزئه الخلفي. ارتفعت منه ألسنة اللهب فبددت الظلام الدامس، وكانت القنابل الجاهزة للإطلاق الموجودة على المدفع على وشك أن تنفجر إذا لامستها النيران، وبذلك تحدث سلسلة من الانفجارات في المدافع الأخرى. كان الوضع خطيراً جداً فقلت في نفسي «اللعنة، يمكن لمدفعيتي أن تنفجر عن آخرها وتأخذنا معها». كان علي أن أتصرف فوراً، ولم يكن ثمة وقت أضيّعه.

وبينما لجأ الجميع إلى الاحتماء، خطر لي درس كنت قد تعلمته في شوارع ناظم أباد. تشبثت بموقعي، ثم اندفعت نحو المدفع المحترق وتسلقت عليه، حيث لحق بي جندي شجاع. شاهدنا ثلاثة جنود من المجموعة غارقين في بركة من الدم، فأغفلتهم بشكل عفوي لكي أنقذ القنابل أولاً. خلعنا قميصينا وربطناهما حول أيدينا لنحميها من حرارة القنابل. أخذنا القنابل الواحدة بعد الأخرى وألقينا بها أرضاً بمأمن من النيران آملين أن لا تنفجر حين ترتطم بالأرض. أنقذنا الله من الكارثة، وفي هذه الأثناء حين رآني الجنود الذين كانوا قد احتموا من النار أعرض نفسي للخطر عادوا إلى أماكنهم. قمنا جميعاً بإطفاء النار أولاً ثم رفعنا الجنود الثلاثة بكثير من الحزن. لاحظت أن أحدهم ما زال على قيد الحياة. وضعت يدي حول رأسه، ولكن بينما كنت أحاول تضميد جراحه فارق الحياة. لن أنسى هذا المشهد ما حييت ـ إن دموية الحرب تترك أثراً لا يمحى في النفس. مُنحتُ ميدالية للشجاعة وإنقاذ حياة الآخرين وأجهزتنا. كما مَنحت ميدالية للجندي الشجاع الذي مد يد العون لي. لن أنسى تلك الليلة أبداً.

بدَّل هذان العملان رأي قائد الوحدة بي. كان من المفروض أن أتسلّم ميداليتين للشجاعة، ولكن عوضاً عن ذلك منحت ميدالية واحدة وأوقفت إجراءات المحكمة العسكرية بحقي. انتهت الحرب في ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٥ ورقيت إلى رتبة نقيب بعد ذلك بقليل.

في عام ١٩٦٦ عينت بناء على طلبي في مجموعة الخدمات الخاصة، وهي مجموعة مغاوير رائدة والأفضل في العالم. تتطلّب التدريبات في سلاح المغاوير

قوة بدنية وذهنية كبيرة، لذلك كانت البيئة المناسبة جداً لي. كان على المغاوير أن يخضعوا لتدريبات البقاء على قيد الحياة في الغابات والجبال والصحاري، وأن يتعلموا كيف يتدبرون أمورهم دون مساعدة من أحد. كان تناول الطعام الشهي مثل الأفاعي وأرجل الضفادع والسحليات المحلية الكبيرة أمراً يحدث تكراراً. تعلمت أنه يمكن للمرء أن يلتهم أي شيء ما عدا النباتات ذات النسغ الأبيض. ومنذ ذلك الوقت أصبحت سهل الإرضاء من ناحية الطعام، فأنا آكل كل نوع من الطعام مع أنني أتمتع بالطعام الجيد. والواقع أن المرء يتعلم حقّاً كيف يتذوّق الطعام والماء بعد أن يجوع ويعطش لمدة طويلة. وعند ذاك يشكر الله على أي شيء يهبه إياه.

كانت التدريبات مرهقة جسمياً، فقد كان علينا أن نجري تدريباً جسمياً صعباً جداً لمدة ساعة يومياً، بدءاً من جري التسخين لمسافة ميلين (٣ كيلومترات تقريباً). كنا نجري لمسافة ٤ أميال (٦,٥ كيلومترات تقريباً) حاملين قطعة سلاح لمدة أربعين دقيقة مرة كل أسبوع؛ ثم مسافة اثني عشر ميلاً (١٩ كيلومتراً) حاملين قطعة سلاح لمدة ساعتين؛ وأخيراً مسافة ستة وثلاثين ميلاً (٥٨ كيلومتراً) حاملين جعبة تزن ثلاثين أونصة وقطعة سلاح لمدة عشر ساعات. إضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة تدريبات تكتيكية تشمل مئات الأميال من السير على دروب مختلفة. كما كانت هناك تدريبات مائية في البحيرات والقنوات السريعة المياه، إضافة إلى تدريبات على القفز بالمظلات حيث كان علينا النجاح في ست قفزات. كان أدائي جيداً جداً في هذه الاختبارات، وأنهيت الدورة وكنت من بين الثلاثة الأوائل، وحصلت على أعلى الدرجات. أعطتني هذه الدورة الثقة بقدراتي البدنية والذهنية، وعلمتني أن تحمل الصعوبات الكبيرة يتطلب المثابرة الذهنية أكثر من القدرة البدنية.

بعد أن مررت بفترة التدريب الأولى عملت في مجموعة الخدمات الخاصة لفترتين، استغرقت أولاهما أربعة أعوام ونصف العام برتبة نقيب، والثانية سنتين ونصفاً برتبة رائد. وعندما أعيد النظر في خدمتي بمجموعة الخدمات الخاصة أشعر بأن ثقتي بنفسي وقدراتي كجندي وكقائد كانت كلها قد صقلت آنذاك.

كنت أشعر بالقدرة الجسمية والتحفز الذهني والقدرة على تنفيذ المهمات الصعبة بسهولة. أعطتني المجموعة الفرص الكافية لكي أتدرب على اتخاذ المبادرات والمثابرة لأنها شجعت على الكثير من الاستقلالية في التدريب وتنفيذ العمليات.

طوَّرت أسلوبي الإبداعي الخاص بتدريب الجنود الذين كانوا تحت أمرتي. كنت أتوقع منهم أن ينفذوا عمليات متعددة تهدف إلى تطوير ثقتهم بأنفسهم واختبار تحمُّلهم النفسي.

كان أحد التمارين يقضي بأن يمسك الجندي بقنبلة يدوية صنعها بنفسه من المادة المتفجرة البلاستيكية فيها ثقوب موقوتة لتنفجر في ثلاث ثوان. كان على جندي الخدمات الخاصة الجديد أن يرمي القنبلة عندما تظهر الشرارة من الثقب الأخير وقبل انفجارها بثلاث ثوان. وكان بعضهم يصاب بالخوف ويرمي القنبلة قبل الوقت المحدد.

وكان تمرين آخر يقضي بالجري على أنبوب حديدي عرضه ياردة واحدة على ارتفاع ٣٠٠ قدم (مئة متر) على طول البنية الجانبية لجسر معدني طوله ١٥٠ ياردة (١٣٦ متراً). كان على المتدرب أن يقطع المسافة في ٤٠ ثانية. ومع أن هذا قد يبدو سهلاً، لكن عندما يصل الجندي إلى منتصف الطريق فوق نهر هادر المياه، كان الخطر يحيق به. كان من الممكن أن يصاب الجندي بالدوار إذا نظر إلى الأسفل.

وثمة تمرين آخر كان يقضي بأن يستلقي الجندي على بطنه في مجرور بجانب سكة حديدية وهو ينظر إلى قطار قادم نحوه بسرعة فائقة ويمر على بعد قدم أو قدمين منه. ولم يكن يسمح للمتدرب أن يغمض عينيه.

كما كنت آمر جنودي أن يجلسوا على بعد ياردتين من هدف يتم إطلاق النار عليه من مسافة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ياردة (١٨٠ ـ ٢٧٠ متراً). كان أزيز الرصاص وارتطامه يعطيهم مناعة ضد ضغوط المعركة.

إنني أؤمن دائماً بالقيادة من الأمام وذلك بإعطاء الجنود مثالاً يحتذى. ولا آمر جنودي بتنفيذ مهمة لا أريد تنفيذها بنفسي. لذلك كنت دوماً أبيِّن بنفسي كل

مهمة تدريبية، ثم أطلب من الآخرين أن ينفذوا تلك المهمة. أصبحت هدَّافاً ممتازاً بالبندقية والمدفع الرشاش. كما كنت عدَّاءً جيداً. كنت أتنافس مع جنودي في كل تدريب، ثم أقدم لهم شراباً بارداً إذا هزموني. وبالفعل تمكن قليل منهم أن يهزموني. كل ذلك جعل جنودي يحبونني ويحترمونني، وكانوا ينظرون إليَّ نظرة مودَّة، لأنني كنت عادلاً وعطوفاً، إذ كنت أشاركهم مخاوفهم وأساعدهم على حل مشاكلهم. كما أن رؤسائي اعتبروني قائداً متميزاً، لكن أيضاً ضابطاً صريحاً وغير منضبط. ولذلك عوقبت عدة مرات في مناسبات مختلفة بسبب الشجار وعدم الطاعة والانضباط. وعندما أصبحت قائداً للجيش أطلعني سكرتيري العسكري على ملف خدمتي واقترح علي بشيء من الخبث أن أمعن النظر في سجل انضباطي. وفي الحقيقة كان ذلك الملف صدمة لي، إذ كانت الملاحظات بالحبر الأحمر تملأ الصفحات الخاصة بالانضباط. لكن عزائي هو أنني لم أعاقب أبداً لمخالفات أخلاقية. كانت تقاريري السنوية السرية دوماً جيدة جداً ـ ولا يشوبها سوى عدم انضباطي. بصورة عامة كانت الحياة في مجموعة الخدمات الخاصة قاسية ومفعمة بالنشاط ومثيرة وخطرة وتعطي شعوراً بالإنجاز. لن أنساها أبداً، فقد كانت عاملاً هاماً في تكوين شخصيتي.

قد يظن القارئ أن شخصاً مثلي لا بد أن يكون قد دخل في علاقة غرامية وتزوج بسبب الحب. لكنني دخلت قفص الزوجية بالطريقة التقليدية–زواج مرتب من قبل الأقارب. كانت إحدى خالاتي تعرف فتاة في سن الزواج اسمها صهبا فريد، واقترحت بأننا متناسبان كزوجين. وبادر والداي إلى بدء إجراءات طلب اليد. وفي أحد الأيام، عندما كنت أنوي زيارة صهبا للقاء عائلتها، وصلت منزلهم مرتدياً قميصاً وسروالاً وصندلاً مفتوحاً من المقدمة يسمى بيشاواري تشابال، وهو النوع المفضل لدى قبائل الباتان ورجال الجيش عندما يرتدون ملابس مدنية، فقد كانت رواتبنا لا تكفي البتة لشراء أحذية راقية. ولما لم تكن صهبا تعرف أي شيء عن الجيش. أصيبت بالهلع لوقوعها في كارثة ملابسي التي لا تمت إلى الأناقة بصلة.

كانت صهبا قد تلقت عدة عروض للزواج لكنها رفضتها جميعاً لسبب أو

لآخر. فإما أن شعر المتقدم غير مرتب، أو أن ملابسه غير أنيقة، أو أي سبب آخر. وكانت بالتأكيد لا تميل إلى الرجال ذوي الشارب. ومع ذلك، ولسبب ما، لم ترفضني رغم شاربي (الذي رفضت أن أحلقه) ورغم ملابسي. كان عزائي أنها على الأقل لم تر عيباً في شعري ووجهي.

كانت صهبا فتاة جميلة جداً، وقد وقعت في حبها فوراً. لكن أي رجل في تلك السن يدعي بأنه يحفل بغير الجمال، فإنه لن يكون صادقاً. ومن حسن طالعي أن صهبا كانت ـ بالإضافة إلى جمالها ـ إنساناً رائعاً وأماً عظيمة وسيدة منزل مكتملة. شذبت زوجتي الخشونة في شخصيتي، واستطاعت أن تخفف من حدة طباعي، ولكنها فعلت ذلك بصورة تدريجية. كانت تقول مؤنبة: «إن الشجار مع رؤسائك حتى إذا كانوا حمقى سوف يؤثر على مستقبلك المهني». وقد كان تأثيرها عليَّ تدريجياً لكنه ناجح، ولو أنني استغرقت بعض الوقت حتى هدأت.

أخبرتني صهبا فيما بعد أن والدها غلام غوس فريد الذي كان يعمل في وزارة الإعلام والإذاعة هو ـ من بين كل أفراد عائلتها ـ الذي كان الأكثر حماساً نحوي. قال لها: «هذا الرجل ضابط جيد، وسوف يكون له شأن». مع أنني متأكد من أنه لم يكن يعلم مدى هذا الشأن، ولم أكن أنا ـ أو أي شخص آخر ـ يعلم تطور الحب بيننا بصورة تدريجية، ذلك أنه بعد أن تمت خطوبتنا، نقلت لمدة سنتين إلى موقع في تشيتاغونغ في الباكستان الشرقية. كنا نتبادل الرسائل، وكنت أصحح أخطاءها الإملائية، وهو أمر ليس من الرومنطيقية أو الشهامة في شيء خاصة وأنها تتقن الإنجليزية أكثر مني بكثير. وكانت هي بالمقابل تصحح أخطائي اللغوية. وكنت كلما أذهب إلى كراتشي نخرج سوية في رفقة بريئة إلى بعض الحفلات أو السينما أو صالة الديسكو في فندق ميتروبول القديم.

تزوجت من صهبا في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٨، وكنت حينئذ برتبة نقيب. وبعد ذلك بمدة قصيرة عينت في موقع في تشيرات في أعالي الجبال. بعد وصولنا بيوم أو اثنين كان علي أن أنفذ قفزة بالمظله مع ستة

وأربعين رجلاً كجزء من تدريب عملي. قررت بأنه سيكون شيئاً رومنطيقياً إذا طلبت من أحد أصدقائي أن يأتي بصهبا إلى الموقع الذي سنهبط فيه. وأخبرت صهبا أنني سوف ألوح بمنديل أبيض أثناء هبوطي لكي تتعرف إلي. وربما كان في ذلك شيء من التباهي الذكوري لأنني أردت أن أستعرض شجاعتي أمام عروسي. وكانت الخطة مرتَّبة بشكل جيد كما كان تنفيذها كذلك. حملت معي أكبر مناديلي ولوحت به بشدة. وبالفعل رأتني صهبا ولوحت لي بدورها مما أسعدني كثيراً.

تقع تشيرات على قمة جبل، وكانت المنازل والأبنية ذات السقوف المصنوعة من صفائح القصدير موزعة على مسافات من ٥٠ إلى ١٠٠ ياردة (٤٥ ـ ٩٠ متراً) بعضها من بعض. والمنطقة تعج بالأفاعي والحيوانات البرية ـ وهي ليست بالمكان المناسب لعروس تبدأ حياتها الزوجية فيه. لكن هذا قدر زوجات رجال الجيش.

اضطررت ذات مساء إلى الخروج في مهمة ولم أعد إلى المنزل حتى الصباح فوجدت الباب الأمامي موصداً. طرقت الباب مراراً لكن صهبا أبت أن تفتحه. شعرت بالقلق وحطمت إحدى النوافذ، لكن باب غرفة النوم كان موصداً أيضاً فبادرت إلى طرقه. أخيراً فتحت صهبا الباب وعلى وجهها نظرة خوف شديد. كانت قد سمعت أصواتاً متنوعة ومرتفعة صادرة عن السقف المعدني الذي كان يصدر صريراً بتأثير الرياح، لذلك أدارت صوت المذياع إلى أعلى درجة. لكن لسوء طالعها كان البرنامج على المذياع قصه مرعبة، مما زاد من هلعها.

لعلّني لم أكن حساساً بما فيه الكفاية ـ في ذلك الوقت ـ نحو مخاوفها، لكنني منذ أن أصبحت أباً تغير سلوكي اللامبالي نحو الحياة. فجأة وجدتني مسؤولاً عن كائن بشري صغير. إذ ولدت ابنتنا في ١٨ شباط/ فبراير عام ١٩٧٠. ثم ولد إبننا بلال بعد ذلك بسنة ونصف في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧١. وكان وجود طفلين متقاربي السن سبباً في أرق متكرر في الليل وتغيير في منهاج حياتنا. ولكم أن تتخيلوا كم نتج عن ذلك من عمل إضافي يومي، خاصة بالنسبة للأم.

يقال إن وراء كل رجل ناجح امرأة أعظم. وكان من حسن حظي أنني تزوجت بصهبا لأنني أعجبت بجمالها ونبلها وتوازنها. فلها الفضل في اتزان نظرتي للحياة بصورة عامة ونحو مهنتي بصورة خاصة. استطاعت أن تحولني من ضابط طائش جلف متهور إلى شخص أكثر اتزاناً وشعوراً بالمسؤولية. كما أنها زادت من اندفاعي لبذل أقصى جهد في كل عمل أقوم به. وأنا بالتأكيد أدين لها، بتحسين أدائي في الكتابة والقراءة بالإنجليزية، فقد كانت دائماً تتمتع بفصاحة أكثر مني. حتى الآن كلما تعثرت في إيجاد الكلمة أو الجملة المناسبة ألجأ اليها عوضاً عن اللجوء إلى القواميس والمعاجم. إضافة إلى ذلك فقد لعبت صهبا دور السيدة الأولى بشكل مثير للإعجاب. وتركت انطباعاً إيجابياً على كل من تعامل معها. إنها بحق زوجة رائعة.

أما ابننا وابنتنا فقد كانا منذ نعومة أظفارهما مصدر سعادة وشعور بالرضى لنا. إن تعاونهما وجهودهما في مواضيع مثل الدراسة والتغذية الصحية وحتى في عادات النوم، مثار دهشة، حتى ليبدو أن لديهما إحساساً غريزياً بالتزام وتكريس أبويهما نحوهما. إنهما لم يخذلانا مرة قط. والآن فإن بلال وأيلا ـ وقد كبرا ـ يتمتعان بشخصيتين تتسمان بالاتزان والحكمة. كما يتميزان بالتواضع والتوازن، مع سلوك ناضج وإحساس طيب بالمرح.

يحمل اسم بلال دلالات لها أهميتها بالنسبة لي. فقد سميته أول الأمر شهريار، لكن عندما قتل أعز صديق لي وهو بلال في الحرب مع الهند عام ١٩٧١ أصابني حزن كبير فاتصلت هاتفياً بصهبا وطلبت منها أن تغير اسم ابننا إلى بلال تكريماً لذكرى صديق شهيد.

انتظمت وبلال في دورات واحدة، وخضنا حرب عام ١٩٦٥ معاً ثم انضممنا إلى مجموعة الخدمات الخاصة سوية. كنا صديقين حميمين، وكلما فكرت ببلال يعاودني الحزن عليه، لكني أفكر بابننا بلال وتغمرني السعادة به.

والأحفاد مصدر سعادة آخر، فأنت تحصل على المتعة كلها دون أن تتحمل المسؤولية، بل تستطيع أن تعيدهم إلى والديهم عندما يصبحون مصدر إزعاج،

كما يحدث عادة للأطفال. إن ابنتيّ أيلا: مريم (ولدت في ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩٩٧) وزينب (ولدت في ١٦ تموز/يوليو عام ٢٠٠٠) قد تجاوزتا مرحلة الطفولة الأولى. لكن بلال وزوجته أيروم ما زالا يعانيان من قلة النوم بسبب وليديهما: حمزة (ولد في ١٨ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣) وابنتهما زويا (ولدت في ٣١ تموز/يوليو عام ٢٠٠٥).

سوف أعالج الآن التطورات السياسية في الباكستان. في عام ١٩٧٠، وقبل أن تجري الانتخابات، اجتاح شرقي الباكستان إعصار مدمر بلغت سرعة الرياح فيه ١٢٠ ميلاً (١٩٠ كيلومتراً) في الساعة. ورافقت الإعصار أمواج مدّ بحري تدعى تسونامي وكانت أسوأ ما أصاب المنطقة من كوارث طبيعية في القرن العشرين، مخلفة ٢٠٠٠٠ قتيل. وكان رد فعل رئيس الجمهورية يحيى خان وحكومته يتصف بعدم التعاطف لدرجة كبيرة، بل مرت فترة طويلة قبل أن يظهر أي رد فعل، ولم يقم بزيارة المنطقة المنكوبة إلا بعد مضي عدة أيام، وحتى حين فعل كان ذلك بسبب الضغط الذي تعرض له. شعر الناس في الباكستان الشرقية بالغضب والعزلة وبأنهم خذلوا وقت الحاجة كما لو كانوا مستعمرة وليس جزءاً من الوطن. وأنا على يقين بأن موقف الحكومة في أثناء هذه الكارثة دعم الشعور لدى الباكستانيين الشرقيين بأن الجناح الغربي من الدولة لا يأبه لهم، وهذا ما جعل الكثيرين يصوتون إلى جانب حزب اتحاد عوامي بقيادة الشيخ مجيب الرحمن.

وهكذا كانت الانتخابات في الباكستان التي عقدت في ٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٠ من أكثر الأحداث أثراً في التاريخ. كانت الدولة ما تزال تشمل الباكستان الشرقية (وهي الآن بنغلاديش) التي كانت تضم أكثر من نصف عدد السكان. كان الفائز الحقيقي في الانتخابات هو الشيخ مجيب الرحمن وأتباعه من جماعة عوامي، إذ حصدوا كلّ المقاعد التي خصصت للباكستان الشرقية. وفازوا بـ ١٦٠ مقعداً من أصل ١٦٢ مقعداً في المجلس القومي الذي يتألف من ٣٠٧ مقاعد.

أما أكبر إقليمين في الباكستان الغربية وهما البنجاب والسند فقد فاز

بأصواتهما ذو الفقار علي بوتو وحزبه، حزب الشعب الباكستاني الذي حصل على ٨٣ مقعداً من المقاعد الـ ١٣٨ المخصصة للأقاليم الأربعة التي تتألف منها الباكستان الغربية. ولم يحصل أي منهما على مقاعد من الباكستان الشرقية.

بعد الانتخابات مباشرة، أعلن بوتو نفسه ـ أو كاد ـ رئيساً للوزراء، وقدَّم اقتراحات غريبة، مثل إقرار دستورين: واحد لكل من الباكستان الشرقية و«الباكستان الغربية»، مع رئيس وزراء لكل منهما، متناسياً أنه لا يوجد جناح يمكن تسميته «الباكستان الغربية» ـ إلا بالمعنى الجغرافي ـ لأنها لم تعد إقليماً واحداً بل أربعة أقاليم. وراح بوتو يستغل خوف الباكستانيين الغربيين من أن يستعمل حزب عوامي أكثريته لفرض دستور على الباكستان، على أساس وعوده الانتخابية بإعطاء حكم ذاتي للأقاليم، تاركاً للمركز الدفاع والعملة والشؤون الخارجية فقط. طلع بوتو بأوهام سيطرة البنغاليين الدائمة متناسياً بأنهم باكستانيون أيضاً، وبأن حزب عوامي فاز في الانتخابات بصورة مشروعة وبأساليب ديموقراطية. بل ذهب بوتو إلى حد تهديد الأعضاء المنتخبين للجمعية الدستورية من الباكستان الغربية، بأنه سوف يقطع أرجلهم، إذا هم حضروا الاجتماع الاحتفالي في داكا في الباكستان الشرقية، وألّا يبتاعوا إلا بطاقة ذهاب فقط، إذا أصروا على الحضور. كان من المفروض أن تضع الجمعية الدستورية دستوراً جديداً للباكستان في غضون ثلاثة أشهر، لكنها لم تجتمع أبداً، وكان ذلك بصورة رئيسية بسبب تهديد بوتو. كان الحلف بين بوتو ومجموعة من الحكام المقرَّبين هو الذي حطَّم الباكستان. وساعد على ذلك قصر نظر مجيب الرحمن السياسي، الذي جعله يمكث في الباكستان الشرقية، متناسياً أنه أصبح رئيس الوزراء المنتخب للباكستان كلها، وكان عليه أن يقوم بزيارة جميع الأقاليم، لكي يطمئن الشعب هناك ويخفِّف من مخاوفهم.

تعرَّض يحيى خان، لضغوط من بوتو، إضافة إلى أنه لم يكن يريد أن يخسر مقعد الرئاسة، فأجَّل اجتماع الجمعية التأسيسية لأجل غير مسمَّى في ٢٥ آذار/مارس عام ١٩٧١. لكنه لم يكتف بذلك، ففي اليوم التالي، أعلن أن حزب عوامي خارج على القانون وأعتقل زعيمه الشيخ مجيب الرحمن الذي فاز

بالانتخابات. أثار هذا التصرف غضب الجماهير البنغالية التي كانت تشعر من قبل بالحرمان والعزلة. ومع اعتقال الزعيم البنغالي ارتفعت درجة الغضب، فأثارت عصياناً جماهيرياً عاماً بدعم واسع من الهند عبر الحدود. وبينما كان الجيش منشغلاً في مستنقع العصيان محاولاً قمعه، طعنت الهند الباكستان في الظهر بشنِّ هجوم صارخ عليها عبر الحدود على جبهات عدة في الباكستان الشرقية بتاريخ الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧١.

كانت المهمات التي كلفت بها في هذه الفترة الحاسمة متصلة بالأحداث في الباكستان الشرقية. فقد نقلت من مجموعة الخدمات الخاصة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٠، إلى فوج مدفعية، بعد أن عملت في قوة المغاوير الرفيعة المستوى لمدة أربع سنوات. ومع تكاثف غيوم الحرب والعصيان في الباكستان الشرقية قرَّر الجيش دعم مجموعة الخدمات الخاصة.

استدعيت مرة ثانية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧١ لتأسيس سريَّة خدمات خاصة في شيرات. استغرق تأسيس السَّرية شهراً ونصف، ولكن عندما كنا على استعداد لنقلنا جواً إلى الباكستان الشرقية، اندلعت الحرب وعلِّقت جميع الرحلات الجوية بين جناحي الباكستان. وضعت سريَّتي حينئذ تحت إمرة كتيبة قوات خدمات خاصة في قطاع البنجاب.

تلقت سريَّتي للخدمات الخاصة الأمر للإعداد لاحتلال جسر على بعد عشرين ميلاً (٣٢ كيلومتراً) داخل منطقة العدو في الباكستان الغربية، والسيطرة على ذلك الجسر حتى وصول قوة اتصال من لواء مدفعية. تدرَّبت مع جنودي على تنفيذ هذه المهمة، ورسمت خططاً لأسوأ الاحتمالات، وهو ألّا نستطيع التواصل مع القوة القادمة إلينا. كان علينا حينئذ أن نتسلَّل عائدين إلى الباكستان عبر الصحراء في الجنوب على متن حافلات وشاحنات نستولي عليها.

كان جنودي مفعمين بالروح المعنوية العالية، وكنا جاهزين للانطلاق، عندما أعلن وقف لإطلاق النار، وانسلخت الباكستان الشرقية بقوة عنا لتصبح دولة بنغلاديش. كان ذلك يوماً رهيباً، وعندما كنت أخبر جنودي عن وقف إطلاق

النار، وعن استسلام ٩٠٠٠٠ من عسكريين ومدنيين وعن إلغاء خطتنا لاحتلال الجسر، كنت أجهش بالبكاء. وبكى معي جميع جنودي الشجعان. ولا زلت أعتبر ذلك اليوم، أكثر أيام حياتي حزناً وألماً. وما زلت أشعر بالغضب من الجنرالات الذين استولوا على الحكم وعلى بعض سياسيي ذلك العهد.

كان ما حدث في الباكستان الشرقية أسوأ حادث في تاريخ الباكستان. كان فقدان جناح الباكستان الشرقي، وتأسيس بنغلاديش، نتيجة المعالجة السياسية الفاشلة، التي استمرت منذ حصولنا على الاستقلال. لكن يد الاتهام، أشارت في آخر الأمر إلى الجيش. إلا أن سير الأحداث، جعل الجيش يواجه وضعاً مستحيلاً: ثورة جماهيرية في الداخل وغزو هندي من الخارج؛ ومع أنه كان من المفترض أن الهند عضو في مجموعة عدم الانحياز، فقد كانت حينئذٍ تحصل على مساعدة الاتحاد السوفياتي بموجب اتفاقية سلام وصداقة. كان ذلك بالفعل حلفاً حربياً. من ناحية ثانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية حليفنا لفترة طويلة لا تحرِّك ساكناً فيما عدا إصدار بعض عبارات التعاطف الخافتة وعلامات الأسى. لا يوجد جيش في العالم، يمكنه الصمود لمدة طويلة في وجه هذا الخطر الآتي من جهات عديدة. ولكن إضافة إلى ذلك فقد كان سلوك القيادة العسكرية في تعاملها مع القوات سلوكاً فاشلاً غير كفؤ. جرّت هذه السياسة على الجيش عاراً كان يمكن تجنُّبه. حينما أعلن وقف إطلاق النار في يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧١، كانت الباكستان قد قسّمت إلى دولتين.

الفصل الثامن

الحياة في المعركة

بعد وقف إطلاق النار عام ١٩٧١ سحبت قوات الخدمات الخاصة بكاملها، لكي تستعيد أنفاسها وتعوّض عن خسائرها. نقلت سريّتي إلى كامري في المناطق الشمالية الجبلية، في أعماق جبال الهملايا، لكي تتأكد من تقارير عن غارات عسكرية هندية. استغرق الانتقال أكثر من شهر عبر أكثر المناطق وعورة، وأخذت من هذه التجربة فكرة عن مدى صعوبة حراسة الحدود في أعلى جبال العالم. قدنا سيارات الجيب أولاً مسافة ٢٥٠ ميلاً (٤٠٠ كيلومتر) إلى غيلغيت على الطريق السريع الشهير «كاراكوروم» وهو صلتنا الجبلية مع الصين. حدث ذلك حين كان الطريق في طور الإنشاء وحين سمي العجيبة الثامنة في العالم. استغرقنا ثمانية أيام للوصول إلى ذلك المكان، عبر نقاط تفتيش ومتاريس ومناطق انزلاق. ومن غيلغيت، واصلنا السير في سيارات الجيب لبعض الوقت، ثم انتقلنا على ظهور البغال عبر ممر بورزيل على ارتفاع ١٤٥٠٠ قدم (٤٤٠٠ متر)، ثم نزلنا إلى وادي مينيمارغ على ارتفاع ٩٠٠٠ قدم (٢٧٠٠ متر) ثم تسلّقنا في المرحلة النهائية على الأقدام فوصلنا إلى كامري التي ترتفع ١٣٠٠٠ قدم (٤٠٠٠م تقريباً) عن سطح البحر. وهذه المنطقة جميلة تكسوها جبال الصنوبر. كانت تلك تجربة فريدة في حياتي.

كان علينا التأقلم مع نقص الأكسجين على هذا الارتفاع. في الشتاء تتساقط الثلوج فتكسو الأرض بارتفاع عدة ياردات. كانت مهمّة صعبة، لكننا نفّذناها بصورة جيدة. بقيت ما يقارب السنة في أسوأ الأحوال الطبيعية، لكني تمتّعت بها، وخرجت منها بقدر أكبر من الثقة بالنفس. في فصل الشتاء كنت أتحرَّك إلى

مختلف الوديان وقمم الجبال، حيث لا يجرؤ إلا قليل من الناس على الذهاب في بعض الأوقات. كان قصدي أن أبقى مشغولاً ونشيطاً لأتجنب الشعور بالعزلة والوحدة. كما أن تحركاتي ساهمت في إظهار قوتنا للعدو الذي بقي جنوده مختبئين في خنادقهم أثناء فصل الشتاء.

وكانت إحدى التحرُّكات التي قمت بها في شهر تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٧٢، مغامرة حقيقية. قرَّرت أن أتحرَّك من موقعي في كامري، إلى مظفر أباد، وهي عاصمة كشمير المستقلّة، لكي أستكشف خط الحدود بين الهند والباكستان على طول الطريق. كان ذلك يعني قطع مسافة ١٧٥ ميلاً (٢٨٠ كيلومتراً) مشينا منها مسافة ١٣٠ ميلاً (٢٠٨ كيلومترات) حتى أثموكام سيراً على الأقدام. بدأت الرحلة من كامري مع ستة من جنودي ودليل واحد. كانت محطَّتنا الأولى هي نكرون على بعد ٤٠ ميلاً (٦٤ كيلومتراً). عبرنا ممرَّ كامري على ارتفاع ١٣٥٠٠ قدم (٤١٠٠ م)، ومشينا في مناطق مختلفة يزيد ارتفاعها عن ١٢٠٠٠ قدم (٣٦٠٠ م)، وأخيراً نزلنا إلى وادي نكرون. ولم نلتق بكائن بشري واحد أثناء تلك الرحلة التي استغرقت ثلاثة أيام. كنا نستطيع السير، من طلوع الفجر، حتى الساعة الحادية عشرة صباحاً، ثم من الساعة الثالثة، حتى المغرب، وذلك لأن الانزلاقات تحدث عادة بين الحادية عشرة والثالثة حين تكون الشمس حادَّة فتسبِّب ذوبان الثلج. ومع ذلك فلم يكن هذا التوقيت ضمانة من الانزلاقات الثلجية، فالحركة كانت تحفّ بها الأخطار في أي وقت، لأنه في بعض المناطق، يمكن حتى للتحدُّث بصوت عال أن يسبب الإنزلاق. وبعد نكرون كانت الرحلة تمرُّ عبر أكثر المشاهد جمالاً .فنهر كيشينغانا يدخل الباكستان من كشمير المحتلة عند نكرون، حيث يصبح اسمه نهر نيلوم. وكانت رحلتنا من نكرون إلى كيل، ثم أخيراً إلى أثموكام، على ضفة نهر نيلوم. كانت المنطقة أشبه بجنَّة على الأرض.

عندما أصبحت الباكستان الشرقية دولة بنغلاديش المستقلة، لم تمنح أكثرية مقاعد بوتو المتبقية له في الباكستان، سوى شرعية مشكوك فيها. أصبح هو رئيس جمهورية الباكستان، لكنه أيضاً استغلَّ غياب قانون خاص بهذه الأوضاع

كذريعة لينصِّب نفسه الحاكم العرفي. لم يكن ثمة ما يمنع بوتو من العودة إلى دستور عام ١٩٥٦ مع تعديلات للمواد التي تتعلق بالباكستان الشرقية، لكنه فضّل استعمال القوة المستبدَّة.

في بداية الأمر، كنت معجباً ببوتو. فقد كان شاباً متعلّماً ومتحدّثاً فصيحاً ونشيطاً. كان قد اكتسب خبرة من الخدمة الحكومية، لمدة ثمانية أعوام، في عهد الرئيس أيوب خان. لكن مع مرور الوقت، بدأ رأيي به يتغير. كان أخي السكرتير الرئيسي للوزير الأول لشؤون منطقة الحدود الشمالية ـ الغربية، وقد قال لي بأن بوتو كان فاسداً، وإنه سوف يقود الوطن إلى الدمار. كان أخي على حق، فقد شاهدت الوطن، وخاصة اقتصاده، يُدمَّر بفعل التأميم غير المتعقل. دمَّر بما أسماه بالاشتراكية الإسلامية المؤسسات الاقتصادية، وسيطر على جميع صناعات الأمّة تقريباً، بما في ذلك الصناعات الكيميائية، والفولاذ، والإسمنت، والنقل البحري، والمصارف، والتأمين، والهندسة، وتوزيع الغاز والطاقة. بل سيطر حتى على الصناعات الصغيرة، مثل المطاحن والقطن والأرز، إضافة إلى المدارس والكليات الخاصة، وكان ذلك بداية تدمير نظامنا التربوي. لكنه ولحسن الحظّ لم يقترب من صناعة النسيج، وهي أكبر الصناعات القومية. لم يحكم بوتو كرجل ديمقراطي، بل كديكتاتور مستبدّ، فألقى الكثيرين من منافسيه في السجن، بمن فيهم الصحافيون والمراسلون وحتى رسّامو الكاريكاتير. كان في الواقع فاشيّاً يستعمل لغة التقدميين، لتنفيذ أهداف رجعية، أولها البقاء في السلطة إلى الأبد. كان الأمر مأساوياً، لأنَّ رجلاً بمثل إمكاناته الكبيرة كان بإمكانه أن يقدِّم الكثير لوطنه .

ومع انتهاء فترة حكم بوتو، كنت أعتقد بأنه كان أسوأ أمر حدث للباكستان. ولا زلت أرى أنه أضرَّ بالوطن أكثر من أي شخص آخر، وما زلنا نرزح تحت عبء بعض الأضرار التي سبَّبها. فمما فعله بوتو أنه كان أول من حاول استرضاء اليمين الديني، فمنع تناول المشروبات الكحولية والقمار، وجعل يوم الجمعة العطلة الرسمية بدلاً من الأحد. كان ذلك التصرف قمة في النفاق لأن الجميع كانوا يعلمون أنه لم يؤمن بأي من هذه الأفعال.

كنت ما أزال برتبة رائد، عندما تمَّ اختياري للانتساب إلى دورة الأركان المتميزة في كلية الأركان والقيادة عام ١٩٧٤. نجحت في الدورة نجاحاً باهراً وحصلت على أعلى الدرجات. عيِّنت بمنصب رائد لواء رقم ٢٠٦ في كراتشي، وهو منصب يتمناه الجميع، خاصة من هم برتبتي. وخاض اللواء فيما بعد معارك ضد رجال القبائل المتمردين في سوي وكوهلو في منطقة بلوخستان. وقد اكتسبت خبرة عظيمة في أثناء تلك المهمة الصعبة، خاصة في التخطيط العملي، ومهام ضباط الأركان.

وبصفتي ضابط أركان في كوهلو، أقمت علاقات جيدة مع زعماء بعض القبائل واستطعت كسب تأييدهم. لكنني قمت ببعض المجازفات من أجل ذلك. ففي ذات مرة دعاني أحد زعماء قبيلة ماري الشديدة المراس لتناول الغداء في منزله، في الجبال على بعد خمسة وثلاثين ميلاً (٥٦ كيلومتراً) من معسكرنا. قبلت الدعوة وذهبت على متن سيارة جيب مع سائقي وعامل اللاسلكي. كان السلاح الوحيد الذي حملته هو مسدسي، وكان ذلك مخالفاً للأوامر التي اشترطت أنه على كل ضابط يتجول في مناطق خطيرة أن يكون معه مرافقة مسلحة تسليحاً قوياً أمامه وخلفه. كان سلوكي «طائشاً»، خاصة لأنني كنت أعرف أن قبائل البلوشي يعجبون بالشجاعة ويحترمونها. لكن المغامرة آتت أكلها. كان مضيفي بيرداداني قد وضع رجال القبائل المسلحين التابعين له على طول الطريق لحماية ضيفه. أصبح بيرداداني صديقي منذ ذلك الوقت وزار مركز قيادتي مراراً. كما أصبح متعاوناً إلى درجة كبيرة معي.

وتشكِّل بلوخستان أكبر مناطق الباكستان مساحة وأقلَّها سكاناً. وهي أيضاً الأكثر تأخّراً. وتبلغ نسبة الباشتون ٤٠٪ من سكانها، وهم سلالة مستوطنين، نزحوا إليها منذ عدة أجيال، من الحدود الشمالية الغربية، وأما السكان الأصليون، وهم قبائل البلوشي فيشكِّلون ٦٠٪ من السكان. والبلوشيون، أساساً مجتمع قبلي يتألف من سبع وسبعين قبيلة. وقد كان عدد قليل منهم معادياً للحكومة دوماً. إن ٩٥٪ من منطقة بلوخستان هي «منطقة إدارية ب» حيث لا تمارس الحكومة سلطة تامة، وحيث يلعب الزعيم المحلي (سردار) دوراً هاماً.

ولا يوجد سوى ٥٪ من هذه المقاطعة في «المنطقة الإدارية أ» وهي التي تسيطر عليها الحكومة. ولقد درج بعض الزعماء المحليين في «المناطق ب» لعدَّة عقود على ابتزاز الحكومات الباكستانية المتعاقبة واستغلالها، وذلك باستخدام المرتزقة المتطرفين، الذين يحتفظون بهم كقوة ميليشيا محلية تابعة لهم. كما أنهم أبقوا قبائلهم تحت حكم استبدادي عن طريق استعمال القوة والبطش. ولقد آليت على نفسي، أن أحوّل كل المناطق الإدارية ب إلى مناطق أ وأضع أسساً لتطبيق القوانين الحكومية وسلطتها فيها. ولقد استطعنا حتى الآن أن نحوّل أربع عشرة منطقة من ست وعشرين إلى مناطق إدارية أ.

ثمَّة تجربة هامة أخرى مررت بها هناك وهي مساعدة سريَّتي للمنطقة في مجال عمليات الإنقاذ من السيول. فلقد أصاب الباكستان عام ١٩٧٦ واحد من أسوأ السيول، حين تزامنت كوارث ذوبان الثلوج مع انزياح التربة والثلج والأمطار الغزيرة، بشكل لم يسبق له مثيل، فسبَّبت طوفان جميع الأنهار، خاصة نهر الأندوس. وكانت السند أكثر الأقاليم تأثُّراً وأضراراً. نقلت سريتنا إلى سوكور التي أصيبت بالدمار أكثر من غيرها. أوكل إليّ آمر سريتي مسؤولية ردم فجوة في إحدى الأقنية. كان ذلك خارج نطاق مسؤولياتي كضابط أركان، لكنني أدركت المسؤولية والثقة التي أنيطت بي، كما أدركت مدى التحدي الناتج منها، فقبلت بالمهمة دون تردُّد.

كانت القوة التي وضعت تحت إمرتي فريدة من نوعها. فبالإضافة إلى المهندسين العسكريين، أعطيت ما يقارب المائتين من محاربي قبائل السند ذوي الشهرة الأسطورية، ومائتين وخمسين سجيناً مقيدين من سجن سوكور. استطعت تدبُّر الأمر بأن جعلت من هذه المجموعة المتنافرة فريقاً متماسكاً، وعملنا معاً طوال الليل حتى سددنا الفجوة مع طلوع الصباح. وعندما حضر آمر السرية للتفتيش على الوضع في الصباح، كان ما رآه مفاجأه سارة له. وهكذا فقد امتدح أدائي للمهمة.

لم يجدني آمر سريتي ضابط أركان ناجحاً وحسب، بل اعتبرني أيضاً قائداً

شجاعاً، مستعداً للمجازفة، بمهمات تتجاوز نطاق مسؤولياتي. وهكذا، كنت في حياتي المهنية أمضي في المسار الصحيح، خاصة بفضل مؤهلاتي وانجازاتي.

وفي أثناء هذه الفترة كلها، أصبحت الساحة السياسية ملوثة أكثر فأكثر. فقد قاد حكم بوتو الديكتاتوري المستبد القاسي إلى استياء عام، على مستوى الأمة كلها. جنَّد بوتو قوة شبيهة بالغستابو، اسمها قوة الأمن الفدرالي، التي كانت محطَّ خوف وكراهية كبيرين. كما كان تعامله الشخصي مع أصدقائه وزملائه وخصومه يتَّصف بالوقاحة والإذلال مما جعل الناس يكرهونه، لكن الخوف كان يمنعهم من التعبير عن مشاعرهم بصراحة. وأنشأ بوتو معسكر اعتقال في والاي، حيث احتفظ بخصومه، بصورة دائمة. كان الوضع شبيهاً بالوضع في إيران في عهد الشاه، أو العراق في عهد صدام. وقد قيل بأن بوتو كان يعتمد أسلوب السخرية والإذلال، حتى حيال الجنرال ضياء الحق الذي عيَّنه هو قائداً للجيش، وكانت نتيجة هذه التصرفات أن توحَّدت كل قوى المعارضة ضدَّه.

في خضم هذه البيئة، قرَّر بوتو أن يخوض أول عملية انتخابات، لكي يثبت شرعية حكمه. وتماسكت وحدة قوى المعارضة في تحالف سياسي دعي التحالف الباكستاني الوطني (PNA). وكما يدَّعي بعض زملائه السابقين، أصاب بوتو خوف في أثناء الحملة الانتخابية، أو أنه كان مصمماً على الفوز بثلثي عدد أعضاء الجمعية الوطنية لكي يتمكن من تحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي، وذلك بإصدار تعديل على الدستور. وهكذا حدث تزوير لعملية الانتخابات، بصورة فاضحة، لدرجة جعلت الناس يتخلُّون عن خوفهم ويخرجون إلى الشوارع في مظاهر احتجاج لم تخل من العنف في أغلب الأحيان. وبالطبع قاد التحالف الباكستاني الوطني هذه المظاهرات. استدعي الجيش إلى لاهور ليقمع الاحتجاجات، وفرض بوتو حالة الأحكام العرفية فيها، إلا أن المحكمة العليا ألغت قراره هذا. وفي إحدى المرات انفلت الوضع من السيطرة، فأُمر الجيش بإطلاق النار على المدنيين المشاركين في المظاهرات. لكن ثلاثة ضباط برتبة رائد من قادة القوات العسكرية اتسموا

بالشجاعة الكافية لرفض تنفيذ هذه الأوامر بإطلاق النار، وفضَّلوا الاستقالة من وظائفهم. هؤلاء الضباط الشرفاء المبدأيون هم الرواد إشفاق غوندال ونياز أحمد واشتياق علي خان، الذين أحيلوا حينئذٍ على التقاعد.

وأخيراً وصل الوضع إلى ذروته، فقد أقدم الجنرال ضياء الحق على إزاحة حكومة ذو الفقار علي بوتو في تموز/يوليو عام ١٩٧٧. فرض الجنرال ضياء الحق، حالة الأحكام العرفية بعد أن علّق الدستور. كنت لا أزال برتبة نقيب في كاريان مساعداً لآمر سرية المدفعية ذاتية الدفع الرابعة والأربعين. وتمَّ تعيين رافي علام، وهو برتبة لواء، وآمر سريتنا العام في كاريان نائب الحاكم العرفي في منطقة راولبندي. كان علام قد أعجب بقدراتي الإدارية، واختارني مع ضابطين آخرين لإنشاء قيادة مركزية لنائب الحاكم العرفي في راولبندي. كانت تلك حالة غير عادية، فقد كان المتوقع منا أن ننفِّذ مهماتنا المتصلة بالأحكام العرفية، بالإضافة إلى تكريس الوقت الكافي للقيام بمهامنا اليومية العادية في وحداتنا.

تمت ترقيتي إلى رتبة مقدم في عام ١٩٧٨ وكلِّفت بقيادة سرية المدفعية الذاتية الدفع الرابعة والأربعين، وهي فرع من الفرقة المدرعة. في البداية عرضت عليَّ قيادة سرية المدفعية الذاتية الدفع الأولى، وقيل لي بأنني سوف «أتمتع بوقت مريح» هناك لأنها سرية ثابتة مؤسسة تأسيساً جيداً. لكني رفضت ذلك، وفضلت التحدي الذي وجدته في قيادة السرية الرابعة والأربعين التي يسمَّى جنودها «رجال الأزمات»، لكي أساعد على رفع مستويات أدائها. وفي مدة قيادتي للسرية التي دامت سنتين، استطعت أن أدمج الجنود والضباط في فريق واحد وأن أحفزِّهم لدرجة عالية زارعاً فيهم الثقة وإرادة النجاح.

كانت الوحدة ضعيفة، بصورة خاصة في الألعاب الرياضية؛ ففي مباراة كرة قدم مع فريق منافس خسرنا بنتيجة تسعة أهداف لصفر. وكان أداؤنا مماثلاً في بقية الألعاب، وكنا محطَّ سخرية الوحدات الأخرى. كنا نشعر بالإذلال. تحرَّكت بسرعة للبحث عن الكفاءات ولتنظيم فرقنا الرياضية والشروع ببرنامج تدريب بقيادة مدرِّبين عيِّنوا مجدداً لهذا الغرض.

كما ركَّزت جهودي على تدريب وحدتنا وإعدادها العملي وإدارتها، بهدف تحسين مستواها العام. وكان تجاوب الجنود مثاراً للإعجاب. كانت النتيجة أننا ربحنا كثيراً من الألعاب الرياضية، وأخذنا البطولة في التدريب.

كانت إدارتنا دوماً تحصل على المديح من القيادة العامة، وشعرت بالاعتزاز لأنني استطعت أن أحوّل وحدتنا المتوسطة الإمكانات، في سنة واحدة، إلى ما يمكن أن يوصف بأفضل وحدة في الفرقة المدرعة بأدائها العام. شعرت بأنني اتخذت القرار الصائب في انتقاء مهمتي، فمن الأفضل أن تحوّل مجموعة دون مستوى الوسط من أن تستمر دون جهد يذكر في قيادة مجموعة أحرزت مستوى عالياً بالفعل.

ولا شك في أن هذا الإنجاز لم يكن سهلاً. فهو يتطلَّب قيادة حقيقية، واقعية، لكي تحفِّز الجنود على الإنجاز، وهي تتطلَّب قيادة من مقدِّمة الصف؛ قيادة تستطيع التفوّق على الجنود (أو على الأقل على معظمهم) في أي شيء تطلب منهم أداءه، خاصة إذا كان جسدياً. على القائد أن يكون عادلاً وحازماً ورؤوفاً وعطوفاً نحو رجاله. وعليه أن يسهر على مصالح رجاله، وأن يمدَّ لهم يد المساعدة حتى في أمورهم العائلية. وهكذا يكسب القائد احترامهم العميق وطاعتهم التي لا حدود لها. ومن دواعي الفخر بالنسبة إليّ أنني أحظى بحب كل من يعمل بإمرتي، لذا أستطيع تحفيزهم لإنجاز ما أطلبه منهم. فقد كنت أمارس تمارين الجري معهم في الصباح الباكر (وعادة ما أكون في المقدمة). كما لعبت كرة القدم والهوكي والبيسبول والكرة الطائرة مع جنودي. وكنت أيضاً أشاركهم مباريات العدو، وإطلاق النار من الأسلحة الخفيفة (وكنت عادة ما أتفوق عليهم)، كما كنت أشترك في رياضة اجتياز الحواجز المرهقة. كنت أعلِّمهم بنفسي، كيف يعبرون أكثر الحواجز صعوبة. بهذا كله اكتسبت احترامهم، فقد كانوا دوماً يعتبرونني مثلهم الأعلى. وفي مناسبات قليلة، حين يصاب بعض جنودي في حادث ما، كنت أوَّل من يصل إلى المستشفى للتبرع بالدم لهم. إن التبرُّع بالدم، ليس بالأمر الهام، بالنسبة لشاب صحيح البنية، إلا

أن الجنود حين يرون قائدهم يتبرّع بالدم فهذا يعني الكثير لهم. كانوا متأكّدين أنني سأكون عوناً لهم في أي موقف.

بصورة عامة، كانت قيادتي لفوجي، تجربة تشعرني بالرضى النفسي. فقد زادت من ثقتي بمقدراتي، وأصبحت أعرف بقيادتي الجيدة للجنود. لطالما اعتقدت بأن القيادة هي فن وليست علماً. ومع أن المرء يمكن أن يكتسب شيئاً منها، فهي ـ أساساً ـ هبة طبيعية.

نجحت في القيادة، لأني استمتعت بها، وكان مردُّ استمتاعي بصورة كبيرة عملي تحت إمرة رئيس متميز هو اللواء رافي علام. أظن أنه اعتبرني أفضل ضابط قائد لديه، وكان ذلك واضحاً من التقارير التي كتبها عني، ومن اختياره لي، من بين ضباط الفرقة كلها (مع أنني لم أكن من ضباط أركانه) للعمل في مركز قيادة الأحكام العرفية. كان ذلك يعني تعييني في منصب رتبة أعلى من رتبتي الحالية. فقد عينني لمهمة مقدّم للأحكام العرفية. وأعطاني الحرية التامة بإدارة الأمور المتصلة بها.

وصلت ثقته بي لدرجة أنني حين كنت مرة في مكتبه، سمعته يقول على الهاتف: «إذا كان العقيد الذي يعمل معي في إدارة الأحكام العرفية قد أصدر هذه التعليمات، فأنا متأكد أنه تصرف تصرفاً صائباً». لم يذكر لي قط ما هي الشكوى التي قدَّمها الشخص الذي كان يتحدث معه على الهاتف. لم أستطع أن أمنع نفسي من أن أقول له بصراحة تامة: «سيدي، إنك تثق بالناس أكثر مما ينبغي؛ ويمكن أن تقع ضحية استغلالهم لك». أجاب بسرعة: «أعرف بمن أضع ثقتي».

لقد علمني اللواء رافي علام تفاصيل القيادة الناجحة، وحاولت أنا أن اكتسب بعضاً من مزاياه. ذات مرة بينما كنا نجري بعض التدريبات الميدانية في حر الصيف الشديد حيث كانت الحرارة تبلغ ١١٠ درجات فهرنهايت (٤٣ درجة مئوية)، دعاني إلى قمة تلة كان يراقبنا منها، وعندما وصلت كان أحد الخدم يحضر له شراباً بارداً. وحين كان يهم بأخذ رشفة من الكأس وقع نظره علي

وأنا أنظر إليه والعطش بادٍ علي. قال: «تعال هنا، أنت بحاجة إليها أكثر مني». تجرعتها بسرعة فائقة.

كان العمل في قيادة أركان الأحكام العرفية مهمة مختلفة جداً (وغير طبيعية) بالمقارنة بقيادة الجنود التي تمتعت بها كثيراً. لكني تعلَّمت هنا أن المرء يستطيع أن يساهم كثيراً، في إحقاق العدل، وتحسين طرق الحكم. ساهمت بدوري المتواضع بشكل محدود ضمن إطار عمل فرقة راولبندي، التي كانت واحدة من خمس فرق في البنجاب. كانت فترة عملي هناك فرصة اكتسبت منها معرفة أساليب عمل الحكومة المدنية، كما تعلَّمت كيف أتعامل مع الإدارات المدنية. كان للتجربة جوانبها الإيجابية وجوانبها السلبية، لكنها كانت ذات فائدة كبيرة لي حين وجدت نفسي في كرسي الحكم في وطني.

كانت إحدى وسائل العقاب في فترة الأحكام العرفية في أثناء حكم الجنرال ضياء، هي جلد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم. لاحظت أن الفقراء فقط، هم الذين عوقبوا بهذا الأسلوب، وكانوا ممن ارتكبوا جنحاً صغيرة. أما الأغنياء، وأصحاب النفوذ، الذين كانوا متورطين بجرائم كبيرة وفساد هائل، فقد كانوا ينجحون في تجنُّب هذا الأسلوب من «العدالة». قرَّرت مرة أن أذهب إلى سجن راولبندي لأشاهد عقوبة الجلد بنفسي. كان مجرَّد حضور هذا الحدث المقيت، معاناة كبيرة، لأنه كان أكثر ما شاهدته إذلالاً ووحشية. حضَّر السجَّان طاولة وبعض الحلوى من أجلي. تخيَّلت مشهد المسرح الروماني، حيث كان المتفرجون يتمتعون بمناظر التعذيب والقتال. كان أقلّ ما طلبته منه أن يخرج الحلوى فوراً.

كان الرجل المسكين، الذي حكم عليه بخمس جلدات، يرتدي سروالاً داخليّاً، وكان موثوقاً إلى إطار خشبي على شكل × بحيث كانت ذراعاه مشدودتين بقوة وكذلك ساقاه، ولم يكن يستطيع أن يحرِّك عضلة فيها. وكان الجلَّاد يرتدي سروالاً قصيراً، مثل المصارعين، وبدأ العقوبة برسم خط عبر ردفي المجرم، مشيراً إلى المكان الذي ستقع فيه الجلدة. ثم مدّ سوطه بمحاذاة ظهر المجرم، ورسم خطاً على الأرض، حيث سيقف، ثم مشى إلى الوراء

بضع خطوات. أخيراً اقترب راكضاً، ونفَّذ الجلدة الأولى، بأقصى قوته. قلَّص الرجل عضلاته استعداداً للجلدة الأولى، وأصدر صوتاً خافتاً عند الجلدة الثانية، وصرخ متألماً عند الجلدة الثالثة. لم أستطع النظر إلى الجلدتين التاليتين، وأظن أن الرجل أغمي عليه. قاموا بفكِّ وثاقه، فسقط على الأرض، وكنت أرى نتوءاً من اللحم الأحمر على مؤخِّرته. ظهر طبيب خشن المظهر، وفحص الرجل المسكين، ثم قام بعمل أحمق جداً. بدأ يضغط على مؤخرة الرجل بقدميه، مستعملاً في ذلك ثقل جسمه. لم أسمع في حياتي صراخاً مثل ذلك الذي أصدره الرجل المعاقب، ولم أشعر بالاشمئزاز، مثل ما شعرت في تلك اللحظة، ليس فقط بسبب المعاملة غير الإنسانية، ولكن بسبب الظلم الذي تنطوي عليه.

سردت الحادثة على اللواء رافي علام، وطلبت إليه أن يأمر بإيقاف هذه الوحشية، على الأقل ضمن منطقة سلطته. بارك الله فيه، فقد استمع إليَّ ثم أعطى تعليماته للمحاكم بألّا تصدر أحكاماً بجلد الأشخاص الفقراء بعد الآن.

مررت بتجربة أخرى في تطبيق قانون الأحكام العرفية، حين أمرنا قوات الشرطة بتوقيف مسبّبي المشاكل المعروفين، بهدف تحسين وضع النظام وتطبيق القانون. سارعت الشرطة إلى توقيف كل من يندرج تحت فئتين من الناس حسب سجلاتهم، وعلمت أن هؤلاء كانوا من القوادين ومديرات أماكن الدعارة والموسيقيين في المنطقة الحمراء في المدينة. وبَّخت رجال الشرطة وأمرت بالإفراج عنهم، ولكني شعرت بالإحراج حينما حضروا جميعاً إلى قيادة الأحكام العرفية ينشدون وينادون «يعيش مشرف». اضطررت أن أهدِّدهم بأنهم إذا لم يغادروا المكان فوراً سآمر بتوقيفهم.

في إحدى المناسبات أعطينا الأوامر، بأن يَمْثُل المتهمون بجرائم مخدرات أمام المحاكم العسكرية. لكن سرعان ما انقلب هذا الأمر إلى مهزلة، حين قامت الشرطة بتوقيف ومحاكمة الأشخاص الفقراء الذين كانوا يروجون أو يستعملون بضعة غرامات من المخدرات. ازدحمت المحاكم العسكرية لدرجة أننا اضطررنا لإلغاء الأوامر.

كانت هذه باختصار تجربتي مع الأحكام العرفية، وقد تعلمت منها بعض الدروس. أولها أنه كلما تورطت القوات العسكرية بالأحكام العرفية، فإن هذا يحوّل انتباهها عن واجباتها العسكرية الحيوية، وهكذا فإن تدريباتها وجاهزيتها تتراجعان. ثم إننا حين نفرض الأحكام العرفية ونضع حكماً عسكرياً فوق الحكومة المدنية، فإن الحكومة المدنية تتعطل عن العمل. وهكذا عندما يرفع الحكم العرفي يفقد الموظفون المدنيون تأثيرهم. وأخيراً تعلمت بأنه سواء كان الحكم مدنياً أو عسكرياً فالفقراء هم الذين يقعون ضحية الاستبداد. أما الأغنياء والأقوياء فيبقون فوق القانون. في أثناء عملي في قيادة الأحكام العرفية، عملت ما استطعت لمواساة الفقراء، أو التخفيف عنهم، بينما عاملت أصحاب النفوذ بحزم. في ظني أن الشخص الذي يعاني من الفقر والجوع لديه سبب يدعوه للسرقة، لأن الدولة لم تؤمن له القوت اللازم. لكن الشخص الثري الذي يأخذ الرشوة يستحق معاملة حازمة لأن لديه الكثير.

في شهر تموز/يوليو عام ١٩٧٨ أخذت إجازة مدتها شهران لكي أقوم برحلة إلى الخارج مع زوجتي. أقلّتنا الطائرة وذهبنا إلى لندن حيث نزلنا عند أحد أقاربنا. ثم ذهبنا إلى شيكاغو لزيارة أخي ناويد الذي كان قد انتقل إلى أمريكا عام ١٩٧٤ لدراسة الطب. مكثنا عنده عشرة أيام تقريباً، وبعد ذلك عدنا إلى لندن واشترينا سيارة تويوتا أقلّتنا في رحلة طويلة إلى الباكستان. كانت تجربة عظيمة. ملأنا السيارة بالأطعمة المعلبة ومدفأة تعمل بالغاز، وخيمة وفراش هوائي ووسادتين هوائيتين ثم انطلقنا. كان الطريق الذي خططنا له مثالياً للسياحة. سرنا بمحاذاة نهر الراين عبر ألمانيا حتى شلالات الراين الجميلة في سويسرا. ومن لوزان ذهبنا إلى إيطاليا حيث بتنا ليلتنا عند بحيرة كومو التي كنت قد عرفت عنها من دراستي لحملات نابليون في المنطقة. من هناك سافرنا عبر إيطاليا من ميلانو إلى البندقية حيث مكثنا يومين. غادرنا البندقية وسرنا إلى جانب البحر، ثم عبرنا يوغوسلافيا بمحاذاة شاطىء الأدرياتيكي بجانب البحر الأسود. توقفنا ليوم أو يومين في كل مكان وجدناه ممتعاً، وكان ذلك غالباً في

أماكن المخيمات على شاطئ البحر. استغرقت الرحلة شهراً وسبعة أيام ولم تكلفنا الكثير؛ وهي إحدى الذكريات الجميلة التي نحملها.

في عام ١٩٧٩ عينت مدرساً في كلية القيادة والأركان، وهي وظيفة مرموقة تعطى لأفضل الضباط من رتبة مقدم، وهناك اكتسبت مهارة القاء الخطب العامة. كان المدرِّسون عادة يرثون مادة المحاضرات من أسلافهم، وكنا نسمِّيها «المحاضرات الزهرية» لأنها كانت مسطّرة على ورق من اللون الزهري. بعد أن جرَّبت هذه الطريقة لفترة من الزمن، قرَّرت إلقاء المحاضرات دون استعمال الأوراق الزهرية، بل عمدت إلى إضافة أفكاري وآرائي التي اكتسبتها من تجربتي العملية. صرت محاضراً ناجحاً وذا شعبية، وكانت الستتان اللتان أمضيتهما هناك (من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨١) فترة مجزية جداً من الناحية المهنية. كما كانت تلك الفترة ممتعة من الناحية الاجتماعية، إذ كنا جزءاً من مجتمع صغير يرتبط بعلاقات وثيقة. وكانت هذه الفترة ممتعة جداً بالنسبة لصهبا وللأطفال أيضاً.

تتمتع كلية الأركان ببيئة ثقافية وحياة خاصة بها، وتضم طلاباً من خمس عشرة بلداً تقريباً. كنت مسؤولاً عن الطلبة الأجانب وتمتعت بالتعامل معهم، خصوصاً عندما كنت أصطحبهم في رحلات في أنحاء الباكستان. كما كنت مسؤولاً عن الأنشطة اللامنهجية في الكلية، وكانت هذه المهمة تنطوي على بعض الأخطار. ففي عام ١٩٨٠ كنا نستعد للاحتفال بعيد الكلية الخامس والسبعين ـ إذ كانت الكلية قد أسست في عام ١٩٠٥ ـ وكان الاحتفال سيقام تحت رعاية الرئيس ضياء. كان علي أن أعدَّ برنامجاً مسائياً، فقرَّرت أن أدعو الفريق الباكستاني الثقافي. يضم هذا الفريق أشهر الباكستانيين في الرقص والموسيقى من الذكور والإناث الذين مثَّلوا الثقافة الباكستانية في الخارج. لكن قبل الاحتفال بيومين، حين كان الفنانون يستقلون قطاراً من لاهور إلى كويتا، تلقيت اتصالاً هاتفياً عاجلاً من آمر الكلية. فاجأني بقوله إن رئيس الجمهورية لا يريد أن يشمل الاحتفال أي غناء أو رقص، بل كانت المفاجأة أكبر حين

أخبرني بأن الرئيس لا يريد أن تحط الفرقة رحالها في كويتا خشية أن يسمع بذلك الأصوليون. ورغم احتجاجي على ذلك الأمر، طلب إلي أن أنفذه. كان القطار قد غادر لاهور بالفعل، فكيف أمنع توقف الفرقة في كويتا؟ اتصلت هاتفياً عند منتصف الليل بمساعد الحاكم العرفي (وهو برتبة عميد) في بلدة سوكور التي تقع في منتصف أقليم السند وشرحت له المشكلة. طلبت إليه أن يوقف القطار في الطريق، ويفصل العربة التي تقلّ الفنانين ويربطها بقطار متوجه إلى لاهور. كان رد فعل العميد الأول غير ودي، بل عدوانياً، فكيف يجرؤ ضابط برتبة مقدم على إيقاظه في منتصف الليل ويطلب إليه أن ينفذ هذه المهمة؟ كان علي أن أقنعه بأن سمعتنا نحن الاثنين عند الرئيس كانت في خطر. وعندما استيقظ من الصدمة بادر إلى العمل بسرعة ونفذ الأمر بدقة عسكرية. انتهت المهمة في الساعة الثانية صباحاً، وكم تمنيت لو أنني أرى التعابير على وجوه الفنانين في الصباح التالي حين ظنوا أنهم وصلوا إلى كويتا ليكتشفوا بأنهم عادوا من حيث أتوا.

أكمل الرئيس ضياء الحق في عام ١٩٨٠ ما بدأه بوتو في المرحلة الأخيرة من حكمه، وهو الاسترضاء التام لجماعة الضغط الدينية. وعندما أعدم بوتو شنقاً جعل منه شهيداً وجعل من حزبه ـ حزب الشعب الباكستاني -(PPP) قوة أكبر مما كانت عليه. وجد ضياء الحق مصلحته بالتحالف مع اليمين الديني لإيجاد أتباع مؤيدين له بينهم. شرع يضع أهمية أكبر للأنشطة الدينية ويشارك بها، لكي يبين تحالفه مع هذه الجماعات. حتى الموسيقى ووسائل الترفيه، أصبحتا ممنوعتين رسمياً، بينما علمت بأنه كان شخصياً يتمتع بالموسيقى شبه ـ الكلاسيكية الجيدة.

بعد ذلك عدت من منصب المدرس إلى مقعد الدراسة، حين كلِّفت بالانتساب إلى كلية الدفاع الوطني في إسلام أباد، لكي أتابع دورة في القوات المسلحة في وقت الحرب. ويعتبر هذا نقطة تحوُّل إلى الأمام في حياة الضابط المهنية، لأنه إذا لم يلتحق بدورة كهذه في الكلية، فلن يستطيع الوصول إلى رتبة فريق أوّل. كانت المواد التي تدرَّس في هذه الدورة تشمل التاريخ

العسكري، والاستراتيجية العسكرية والجغرافيا السياسية وجغرافيا الحدود. كما تدرَّس استراتيجية العمليات في عدد من التدريبات الحربية الواقعية وتمرينات الخرائط.

أظن أن معرفتي الجيدة بالرياضيات سهَّلت علي فهم العناصر الأساسية للحرب، الزمان والمكان والقوة النسبية. كان أدائي جيداً جداً في الدورة، وكان ترتيبي بين أفضل الطلبة. تلقيت الثناء على تخطيط العمليات وتنفيذها وعلى ثقتي بنفسي، أثناء عرض لمهماتي. كانت الدورة ذات فائدة كبيرة لإعدادي لأعلى مراتب القيادة أو الأركان أو المهام التدريبية. خرجت من الدورة بقدر أكبر بكثير من الثقة بالنفس، مستعداً لتسلُّم أعلى الرتب. علمت حينئذٍ بأنني إذا مضيت في مهنتي دون مصاعب سأصل إلى رتبة فريق أوّل.

بعد إنهاء الدورة عدت إلى كاريان، وكنت هذه المرة آمراً لسرية المدفعية ذاتية الدفع السادسة عشرة التي خضت حرب ١٩٦٥ معها. كنت ما أزال أحمل رتبة مقدم، وعينِّت مرة ثانية في وظيفة في قيادة الأحكام العرفية، في راولبندي. لكن عملي هذه المرة، لم يكن سارّاً، كما كان عندما عملت تحت إمرة رافي علام. كان رئيسي الجديد خشناً ومعروفاً بعادة الضغط المستمر على من يعملون بإمرته. لم يكن من السهل أن آلف طريقة عمله، فاصطدمنا في مناسبات عديدة. وفي ذات مرة طلبت إلى الشرطة إزالة حاجز عن إحدى الطرق كان سببه بعض الإنشاءات. جرَّ علي ذلك لوماً شديداً على الهاتف من رئيسي. وفي اليوم التالي حينما أتى من كاريان إلى قيادة الأركان في راولبندي قصدت مكتبه في حالة سيئة وطلبت إليه إعفائي من وظيفتي والسماح لي بالعودة إلى قيادة سريتي، وأردفت قائلاً: «إنني إذا كنت سأعنَّف بهذا الشكل كلما قمت بواجبي بالطريقة المثلى فلن أعرف كيف اتخذ القرارات في المستقبل». جاء كلامي كصدمة فحاول استرضائي بالثناء على أدائي بشكل عام. استمررت في مهمتي في قيادة الأحكام العرفية، ولحسن الحظ أصبح أكثر حذراً في التعامل معي.

في الفترة من عام ١٩٨٣ حتى منتصف عام ١٩٨٤ عيِّنت في إدارة العمليات العسكرية بوظيفة مدير العمليات العسكرية. كما تمت الموافقة على ترقيتي إلى رتبة عميد، لكن كان علي القبول مؤقتاً برتبتي لعدم وجود شاغر برتبة عميد.

لم تكن الفائدة التي جنيتها من فترة عملي في إدارة العمليات العسكرية كبيرة كما كنت أتوقع. وكان مردّ ذلك بصورة رئيسية، أن رئيسي لم يكن يملك القدرة على القيادة الملهمة. مع ذلك فقد شاهدت تخطيط العمليات على أعلى المستويات في الجيش الباكستاني. فعندما اندلع القتال في نزاع جبال الجليد في سياتشن بين الهند والباكستان، كنت أحد من اشتركوا في تلك الأحداث. وما زال النزاع على تلك المنطقة مستمراً حتى اليوم.

تقع منطقة سياتشن وهي جبل جليدي على مفترق حدود الهند والصين في سلسلة جبال كاراكورام. من جهة الباكستان تقف سلسلة جبال سالتورو حيث توجد ممرات على ارتفاع يراوح بين ١٧٠٠٠ قدم و٢١٠٠٠ قدم (٥٢٠٠م و٦٤٠٠م). في عام ١٩٨٣ علمنا بأن الهند اخترقت هذه المنطقة الباكستانية مراراً. أرسلنا فريقاً من مجموعة الخدمات الخاصة للتثبت من هذه التقارير. وجد الفريق آثار مخيم هجره الهنود بسرعة فأرسل تقريراً بذلك.

في قيادة الأركان العامة بدأنا التخطيط لاحتلال الممرات على مجرى السيل في سلسلة جبال سالتورو، والتي كانت تشرف على جبل سياتشن الجليدي. كان فصل الشتاء قد بدأ، ولم تكن لدينا الخبرة لنقوم بعمليات على هذا الارتفاع (فوق ١٦٠٠٠ قدم/ ٤٨٠٠م) أو في درجات حرارة تنخفض إلى خمسين درجة مئوية تحت الصفر مع رياح شديدة البرودة. كان قرارنا الرئيسي أن نحتل الممرات. وكان الوقت عاملاً هاماً إذ كنا نعلم أن الهنود سوف يحاولون احتلال هذه الممرات ذاتها، بخاصة وأنهم علموا بأن فريقنا من الخدمات الخاصة قد عبر إلى الجبل الجليدي من سلسلة جبال سالتورو. اقترحنا احتلال المرتفعات في أوائل آذار/مارس لكي نضمن وصول قواتنا إلى الممرات قبل غيرهم بعد مرور ذروة البرد القارس. لكن القائد العام للمنطقة الشمالية خالفنا الرأي. كان يعتقد بأن وعورة الأرض ودرجات الحرارة المنخفضة ستقفان حائلاً أمام وصول

قواتنا في آذار/مارس. اقترح شهر أيار/مايو عوضاً عن ذلك، وكان رأيه هو السائد لأنه كان القائد هناك. كان ذلك القرار الخطأ، إذ إننا حين تحركنا وجدنا أن الهنود كانوا قد احتلوا بالفعل معظم المواقع المشرفة على جبال سالتورو فيما وراء جبل سياتشن الجليدي. مع ذلك فقد تقدمت قواتنا وأبلت بلاءً حسناً في احتلال المرتفعات المحيطة بالمواقع الهندية. كانت النتيجة سلسلة من المواقع يحتلها الجانبان على مرتفعات كبيرة وضمن مجال نيرانهما.

كنا قد خسرنا عدداً من الجنود المتميزين بسبب نيران العدو ومخاطر الطقس والأرض الوعرة. لكن الهنود خسروا أكثر منا بكثير، لأن المسيرة تستغرق منهم ثلاثة إلى سبعة أيام عبر جبل سياتشن الجليدي والوعر لكي يحتلوا الممرات. أما على الجانب الباكستاني فقد كان هنالك طريق مرصوف بالحجر يصل إلى القرب من جبال سالتورو. كان الجنود يستطيعون التسلق إلى أي من الممرات في يوم واحد بعد رحلة بسيارات الجيب. كانت تحدث مناوشات عديدة في مواقع عدة على طول الجبهة، كلما حاول أي من الطرفين تعديل مواقعه أو احتلال مرتفعات إضافية. في الفترات الأولى قام الهنود بعدد من المحاولات لاحتلال المرتفعات، لكنهم أدركوا أنهم لن ينجحوا في ذلك، وتكبدوا الكثير من الضحايا. وكانوا بعدئذٍ يعمدون إلى تغييرات مضحكة في استراتيجيتهم، فيرسلون تقارير عن «مجابهات» وهمية مع العدو، في حين لم يحدث شيء البتة في الحقيقة. وفي عدة مرات، اعترضنا رسائلهم. وكانت قيادتنا العامة تقلق حيالنا وترسل إشارات عديدة وتطلب ايضاحات عن مجرى العمليات فى المواقع الأمامية، وكنا نخبرها بأن الجبهة كانت هادئة جداً. لدى الهند أكبر صناعة للسينما في العالم وهي شهيرة بإنتاج أفلام خيالية رومنطيقية، لذا لم نستغرب المراسلات الكاذبة التي أرسلها الهنود، عن مناوشات ومجابهات، كانت تحدث بشكل دوري مع الجيش الباكستاني. وفي الواقع صرنا نتمتع بالإصغاء إلى الأحداث الوهمية، وكانت تسرد بالتفصيل هجمات الأعداء وشجاعة المدافعين. وفيما بعد تحولت ابتساماتنا إلى ضحك بصوت مرتفع حين كنا نستمع إلى المجابهات الوهمية التي نتج عنها توصيات واقتراحات بمنح ميداليات للشجاعة.

وأصبحنا نعلم الآن أن القادة العسكريين اكتشفوا حقيقة الخدع التي كان جنودهم يخترعونها، وأدى هذا إلى عدد من المحاكمات العسكرية للضباط والقادة المذنبين.

في مناسبات عدة التقطنا رسائل عن خسائر القوات الهندية وعدم مقدرة هذه القوات على إجلاء الضحايا بسبب الطقس الرديء والأرض الوعرة. كانت جثث الموتى تبقى هناك عدة أيام قبل أن يتمكنوا من نقلها بالطائرات المروحية. وقد شكلت الثلوج ودرجات الحرارة المتجمدة ثلّاجة طبيعية.

إن المجابهة في سياتشن هي إحدى أكبر المناوشات التي حصلت بيننا وبين الهنود في أعالي الجبال. والمجابهة الأخرى الكبرى كانت حادثة كارجيل التي سوف أعرضها فيما بعد. وما عدا ذلك كان «خط السيطرة» الذي يفصل آزاد كشمير عن الجزء من كشمير الذي تحتله الهند متوتراً دوماً. فتبادل النيران والتراشق بالمدافع ونشاط القناصة، مازالت أحداثاً يومية تقريباً. كل هذا يبين بأنه عندما تشوب علاقات دولتين متجاورتين العداوة، لن يكون الطقس الرديء ولا الأراضي الوعرة حاجزاً يمنع المجابهات بينهما.

الفصل التاسع

الحياة في العقد الفظيع

من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٨ تقدمت في مهنتي العسكرية من رتبة مقدم إلى قائد للجيش. مررت بمراحل عديدة في هذه الرحلة، وتعلمت بعض الدروس في السياسات العليا للباكستان. يتّصف نمط الحياة السياسية في بلدي بالتكرار: فالمسؤولون المنتخبون معرضون للفساد، مما يقود إلى وضع يأخذ فيه الجيش بزمام الأمور، بينما يلجأ المعارضون وغيرهم من عامة الشعب ـ وخاصة المثقفين ـ إلى الجيش طالبين إليه أن يستولي على السلطة ويغير الحكومة. في هذه الفترة ـ التي تشمل ما أصفه «بعقد الديموقراطية الفظيع» بدءاً من عام ١٩٨٨ ـ شهدنا عدة تغييرات في الحكم في إسلام أباد، وحالة توتر مع الهند، كما جابهت أنا الموت مرة أخرى. لم أعد أعمل على الجبهة لكني شعرت وكأنني هناك.

في عام ١٩٨٥ رقيت إلى رتبة عقيد وعدت إلى كلية الدفاع الوطني كمدرس. ثمة ثلاثة أصناف من التعيين بالنسبة لضباط الجيش الباكستاني ـ القيادة والأركان والتعليم. ويتم ذلك حسب الاستحقاق واعتماداً على ميزات الضابط. ويعتبر الذين يملكون المؤهلات للأصناف الثلاثة من أفضل الضباط، وقد اعتبرت واحداً من هؤلاء، لذلك تم تعييني دورياً في جميع هذه الأصناف.

أكسبتني خدمتي في كلية الدفاع الوطني ـ وهي أعلى مؤسسة تعليمية في القوات المسلحة ـ خبرات عظيمة. فهناك يجب على المرء أن يقرأ ويبحث كثيراً لكي يلحق بكل ما هو جديد من المعرفة في مجالات الاستراتيجية والدراسات التكتيكية والعمليات والإدارة، إضافة إلى الفرصة لترسيخ أفكاره الخاصة.

بعد سنتين من العمل كمدرس في كلية الدفاع الوطني ـ ١٩٨٥ و١٩٨٦ ـ أصبحت آمراً في قوى المدفعية في فرقة سلاح المدرعات في كاريان. كانت هذه المرة الأولى التي كنت مؤهلاً فيها لوضع علم على سيارتي القيادة أو الجيب. وهو مصدر اعتزاز لي.

في أثناء شغلي لهذا المنصب القيادي ازداد التوتر مع الهند لدرجة كبيرة. بدأ الأمر حين شرعت الهند بإجراء مناورات حربية شارك فيها عدد من القوات ـ خاصة القوات الهجومية ـ قريباً من الحدود الباكستانية على الجبهة الجنوبية الصحراوية. نظرت الباكستان إلى الأمر نظرة جدية لأن تشكيلات الجيش الهندي كانت تعني أنهم كانوا يحملون كل ذخيرتهم معهم، وهذا ليس بالأمر المتوقع في مناورات عادية. كانت هذه المناورات تدعى رمزاً «الأزرار النحاسية»، وكانت وليدة أفكار قائد جيش هندي متقلب ناقم هو الجنرال سوندارجي.

قررنا أن نردّ رداً قوياً أكبر من الناحية الاستراتيجية. تحركت فرقتنا المدرعة مع قوات ضاربة أخرى إلى قطاع سيالكوت شمالي البنجاب مشكّلين تهديداً مباشراً لخط مواصلات الهند إلى الجزء من كشمير الذي تحتله والذي نسميه نحن كشمير المحتلة. مع هذا التمركز تمتعت الباكستان بما سمّي «تفوق الموقع الاستراتيجي»: أي إنه كان باستطاعتنا تهديد أهداف عدوة أكثر أهمية من الأهداف التي كان العدو يستطيع تهديدها وفي وقت أقصر. ردعت هذه التحركات الهند عن القيام بأية مغامرات. استمرت المواجهة لعدة أشهر إلى أن تغلب التعقل في الجانب الهندي وتمت المفاوضات على فك الارتباط. طوال فترة المجابهة بقيت الروح المعنوية للجيش الباكستاني في ذروتها، وشحنت سريتي بأعلى دافعية ممكنة. كان جنودي متشوقين للانتقام لما حدث في عام ١٩٧١ في الباكستان الشرقية.

كما أن اختياري لمنصب السكرتير العسكري للرئيس ضياء الحق كان أيضاً في أثناء هذه الفترة من عملي في القيادة. رشحني لهذا المنصب سكرتير الرئيس العسكري السابق العميد (أصبح لواء فيما بعد) محمود علي دوراني الذي كان

يدعى باسمه المحبب (MAD)، والذي أتى إلى كاريان لقيادة إحدى السرايا (وقد عين فيما بعد سفيراً في واشنطن). أخبروني أن علي الاستعداد للانتقال في وقت قصير. أخبرت زوجتي صهبا أني سآخذ حقيبة واحدة، وأن عليها أن تهتم بإغلاق البيت والانضمام إلي بعد ذلك. مرت خمسة أيام دون أن أتسلّم أخباراً رسمية. بعد ذلك جاءت الأخبار بأن العميد نجيب عُيِّن في ذلك المنصب. أخبرني قائدي العسكري اللواء فراخ فيما بعد أن الرئيس ضياء اتصل به هاتفياً ليخبره بأنه اختارني لهذا المنصب، لكن فراخ قال له بأنني في طريقي إلى رتب أعلى في حياتي المهنية، وأن تعييني سكرتيراً عسكرياً سوف يقف عائقاً في طريقي لأنني لم أشغل بعد قيادة سرية مشاة. وإذا كان أحد الضباط المتفوقين يريد أن يصل إلى الرتب العليا عليه أن يصبح آمراً لسرية مشاة في مرحلة ما، مهما كان فرع القوات المسلحة الذي ينتمي إليه.

ولم يكن ذلك إنقاذاً لحياتي المهنية وحسب، بل كان إنقاذاً لحياتي. عينت في منصب يرغب الكل فيه، وهو آمر سرية المشاة الخامسة والعشرين في باهاولبور، بينما عين نجيب السيّىء الحظ سكرتيراً عسكرياً للرئيس ضياء. بقيت في هذا المنصب مدة ثمانية أشهر وغادرته قبل شهر واحد من تحطم طائرة الرئيس ضياء من طراز C-130 في باهاولبور في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ وكان برفقته بعض من أعلى الضباط رتبة في الجيش الباكستاني، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان الجنرال أختار عبدالرحمن. وقتل أيضاً في ذلك الحادث عميد أمريكي، والسفير الأمريكي آرنولد رافائيل، بالإضافة إلى نجيب. وهكذا أنقذت أنا بلطف الله وتدخُّل اللواء فراخ.

بقيت أسباب ذلك الحادث محفوفة بالغموض حتى الآن. كتب المحققون في تقريرهم أنهم وجدوا بالفعل آثار بوتاسيوم وكلورين وإثميد وصوديوم في موقع الحادث. ولما كانت هذه المواد لا تدخل عادة في بنية الطائرة استنتج المحققون بأن عملية تخريب داخلية كانت أكثر الأسباب احتمالاً. ولسبب غامض جداً لم تتم متابعة التحقيق بعد ذلك. أما الصندوق الأسود الذي وجد في مكان الحادث فلم يزود التحقيق بأية أدلة على وجود مشكلة. يبدو من

المحتمل أن الغازات استعملت لتعطيل القبطان عن العمل، ولكننا لا نعلم من الذي أطلق هذه الغازات. ومع ذلك فمازالت بعض الشكوك تراودني.

كان المنصب التالي الذي عينت فيه في راولبندي نائب سكرتير عسكري في القيادة العامة، وهو منصب ضابط ركن. كانت مهمتي هنا هي معالجة إدارة الحياة المهنية لجميع ضباط الجيش من رتبة رائد فما دون. بذلك أصبحت «الأب الروحي» لهم. وقد وضعت المهمة عبئاً ثقيلاً على كاهلي من حيث شعوري بالعطف والعدل.

في أحد الأيام جاء لزيارتي صديق لزوج بنازير بوتو آصف زرداري، وكانت بنازير بوتو رئيسة للوزراء في ذلك الوقت. كان اسم الصديق جاويد باشا، وهو شخص لم أره من قبل.

أقترح باشا أن أصبح السكرتير العسكري لبنازير بوتو، ولا أعرف ما إذا كان ذلك الاقتراح مبادرة شخصية منه أو إذا كان يحظى بدعم رئيسة الوزراء. طلبت إليه إعطائي بعض الوقت للتفكير بالأمر. وفي اليوم التالي فاتحت رئيسي بالموضوع، لكن اللواء فراخ رفض الاقتراح رفضاً قاطعاً. قال لي: «أنت جندي محترف وعليك أن تستمر في مهنتك». وكانت هذه مناسبة أنقذت فيها حياتي المهنية، فلو أنني أصبحت سكرتيرها العسكري لسقطت وقت سقوط حكومتها.

في عام ١٩٩٠ تم اختياري للالتحاق بالدورة المتميزة التي تطرحها الكلية الملكية لدراسات الدفاع في لندن والتي تستغرق سنة واحدة. وكانت هذه فرصة أخرى لتجربة فريدة لأفراد عائلتي ولي شخصياً. كان من طلبة الدورة أفراد مدنيون وضباط عسكريون من عدد كبير من الدول، وقد أصبح العديد منهم أصدقائي. كانت الدورة عبارة عن «أمم متحدة صغيرة» كما كان آمر الدورة يقول. تعلمت فيها كيف أكون مرناً وكيف أتعامل بتسامح مع الآراء المختلفة. ولا شك بأن أية قضية لها جوانب مختلفة من وجهات نظر أجزاء مختلفة من العالم. وغالباً ما تظهر الآراء المختلفة كلها منطقية بالدرجة نفسها. كما أنني

أمضيت إجازات نهاية الأسبوع والعطل بالتجول كثيراً في أنحاء إنجلترا، وويلز، واسكتلندة وأوروبا، بل والولايات المتحدة.

لدى عودتي إلى الوطن رقيت إلى رتبة لواء وعينت ضابطاً آمراً عاماً للفرقة الأربعين. كانت هذه هي القوة الضاربة ضمن سلاح هجومي، وكانت تتطلب أفراداً مستعدين للمغامرة، وهذا أكثر ما أعجبني فيها. إن الضابط الآمر العام لا يقود القوات مباشرة، بل كانت هذه مهمة ضباطه القادة. لكني كنت أقود من الأمام، فكنت أخرج للقاء فصيلة من الجند أثناء تدريباتها حتى لو كان أفرادها ثلاثين فقط. وقد كان لهذا تأثير إيجابي على الجنود وأدخل الثقة في نفوسهم. كما كنت أشترك في التمارين والتدريبات البدنية وحتى سباق الحواجز مع القوات في الكتائب المختلفة. وإذا كان أداء أحد الجنود سيئاً كنت أوضح لهم كيف يتجاوزون عقبة ما. وكنت أشارك في مسيرات المسافات الطويلة، وأثناء عبور القنالات في التدريبات كنت غالباً ما أسبح مع مجموعة المقدمة حتى في ليالي الشتاء القارسة البرد. منحني هذا السلطة المعنوية لتحديد نقاط الضعف في الجنود وتوبيخهم عليها.

في عام ١٩٩٣ عيِّنت مديراً عاماً للعمليات العسكرية، وهو منصب رفيع لضابط برتبة لواء يحسده الجميع عليه. وكانت هذه المناسبة الأولى التي وجدتني فيها أشارك بكل ما يتعلق بمهام الجيش نحو الأمة كلها. كما أن مديرية العمليات العسكرية هي العقل المفكر للجيش، ولها دور في كل ما يدور في خلد قائد الجيش، سواء كان ذلك في المجال العسكري أو السياسي.

كانت فترة خدمتي في إدارة العمليات العسكرية مليئة بالأحداث، لأن الباكستان في هذه الفترة أصبحت أكثر الدول مساهمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل أنحاء العالم. كنا قبل ذلك نساهم بقوة لواء في الصومال، وطلب إلينا الآن أن نقدم لواءً آخر في البوسنة. كانت المهمات في الصومال والبوسنة صعبة وتشكل تحدياً خطيراً للقوات الباكستانية.

كنا قد أرسلنا في بادئ الأمر كتيبة مشاة إلى الصومال في منتصف عام

١٩٩٢، ثم أضفنا إليها بحيث أصبحت لواء في بداية عام ١٩٩٣. كان أمير الحرب فرح عيديد يتمتع بسلطة تامة حينئذٍ ولم تجرؤ أية قوة أخرى دخول الصومال، إلا أن الباكستان قررت بطلب خاص من الأمم المتحدة أن تمدَّ يد المساعدة لها في وقت حاجتها. تحرك لواؤنا العسكري إلى الصومال وانتشر في مواقعه بصورة دقيقة وناجحة. حدثت الكارثة في حزيران/يونيو عام ١٩٩٣ حين وقعت إحدى كتائبنا ـ كتيبة البلوشي العاشرة ـ في شرك أثناء عودتها من دورية بحث روتينية في منطقة مأهولة. أوقعت رشقات النيران من الأبنية المحيطة ضحايا كثيرة إذ قتل ثمانية وعشرون جندياً وجرح عدد آخر. توجهت إلى مقديشو بعد هذا الحدث لكي أرفع من الروح المعنوية لجنودنا. وحين تجولت على متن طائرة مروحية فوق مختلف مناطق الصومال، رأيت كم أوقع الصوماليون من الدمار في بلدهم. لم يكد يوجد منزل صالح للسكن، وكان المشهد باعثاً على الاكتئاب خصوصاً لي، إذ كنت أعلم أن الصومال كانت في السابق موقعاً مرغوباً لأفراد بعثات الباكستان العسكرية الاستشارية.

مع ذلك فقد كنت راضياً بالأخبار التي تلقّيتها وبمشاهدة مباشرة للقوات الباكستانية وروحها المعنوية العالية والثناء الذي كان يأتي من إدارة عمليات الأمم المتحدة والقادة الصوماليين. لقد تصرفت قواتنا بصورة تدعو للإعجاب. وفي الواقع حينما قررت الأمم المتحدة سحب قواتها من الصومال، أعطيت مهمة حماية مؤخرة هذه القوات للجنود الأمريكيين والباكستانيين. كما أن كتيبة باكستانية هي التي ضربت طوقاً أمنياً حول مقديشو وبذلك أعطت غطاءً انسحبت تحته كل قوات الأمم المتحدة إلى السفن التي كانت تنتظرها في الميناء. وكانت هذه الكتيبة مع مجموعة أمريكية التي نفذت انسحاباً تكتيكياً تحت وابل من النيران.

إن أداء القوات الباكستانية الرائع في ظل ظروف غاية في الصعوبة أمر معروف لدى الأمم المتحدة. ولكن من المؤسف أن فيلم «بلاك هوك داون» (سقوط الطائرة المروحية الأمريكية) يغفل دور الباكستان في الصومال. فعندما حوصر الجنود الأمريكيون في سوق المدينة المكتظة بالسكان في مقديشو كانت

سرية قوات الحدود السابعة من الجيش الباكستاني هي التي تدخلت وأخرجتهم من المكان. وبغض النظر عن شجاعة الجنود الأمريكيين، فقد كنا نستحق فضلاً مساوياً إن لم يكن أكثر منهم. لكن منتجي الفيلم صوروا الحادث وكأن الأمريكيين هم الوحيدون الذي ساهموا فيه.

وكانت المهمة في البوسنة أكثر خطورة من المهمة في الصومال. كان من المفروض أن أذهب في مهمة إلى البوسنة لكي أتخذ قراراً حول التزام الباكستان بإرسال السرية الباكستانية. أقلّتني الطائرة وذهبت مع فريق مختصر يتألف من أربعة ضباط، ووصلنا إلى سيراييفو على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة. ومن هناك أقلّتنا سيارة حربية مصفحة أخذتنا في طريق متعرجة عبر تلال ووديان لمسافة أربعين ميلاً (٦٤كم) إلى مدينة كيسلياك. كانت كيسلياك موقع الألعاب الأولمبية قبل سنوات قليلة، لكن المنطقة الآن أصبحت خراباً. نزلنا في فندق كان قد بني للألعاب الأولمبية لكن أصبح الآن مركزاً للأمم المتحدة. أخذت فكرة عن الوضع القائم في البوسنة والمناطق المحتملة لانتشار قوات الباكستان لحفظ السلام.

أدركت أن العديد من الأوروبيين لم يكونوا راغبين «بتدخل» القوات الباكستانية في مناطق نفوذهم، فقد كان ذلك واضحاً من التقارير التي تسلّمتها منهم. حاول العميد الذي كان يزودني بالمعلومات عن الوضع أن يغير رأيي بشأن اشتراك الباكستان في حفظ السلام وذلك بالمبالغة في وصف الأوضاع الصعبة في حقول العمليات. قال لي «إن الأوضاع المعيشية قاسية جداً. فعلينا أن نعمل على ارتفاعات تتجاوز ٨٠٠٠ قدم (٢٤٠٠م تقريباً) وفي درجات حرارة تحت الصفر». لكنه لم يكن مسروراً لجوابي، إذ أخبرته أن قواتنا تنتمي إلى سرية آزاد كشمير ومعظم أفرادها ولدوا في جبال الهملايا وشاركوا في عمليات على ارتفاعات تتجاوز ١٨٠٠٠ قدم (٥٤٠٠م) وفي ظروف جوية تنخفض فيها الحرارة إلى ما دون الخمسين درجة مئوية. أكدت له بأنهم سيشعرون بالراحة التامة في البوسنة، وستبدو الجبال لهم قمم تلال صغيرة.

تقع مدينة كيسلياك في منطقة ذات مناظر جميلة. وإنه لمن المؤسف أنها

أصبحت الآن ساحة للقتال عوضاً عن موقع للألعاب الأولمبية. ومن كيسلياك أخذنا السيارة المصفحة نفسها إلى سيراييفو حيث مكثت ليلة واحدة مع فوج مصري يسكن في قصر كبير. أمضيت هنالك يوماً وليلة سيظلان ماثلين في ذاكرتي دوماً. فقد طلبت أن نؤخذ في جولة بالسيارة أثناء النهار في شوارع المدينة. تم ترتيب الأمر بحيث ركبنا سيارة حربية مصفحة لحمايتنا من إطلاق النيران المتقطع الآتي من الصربيين الذين تمركزوا في الشوارع على التلال المحيطة بالمدينة. كانت سيراييفو محاصرة. كان السكان يعانون من الجوع والبرد، دون أي مصدر للطاقة وبأقل القليل من الطعام. كانت الشوارع مهجورة إلا من بعض المسنين من الرجال والنساء الذين جازفوا بالخروج تحت النار للبحث عن الجذور يقتلعونها لإطعام عائلاتهم أو لإيقاد النار يتقون بها البرد القارس. إلا أنني تأثرت أكثر بكثير بمنظر الناس وهم يسترقون النظر من وراء الأبواب والنوافذ يحيوننا بحماس على طول الطريق حين لاحظوا العلم الباكستاني على الشعار المثبت على ملابسي العسكرية.

في تلك الليلة وبينما كنت أتمشى في أرجاء الأرض المحيطة بالقصر برفقة آمر الوحدة المصرية (وهو برتبة عقيد) التي كانت تستضيفنا، سمعت صوت نحيب من الخارج. وحين سألت مضيفي عن مصدر الصوت أجابني بأنه حدث ليلي عادي واصطحبني إلى المدخل الرئيسي. رأيت هناك ما يقارب العشرين طفلاً ينتحبون ويستجدون الطعام. امتلأت عيناي بالدموع حزناً على تعاستهم وعلى عجزي عن مساعدتهم. أعطيتهم كل الدولارات التي كنت أحملها معي وقفلت راجعاً يعتصر قلبي الألم والحزن. وحين حضرت السرايا الباكستانية الثلاث أخيراً إلى البوسنة عمد جميع أفرادها إلى الصوم يوماً كل أسبوع وتبرعوا بطعام ذلك اليوم لسكان البوسنة الذين كانوا بحاجة إليه أكثر منهم. اعتبر البوسنيون ذلك التصرف سلوكاً نبيلاً.

في تلك المرحلة من حياتي المهنية بدأت بمراقبة شؤون الدولة ـ بل كنت أشارك فيها بصورة غير مباشرة أحياناً ـ إضافة إلى التزاماتي العسكرية البحتة.

ففي عام ١٩٩٥ رقيت إلى رتبة فريق وعينت في مانجلا آمراً للقوات الضاربة الرفيعة المستوى في الجيش الباكستاني. وهكذا أصبحت (بصفتي آمراً لهذه القوة) بصورة تلقائية عضواً في مجموعة متخذي القرار على أعلى مستويات الجيش . وهو مؤتمر آمري القوى العسكرية. حينذاك شاهدت كيف كانت الشخصيات الهامة من جميع المهن ـ بما في ذلك المعارضة ـ تزور بشكل منتظم قائد الجيش لتشجيعه على معارضة الحكومة الحالية. وكلما كان أداء الحكومة سيئاً (وكان ذلك لسوء الحظ الحالة المعتادة في عقد التسعينيات «الديمقراطي») أو كانت الحكومة تعاني من مشاكل سياسية، كانت جميع الطرق تقود إلى مقر رئاسة الأركان. في أثناء هذا العقد كان يُزَجُّ بقائد الجيش كلما نشأ نزاع عنيف بين الرئيس ورئيس الوزراء، وهذا ما حدث كثيراً. كان من المتوقع منه أن يتصرف كحكم بين المتنازعين. كان الجيش الباكستاني دوماً يتمتع باحترام الجميع لأنه كان عامل استقرار قوياً للأمة.

ومن الجهة الأخرى، شاهدت كيف يمارس «أصحاب النفوذ» الضغط المستمر الذي كان يدفع قائد الجيش لزيارة رئيس الوزراء «وإسداء النصح» له أو لها بشأن طريقة حكم البلاد. وفي غياب عوامل التوازن والمراقبة المؤسسية على قادة الحكومة، كان قائد الجيش هو الملاذ الوحيد لأولئك الذين كانوا خارج السلطة.

بعد الحادث المميت للطائرة C-130 ومقتل رئيس الجمهورية ضياء الحق في عام ١٩٨٨ شكلت بنازير بوتو حكومة ائتلاف وأصبحت رئيسة الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ حتى تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩. (وهي فترة استمرت لإحدى عشرة سنة تقريباً) لم تكمل أية جمعية وطنية أو إقليمية دورتها العادية، كما تغير رئيس الوزراء أربع مرات. وانتخب ثلاثة رؤساء للجمهورية. كما شاهدنا النشطاء السياسيين وأعضاء البرلمان وموظفي أحد رؤساء الوزراء يهاجمون قضاة المحكمة العليا جسدياً. بدأ رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء عهودهم على وفاق، لكن سرعان ما نشأ نزاع عنيف بينهم. استعمل رؤساء الجمهورية

سلطاتهم الدستورية الاستنسابية لحل الجمعيات المنتخبة ولعقد انتخابات جديدة. وهكذا عقدت أربعة انتخابات وطنية أثناء فترة تسع سنوات.

في التغييرات الأربعة لرؤساء الوزراء، تناوبت بنازير بوتو مرتين مع نواز شريف. لم نعهد في تاريخ الباكستان هذا التتابع لأسوأ أنواع الحكم فيها، بما في ذلك الفساد ونهب أموال الأمة. وفي أثناء فترة الإحدى عشرة سنة هذه كان كل قائد للجيش ـ وقد شغل هذا المنصب أربعة أشخاص ـ ينتهي به المطاف للصدام مع رئيس الوزراء. كان رئيس الوزراء غالباً ما يجد نفسه على خلاف مع رئيس الجمهورية وقائد الجيش. كانت النصائح التي تعطى لرئيسي الوزراء نواز شريف وبنازير بوتو لا تجد إلا آذاناً صماء، مما كان يقود إلى المجابهات.

لقد حاول الجيش دوماً أن يلعب دور المصالحة، ويتجنب الاستيلاء العسكري على الحكم. وكان من سوء طالعنا أن الأمة عانت من أسوأ حالة إفلاس اقتصادي. ولما كان ذلك يترافق مع غياب السلطة الحاكمة، أوشكنا على الوقوع في حالة دولة تعتبر عاجزة عن دفع نفقاتها. كانت تلك فترة اعتدت على وصفها «بالديموقراطية المزيفة».

فيما عدا الأوضاع السياسية، سارت فترة خدمتي بمنصب (DGMO) المدير العام للعمليات العسكرية، وكآمر قوة عسكرية بصورة هادئة. كنت أتمتع بالقيادة لأنني استطعت رفع الروح المعنوية للقوات إلى حيث تشعر بالثقة بتنفيذ المهام الهجومية المتوقعة منها. وقد افتتحت أيضاً نادياً للرياضات المائية في بحيرة مانجلا التي كانت بالقرب من موقع قيادة القوات. نظمنا رياضات القوارب الشراعية بأنواع مختلفة من القوارب، والتزلج المائي بالإضافة الى التجذيف والسباق النصف شراعي اللذين كنت أجيدهما. وقد طور هذا الموقع ليصبح منتجعاً ممتازاً على البحيرة.

في عام ١٩٩٧، حين كان الجنرال جيهانجير كرامات قائد الجيش، كان من المتوقع اختيار رئيس جديد لهيئة الأركان. كان معظم ضباط الجيش يشعرون بأن الاختيار سيقع علي، أو أنني أستحق أن أحصل على المنصب. كنت أعلم أن

الجنرال جيهانجير كرامات يعتبرني ممتازاً كقائد وكضابط ركن. كان أحد معلمي في الدورة الحربية، وآمر القوات حين كنت قائداً لإحدى وحداته، كما كان رئيسي المباشر كرئيس لهيئة الأركان العامة. كان دوماً يمنحني درجات عالية. ومع ذلك فعوضاً عن اختياري، وقع اختياره على الفريق علي كولي خان ختاك، الذي كنت أعتبره ضابطاً متوسط القدرات. ولا بد لي من القول بأنني كنت مندهشاً ومحبطاً.

وطدت عزمي على التقاعد من الخدمة العسكرية برتبة فريق وقلت لزوجتي صهبا أن علينا أن نشكر الله على ما أنجزناه حتى ذلك الوقت. كنت الثالث في الأقدمية برتبة فريق، مع أن ذلك كان نتيجة بعض التلاعب من قبل قائد الجيش السابق الجنرال وحيد قاقار الذي مارس التلاعب لإعطاء أسبقية المركز الأول لعلي كولي الذي أراد أن يمنحه سمعة جيدة. ولولا هذا التلاعب غير المنصف لكنت أول المستحقين لهذا المنصب، ولكان علي كولي تقاعد قبل أن يبدأ التفكير بتعيين رئيس هيئة الأركان الجديد. ولقد جاء تعيين علي كولي في منصب رئيس هيئة الأركان مؤشراً على أن الجنرال جيهانجير كرامات كان يفضله كخلف له رئيساً لهيئة الأركان العامة حين يتقاعد. كما كان من المعروف أن رئيس جمهورية الباكستان فاروق ليجاري (الذي كان يتمتع بسلطة تعيين رئيس الأركان) كان زميلاً في الدراسة لعلي كولي. كنت أنا أعتبر من العامة (وجندياً محترفاً) ممن ليس لهم علاقات ونفوذ اجتماعي.

وفي إحدى الليالي، حين كنت آمراً لوحدة عسكرية، كنت أجلس في منزلي في مانجلا بعد منتصف الليل غارقاً في تفكير عميق، فجأة تراءت لي فكرة على شكل دعاء. كتبتها بسرعة على ورقة من أوراقي الرسمية. ولا زلت أحتفظ بها في ملفي الشخصي قلت في الدعاء:

يا الله، إن الشيء الوحيد الذي أتعهد به لجيشي ولأمتي هو الإخلاص والأمانه والكرامة والولاء اللامحدود.

أعطني البصيرة لتمييز الحق من الباطل

أعطني الحكمة لإدراك المشكلة وإيجاد الحل

أعطني الشجاعة في القول لأقدم الحقيقة وأعبر عنها بوضوح

أعطني الفرصة لأخدم الأمة كما أستحق.

كان ذلك في ١١ آب/أغسطس عام ١٩٩٨ وهو يوم عيد ميلادي الخامس والخمسين. لم أكن أعلم أن الله سيستجيب لدعائي لخدمة وطني. لكن الطفل اليافع ـ الذي رحل على متن ذلك القطار في رحلته الخطيرة إلى الباكستان ـ كان قد قطع شوطاً بعيداً في رحلة الحياة. ولم يعلم في ذلك الوقت بأن أكثر مراحل حياته صعوبة كانت على وشك أن تبدأ.

الفصل العاشر

من قائد إلى قائد أعلى

دق جرس الهاتف. كانت الساعة حوالي السابعة والنصف من مساء السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٨. كنت وزوجتي ـ بعد العشاء ـ في منزلنا في مانجلا نتابع التلفاز. قال محدثي إن رئيس الوزراء نواز شريف يريد أن يراني، فأجبت بأني سأتوجه إليه في إسلام أباد صبيحة اليوم التالي. سارع محدثي ـ وكان السكرتير العسكري لرئيس الوزراء ـ قائلاً: «لا يا سيدي، إنه يريدك في التو واللحظة، الليلة بأسرع ما يمكن». تصلَّب ظهري، إذ ليس من المعتاد أن يدعو رئيس الوزراء ضابطاً برتبة فريق ـ على هذا النحو ـ ليلاً، بينما لا يبعد قائد الجيش عنه سوى خطوات إذا أراد استيضاح أي شيء منه. أجبتُ:

«حسناً، دعني أخبر قائد الجيش».

«لا، فهذا أمر سري للغاية، وما عليك إلا أن تحضر دون أن تخبر أحداً».

خامرني إحساس بأن وراء الأكمة ما وراءها. سألته:

«هل لي أن أعرف الموضوع الذي استدعيت بشأنه»؟ أجابني:

«سيدي، سوف تعرف بنفسك بمجرد وصولك إلى هنا، ولكن لا تتحدث إلى القائد.

«هل آتي بالزي الرسمي»؟

«نعم، واحضر بأسرع ما يمكنك».

ارتديت بزتي العسكرية، وطلبت مرافقاً عسكرياً من الشرطة. تمنطقت ـ إمعاناً مني في الحذر ـ بمسدسي المفضل من نوع (غلوك١٧) وانطلقت إلى إسلام أباد التي يستغرق الطريق إليها تسعين دقيقة. لقد طلب إليّ ألاّ أتصل بأحد، ولم يكن لدي أي فكرة عما يحدث.

ما أن دخلت السيارة إسلام أباد حتى تلقيت مكالمة هاتفية من اللواء «إيجاز شاه»، وهو صديق لي يشغل منصب قائد مجموعة «خدمات المخابرات الداخلية» في لاهور. قال إيجاز:

«تهانينا، لقد عُينت قائداً للقوات المسلحة» أجبت:

«أي هراء هذا الذي تتحدث عنه؟» إن فترة خدمة «كرامات» لمّا تنته بعد، فكيف أصبح قائداً ؟

قال صديقي: «لقد استقال القائد، وقد ذاع الأمر في كل نشرات الأخبار».
عاد ذهني إلى بضعة شهور خلت، عندما أعلن الفريق أول «كرامات» ـ في اجتماع قادة فرق القوات المسلحة في قيادة الأركان العامة ـ أن رئيس الوزراء نواز شريف انتزع ـ من خلال تعديل دستوري ـ سلطة رئيس الجمهورية في حل الجمعية الوطنية وإقالة الحكومة، كما أنه استأثر لنفسه بسلطة تعيين قادة الأسلحة الثلاثة، ورئيس لجنة الأركان المشتركة. وتذكرت كيف غاض لون وجه الفريق علي كولي، فقد كان صديقاً لرئيس الجمهورية فاروق ليجاري، وكان اختياره كقائد تالٍ للقوات المسلحة مسألة مسلّماً بها تقريباً. أما إذا تبدلت الأحوال، وغدا نواز شريف هو صاحب القرار فلن يبقى شيء على حاله. ويومها، أخبرني بعض الضباط الكبار أن فرصتي في أن أصبح قائداً قد لاحت من جديد، ولكني أزحت هذه الفكرة جانباً لأنني شعرت أن القائد الحالي سوف يقترح ـ قبل تقاعده ـ اسم علي كولي. وعلى الرغم من التعديل الدستوري، فإن رئيس الجمهورية هو الذي سيوقع قرار تعيين القائد التالي، ومن ثمة فإنه ما زال للرئيس ليجاري دور في المسألة.

احتدم ـ بعد ذلك ـ صراع مكشوف ـ لم يكن مقبولاً على أي نحو ـ بين

رئيس الوزراء من جهة، ورئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا في الباكستان من جهة أخرى. وكما أصبح معتاداً، فقد جر الفريقان قائد القوات المسلحةِ كي يكون حكماً. حاول الرئيس فاروق ليجاري ـ من جهة ـ أن يحصل من رئيس المحكمة العليا على إعلان بعدم دستورية التعديل الدستوري. ولو أنه تمكن من هذا، فقد كان سيحل الجمعية الوطنية، ويقيل حكومة رئيس الوزراء الضال نواز شريف.

أقنع رئيس الوزراء بعض القضاة بالانحياز إلى صفه، فمرروا قراراً ضد رئيسهم (رئيس المحكمة العليا)، ثم جعل رئيس الوزراء بلطجية حزبه يقتحمون مبنى المحكمة العليا وهي في حالة انعقاد. واضطر القضاة للاختباء في مقصوراتهم خشية التعرض للضرب، أو ما هو أسوأ. إن أقل ما يقال في هذه الحادثة أنها كانت دَرْكاً في تاريخ الباكستان السياسي.

دعا الفريق أول «جيهانجير كرامات» إلى اجتماع لقادة الفرق لبحث الموقف لأن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء طلبا إليه دخول الحلبة بوصفه حكماً. وقد أكد رئيس مجموعة خدمات المخابرات الداخلية أن رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا دبّرا أمراً للإطاحة بالجمعية الوطنية وبرئيس الوزراء نواز شريف الذي كان هو المستهدف الحقيقي.

قلبنا وجوه النظر في الخيارات المتاحة أمامنا، وكان أحدها أن نبعث لرئيس المحكمة العليا برسالة نطلب فيها إليه أن يضبط نفسه ويبقى حيادياً، فالحيدة كانت أمراً واجباً في عمله. وشعر بعضنا أن نواز شريف كان يستخدم أغلبيته الشرسة في الجمعية الوطنية كي يلوي الدستور على هواه، وأنه كان يدمر البلد حقاً. لقد كان من الأفضل الإطاحة به قبل أن يوغل بعيداً جداً. قال علي كولي ـ لأسباب جلية ـ أنه إذا خسر رئيس الجمهورية المعركة وأطيح به، فإن على نواز شريف ـ بالمثل ـ أن يحزم حقائبه ويرحل، وأن علينا أن نفرض قانون الطوارئ. لكني رددت عليه قائلاً: إن ما يفعله رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا خطأ كبير، فنواز شريف مُنتخب، وعلينا أن نتركه يكمل مدته إذا كان للديموقراطية أن تتجذر وتنضج. لقد كنت أقوى المناصرين لبقاء رئيس

الوزراء في منصبه، وبقاء الجمعية الوطنية على حالها. وقد شعرت أنه إذا لم يكن هناك بد من تضحية إنسانية وسياسية، فإنها ينبغي أن تكون رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا. وأتذكر أني قدمت ـ يومها ـ تحليلاً مطولاً بعض الشيء.

في اليوم التالي، دعا الفريق أول «كرامات» إلى اجتماع للضباط الكبار الرئيسيين. ولم أكن هناك، ولكن علي كولي كان. وأخبرت ـ فيما بعد ـ أنه تحدث مطولاً بما مفاده أن الفريق أول «كرامات» يجب أن يتولى مقاليد السلطة، وأن يفرض قانون الطوارئ.

بعد بضعة أيام دعا قائد القوات المسلحة إلى اجتماع آخر في مقر قيادة الجيش، وحضر ـ آنذاك ـ قادة الفرق، وكنت بينهم. وكرر علي كولي ـ مرة أخرى ـ أن الجيش يجب أن يتولى السلطة، وأن يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يحزمان حقائبهما ويرحلان. في ذلك الاجتماع، حدثت مواجهة صغيرة بيني وبين علي لأني كنت أعتقد أن اللعبة لم تكن عادلة، وأن الأمر يبدو ضرباً من الترقية الذاتية. فنظرنا مرة أخرى في إرسال رسالة إلى رئيس المحكمة العليا كي يضبط نفسه. إلا أن القرار وصل ـ في نهاية المطاف ـ إلى أن الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هي أن ينصح رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا بالرحيل. لقد دعم الجيش رئيس الوزراء المنتخب. وانفض الاجتماع بعد ذلك.

في اليوم التالي، وفي غيبتنا جميعاً، لعب اليائس علي كولي ورقته الأخيرة، وأصر على رحيل نواز شريف إذا رحل رئيس الجمهورية، وأن يمسك الجيش بدفة البلاد. ولم يوافق الفريق أول «كرامات» وألقى بثقله في كفة رئيس الوزراء. وقرر رئيس الجمهورية فاروق ليجاري أن يستقيل، وسرعان ما لحق به رئيس المحكمة العليا الذي كان قد فقد دعم كثير من زملائه القضاة. وهكذا وصلت المعركة من أجل الحصول على دعم المحكمة العليا إلى نهاية مزرية. لقد انساق قائد الجيش ـ كالعادة ـ للسياسيين، ولكنه، هذه المرة، فعل ما هو صواب.

كان يعتريني بعض الاضطراب عندما دخلت إلى مكتب رئيس الوزراء. كان يجلس على أريكة وقد ارتسمت على شفتيه ابتسامة النصر، وأخبرني أن رئيس أركان الجيش استقال، وأنه عينني خلفاً له.

سألته عما حدث، فأجابني: «لقد طلبت إليه تقديم استقالته، وقد فعل». وعاد ذهني مرة أخرى إلى الوراء. لقد اقترف الفريق أول «كرامات» «غلطة» عندما قدم بعض المقترحات ـ في سياق خطاب له ـ في كلية الأركان البحرية، بشأن كيفية تحسين حكم البلاد، بما في ذلك تشكيل مجلس أمن قومي. وقد جزّ نواز شريف فروة رأس «كرامات» بسبب هذه الغلطة. ولكن ما صدمني أكثر هو ذلك الخنوع الذي استقال به الفريق أول «كرامات»، والذي ترك شعوراً كبيراً بالامتعاض لدى ضباط الجيش وجنوده على حد سواء، فقد أحسوا بأنهم أهينوا.

إني أعرف أنه يفترض ـ في الديموقراطيات الغربية ـ ألّا يدلي العسكريون، خصوصاً القادة منهم، بتصريحات سياسية. ولكن قادة الحكومة والدولة ـ في هذه الدول ـ لا يجرون قادة الجيش دوماً إلى السياسة. أما في البلدان التي تتفشى فيها مثل هذه الممارسة، فإن قائد الجيش لا يلام عندما يتورط في هذا إذا تصرف على نحو معقول.

شكرت رئيس الوزراء لثقته بي. قال لي بينما كان يثبت رتبتي الجديدة على كتفي: إن أحد الأسباب التي جعلتني أختارك هو أنك الجنرال الوحيد الذي لم يقترب مني ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ للحصول على هذا المنصب. أديت التحية العسكرية لرئيس الوزراء وانصرفت.

كان أول شيء فعلته هو أنني اتجهت مباشرة إلى مبنى قيادة الجيش، وقابلت الفريق أول «جيهانجير كرامات» الذي أصبح سلفي الآن. سألته «سيدي، ما الذي حدث؟» لم يخبرني بشيء. وحتى هذا اليوم لم يخبرني بسبب استقالته. هنأني فقط. قلت له: «سيدي، ماذا يسعني أن أقول، إني حزين من أجلك

وسعيد من أجلي؟». أمضيت حوالي عشر دقائق أو خمس عشرة دقيقة، ثم غادرت المكان.

ذهبت إلى مهجع القوات المدرعة لإمضاء ليلتي. وكان أول من اتصلت بهم ـ بطبيعة الحال ـ زوجتي ووالديَّ. غني عن القول أنهم كانوا مغتبطين للغاية. بعد فترة قصيرة، تلقيت مكالمة هاتفية من علي كولي الذي أصبح الآن رئيس أركاني، والذي سيهتم ـ صباح اليوم التالي ـ بحفل تنصيبي. ولكم أن تتخيلوا دهشتي وألمي بعد أن هنأني على نحو باهت، قائلاً بلهجة باهتة أيضاً: برويز، عليَّ أن أذهب غداً إلى بيشاور لحضور حفل زفاف». قلت له: «حسناً اذهب إذا كان لا بد من ذلك»، ثم أضاف علي: «ربما لا أعود». وأجبته وأنا أحاول ألّا تظهر خيبتي في صوتي: «إن هذا أمر يعود لك كليةً. إني أريدك أن تستمر في ترددك على مكتبي. ولكن إذا لم ترغب، فهذا يعود إليك». ولم يعد علي أبداً، تقاعد من الجيش، بل إنه لم يعد يكلمني، كما رفض تلبية دعوتي لعشاء أقمته لأبناء دفعتي في الجيش. إن أقل ما يقال عن سلوكه أنه غريب لا يمت لسلوك الضابط بصلة. إذ ـ بعد كل شيء ـ كان فريقاً، ورئيساً للأركان، وفوق كل شيء، كان صديقاً لي وابن دفعتي. لقد كان ينبغي له ـ على الأقل ـ أن يكون سعيداً لأن صديقه أصبح قائداً وأنه رئيس أركاني. وغدا من الواضح أن حبل المودة انقطع بيننا. لقد كان عليه أن يتذكر القول المأثور: «الإنسان يريد، والله يفعل ما يريد».

لقد انتشر في أوساط الجيش امتعاض ـ أكثر مما تخيلت ـ من استقالة الجنرال جيهانجير كرامات القسرية. فهناك رئيس وزراء مستبد يمتلك أغلبية برلمانية ضخمة، وينهمك في جمع كل أعنّة السلطة بين يديه. لقد أسكت ـ من خلال تعديلات دستورية ـ معارضيه، ليس فقط في حزبه، بل أيضاً في البرلمان. لقد هاجم بلطجية حزبه ـ بالفعل ـ المحكمة العليا، وقد تم تصوير هذه الحادثة المشينة كلها بالكاميرات الأمنية. إنه رشا القضاة، وأكرههم على فعل ما يريده، وحاول تكميم حرية الصحافة، كما أنه اعتقل عدداً من الصحفيين والكتاب وأساء معاملتهم. وإذ اختزل رئيس الوزراء دور رئيس

الجمهورية إلى مجرد دور صوري، فإنه نزع صمام الأمان الذي كان يستطيع ـ بدون تدخل الجيش ـ أن يتخلص من الحكومات الفاسدة والعاجزة. وما دام صمام الأمان هذا قد انتزع، فإنه لم يعد هناك ما يحول بين رئيس الوزراء المندفع والجيش. لقد أطاح نواز شريف بقائد الجيش لمجرد أنه تكلم.

كان أول ما فعلته هو إخبار الجيش أن مهمتنا هي مساعدة الحكومة بكل الطرق الممكنة، خصوصاً في المجالات التي تطلب فيها المساعدة، وأن علينا التوقف عن اللغط حول استقالة الجنرال كرامات القسرية، والمضي في أعمالنا، ولن نسمح بأي حطٍّ آخر من شأننا إذا حاول رئيس الوزراء أن يفعل هذا ثانية، وكل ما سنفعله هو أننا سنرد، ولكننا لن نتصرف من جانب واحد أبداً.

لم يمض عليَّ كقائد للجيش سوى عام واحد قبل أن يرد الجيش على نواز شريف. لقد كانت علاقة العمل معه ـ في البداية ـ جيدة تماماً، مع وجود بعض الاختلافات البسيطة حول إنهاء خدمة ضابطين عسكريين برتبة لواء، وتعيين ضابطين برتبة فريق، وطلبه إلي عقد محاكمة عسكرية لصحفي بتهمة الخيانة. وعليَّ الإقرار بأني كنت مستمتعاً للغاية بأسلوبه في العمل، إذ لم أره ـ أبداً ـ يقرأ أو يكتب شيئاً.

إلا أن علاقتي بنواز شريف توترت فقط مع حادثة كارجيل، وتخاذله المفاجئ أمام الرئيس بل كلنتون في واشنطن في الرابع من تموز/يوليو ١٩٩٩. لقد كانت هذه الحادثة مشحونة بالتوتر وشديدة الخطر ـ وهي أول صدام بين الهند والباكستان منذ أن فجر الطرفان أسلحة نووية ـ إلى درجة أنها تطلبت فصلاً خاصاً بها في هذا العرض.

الفصل الحادي عشر

نزاع كارجيل

لعل عام ١٩٩٩ كان أكثر أعوام حياتي أهمية على الرغم من محاولات الاغتيال. فحوادث ١٩٩٩ وخريف ١٩٩٨ قذفتني من العسكرية إلى قيادة مصير الأمة، كما أنها ساقت قوتين نوويتين إلى شفير الحرب. وقد آن الأوان لكشف المستور.

لا بد من التأكيد ـ إذا أردنا دعم فهمنا لنزاع كارجيل ـ على أن كارجيل لم تكن عملية معزولة، لكنها آخر واحدة في سلسلة من الحركات والحركات المضادة على المستوى التكتيكي ـ بين الهند والباكستان ـ على امتداد خط السيطرة (خط وقف إطلاق النار) في المناطق الشمالية الوعرة التي تغطيها الثلوج. كانت الهند تحتل المواقع التي تشعر أن وجودنا فيها ضعيف، والعكس بالعكس. وهكذا تراهم يحتلون سياتشن (بدون تصريح ـ في ما يبدو ـ من الحكومة الهندية)، كما كانت هذه الطريقة التي احتل فيها مقاتلو حرية كشمير مرتفعات كارجيل التي أخلاها الجيش الهندي استعداداً للشتاء.

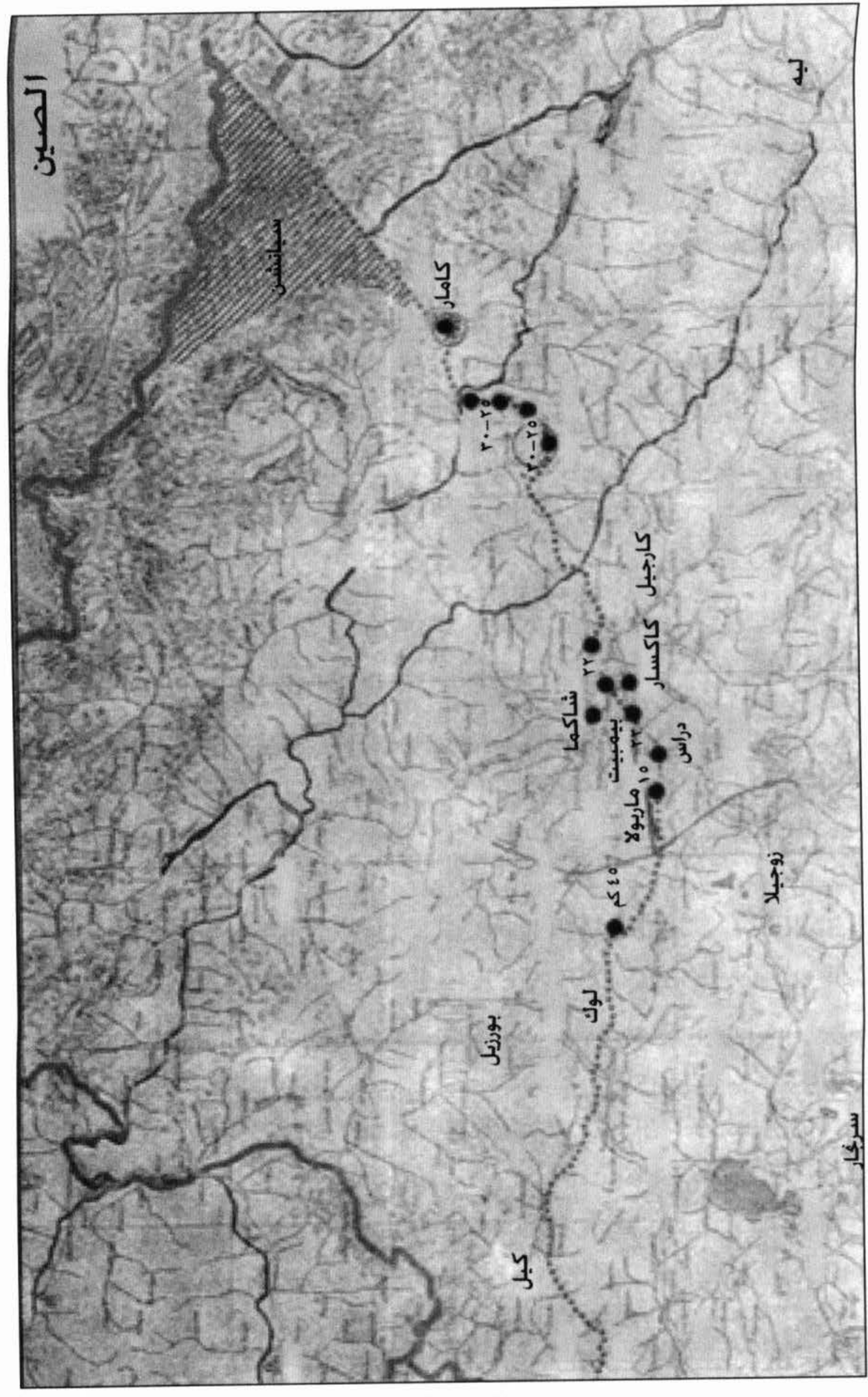
زعمت الهند ـ في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨ ـ أنها صدت هجومين باكستانيين في منطقة سياتشن الجليدية في السادس عشر والثامن عشر من هذا الشهر. وأصر ضباطي على أن هذا لم يكن صحيحاً. وعلى الرغم من ذلك، استدعيت قائد قيادة المناطق الشمالية كي أفهم ما الذي كان يجري بالفعل في المناطق التي يتولى مسؤوليتها، فأكد لي بدوره أنه لم تحدث اختراقات رسمية. ونفى التقارير الهندية قائلاً إنها غير صحيحة، وأضاف أن الهند زعمت حدوث هجمات خلال الصيف الماضي بمعدل هجوم في الشهر، وأن هذا لم يكن صحيحاً. وقد تلقيت ـ فيما بعد ـ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تقارير عن خمس هجمات مماثلة مزعومة.

اكتشفت ـ فيما بعد ـ احتمال ارتباط هذه المزاعم بنشاطات يقوم بها المجاهدون (مقاتلو الحرية). وقد عرفنا أن آلافاً من المجاهدين، معظمهم من أبناء كشمير التي احتلتها الهند قد نشطوا بالفعل ـ بدعم من متطوعين باكستانيين ـ ضد القوات الهندية. فقد درجوا على عبور خط السيطرة ذهاباً وإياباً في مناطق صعبة المرتقى لا تحكم عليها السيطرة. وقد أعطيت تعليماتي إلى دوائر العمليات العسكرية ودوائر المخابرات في القيادات العامة، وقيادة قوات راولبندي كي تجري تقييماً للموقف. وواصل الهنود ـ في هذه الفترة ـ التحدث عن مثل هذه «الهجمات».

قُدِّم التقييم ـ رسمياً ـ في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وتحققنا من أن عدد الهجمات المزعومة وتواترها لم يكونا مسبوقَين، وربما كان الهنود يستخدمونها ذريعة لشن عملية ضدنا. وتلقينا معلومات مخابراتية من مصادر متعددة، تشير إلى خطة هندية للقيام ببعض العمليات في المناطق الشمالية. وقد كانت هناك معلومات محددة، عن هجوم هندي محتمل في قطاع «شاكما» يستهدف مواقع استخدمناها فيما مضى لقصف الطريق بين دراس وكارجيل باكورة صيف ١٩٩٨، رداً على قصف هندي مستمر عن طريق وادي نيلام على جانبنا من خط المراقبة.

تعوَّد الهنود ـ كممارسة روتينية كل شتاء ـ تحريك لواءين احتياطيين من منطقة «ليه» إلى وادي سرنجار. لكن شتاء ١٩٩٨ لم يشهد فقط استبقاء هذين اللواءين شمال زوجيلا، وإنما شهد أيضاً انتشار اللواء السابع عشر في «دراس». وقد لاحت للهنود فرصة بسبب الفتح المبكر نسبياً لممر زوجيلا مقارنة بممر بورزيل على جانبنا في الحدود. كما منح توافر طريق ممهد الهند ميزةً لتوصيل الإمدادات للمنطقة. لقد كانت هناك ثغرات كبيرة بين مواقعنا الدفاعية في قطاعات كارجيل ودراس مما مكن فرق الجيش الهندي من عبور الخط بسهولة. وفي خريف ١٩٩٨ أحضرت الهند ـ واختبرت أيضاً ـ معدات خاصة لتدمير التحصينات تحت الأرض. ونحن نعرف أن الجيش الهندي حصل على كميات كبيرة من معدات وأسلحة مخصصة للمناطق المرتفعة، ودراجات وعربات للمناطق الثلجية. لقد بدت الهند على شفا شن هجوم عبر خط السيطرة.



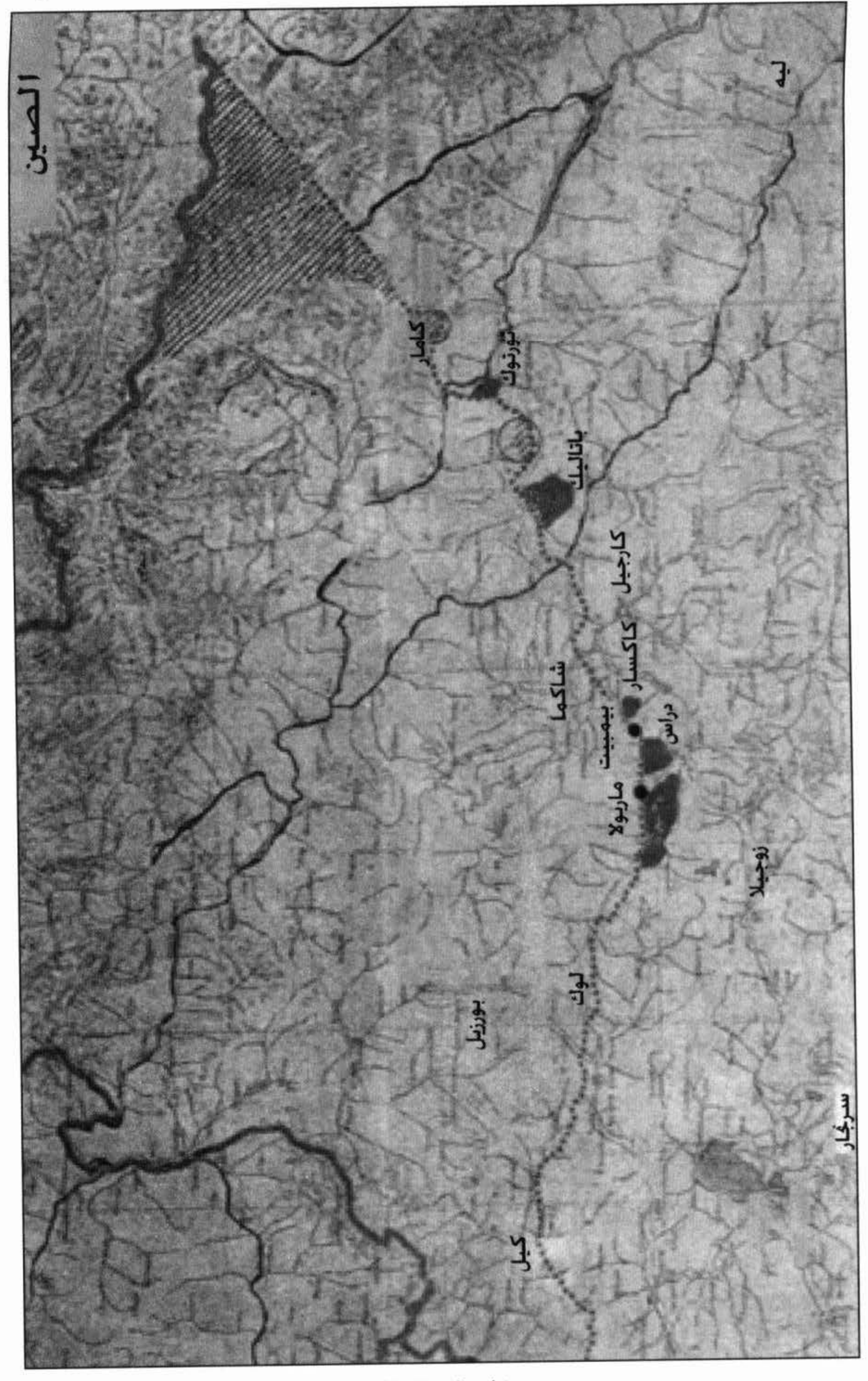
الخريطة رقم ١

لقد كانت مصادر معلوماتنا موثوقة للغاية، وراحت الهند تزحف متقدمة ببطء عبر خط السيطرة حتى بعد إبرام اتفاق «سيملا» الذي تم التوصل إليه بين الهند والباكستان بعد حرب ١٩٧١. وقد اختبرتنا الهند في «كوربات لا»، وقطاع كامار وسياتشن في المناطق الشمالية. وأخيراً، فإن زيارات وزير الدفاع الهندي «جورج فرنانديز» إلى مناطق سياتشن وكارجيل ـ خلال صيف وخريف ١٩٩٨ ـ قد أشارت إلى أن الهند تفكر في عمليات عدائية أخرى.

جاء تقييم ضباط قيادة الأركان العامة وقوات راولبندي متناغماً مع منطق الموقف. وقد كان من الملائم أن تستعد هذه القوات وتقدم خطة قيادة قوات المنطقة الشمالية للمناورة الدفاعية في المناطق الشمالية بحيث تمنع أي اختراق لخط السيطرة. وقد قدمت رسمياً خطة تدعو إلى سد ثغرات تراوح بين ٩ و٢٨ ميلاً. (ما يعادل ١٥ ـ ٤٥كم) بين مواقعنا، وتمت الموافقة عليها في منتصف كانون الثاني/يناير تقريباً، وأنيط تنفيذها بقوات راولبندي وقيادة قوات المنطقة الشمالية.

لكن التضاريس والطقس لم يكونا مواتيين. وكان لا بد من القيام بالعملية بقوات محدودة، كما أن مسألة الأمن كانت حاسمة، فأي تسرب للمعلومات كان سيطلق سباقاً إلى مساقط المياه كما حدث في سياتشن. كانت التضاريس والموارد في صالح الهند في مثل هذا السباق. وقد تم توزيع معلوماتنا على أساس الحاجة لها فقط. وأنيط احتلال المواقع الأمامية بقوات من الخط الثاني كانت تعمل تحت قيادة المنطقة الشمالية، والتي تسمى المشاة الخفيفة الشمالية(*)، وتتألف من أبناء المنطقة المحليين. وقد تلقت القوات أوامر خاصة بعدم عبور مساقط المياه على امتداد خط السيطرة. أجريت مناورتنا دون أي ثغرة. لقد كانت درّةً تكتيكية في المهنية العسكرية. وما إن آذن نيسان/إبريل على الانصرام حتى كانت الثغرات غير المحتلة ـ على امتداد ٧٥ ميلاً (١٢٠كيلومتراً) من خطر السيطرة ـ قد تم تأمينها بأكثر من مئة موقع جديد يشغل كل واحد منها ١٠ ـ ٢٠ جندياً.

(*) قوات مشاة باكستانية غير نظامية تتشكل أساساً من أبناء المناطق الشمالية المحلية. وقد تم تكريمهم بعد أزمة كارجيل بتحويلهم إلى فرقة نظامية، كما سيأتي فيما بعد (المترجم).



الخريطة رقم ٢

بدأنا نفهم تماماً ـ مع حركة قواتنا المتقدمة إلى مواقع مسيطرة ـ ما الذي قام به مقاتلو الحرية الباكستانيون. وقد بقيت على اطلاع على كل تحركات مقاتلي الحرية منذ آذار/مارس ١٩٩٩ حتى الآن عندما بدأت قواتنا تصل إلى المرتفعات المطلة على المساقط المائية. وأخيراً، تلقيت في السابع من أيار/مايو تقريراً شاملاً عن مواقعها.

كان الهنود في غفلة تامة عن قواتنا الجديدة على امتداد خط السيطرة. وحدثت المواجهة الأولى بين الجيشين في الثاني من أيار/مايو عندما اصطدمت القوات الهندية بموقعنا في قطاع «شيوك». ووقعت الجولة الثانية مع مقاتلي الحرية في قطاع «باتالايك» «في السابع من الشهر ذاته. مُني الهنود بخسائر فادحة، وبدأت أجراس الخطر تقرع في القيادة الهندية العليا عندما حدثت مناوشة أخرى مع مقاتلي الحرية في قطاع «دراس» في العاشر من أيار/مايو ١٩٩٩. صعّدت الهند ردّها فزجّت بالقوات الجوية في الميدان. وقامت المروحيات بطلعات للتحقق من الاختراقات التي قام بها مقاتلو الحرية. ومهما يكن من أمر، فإن نشاطات القوات الجوية الهندية لم تقتصر على مواقع مقاتلي الحرية. فقد بدأ الهنود أيضاً بالتحليق فوق المواقع الباكستانية وقصفها، وأسفر هذا عن إسقاط ثلاث طائرات هندية: مروحية ونفاثتين فوق المناطق الباكستانية. وعندما فتح ممر «زوجيلا» أمام حركة المرور العسكرية بدأ تصاعد الحشد الهندي. وقد أحكمت قواتنا ومقاتلو الحرية الرقابة على القوافل العسكرية الهندية مما أجبرها على التحرك في ظلام الليل. ودفع الهنود بأربع فرق عسكرية نظامية إلى المنطقة جنباً إلى جنب مع قصف مدفعي كثيف. بل أنهم زجوا بتشكيلاتهم المدفعية المقاتلة (التي تستخدم عادة في حال هجوم عبر الحدود الدولية الباكستانية). اندلع قتال كثيف ضد مقاتلي الحرية، ولم يُبدِ الهنود أي تردد في شن هجمات جوية على قواتنا الأرضية.

في الخامس عشر من أيار/مايو أصدرت أمراً لقيادة قوات المنطقة الشمالية لتحسين مواقعنا الدفاعية بالتعاون مع مقاتلي الحرية لمنع الهند من الوصول إلى

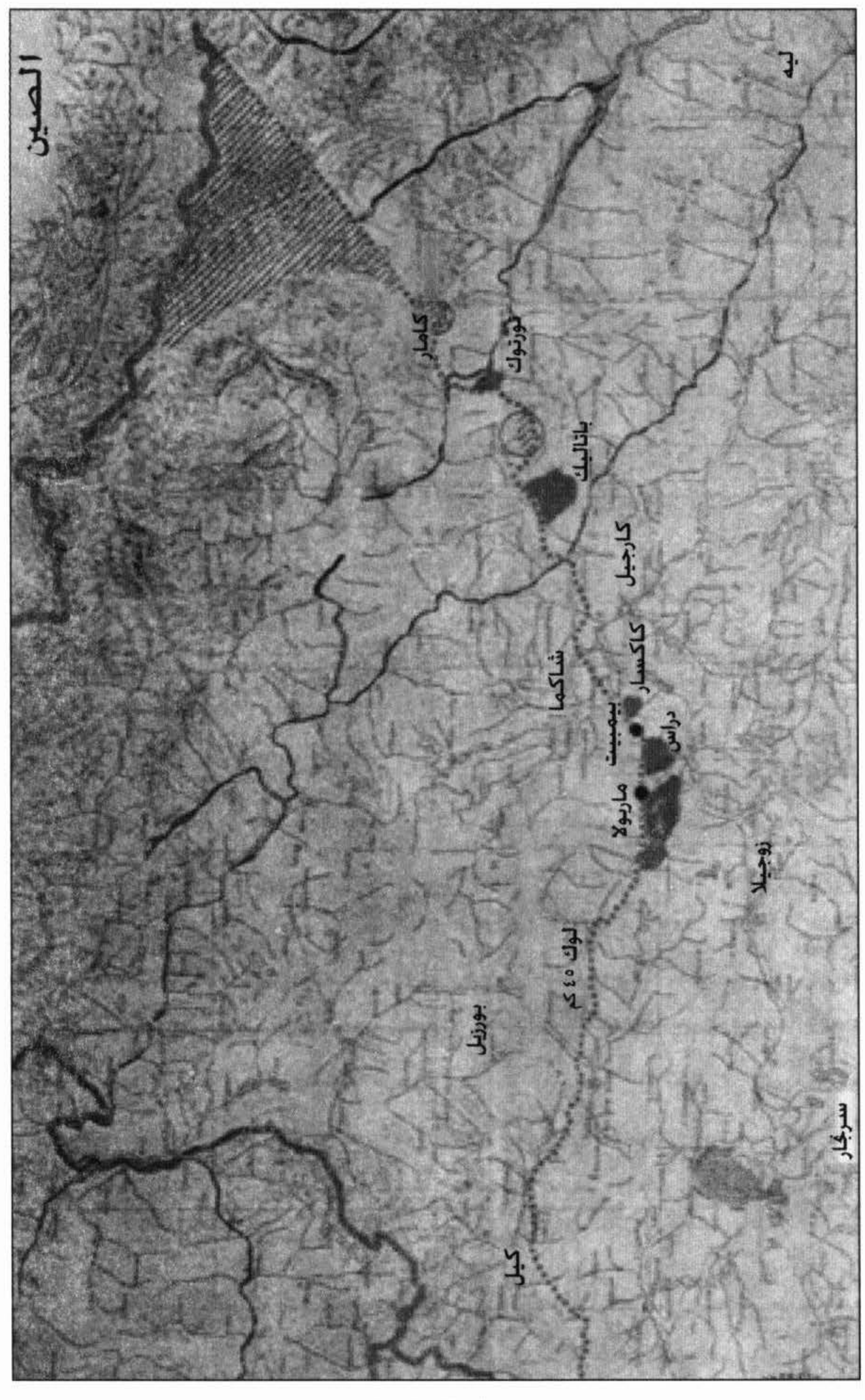
مساقط المياه. وفي هذا الوقت احتل مقاتلو الحرية مساحات متفاوتة من مناطق مختلفة على الشكل التالي:

المنطقة	المساحة المحتلة بالميل المربع	المساحة المحتلة بالكيلومتر المربع
ماشكو	٢٥٠	٤٠٠
دراس	٤٠	١٠٠
كاكسرا	٢٠	٥٠
باتيكا	٨٠	٢٠٠
شيوك	٢٣	٦٠

ولم يدخر قادتنا الميدانيون وسعاً في دعمهم لمواجهة تزايد وتيرة العمليات الهندية. لقد أردنا أن نسيطر على المناطق التي يحتلها مقاتلو الحرية. أقمنا مواقع متقدمة لتكون عيوننا وآذاننا، وقمنا بشن غارات ونصب كمائن. وسوف تكتب شجاعة وصمود وتضحيات رجالنا المتناهية ـ في ميدان معركة وعر وشاهق في مواجهة قوات هندية كبيرة ـ بحروف من ذهب.

تواصلت الحشود الهندية خلال أيار/مايو كله. وحركت الهند ـ قدماً ـ تشكيلات من المدفعية والمشاة حتى على حساب إضعاف ملموس لقدرتها الهجومية في أماكن أخرى على امتداد الحدود الدولية. وقد تحققنا من خلال تقييم لهذا الحشد أن الهند أخلت ـ على نحو استراتيجي خطير ـ بتوازن منظومة قواتها. فقد حشرت تشكيلات رئيسية داخل كشمير فأفقدت نفسها القدرة على مهاجمتنا في مكان آخر، بل أنها قامت بما هو أخطر، إذ تركت الميدان مشرعاً لهجوم مضاد نستطيع به أن نطبق على عنق وادي كشمير. ولم يكن لدينا خطط هجومية على الحدود الدولية، كما تأكدنا ـ مرة أخرى ـ أن قدرة الهند الهجومية مقتصرة على كشمير.

عندما فشلت القوات الهندية في طرد المجموعات التي تحتل المرتفعات، لجأت إلى شن هجمات واسعة النطاق. فقد شنت هجمات على مستوى ألوية للاستيلاء على مراكز متقدمة لنا يسيطر عليها ٨ ـ ١٠ من رجالنا. ولم تحقق هذه



الخريطة رقم ٣

الهجمات مكاسب على الأرض حتى منتصف حزيران/يونيو. وعلى الرغم من ذلك، فقد ضخمت وسائل الإعلام الهندية نجاح قواتها. أما في ما يتصل بنا، فقد أظهرت قيادتنا السياسية افتقاراً كلياً للحنكة السياسية، ولم تقم بأي مسعى جدي لحشد الأمة.

لم يكن لدى قيادة الجانبين شهية للحرب، ولكن الهند عملت بجد على عزلنا دبلوماسياً. وقد خفض الضغط الدولي من معنويات رئيس الوزراء نواز شريف. وتواصلت ـ في الوقت ذاته ـ زيادة الحشد على الجانبين. في منتصف حزيران/يونيو سُمح لقيادة أركان قوات راولبندي بنقل بعض قطعاتها النظامية من مواقعها إلى مانجلا إلى منطقة تقع ضمن نطاق مسؤولية قيادة القوات الشمالية. وبدأت هذه القطعات في الوصول إلى الجبال قرب نهاية حزيران/يونيو. وعلى الرغم من أنها لم تلعب سوى دورٍ محدودٍ فإنها ستكون ذات نفع كبير ـ بعد ذلك ـ في تدعيم مواقعنا. وتظهر المواقع ـ التي كانت تحت سيطرة قواتنا في الرابع من تموز/يوليو ـ في الخريطة (٣). لقد خسرنا بعض الأراضي في مواقع دراس، باتاليك وشيوك، في حين لم تُصب اختراقاتنا في كاكسار وماكشو بسوء.

إذا نظرنا إلى عمليات كارجيل من منظور عسكري خالص، فسوف نراها علامة فارقة في تاريخ الجيش الباكستاني. لقد تمكن عدد قليل من الكتائب لا يجاوز أصابع اليد الواحدة، تدعمها مجموعات من مقاتلي الحرية، من إجبار الهنود على استخدام أكثر من أربع فرق مع جحافل المدفعية الهندية الذي أتى من التشكيلات الضاربة المخصصة لعمليات السهول الجنوبية. كما أُجبر الهنود على حشد كل مواردهم القومية بما في ذلك القوات الجوية. وقد حققوا حتى الرابع من تموز/يونيو بعض النجاح الذي أستطيع أن أدعوه بأنه غير هام. لقد كانت قواتنا مستعدة تماماً للمحافظة على مواقعنا المسيطرة أمام مساقط المياه.

ستبقى أمتنا فخورة بقادتها وقواتها الذين رأيت شجاعتهم وتصميمهم خلال زياراتي المتكررة للمواقع الأمامية. لقد ضحى كثير من الضباط والرجال بحياتهم على القمم المغطاة بالثلوج، وفي وديان المناطق الشمالية التي تكسوها الصخور.

وسوف تكون غفلة مني إذا لم أقرّ ـ على نحو خاص ـ بإنجازات متطوعي المشاة الخفيفة الشمالية ومهنيتهم وشجاعتهم. وقد حولتهم ـ كمكافأة لهم ـ إلى مجموعة نظامية في الجيش الباكستاني، وهم الآن يشكّلون فيه جزءاً فخوراً من «ملكة المعركة»: سلاح المشاة.

شهد الرابع من تموز/يوليو وقفاً لإطلاق النار تم الاتفاق عليه بين الرئيس بل كلنتون ورئيس الوزراء نواز شريف. لقد كان الضغط الدولي للتوصل إلى وقف إطلاق النار شديداً، وكان الرئيس بيل كلينتون هو رجل الدولة الوحيد الذي يتمتع بتأثير على الباكستان والهند. ولكن لم يكن هناك ـ إذا شئتم الحق ـ أي تفاوض. لقد وافق شريف على انسحاب غير مشروط. وما زاد الطين بلّة هو فداحة سوء إدراك الموقف العسكري. لقد رفعت الهند من قيمة بعض إنجازاتها إلى مستوى الأساطير. وكمثال مضحك جداً على هذا هو الإعلان عن منح أعلى جائزة للشجاعة في الهند لجندي بعد موته لأنه مات وهو يؤدي واجبه، ليكتشفوا ـ فيما بعد ـ أن الرجل ما زال حياً. أما في جانبنا، فإني أخجل من القول إن قيادتنا السياسية، لمحّت إلى أن إنجازات قواتنا، وصلت إلى هزيمة كاملة. بل إن بعض الناس دعوا الجيش الباكستاني بأنه جيش «الخمير الحمر»(*).

وجدت نفسي ـ بوصفي رئيساً لأركان الجيش ـ في موقف صعب للغاية. لقد أردت أن أشرح الموقف العسكري كي أبين مدى نجاحنا، وأن أبرز سوء التعامل السياسي الذي سبب كل هذه الخيبة. لكن سلوكاً ـ كهذا ـ يفتقر إلى الولاء، وسوف يثير اضطراباً شديداً للقادة السياسيين لأنهم قد يفعلون شيئاً ـ في لحظة يأس ـ لهزِّ أركان النظام السياسي، أو تمزيق نسيج الجيش. ولكن إذا تُركوا ـ من جهة أخرى ـ يواصلون إدارة الأحداث على هذا النحو المخادع، فسيكون ـ هذا ـ عدم ولاء لضباطي وجنودي. لقد أزفَّ الوقت لي للتعامل مع بعض هذه الفِرى(**) والإدراكات الخاطئة، وأن أقدِّم الحقيقة كما أعرفها.

(*) منظمة شيوعية متطرفة حكمت كمبوديا من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩، ويذكرون عادة بنزعتهم الدموية. (المترجم)

(**) جمع «فِرْية» وهي القول الكاذب المختلق. (المترجم)

وإحدى هذه الفِرى، هي أن العملية شُنّت بدون معرفة القيادة السياسية. يمثّل هذا الزعم تصوراً سيئاً للغاية، ولم يكن هناك ما هو أبعد عن الحقيقة منه. فبادئ ذي بدء، وكما أشرت من قبل، لم تكن هناك عمليات هجومية مخطَّطة عن سابق تصميم، كما أن التقدّم نحو الثغرات غير المحتلة ـ على امتداد خط السيطرة ـ لم يكن خرقاً لأي اتفاق، وكان ضمن صلاحيات القائد المحلي. وقد تمَّت الموافقة على إقامة دفاعاتنا ـ على امتداد الخط ـ على مستويي القوات وقيادة أركان الجيش. وقدَّم الجيش تقريرين لرئيس الوزراء: الأول في سكاردو، في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، والثاني في كيل في الخامس من شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد شُرِحت ـ خلال هذه التقارير ـ مناوراتنا الدفاعية كرد فعل على كل ما كان يحدث على الجانب الهندي. قُدّم في الثاني عشر من آذار/مارس، تقرير آخر لرئيس الوزراء في الإدارة العامة لخدمات المخابرات الداخلية، وتضمَّن وصفاً مفصلاً للموقف في جامو وكشمير المحتلتين، وعلى امتداد خط السيطرة. يضاف إلى ذلك كله تقرير قُدّم له في أثناء سير العملية من قبل المدير العام للعمليات العسكرية في السابع عشر من أيار/مايو. ونُظّمت تقارير أخرى ـ أيضاً ـ في الثاني والعشرين من حزيران/يونيو.

ثمّة فِرْيةٌ أخرى مؤداها أن الموقف العسكري على الأرض، كان محفوفاً بالخطر، وأن رئيس الوزراء سارع إلى واشنطن كي يخرج الجيش من هذا الخطر. لقد كانت هذه المعلومة كذبة كبرى. إذ إن الهنود لم يتمكنوا خلال شهرين من عملياتهم من الاقتراب ـ في أي موضع ـ من المساقط المائية أو من دفاعاتنا الرئيسية. وتمكَّن الهنود من خلال اختراقات لخط المراقبة من إخلاء مواقع قليلة لنا (ثلاث مناطق من خمس). وقد رسمت بالفعل في التقرير ـ الذي قدَّمته شخصياً للجنة الدفاع في الوزارة في تموز/يوليو ١٩٩٩ ـ الصورة العسكرية كاملة. وقد غطيت كل الفرضيات الممكنة لتحركات العدو في الجو والبحر والبر، وكانت النتائج التي توصلت إليها كما يلي:

- ليس الهنود في وضع يمكنهم من شن هجوم شامل في البر والبحر والجو.

- إن الباكستان في وضع ملائم استراتيجياً في حال اندلاع حرب شاملة، وذلك بسبب زجِّ القوات الهندية في كشمير، مما ترتب عليه خلل استراتيجي، في توازن منظومة القوات الهندية.

- لن يكون في وسع القوات الهندية أبداً - وعلى الرغم من قوتها الكبيرة - أن تبعد مقاتلي الحرية والمشاة الخفيفة الشمالية عن المواقع التي سيطروا عليها.

سألني رئيس الوزراء - في أثناء عرض هذا التقرير - عدة مرات عما إذا كان علينا أن نقبل وقفاً لإطلاق النار وننسحب. وكان جوابي - كل مرة - مقتصراً على الوضع العسكري الذي يبعث على التفاؤل تاركاً القرارات السياسية له. لقد أراد استخدامي كوسيلة ليمرِّر ما يريده، ولكن هذه لم تكن مهمتي. أتذكَّر أيضاً أن وزيره رجا ظفار الحق الذي كان نصيراً متحمساً له، كان من أقوى المعارضين لوقف إطلاق النار والانسحاب. كما أن شودري شوجات حسني وزير الداخلية آنذاك - والذي سيلعب دوراً سياسياً رئيسياً بعد انتهاء حكم شريف - قال إنه مهما فعلنا فإن علينا التأكيد بأن كارجيل كانت «جهدنا المشترك ومسؤوليتنا الجماعية». لم ترق هذه الحقيقة لنواز شريف، ووقف فجأة قائلاً: إن في وسعنا متابعة النقاش فيما بعد، إلا أن هذا لم يحدث أبداً. انتهى الاجتماع دون نتيجة حاسمة، وتقرَّر أن نلتقي ثانية في الخامس في تموز/يوليو ١٩٩٩ كي نصل إلى قرار نهائي. ذهبت مع كل أفراد عائلتي - وبعض الأصدقاء - إلى موري، وهو منتجع على التلال للاستراحة في عطلة نهاية الأسبوع. تلقيت في حوالي التاسعة من مساء يوم السبت الثالث من تموز/يوليو مكالمة هاتفية من رئيس الوزراء بعثت الفزع في نفسي عندما قال إنه سيطير إلى الولايات المتحدة، وأن عليّ مقابلته في مطار إسلام أباد فوراً. قدت سيارتي منحدراً من التلال، وقابلته حوالي منتصف الليل. طرح عليَّ السؤال ذاته مرة أخرى: هل علينا أن نقبل بوقف لإطلاق النار والانسحاب؟ وكان جوابي هو ذاته: أن الوضع العسكري جيد، ولكن القرار السياسي يعود إليه. وغادر ليقرر قبوله وقف إطلاق النار. وسيبقى سرُّ عجلته للقيام بذلك مستغلقاً أمامي.

ثمّة فِرية ثالثة، وهي أن الهرم العسكري لم يُحط علماً، بل أن قادة الجيش الكبار لم يكونوا على علم بالمناورة. إن أي عسكري محترف سوف يدرك أن تعزيز مواقعنا الدفاعية في منطقة واحدة من المناطق ـ التي تقع ضمن نطاق صلاحيات قيادة قوات المنطقة الشمالية ـ كان منظماً على نحو مناسب. فكل قادة قوات منطقة راولبندي، وكل الضباط ذوي الصلة في قيادة أركان الجيش تمّ إبلاغهم حسب الحاجة. كما تمَّ إبلاغ القادة الآخرين مباشرة بعد أن صعّدت الهند ردها على نحو غير معقول. تمَّ توزيع المعلومات على أساس وصول المعلومة لمن يحتاج إليها، ولم تكن لديهم ـ قبل هذه المرحلة ـ حاجة تذكر لمعرفتها. وسوف يفسِّر ما سبق سبب عدم علم قيادة القوات البحرية والجوية بهذا الموضوع حتى وضعت الهند الموقف على شفير هستيريا الحرب.

هناك فِرية رابعة مزيَّفة، وهي أننا وقفنا على شفا حرب نووية. لقد كانت قواتنا التقليدية ضخمة جداً، ولم يكن هناك خطر عليها. وفي وسعي أن أقول بثقة أن قوتنا النووية لم تكن بعدُ فعالة عام ١٩٩٩، فمجرد تفجير قنبلة لا يعني أنك قادر ـ عملياً ـ على زج قوة نووية في الميدان، وتوجيهها عبر الحدود نحو هدف محدَّد. وأي كلام عن الإعداد لضربات نووية هو مجافاة للعقل.

أما الفرية الخامسة فهي أن الجيش الباكستاني مُني بخسائر بشرية فادحة. كان صراع كارجيل ـ مقارنة بالحروب السابقة مع الهند ـ أكثر شدَّة وأطول مدة. فقد حشد الهنود قوات تفوق بكثير متطلبات الموقف، وذلك من خلال أعداد المشاة والمدفعية الكبيرة. والجبال تضع المُدافع في موقف أفضل. اعترف الهنود أنفسهم بسقوط ٦٠٠ قتيل وأكثر من ١٥٠٠ جريح. وتشير معلوماتنا إلى أن الأعداد الحقيقية هي ضعف ما اعترفت به الهند. وقد عانى الهنود بالفعل من نقص التوابيت نظراً لعدد القتلى الكبير غير المتوقع، وذاعت ـ فيما بعد ـ فضيحة في هذا الشأن. خاض جيشنا ـ الأقل عدداً وعدة ـ هذا الصراع ببسالة فائقة. ويثبت حجم الإصابات التي مني بها الهنود شجاعة ومهنية ضباط الجيش الباكستاني وجنوده.

انبثق نزاع كارجيل من مناورة تكتيكية، ولكن ترتبت عليه نتائج استراتيجية. وقد تم إجهاض هجوم الهند المبيّت بفضل بُعد نظر قادتنا الكبار ويقظتهم. لقد انتُزعت المبادرة من الهند، وأُخِلَّ بتوازن منظومة القوات الهندية، وأفضى حشد الحكومة الهندية لكل هذه الموارد العسكرية في نزاع كارجيل بخاصة ـ وفي كشمير بعامة ـ إلى شبه تكافؤ في قوات الجانبين جواً وبراً على امتداد الحدود. وقد استبعد هذا ـ تقريباً ـ أي إمكانية بأن تتخذ الهند قراراً بشن حرب شاملة.

أحدث نزاع كارجيل ـ أيضاً ـ تغييراً هاماً في مفهوم العمليات الحربية في المناطق المرتفعة. وقد فنَّدت بسالة قوات المشاة الخفيفة وتصميمها المعلومات المزيّفة عن عسر سير العمليات العسكرية في مثل هذه المناطق، وفي بيئة خشنة مناخياً.

وفي الختام هنا، أود التأكيد أن الفضل في أي خطوة اتخذت حتى الآن للوصول إلى حل للمسألة الكشميرية يعود ـ إلى حد بعيد ـ إلى نزاع كارجيل.

الباب الثالث

دراما الاختطاف

الفصل الثاني عشر

طائرة إلى الباكستان

قال لي سكرتيري العسكري نديم تاج هامساً: سيدي، إن ربَّان الطائرة يريدك في قمرة القيادة. كنت غارقاً في أفكاري، إلا أن نغمة الاستعجال في صوته أعادتني إلى ما يحيط بي. تساءلت: «ما الأمر الآن؟» ما أظنه سيكون بهذا الإلحاح لو كان ما يريده الربَّان هو مجرد أن أرى هبوطنا من قمرة القيادة. لقد تدخلت يد القدر ـ ولم تكن خفية تماماً ـ في مواقيت منتظمة كي تكتب مصيري، وأحسست بها تتحرك ثانية.

كنا على وشك الهبوط في كراتشي، منحدرين من ارتفاع ٨٠٠٠ قدم (٢٤٠٠م)، على متن رحلة تجارية قادمة من كولومبو. أضيئت شارة «ربط الأحزمة» و«منع التدخين». وكان في وسعي أن أرى أضواء المدينة تتلألأ تحتنا. وكانت مغادرتنا لكولومبو قد تأخَّرت لأن عاصفة عاتية وأمطاراً غزيرة غمرت المدرج بالمياه. وتأخَّر إقلاعنا ـ ثانية ـ لمدة ٤٥ دقيقة في مطار مالي لأن الركاب راحوا يتسكعون في السوق الحرة. إلا أن تأخُّرنا هنا وهناك كان لطفاً إلهياً.

لو لم يحدث مثل هذا التأخير لمرت رحلتنا دون أحداث تذكر. ولم يدر بخلدي كم ستكون زاخرة بالأحداث، إذ لم تكن لديَّ أية فكرة عما يجري على الأرض، أحداث لن تغيِّر مصيري فقط، بل مصير بلادي أيضاً.

كان اليوم هو الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وكانت عقارب الساعة تشير إلى السادسة وخمس وأربعين دقيقة مساءً، ورقم الرحلة ٨٠٥ على

الخطوط الجوية الباكستانية. كان على متن الطائرة «باص جوي» ١٩٨ راكباً، كثير منهم تلاميذ مدرسة، وكنا على وشك الهبوط في غضون عشر دقائق.

بعد الإقلاع وتناول العشاء، أتى بعض الأطفال إلى مقعدي في مقدمة الطائرة يطلبون توقيعي على دفاتر توقيعهم التذكارية، ويلتقطون صوراً. لطالما استمتعت بلقاء الأطفال، فأفكارهم تكون غالباً جديدة، وطريقتهم في التفكير مختلفة على نحو مثير، وليس فيهم ـ ما نلقاه عند كثير من الراشدين ـ من عقد نفسية أو خبث. بعد ذلك بقليل، خفتت الأضواء وهدأت الأمور. ودفع صوت الطائر الكبير المِهدهِد والمُطمئِن الناس إلى التأمل أو النوم. أرخت «صهبا»، التي كانت تجلس إلى جانبي أمام النافذة، على عينيها نظارة النوم السوداء، وغطّت في نوم عميق. أما أنا فكنت، كما قلت، غارقاً في أفكاري. وبدا كل شيء على ما يرام في مقصورة الركاب. كان كل شيء هادئاً.

«سيدي، إن الربّان يريدك في قمرة القيادة»، هكذا، كرَّر سكرتيري العسكري ما قاله، لكن صوته الآن غدا أكثر إلحاحاً. لا بد أن هناك شيئاً غريباً يدور. قادني إلى مقدمة الطائرة، ونقل إليّ الأخبار. لقد أخبره الربّان أنه لم يسمح لطائرتنا بالهبوط في أي مطار باكستاني، وأنه أُمِر بالخروج من المجال الجوي الباكستاني على الفور. ولم يكن قد بقي في الطائرة من الوقود ما يكفيها إلا لمدة ساعة وعشر دقائق.

لم أصدِّق ما سمعته أذناي، فقد بدا أمراً لا يصدِّقه عقل. طلبت إلى المضيفة ـ على الفور ـ أن تغلق باب قمرة القيادة، وأن تسدل الستائر، ولا تسمح لأحد بالدخول حتى لا يكتشف الركاب ما يحدث ويدبّ الفزع بينهم.

أخبرني أمين سرّي، وسكرتيري العسكري، أنهما حاولا الاتصال بقائد قوات كراتشي وأركانه، على ثلاثة هواتف خلوية مختلفة، حتى يعرفا ما الذي يجري، وأنهما لم يفلحا في هذا، على الرغم من أنهما دأبا على تغيير مواقعهما في الطائرة في محاولة لالتقاط إشارة، كما أنهما حاولا الاتصال أيضاً

بمحطة اتصالات الخطوط الجوية الباكستانية الأرضية، لكنهما لم يفلحا في ذلك أيضاً. وانصرمت خمس عشرة دقيقة من الوقود الثمين قبل أن يستدعياني.

عندما دخلت إلى قمرة القيادة سألت الربّان عن المشكلة فأخبرني أن مراقبة الحركة الجوية لم تعط أي سبب لعدم السماح له بالهبوط في كراتشي، ولكنها كانت تأمره بإصرار بالخروج من مجال الباكستان الجوي، على الفور، والهبوط في أي مكان خارجه. وأضاف: سيدي يبدو أن للأمر صلة بك. لقد غدا ما يقوله الآن جلياً إلى حد بعيد. كان ما يدور في خلده تاريخ التوتر بين حكومات الباكستان المدنية والمؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من ذلك، فقد جاء قول الربَّان صدمة فظَّة. لقد كنت أعرف أنه على حق، ولكن لماذا لا يتركون طائرة تجارية تحطُّ في كراتشي، أو أي مكان آخر من البلاد؟ لقد كان الأمر الوحيد الذي يمكن أن أخمِّنه هو أن رئيس الوزراء شريف قد شرع بالتحرك ضدي. وكائناً من كان، فقد كان يعرِّض حياة أبرياء كثيرين للخطر. ولم أتمكَّن من معرفة القصَّة كاملة حتى انتهت الدراما في الجو.

«لم يتبق لنا من الوقود إلا ما يكفينا ساعة بالكاد»، قالها لي الربَّان وصوته يشي باليأس. وطلبت منه أن يسأل مراقبة الحركة الجوية عن سبب عدم السماح لنا بالهبوط، ووقودنا آخذ في النفاد. وفعل ذلك، وجاءه الجواب بعد أربع أو خمس دقائق واصلنا خلالها طيراننا نحو كراتشي: «ارتفع بالطائرة إلى ٢١٠٠٠ قدم، وأخرج من الباكستان واذهب إلى أي مكان». مرة أخرى، رفض ضابط الحركة الجوية أن يقدِّم أي سبب لذلك. إنهم لا يأبهون إلى أين نذهب. بل إنهم اقترحوا على ربَّاننا أن يطلب التعليمات من شركته: الخطوط الجوية الباكستانية. لقد كان الأمر مضحكاً، فما الذي كان بوسع الشركة أن تقوله؟ اقترح ضابط الحركة الجوية أن نتجه إلى بومباي، أو عُمان في مسقط، أو أبوظبي، أو بندر عباس في إيران، أيّ مكان باستثناء دبي (لسبب ما). كما أخبر ضباط الحركة الربّان أيضاً أنهم أصدروا تعليمات، لكل المطارات، بعدم السماح لنا بالهبوط، في أي مكان من الباكستان. بدا كل شيء شيطانياً. وما دامت الهند أقرب مكان

لنا، فلم يكن أمامنا سوى الذهاب إلى هناك بالنظر إلى الانخفاض الخطير في مخزون وقود الطائرة. وسوف يضعنا هذا الخيار وسط أخطر أعدائنا، أولئك الذين خضنا ضدهم ثلاث حروب كبرى. لقد كان أمراً لا يصدَّق: أن تصدر السلطات الباكستانية أمراً ـ من هذا النوع ـ لطائرة تتبع الخطوط الجوية الباكستانية، وعلى متنها قائد لجنة الأركان المشتركة ورئيسها. لم تكن المراقبة الجوية لتجرؤ على الإقدام على شيء غريب ينمُّ عن الخيانة، بدون تعليمات من أعلى المستويات. لقد كنت أعرف جيشي ولم يتبادر إلى ذهني قط أن هناك تمرداً، ومهما كان الأمر، فإن الجيش لن يقبل أبداً تسليم قائده إلى الهند. لا يمكن أن يكون الفاعل إلا الجناح المدني في الحكومة، وليس هناك من هو دون نواز شريف يستطيع أن يصدر أمراً عنيفاً كهذا. إن فصل قائد الجيش من الخدمة شيء، لكن اختطاف طائرته وإرسالها إلى الهند هو ـ كما قلت ـ فعل من أفعال الشيطان. وما يثير العجب أنه لم يخطر لنواز شريف، أن انقلابه ضد الجيش سوف يكون ـ أيضاً ـ انتصاراً كبيراً للهند. وما زلت مشدوهاً من أنه لم يخطر بباله كم سيكون تسليم قائد الجيش الباكستاني للهند أمراً محرجاً ومنفراً. لقد كان الشعب الباكستاني ينظر إلى هذا الأمر كخيانة عظمى.

لقد فهمت الآن: لسنا على طريق الاصطدام بالأرض تحتنا فقط، وإنما مع حكومة رئيس الوزراء نواز شريف. سألت الربّان: «أين يمكننا أن نذهب»؟ أجابني أن في وسعنا الذهاب إما إلى أحمد أباد في الهند أو إلى عُمان، ولكن علينا أن نقرر على الفور لأن الوقود ينفد بسرعة. فأجبته غاضباً: «لن تأخذني إلى الهند إلا جثة هامدة».

كان التوتر يتصاعد في قمرة القيادة، ولكني بقيت هادئاً. فبعد تدريبي القاسي كمغوار، وسنوات من الخدمة العسكرية، درَّبت نفسي ـ عن قصد ـ بألا أهلع في أي أزمة. لقد كان موقفي من الموت أنه إذا كان مقدراً، فلا بد أنه حادث. لم يكن هذا لأني قدريّ، ولكن في وسعي ضبط انفعالاتي، فإذا لم يكن في استطاعتك أن تفكر على نحو عقلاني في أي موقف طارئ، فسوف تضيع منك أي فرصة صغيرة للخروج منه.

قلت: «أريد أن أعرف لم لا يتركونا نهبط» وأضفت: هذه رحلة تجارية، فكيف يمكن تحويل خط سيرها؟». نقل الربان سؤالي لمراقبة الحركة الجوية. ومرت أربع أو خمس دقائق من الانتظار المقلق. واستغرق ذلك كل هذا الوقت ـ كما قيل لي فيما بعد ـ بسبب سلسلة مضحكة. فقد كان استفسار الربان من مراقبة الحركة الجوية يُنقل إلى رئيس موظفي المديرية العامة لسلطة الملاحة الجوية، الذي كان ينقل الرسالة لرئيسه، الذي يتصل ـ بدوره ـ بالسكرتير العسكري لرئيس الوزراء، فينقل الرسالة ـ بدوره أيضاً ـ إلى رئيس الوزراء للحصول على إجابة منه. لقد كان هناك ستة أشخاص من ربَّاننا إلى رئيس الوزراء، بل سبعة إذا بدأت بي. فإذا أخذنا في الحسبان بطء رد فعل نواز شريف، فلا بد أنه كان يتملَّى كل إجابة، ويناقشها مع من يحيطون به. لقد كانت لعبة ملغزة، لكنه لغز خطي ممهور ـ دون شك ـ بخاتم رئيس الوزارة. لقد أضاعت عملية التواصل البطيئة المؤلمة هذه وقتاً ووقوداً ثمينين، وكانت الأولى من نوعها في التاريخ: طائرة في الجو يختطفها شخص على الأرض، وليس أي شخص كان، بل رئيس وزراء أقسم على حماية حياة مواطني بلده.

ارتفعت الطائرة ـ ونحن ننتظر الجواب ـ إلى علوّ ٢١٠٠٠ قدم (٦٤٠٠ متر)، وما أن وصلت إلى هذا الارتفاع حتى جاءنا الجواب: «ليس في وسعكم الهبوط في أي مكان في الباكستان. عليكم مغادرة المجال الجوي الباكستاني على الفور». ولم يكن في وسعنا تصديق ما سمعناه. هل كانوا يحاولون قتلنا جميعاً لمجرد التخلص مني ؟ كان لدى الربَّان ـ في هذه اللحظة ـ أخبار أخرى لي، إذ استهلك الارتفاع إلى ٢١٠٠٠ قدم كثيراً من الوقود فلم يتبق لنا ما يصل بنا إلى أي مكان خارج الباكستان. أخبرني قائلاً: لقد غدا هذا مستحيلاً من الناحية العملية. وراح التوتر يتصاعد أكثر فأكثر.

سرعان ما تبين أن الطريق المفتوحة أمامنا هي محاولة الهبوط الاضطراري بالطائرة في أي مكان وقلت للربان كملجأ أخير: أخبر مراقب الحركة الجوية أن وقودنا ينفد، وأنه لا يكفينا لمغادرة الباكستان. لكني سرعان ما غيرت رأيي قائلاً: «كلا، انس هذا الشخص اللعين، واهبط في كراتشي، فهناك أكثر من

٢٠٠ شخص على متن الطائرة، وسوف نهبط في كراتشي، شاؤوا ذلك أم أبوا».

رفضت مراقبة الحركة الجوية ـ على نحو لا يصدق ـ التزحزح عن موقفها. ولم تبدُ رجفة في صوت المراقب الذي قال لربابنا أنه لا توجد أية أنوار مضاءة في أي مطار في الباكستان، وأن هناك ثلاث عربات إطفاء تسدُّ مدرج مطار كراتشي. قال لي الربان بصوت حزين. لا يمكن الهبوط في كراتشي لأن الطائرة ستتحطم إذا فعلنا ذلك. غدا التوتر في القمرة عالياً جداً ولكن بهدوء. كنت غاضباً، ولكني عَرَفت أن عليَّ إظهار تصميم هادئ وضبط ذاتي مطلق في صوتي وتصرفاتي. وكان علينا أن نحرص ألا يفقد الربَّان ـ ومن في القمرة ـ تركيزهم. والحق يقال، فإنهم بقوا جميعاً متماسكين ومهنيين طوال الأزمة.

طلبت من الربَّان أن يخبر ضباط المراقبة ثانية أننا لا نستطيع مغادرة المجال الجوي الباكستاني لأننا لا نملك الوقود الكافي لذلك. وقلت له أن يخبرهم: «لا نستطيع الذهاب إلى أي بلد آخر، يجب أن يسمحوا لنا بالهبوط في كراتشي».

وقبل أن يحسم قدرنا بدقائق، أُخْبِرنا أن في وسعنا الانعطاف إلى نواب شاه، وهي مدينة شبه حضرية تبعد شمالاً عن كراتشي حوالي ١٠٠ ميل (١٦٠كم) في إقليم السند الصحراوي. سألت الربان: «هل لديك من الوقود ما يكفيك لأخذنا هناك؟» أجابني: بالكاد ياسيدي، فقلت له: دعنا ـ إذن ـ نذهب إلى نواب شاه».

كانت الساعة السابعة والنصف مساءً، وقد انصرمت ثلاثة أرباع الساعة منذ أن استدعيت إلى القمرة. كنا في حوالي منتصف الطريق إلى نواب شاه عندما طقطق راديو الطائرة، وأخبر صوتٌ ربَّاننا ـ فجأة ـ أن يعود أدراجه إلى كراتشي ويهبط هناك. لم يكن الربَّان متأكداً ما إذا كان بإمكانه العودة إلى هناك بالوقود الباقي. وراح يحسب وقوده قلقاً مما إذا كان يحسب على نحو صحيح. لم يرتح أحد منا تماماً لهذا التغيير المفاجئ. من الذي أصدر الأمر بالسماح لنا بالهبوط

في كراتشي على هذا النحو غير المتوقَّع؟ وما الذي أحدث رقة القلب هذه في اللحظة الأخيرة؟ ثمة خطر جاثم على الأرض، ولكن أين؟

بينما كنا نخمِّن الدوافع التي كانت وراء هذا التغيير، انهمك الربَّان ـ على نحو محموم ـ بحساباته، اتصل بنا على راديو الطائرة اللواء مالك افتخار علي خان، وهو قائد فرقة عسكرية في كراتشي، وقال للربان: «أخبر القائد أن يعود ويحطّ في كراتشي، فكل شيء على ما يرام الآن».

لكن الأمر ما زال يثير الشك، لذلك تحدثت مع افتخار بنفسي، إذ كان عليَّ أن أتيقن أنه هو الذي يتكلم، وليس شخصاً آخر انتحل اسمه، كما أني أردت التأكد، من أنه لم يكن مكرهاً على طلب العودة منا. كانت هذه هي أول مرة في حياتي أتحدث فيها مع أحد من خلال راديو الطائرة. وسألت: أين قائد القوات؟ أجابني: «سيدي، إن قائد القوات موجود في مقصورة الشرف في المطار، وهو ينتظرك عند البوابة، وأنا هنا في مراقبة الحركة الجوية».

سألته: «ما المشكلة»؟

أجابني: سيدي، أنا متأكد أنك لا تعرف، ولكن أُعلن عن تقاعدك قبل ساعتين، وعين الفريق «زيود الدين بط» رئيساً لأركان الجيش. وكانوا يحاولون تغيير مسار طائرتك بحيث لا تحطّ هنا. لكن الجيش ـ الآن ـ تولى مقاليد الأمور هنا، ونحن نسيطر على طائرتك. عد الآن، وسنزودك بالتفاصيل فيما بعد».

لكني كنت أريد أن أقطع كل شك بيقين تام «هل تستطيع أن تقول لي ما هما اسما كلبيّ؟» لقد سألت هذا السؤال لأني أعرف أنه يعرف الإجابة، فإذا كان هناك من ينتحل شخصيته، فإنه لن يعرفها، أما إذا كان يتحدث مكرهاً فلن يعطي الأسماء الصحيحة.

أجاب بدون تردد: «دوت وبودي يا سيدي» وكان في وسعي ـ وسط التوتر ـ أن أسمع ابتسامة في صوته.

شكراً افتخار، أخبر محمود وعزيز ألا يغادر أحد البلاد». كان محمود

أحمد قائد الفوج العاشر في راولبندي، وأحمد عزيز خان قائد الأركان، وكلاهما برتبة فريق.

التفتُ إلى الربَّان واستفسرتُ منه عن وضع الوقود: هل تستطيع أن تعيدنا إلى كراتشي؟» أجابني: «نحن في منتصف الطريق، ونستطيع أن نفعل ذلك بالكاد، ولكن يجب ياسيدي أن تتخذ القرار بسرعة، علماً أنه إذا اعترضتنا أي عوائق في طريقنا فقد تتحطم الطائرة. قلت: «دعنا ـ إذن ـ نعود إلى كراتشي».

كانت الدقائق التالية ـ كما يمكن أن تتخيلوا ـ مشحونة بالقلق، فأيُّ انحراف، أو تحوُّل في الريح، أو أي عائق، سوف يعني نفاد الوقود وتحطُّم الطائرة. لقد كان كل شيء يعتمد على هبوط سلس.

عدت إلى مقعدي فوجدت صهبا في حالة قلق هادئ، إذ رأت وجه المضيفة شاحباً عندما مرَّت بها «وكأنها رأت شبحاً» كما أخبرتني. وعندما قدَّم لي أمين سرّي سيجارة وأخذتُها (عرفت صهبا أن هناك خطباً ما بالتأكيد، فأنا لا أدخن في العادة، على خلاف الانطباع الذي تركه شريط فيلم بثته محطات التلفاز في كل العالم وأظهرني والسيجارة متدلية من شفتي)، ومسدسي في يدي. كنت أعرف أن التدخين ممنوع في الطائرة، لذلك سألت السيدة التي تجلس على المقعد القريب مني على الممر إذا كانت تمانع في ذلك. وعرفت أنها مديرة مدرسة إعدادية في كراتشي، وكانت لطيفة ومتسامحة. قُدِّم لي فنجان من الشاي فتجرعته دفعة واحدة، وهذا ما لا أفعله عادة أيضاً. وتأكدت صهبا الآن بأنه مهما كان ما يجري فلا بد أنه خطب جلل للغاية. التفتت إليَّ تسألني عن الأمر فأخبرتها أنه لم يؤذن لي بالهبوط وأن وقود الطائرة على وشك النفاد، وكل ذلك لأني فصلت من الخدمة، وغدا زيود الدين رئيساً للأركان. من الواضح أن نواز شريف لم يردني أن أكون قريباً لمقاومة عمله غير القانوني. وقلت لها إني لا أعرف أكثر من هذا حتى الآن، ولكننا سنهبط. استبدَّ الرعب بصهبا، وسمعتها تطلق صوتاً بين اللهاث والصراخ وأخبرتني فيما بعد أنها اعتقدت أن الطائرة ستتحطم عندما لم تجدني في مقعدي، ولاحظت أن الطائرة تتصرف على هذا النحو الغريب، تهبط في البداية ثم تعود فترتفع، ثم تدور دورتين.

أخيراً أفلحنا في الهبوط قبل أن يفرغ خزان الطائرة بسبع دقائق فقط. إلا أن بعض الشكوك مازالت تساور قائد القوات الفريق عثماني، وقائد الفرقة افتخار وآخرين فقاموا بتوجيه طائرتنا ـ بعد هبوطها ـ إلى مبنى المطار القديم.

رفض رجال المغاوير ـ الذين رافقوني في رحلتي وكانوا مسؤولين عن أمني ـ أن اقترب من الباب خشية وجود قناص متربص. فذهبوا إلى المقدمة بأنفسهم وشكلوا من أجسادهم جداراً واقياً. ولكن ما أن رأيت قائد القوات على درج الطائرة حتى استرحت. لقد كان أول من دخل الطائرة، وهنأني على الهبوط الآمن، وأتى الجنود بعد ذلك وأحاطوا بي. وكم أحسست بالفخر بهم.

عندما لمست قدماي مدرج المطار لم أكن أعرف أية تفاصيل عما جرى. لقد شعرت بالراحة لأني على قيد الحياة، وراحة أكبر لأن صهبا والركاب الآخرين ـ خاصة الأطفال منهم ـ أصبحوا بأمان. خلال هذه الدراما المُعذِّبة، كانت هناك ذكرى تلوح في خلفية ذهني، لكنها الآن غدت في مقدمته. إنها رباعيات عمر الخيام الشهيرة:

لن يرجع المقدار فيما حكم
وحملك الهم يزيد الألم
ولو حزنت العمر لن ينمحي
ما خطّه في اللوح مُرّ القلم

تساءلت وأنا أدخل السيارة التي كانت بانتظاري على المدرج: يا إلهي، ماذا ينتظرني من أحداث؟

الفصل الثالث عشر

المؤامرة

لن أندم إذ أقررت بأن الجيش أُخِذَ على حين غرَّة، بحركة رئيس الوزراء المفاجئة عندما أقدم على فصلي، وأتبع هذا ـ في نهاية الأمر ـ بتغييرات مفاجئة وعنيفة في القيادة العسكرية العليا. لقد كان انقلابه هو، وكان ذلك سوء استخدام وسوء تطبيق فاضح للقانون، إذ ليس في وسعك أن تقيل قائد الجيش ـ المعين وفق الدستور ـ بصورة متسرعة ودون إبداء الأسباب الموجبة وبإجراءات قانونية. كان شريف يريد لذلك أن يكون الفصل الأخير قبل أن يأخذ كل السلطات لنفسه كرئيس للوزراء. رد الجيش بانقلاب مضاد.

وإذ أعود فأنظر إلى ما جرى، يمكنني القول أنه كانت هناك إشارات مبعثرة إلى ما هو آت، لكنها لم تؤخذ في الحسبان. فالسيدة زيود الدين ـ زوجة الضابط الذي كان يفترض أنه سيخلفني ـ استشارت زوجة ضابط آخر عن سلوك زوجة ضابط يتوقع أن يصبح قائداً. وفي حضور زوجة ضابط برتبة لواء سألت إحدى قريبات زيود الدين عن الفرق بين شارات الرتب التي يضعها فريق أول مقارنة بتلك التي يضعها ضابط برتبة فريق. لكن أحداً لم يأخذ هذه الإشارات على محمل الجد.

لقد شعرت بالراحة حين ذهبت إلى كولومبو، إذ بعد شهور من التوتر بيني وبين رئيس الوزراء نواز شريف حول قضية كارجيل، توصلنا كلانا إلى هدنة، أو هكذا خُيِّل إليّ. وقد أقنعته أن علينا إظهار الوحدة علانية، بدلاً من جعل أنفسنا فرجاً يلوم رئيس الوزراء فيها جيشه وقائده، بينما يتنصل من مسؤوليته بإنكار دوره في القضية. ولن يصدِّق أحد زعم رئيس الوزراء، بأن أمراً مثل

كارجيل حدث دون علمه. ليس ما فعله نواز مجرد اصطناع السذاجة، لكنه أضعف موقفه لأن خصومه بدأوا يقولون ـ صراحة ـ إنه إذا كان لا يدري فهو لا يستحق أن يكون رئيساً للوزراء. واعتقدت أننا اتفقنا على المضي قدماً.

ثمة سبب آخر جعلني ـ أنا والجيش ـ في حالة استرخاء. فقد رقّاني رئيس الوزراء مؤخراً لمنصب إضافي هو رئيس لجنة قادة الأركان المشتركة. وبصراحة، لم يخطر ببالي ـ بعد هذه الترقية ـ أن يستغل رئيس الوزراء غيابي في الخارج ليقوم بانقلاب ضد الجيش وضدي. أما لماذا حاول نواز شريف القيام بانقلاب، فهذا أمر سيبقى موضع تكهن، ولا يمكن القطع بسبب قيامه بهذا حتى يتكلم بصدق كل اللاعبين المتورطين معه. لكن الطريقة التي رد بها الجيش دفاعاً عن شرفه هي نموذج لحضور البديهة. لقد عمل كل واحد معاً لتحقيق الهدف المشترك وهو إيقاف انقلاب رئيس الوزراء. كان الجيش مازال يعاني من لسعة إهانة الاستقالة الجبرية لخلفي السابق الجنرال جيهانجير كرامات، وكان مصراً ألا يدع أي إهانة أخرى تحط من شأنه. وكنت نقلت لتوّي تحذيراً غير مباشر لرئيس الوزراء عبر وسطاء: «أنا لست جيهانجير كرامات». لقد تقاعد سلفي بهدوء، ولم أرد أن يعتقد رئيس الوزراء أن في وسعه خرق الدستور ثانية بهذه السهولة. وقد وجدت المحكمة العليا فيما بعد أن فصلي من الخدمة كان بالفعل غير قانوني وغير دستوري.

إلا أن رئيس الوزراء لم يرتدع. لقد كان ينتظر الوقت المناسب كي يضرب ضربته. ولدي ميل أن أصدق، من خلال البيِّنات التي جمعتها، أنه على الرغم من أن رئيس الوزراء قرر إزاحتي، وإزاحة قادتي الكبار، فقد كان يحاول، هو ومجموعته، أن يبدو الأمر وكأن فعلاً مفاجئاً فُرض عليهم. وبالنسبة لتفكيرهم، فإن الوقت المناسب هو عندما أكون بعيداً عن الجيش، وبذلك أكون غير قادر على قيادته، كأن أكون طائراً على ارتفاع ٣٥٠٠٠ قدم (١٠٠٠٠متر) خارج المجال الجوي الباكستاني.

لقد كانت هناك معلومات خاطئة تمرَّر لرئيس الوزراء ببطء، ولكن بإصرار، لجعله مهووساً بشأني من قبل أناس استعدوا للاستفادة من خروجي. لقد كان يقال له دوماً إنني خطَّطت للإطاحة به.

قد لا يكون هناك من بأس، إذا تخيلوا أني إذا كنت منقطعاً عن كل وسائل الاتصال فإنهم قد يكملون انقلابهم بنجاح قبل أن تحط طائرتي. ولكن السؤال يبقى مطروحاً: لماذا فعلوا ذلك بهذه الطريقة الخرقاء الطائشة، فلا يسمحوا للطائرة بالهبوط، ويتركوها ـ تقريباً ـ تسقط وتتحطم، بل ويقترحون أن تذهب إلى الهند. وأعتقد أن لهذا علاقة بالتأخيرين المصادفين لرحلتي، الأول في كولومبو، والثاني في مالي. ولو وصلت طائرتي في موعدها المضروب، فلن يكون أمام الجيش وقت كاف للرد والسيطرة على مطار كراتشي لمنع اعتقالي. لقد أصبح نواز شريف عصبياً، بل وهستيرياً في الحقيقة عندما تأكد أنه قد يتاح للجيش ـ بالفعل ـ الوقت كي يرد الضربة بينما كانت طائرتي لا تزال بين السماء والأرض.

من الضروري ـ كي نفهم تفكير رئيس الوزراء ـ أن نعود إلى الوراء بضعة أسابيع. ففي الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ توفي حمو نواز شريف، وذهبت إلى لاهور لحضور المأتم. وبينما كان على وشك الركوب في سيارته متجهاً إلى المطار، انتحى به النائب العام جانباً. وتحت شمس لاهبة، قال النائب العام أن الجيش سيطيح بنواز شريف في تلك الليلة. ولم يبح النائب العام لرئيس الوزراء بمصدر معلوماته، وكل ما قاله أن لديه معلومات داخلية موثوقة. من الواضح أنه كان على نواز شريف أن يأخذ كلام محدثه على محمل الجد. وفي الواقع، فإن النائب العام سبب له قلقاً شديداً إلى درجة أنه عندما وصل شريف إلى منزل أنسبائه، أسرَّ إلى سكرتيره الأول ـ سعيد مهدي ـ بأن يطمئن النائب العام أنه (أي شريف) لم يُفش بمضمون محادثتهما في مطار لاهور، وأنه (أي شريف أيضاً) يرغب في معرفة مصدر معلوماته، واستجاب النائب العام بأن طلب من مهدي أن يؤكد لرئيس الوزراء أن معلوماته مستقاة من مصدر داخلي هام جداً وذي مصداقية وموثوق على نحو مطلق. وقد زاد هذا من هوس نواز شريف.

في مساء ذلك اليوم ذهبت أيضاً إلى لاهور كي أقدم ـ كما تقضي عاداتنا ـ تعزيتي لرئيس الوزراء. وكان في وسعه اغتنام هذه الفرصة ليبحث معي تأكيدات

النائب العام، لكنه لم يفعل. ولم يكن هناك ـ بطبيعة الحال ـ محاولة لاستيلاء الجيش على السلطة تلك الليلة، أو في أي وقت آخر.

بعد ذلك بأيام، جاءني في راولبندي الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء، شهباز شريف، الذي كان ـ أيضاً ـ الوزير الأول لمقاطعة البنجاب. وكان يريد مقابلتي بشأن التوتر بيني وبين شقيقه الذي ذاع في وسائل الإعلام في أثناء أزمة كارجيل. وطلبت إليه أن يخبر أخاه بأمرين: إني لن أوافق على التخلي عن منصبي الحالي كرئيس لأركان الجيش لأرفس إلى الأعلى رئيساً للجنة الأركان المشتركة قبل انتهاء فترة خدمتي. وفي ما يتعلق بي، فإنه يستطيع تعيين أي شخص من القوات البحرية أو الجوية رئيساً لهذه اللجنة، فلست أبالي بذلك. وثانياً، فإني أوصي بإحالة الفريق «طارق برويز» قائد القوات في كويتا على التقاعد. فقد كان ضعيف الانضباط، ولدي معلومات موثوقة عن مساعيه لإحداث انقسام في الجيش، كما أني أشتبه بتآمره ضدي. وكانت المشكلة هي أن «طب» ـ كما كان يُعرف في الجيش ـ هو صهر أحد وزراء نواز شريف، وكان يستخدم نفوذ قريبه لإحداث تغيير قبل أوانه في قيادة الجيش العليا، حتى يمهد لنفسه الحصول على ترقية في المستقبل.

أجاب شهباز: «أعطني يوماً واحداً». وفي اليوم التالي كنت مع رئيس الوزراء على مائدة الغداء التي أقامها للأدميرال بخاري قائد البحرية، فانتحى بي جانباً قائلاً: «إني أعينك أيضاً رئيساً للجنة قادة الأركان المشتركة، هل أنت سعيد؟» فقلت له إني سعيد لأني سأبقى بالفعل في منصبي كقائد للجيش أيضاً. لكني قلت له إن «طب» يجب أن يرحل، وإني سأوصي بإحالته على التقاعد لأنه يهدد الانضباط العسكري. تظاهر نواز شريف بأنه لا يعرف «طب»، على الرغم من أني كشفت تظاهره. مع ذلك وافق على إحالته على التقاعد. وأرسلت ـ فيما بعد ـ أوراق إنهاء خدمة «طب» لرئيس الوزراء فوافق عليها فوراً.

دعاني رئيس الوزراء ـ بعد ذلك بأيام قليلة ـ أنا وزوجتي لمرافقته وزوجته إلى مكة للحج في آب/أغسطس ١٩٩٩. وقال إننا سنغادر لاهور في الصباح الباكر. شكرته قائلاً إننا سنصل إلى لاهور قبل ذلك بليلة لأن الإقلاع سيكون

مبكراً. أجابني أنه في هذه الحالة سنتناول العشاء مع عائلته في منزلهم الجديد في راويند بلاهور.

وإذا أعود بنظري راجعاً إلى الوراء، فإني أميل إلى الاعتقاد بأن كل هذا كان مخططاً. لقد كان على يقين من أني لن أرفض فرصة للذهاب إلى مكة، وكان معنى الإقلاع المبكر أن عليّ الوصول إلى لاهور في الليلة السابقة. وعندما دعاني إلى العشاء كان من الصعب أن أرفض. لقد كان يهدهدني كي أسترخي على وسادة مزيّفة من الإحساس بالأمن. وعليّ القول إنه نجح في ذلك، لأن ما فعله رئيس الوزراء في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر، بدا وكأنه كمين.

ترأس حفل العشاء عميد العائلة، والد رئيس الوزراء، الذي يُعرف باسم «أبّاجي» وتعني «بابا». انضم شاهباز إلينا. انخرط أبّاجي ـ خلال العشاء ـ في مونولوج لا يقاطعه فيه أحد حول حياته وخبراته. ولم يجرؤ أي من ابنيه على مقاطعته أو تقديم رأي خاص به. إن احترام الكبار هو واحد من أكثر التقاليد الأسيوية التي يعلى من شأنها. لكن هؤلاء لم يكونوا أبناء عاديين: فأحدهما رئيس للوزراء والثاني وزير أول. لكن شخصية أباجي كانت مسيطرة إلى درجة أن نواز وشهباز جلسا إلى الطاولة بأدب وكأنهما طفلان صغيران يبذلان أقصى جهدهما حتى يحصلا على رضى والدهما، ولم يتكلما إلا لمساعدته على تذكر أمور قد يكون أغفلها. لقد كانت غايتهما الوحيدة محاولة إرضائه. وكانا يتصرفان كرجال حاشية أكثر منهما أبناء. لم يكن هناك من شك في أن أباجي كان صاحب القرار الحقيقي في العائلة.

بعد العشاء، التفت أباجي صوبي، وصاح بصوت جهوري: «إنك ابني أيضاً، وابناي هذان لا يجرؤان على التحدث ضدك، وإذا فعلا هذا فسوف يكونان مسؤولين أمامي». وقد شعرت بحرج كبير، ولكن هذه كانت طريقة الرجل العجوز. وارتدى نواز شريف وجهه المعتاد الخالي من أي تعبير.

كان العشاء مع أباجي ـ كما تبين لي فيما بعد ـ تمثيلية تماماً. إذ عقد

الرجل عزمه على أن يستغني ابنه عني. وقال لبعض الناس إن نظراتي لم ترق له.

في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كنت في كولومبو عندما ظهر خبر في صحيفة تصدر باللغة الإنجليزية يقول إن قائد قوات منطقة كويتا (طب) أحيل على التقاعد لسبب غير معقول هو أنه قابل رئيس الوزراء دون أن يحصل على إذن مسبق مني. من الواضح، أن القصة دُسَّت من قبل أناس أرادوا أن يثيروا جنون الخوف عند رئيس الوزراء من أني أتآمر عليه.

ما زالت شكوكي بـ «طب» قائمة حتى اليوم. فقد كان مقرراً أن يتقاعد قبل أيام من رحلتي الجوية المصيرية، لكنه أتاني يطلب مني تمديداً حتى الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر حتى يتمكن من استكمال حضور حفلات العشاء التي أقيمت لتوديعه، وهو ما ندعوه في الجيش «عشاء خروج». وقال لي ـ حينئذ ـ أنه لا يحمل ضغينة ضدي لإحالته على التقاعد: فأنا القائد، وكان القرار قراري،وقد قبله كجندي. هل فعل هذا ـ يا ترى ـ كي يكسب مزيداً من الوقت كي يحيك مؤامرته ضدي؟ لقد كان صهره ـ وزير شؤون مجلس الوزراء ـ حليفاً لرئيس الوزراء. كان «طب» كثير الاعتداد بنفسه، وهو على قناعة بأن في وسعه أن يحل محلي. وقد تخلى عن اللعبة تقريباً عندما ظهر خبر صغير على الصفحة الأخيرة من طبعة راولبندي لصحيفة واسعة الانتشار تصدر بلغة الأوردو، خبر ينقل عن «طب» قوله أنه سيكشف كل شيء عن برويز مشرف ودوره في قضية كارجيل بعد يومين من خلعه للزي الرسمي. لقد كان هذا التعليق من النوع الذي يمكن أن يفضي إلى محكمة عسكرية.

انزعج نواز شريف للغاية من حكاية الصحيفة ـ التي نشرت في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ـ حول تقاعد «طب» المبكر، وطلب إلى الناطق باسمي إصدار تكذيب صادر عني. لكن الناطق أجابه بأنه لا يستطيع أن يفعل هذا دون تصريح مني، وكنت في كولومبو. وأثار هذا الرد غضب رئيس الوزراء، لأن طلبه ينبغي أن يكون موضع تقدير، سواء كنت داخل البلاد أو خارجها. لقد شعر بالإهانة، وقال إنه سيتحدث إليّ عندما أعود إلى البلاد. لكن الناطق كان

يتّبع الإجراءات المعتادة. وفي غيابي، طلب رئيس الوزراء من وزارة الدفاع أن تصدر توضيحاً، وهو ما فعلته الوزارة حسب الأصول.

بعد ظهر ذلك اليوم، كان رئيس الوزراء ذاهباً إلى لاهور. وقبل مغادرته مباشرة اندفع لمقابلته مسرعاً ـ وكان قد عاد لتوه من رحلة خارجية ـ صهر «طب» وزير شؤون مجلس الوزراء، وسلمه ملفاً. وعندما خرجا من الغرفة كان الوزير يسير خلف رئيس مجلس الوزراء، ورفع إبهاميه إلى أعلى للسكرتير الأول لرئيس الوزراء. وعندما كان نواز شريف على وشك الصعود إلى مروحيته، سأل سعيد مهدي ـ دون أن يلتفت إليه ـ عن موعد تقاعد الفريق زيود الدين، وقال مهدي إن عليه أن يتحقق من الموعد، ولكنه يعتقد أنه حوالي شهر نيسان/إبريل في العام المقبل. وسلم رئيس الوزراء الملف لمهدي وطلب إليه تسليمه لوزير الدفاع. وسأل مهدي نواز شريف عما إذا كان بوسعه أن يقرأ الملف ـ قبل تسليمه ـ وأجاب رئيس الوزراء أنه يعرف أن مهدي سيقرأه على أية حال، فقد كان ـ قبل كل شيء ـ إنساناً. أخبرني مهدي سعيد ـ فيما بعد ـ أن الملف تضمن طلباً من «طب» لمقابلة رئيس الوزراء. وكان هذا غريباً، لأنه حتى لو كان الضباط ـ ممن هم في رتبة فريق ـ قادة للقوات، فإنهم لا يودعون رئيس الوزارة عندما يتقاعدون.

وفي مقابل ذلك، سلم سعيد مهدي ملفاً لرئيس الوزراء. وعندما سأله هذا الأخير عما يحتويه، قال مهدي أنه أمضى الليل كله يكتب مذكرة له، وطلب إليه أن يقرأها في أثناء رحلته. ويزعم مهدي أنه قال في المذكرة إنه يحس بما يدور في عقل رئيس الوزارة، لكنه طلب إليه أن يكون شديد الحذر وألّا تضلله النصائح السيئة. كما اقترح على رئيس الوزراء ـ قبل أن يتخذ قرارات حاسمة ـ أن يعرفني بصورة أفضل بالاجتماع إليّ أكثر من ذي قبل، وأن يرتب لقاءات عائلية بيننا. لكن هوس نواز شريف كان قد وصل إلى مستوى أغلق عقله أمام نصيحة معقولة.

لقد جعل هذا الهوس نواز شريف كتوماً إلى درجة أنه طار ـ بعد وصوله إلى لاهور بيوم ـ إلى أبوظبي مع أحد أبنائه، وبعض المقربين جداً إليه، ولربما فعل ذلك بحثاً عن مكان آمن يتحدث فيه.كان هذا في العاشر من تشرين الأول/

أكتوبر، ورافقه ـ بثياب مدنية ـ زيود الدين بط. كان زيود الدين مهندساً بالتخصص، ولكنه لم يكن في هذا الوقت فريقاً وحسب، بل كان ـ أيضاً ـ المدير العام لوكالة خدمات المخابرات الداخلية. لقد كان قريباً من رئيس الوزراء، وكان شريف مستعداً أن يسلمه أعنّة الجيش. وكان معه ـ أيضاً ـ في رحلته إلى أبوظبي كاتب خطبه، ورئيس التلفاز الباكستاني الذي كان عضواً في الجمعية الوطنية. وعلى الرغم من أن قرار إزاحتي كان قد اتخذ فعلاً، إلا أن بعض الخيوط الدقيقة للمؤامرة قد تم نسجها ـ في ما يبدو ـ في أثناء الرحلة.

عادوا إلى إسلام أباد في اليوم ذاته بعد زيارة قصيرة لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وتناول الغداء مع ولي العهد.

طار نواز شريف ـ في صباح الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر ـ إلى مولتان، وانتقل بالسيارة إلى مدينة قريبة هي شوجآباد. ومولتان مدينة كبيرة في جنوب البنجاب، اشتهرت بمساجدها ومتصوفيها وأشجار المانجا. ولعل نواز شريف كان يحاول ـ بذهابه هناك ـ الإيحاء بأنه كان يوماً عادياً، وأن كل شيء يسيركالمعتاد، لخلق الانطباع بأن سبب إزاحتي المفاجئة هو معلومات عن محاولتي القيام بانقلاب. وبطبيعة الحال، فإن الرحلة إلى شوجآباد كانت للتضليل. أخذ أحد أبنائه وكاتب خطبه معه. وأعطى ابنه لكاتب الخطب بعض النقاط لخطاب، وطلب منه البدء بإعداده في الطائرة التي تنتظر في مولتان، في حين انطلق الآخرون إلى شوجآباد. وعندما نظر كاتب الخطب إلى النقاط، لاحظ أن الفريق أول مشرف سيزاح في ما يبدو، وطلب إليه ابن رئيس الوزراء أن يمضي في إعداد الخطاب ولا يتحدث في الموضوع مع أحد.

لقد أمِلوا أن يزيحوني بينما كنت بعيداً عن الجيش. ومهما يكن من أمر، فقد تغير كل شيء بفضل تأخيرين لرحلتي الجوية. وكان عليهم أن يرتجلوا طريقة ما، ومن الواضح أن الشيء الوحيد الذي استطاعوا الوصول إليه هو منع طائرتي من الهبوط في الباكستان. ولا ندري كيف اعتقدوا أن الجيش سيبقى ـ دون قائده ـ ساكناً في وجه الخيانة.

تلقى نواز شريف ـ بينما كان يحضر سباقاً في شوجآباد ـ مكالمة هاتفية. وحتى اليوم، فأنا لا أعرف من الذي اتصل به، أو ماذا قال له الشخص الذي اتصل به. لكن نواز شريف أنهى أعماله في شوجآباد على الفور، وسارع إلى مطار مولتان كي يطير عائداً إلى إسلام أباد. إني لا أستطيع مقاومة فكرة أن كل هذا كان مرتباً، وسوف يقول فيما بعد أن المكالمة نبهته إلى خططي المفترضة للقيام بانقلاب. طلب نواز شريف من وزير الدفاع وسكرتيره الأول سعيد مهدي مقابلته في المطار في الثالثة بعد الظهر، حيث كانت طائرته ستحط في قاعدة شاكال الجوية في راولبندي. لقد كان يحاول إحكام قبضته على سلطته، لكنه أخفق في فهم أنه على وشك فقدانها بالفعل. وهذا يحدث لأناس لا يفهمون ديناميات السلطة أو مداها وحدودها. لقد وضع نفسه -عندما غادر مولتان- على طريق الانتحار السياسي.

كان وزير الدفاع ـ في ذلك اليوم ـ لم يستفق بعد من آثار التخدير الطبي الذي خضع له بسبب عملية تنظير أجريت له في الصباح. وعندما ردت زوجته على الهاتف أجابت أنه كان نائماً ولا يمكن إيقاظه. ووفقاً لوزير الدفاع، جاءت المكالمة في الحادية عشرة والنصف صباحاً، أي قبل ما أخذ الآن يبدو بازدياد مكالمة شريف المرتبة في شوجآباد.

بعد صد المتحدث بالهاتف عدة مرات، قيل لزوجة وزير الدفاع إن رئيس الوزراء يطلب حضور زوجها السريع إلى المطار. عند ذلك، دعته مترددة إلى الهاتف. وتساءل ما الذي يمكن أن يكون مهماً إلى هذا الحد بحيث ينتزع من فراشه في هذا الوضع المترنح. لكنه ذهب.

عندما حطّت طائرة نواز شريف في إسلام أباد في الثالثة بعد الظهر، طلب من وزير الدفاع مرافقته في سيارته إلى منزل رئيس الوزراء، والذي يستغرق الوصول إليه عشرين دقيقة حتى مع زحمة المرور. وفي الطريق، أخبر شريف وزير الدفاع بما يدور في ذهنه، فقد كان يريد من الوزير إصدار مذكرة تفيد أن الفريق أول برويز مشرف فصل من الخدمة، وأن الفريق زيود الدين بط حل محله. وألح وزير الدفاع في سؤاله لرئيس الوزراء عن سبب فعله هذا. إذ بوصفه



الجسر المدمر، بعد محاولة الاغتيال في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.



محطة الوقود المدمرة بعد محاولة الاغتيال في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.



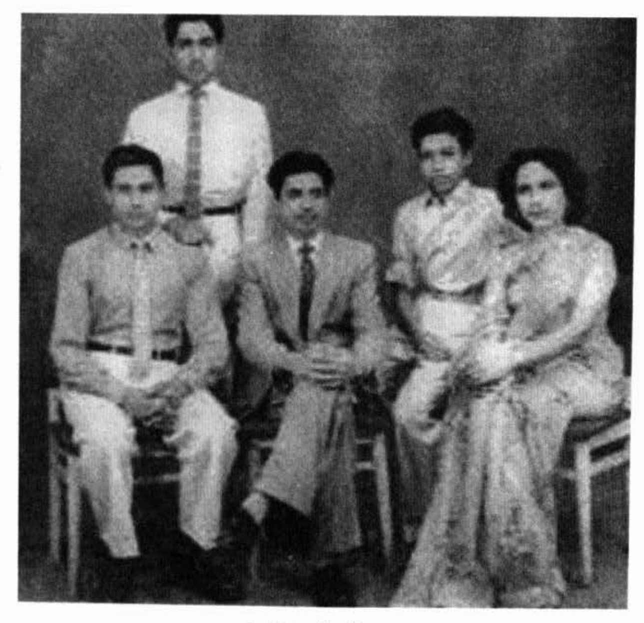
العثور على وجه واحد ممن قاموا بتفجير قنبلة، فكان فتحاً رئيسياً في عملية التحقيق.



الطفولة.



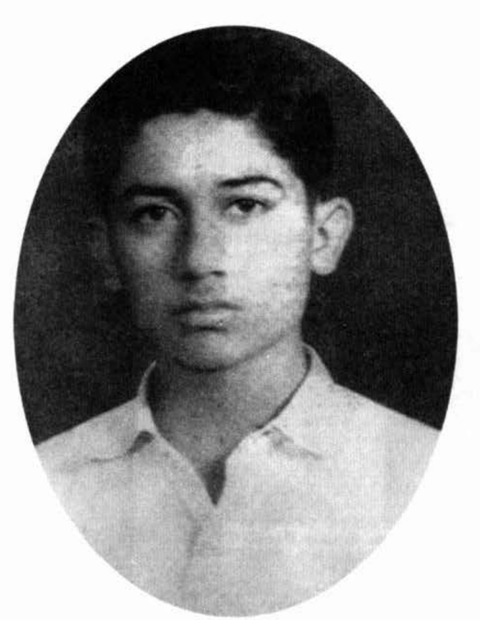
مع والدي وشقيقيّ جاويد (إلى اليمين) وناويد (في الوسط).



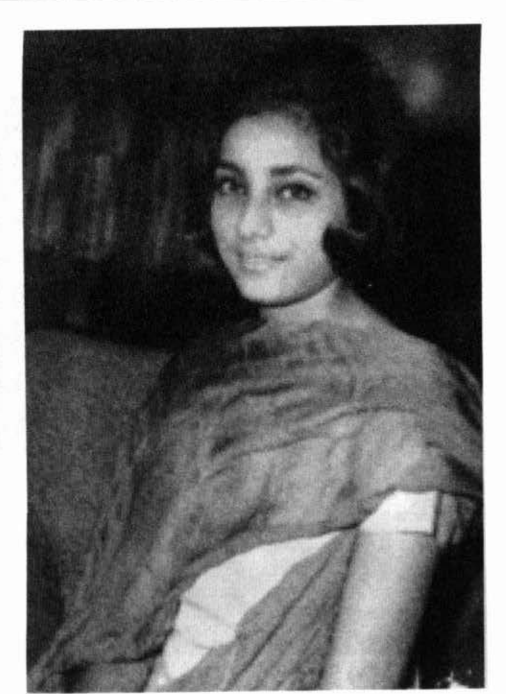
مع والديّ وشقيقيّ.



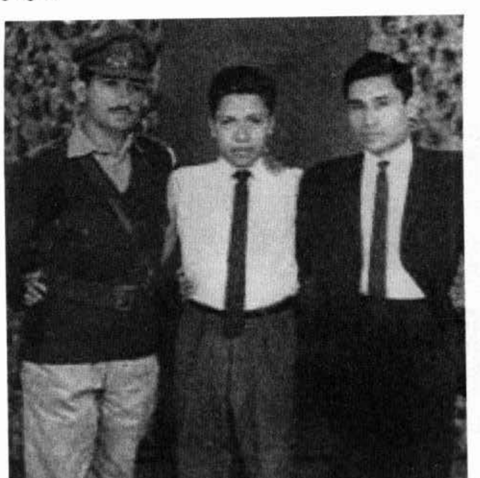
بعد منحي رتبة ضابط في جيش الباكستان.



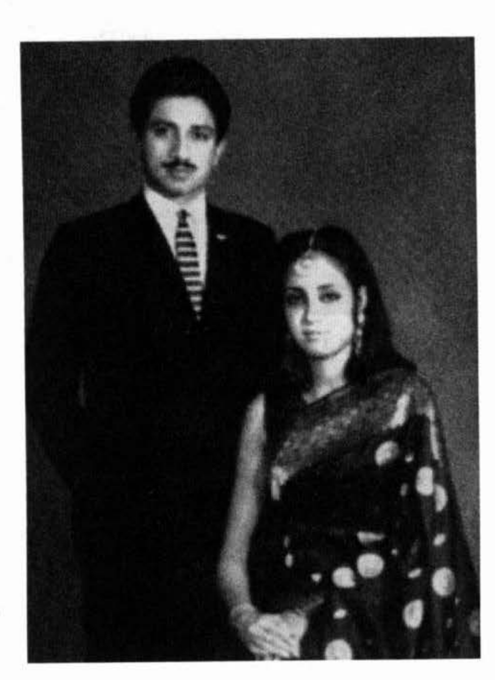
قبل دخولي إلى الكلية العسكرية الباكستانية بقليل.



صهبا مشرف.



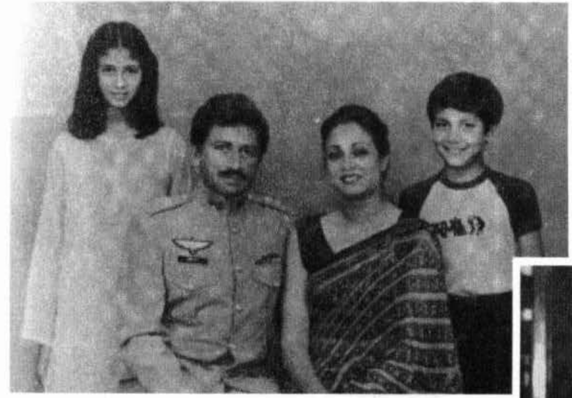
مع أخي ناويد (وسط) وجاويد (إلى اليمين) وأنا ضابط شاب.



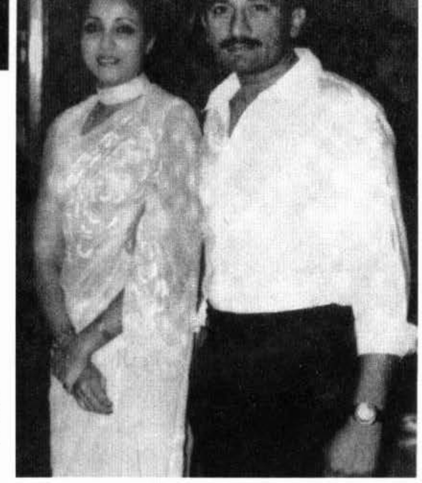
مع صهبا بعد الزواج بقليل.



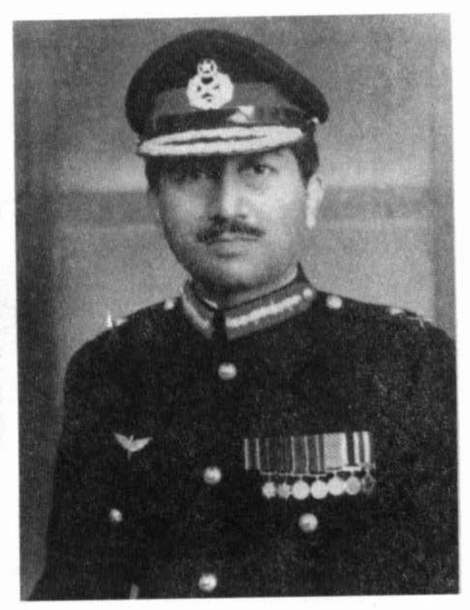
إيلا (إلى اليسار) وبلال (إلى اليمين).



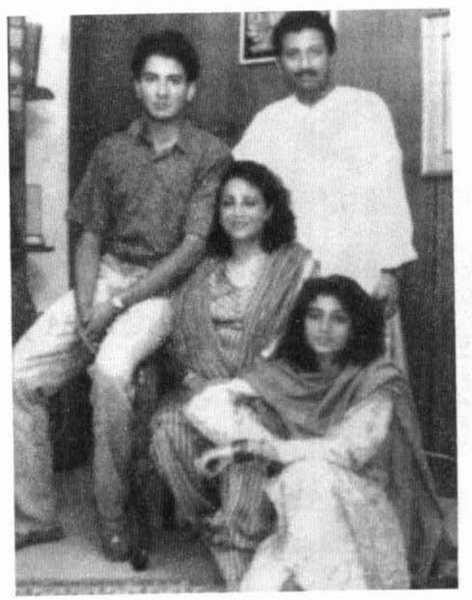
برتبة مقدم مع صهبا وإيلا وبلال.



مع صهبا حين كنت برتبة عميد أثناء مكوثي في كلية الدفاع الوطني.



صورتي وأنا لواء.



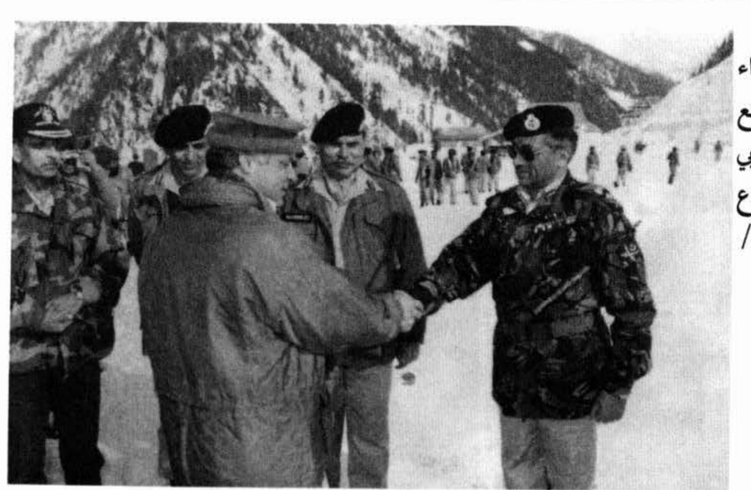
مع صهبا وإيلا وبلال.



مع والديّ وصهبا والأولاد.



برتبة عميد مع صهبا، في فندق شانكرك بسكاردو في المناطق الشمالية.

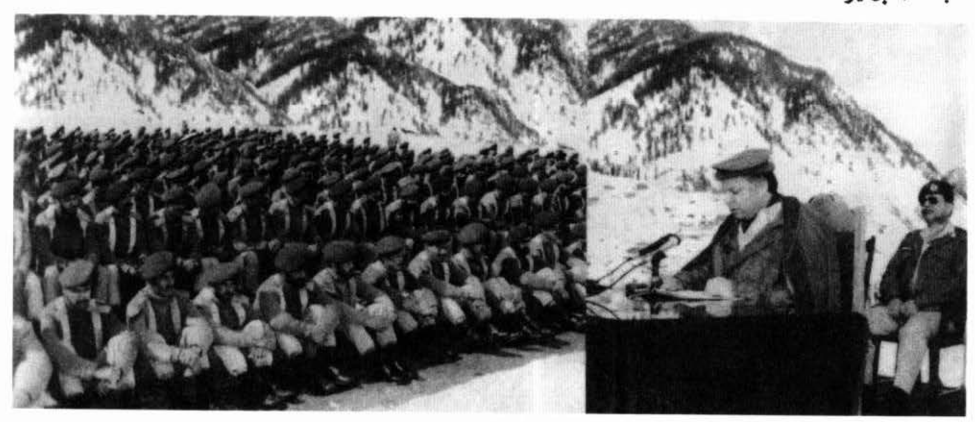


استقبال رئيس الوزراء نواز شريف في قاطع كيل من كشمير في جنوبي قاطع كارجيل، قبل نزاع كارجيل في ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩.



قائد الفيلق للمناطق الشمالية وكشمير وأنا أقدم تقريراً لرئيس الوزراء نواز شريف وكبار أعضاء وزارته في ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

رئيس الوزراء نواز شريف يخاطب الجنود في قاطع كيل من كشمير في ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

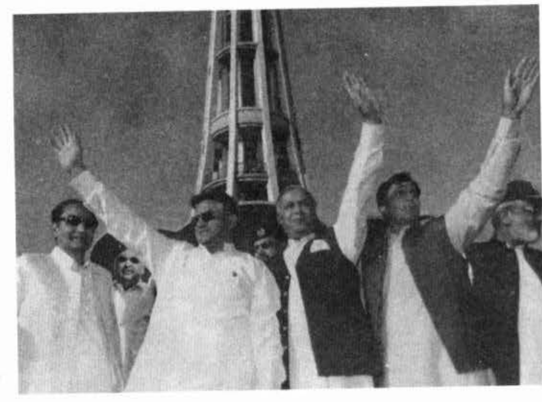




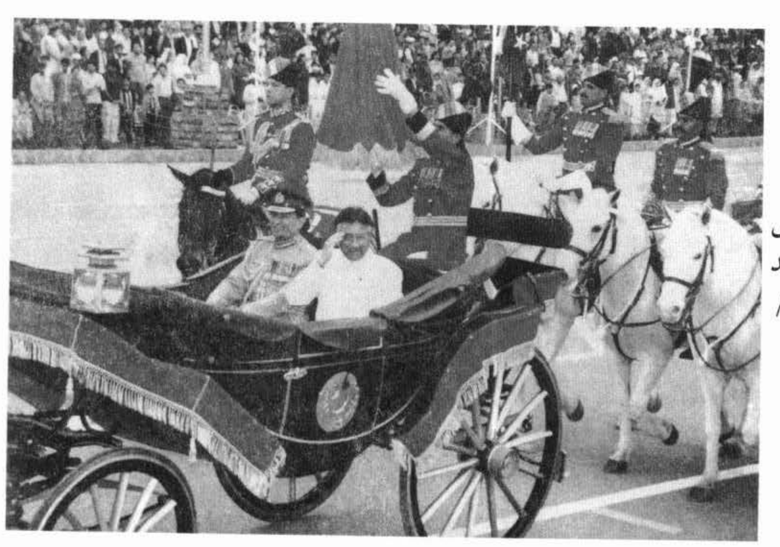
في منصب الرئيس التنفيذي أرأس اجتماعاً مع وزارتي الأولى.



أدلي بصوتي في الصندوق في استفتاء ٢٠٠٠، بصحبة والدتي وصهبا.

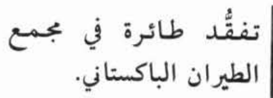


ألوِّح للجماهير في الاحتفال المئوي لحزب عصبة الباكستان الإسلامية.



وصولي إلى العرض بمناسبة العيد الوطني في آذار/ مارس ٢٠٠٥.

تفقُّد طائرة في مجمع الطيران الباكستاني.





خطاب أمام تجمع كبير في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية.

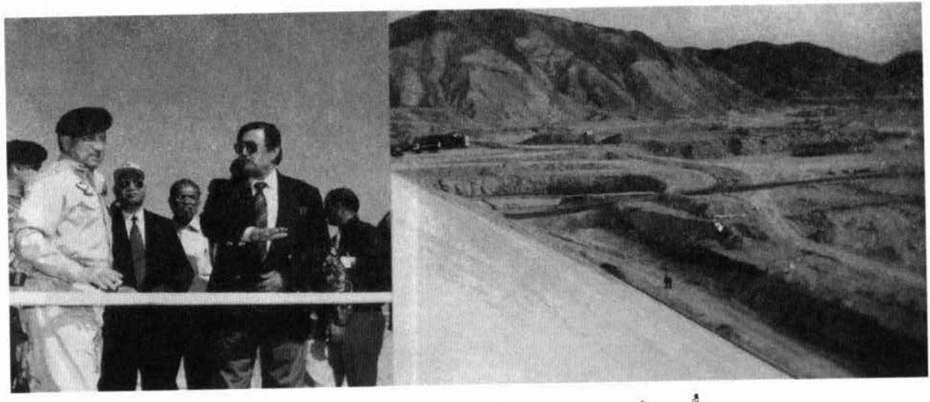




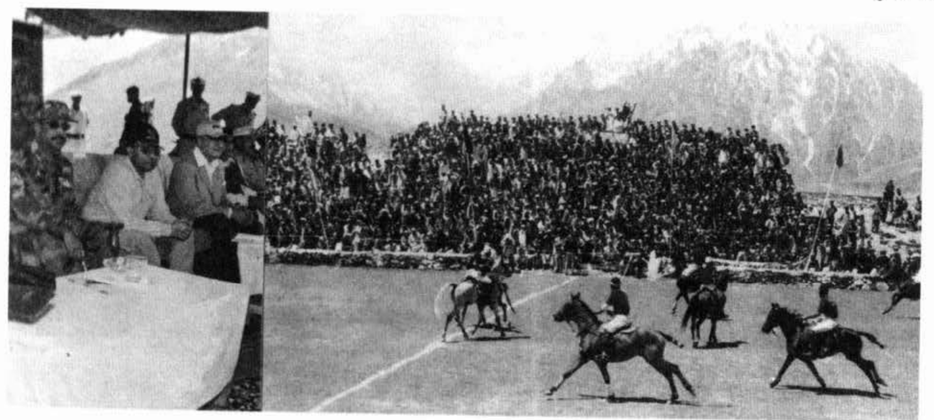
تفقُّد إعادة تأهيل خزان سوكور، على نهر أندوس في السند.



تدشين سد دايامر باشا في نيسان/إبريل ٢٠٠٦.



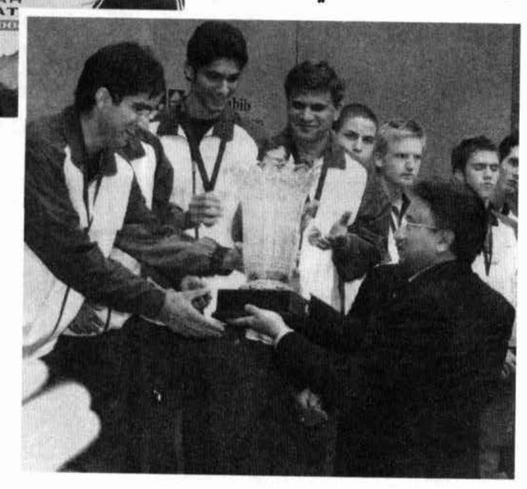
تفقُّد الأعمال الإنشائية لسد ميرامي في بلوخستان.

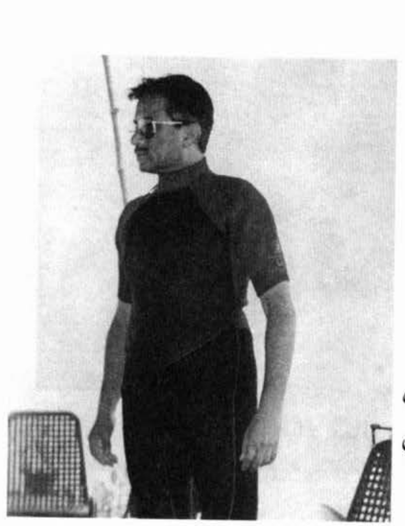


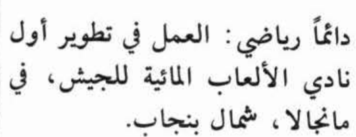
في موطن لعبة البولو ـ شاندور ـ أعلى ساحة للعبة في العالم.

مع رئيس الفريق الوطني للكركيت.

لقاء فريق سكواش الوطني للشباب.







دائماً رياضي: العمل في تطوير أول نادي الألعاب المائية للجيش، في مانجالا، شمال بنجاب.



مع سمو الأمير قاسم آغا خان، الصديق الحميم للباكستان.



الخروج من الكعبة المقدسة، في مكة.



مع خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز.



تفقُّد حرس الشرف في قاعة الشعب الكبرى، بيجين (بكين) مع الرئيس هوجنتاو ـ رئيس جمهورية الصين الشعبية.



مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.



مع صهبا، وتوني بلير والسيدة شيري بلير.



مع صهبا في منتزه للباندا - في تشنغدو، بالصين ٢٠٠٦.



مع صهبا والرئيس بوش والسيدة لورا بوش في كامب ديفيد.



مع الرئيس جورج بوش، في كامب ديفيد.



زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون للباكستان بعد زلزال ٢٠٠٥.



مع صهبا ورئيس الوزراء الأسترالي جون هاورد والسيدة جانيت هاورد.



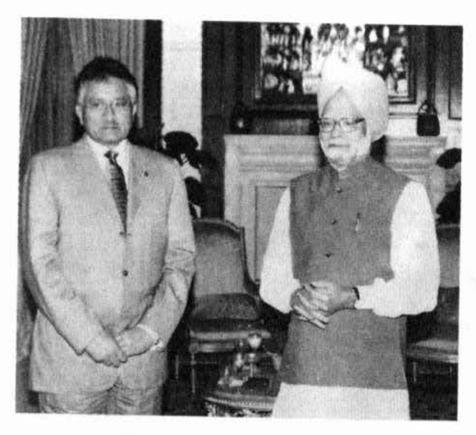
مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك.



مع رئيس الوزراء الياباني جونيكيرو كويزومي.



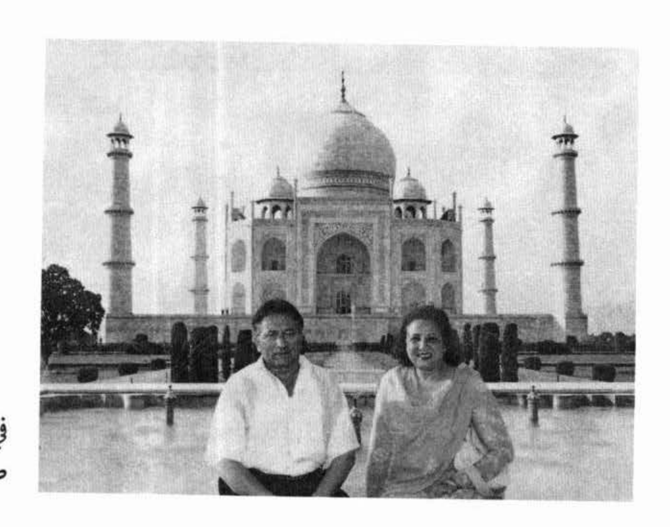
مع رئيس وزراء الهند السابق أتال بيهاري فاجباي، ٢٠٠٢.



مع رئيس وزراء الهند الدكتور مانموهان سينغ.



مع رئيس جمهورية الهند الدكتور عبدالله كلام ورئيس الوزراء مانموهان سينغ، ٢٠٠٥.



في تاج محل مع صهبا.



زيارة أبراج مارغلا المنهارة في إسلام أباد بعد زالزال ٢٠٠٥.

زيارة ضحايا الزلزال في مستشفى ميداني في مظفر أباد.

فريقاً متقاعداً حديثاً، ورئيساً سابقاً للأركان، كان يعرف الجيش جيداً. ونصح رئيس الوزراء بأن إزاحة ثانية لقائد الجيش على هذا النحو غير الدستوري سوف يلحق أذى كبيراً بمعنويات الجيش. لكن رئيس الوزراء تمسك بموقفه، وأصر على أن تنفذ أوامره فوراً.

عندما وصلوا إلى منزل رئيس الوزراء، قال له وزير الدفاع أنه بالنظر إلى خطورة المسألة الكبيرة، فإنه لن يتمكن من إصدار المذكرة إلا إذا تلقى أمراً خطياً بذلك. وضربه شريف على فخذه قائلاً له بغضب: «إنك جبان»! واستقبل مهدي رئيس الوزراء، فقال له شريف ساخراً: إن وزير الدفاع «دايخ»، وطلب بعد ذلك من وزير الدفاع أن ينتظر في غرفة أخرى.

عندما أقلع نواز شريف وابنه من مطار مولتان، منعا كاتب الخطب من استكمال إعداد الخطاب في رحلة العودة إلى إسلام أباد، حتى لا يلاحظ أحد من المرافقين ما كان يفعله. وما أن وصلوا إلى منزل رئيس الوزراء حتى أخذ ابنه كاتب الخطابات إلى الحديقة الخلفية، وطلب إليه متابعة ما كان يفعله، وسرعان ما وصل رئيس التلفاز الباكستاني لمساعدته. ولكن قبل أن يشرعا في العمل، طُلب إلى رئيس التلفاز أن يذهب إلى محطته على الفور. وإذ تُرك كاتب الخطب لوحده، فقد أخبر ابن رئيس الوزراء أنه لا يستطيع أن يكتب على هذا النحو، وأنه يكون في أفضل أحواله عندما يملي.

توجه رئيس الوزراء إلى مكتبه يصحبه سكرتيره العسكري وسعيد مهدي. وبمجرد أن وصلوا إلى هناك، انتزع السكرتير العسكري كل أسلاك الهاتف من مقابسها للتأكد من أن أحداً لن يسمع، إذ كانت هناك أجهزة تنصت مزروعة في الهواتف. طلب رئيس الوزراء إلى سكرتيره العسكري أن يأتي بكتاب قرار إزاحة سلفي، وأن يغير التاريخ، ويضع اسمي بدلاً منه، واسم الفريق أول زيود الدين بدلاً من اسمي، وأن يحضر القرار كي يوقعه. لكأن عندهم كليشية جاهزة لطرد أي قائد للجيش من عمله كلما أرادوا ذلك.

وتساءل رئيس الوزراء ما إذا كان ينبغي أن يلقي خطاباً. فقال له سكرتيره

العسكري، إن عليه أن يشرح ما قام به للأمة، لكن مهدي عارض هذا. وطلب نواز شريف ـ الذي كان منزعجاً ـ إلى مهدي أن يذهب لاستكمال إعداد أمر إنهاء خدمة مشرف حتى يُسلّم لوزير الدفاع. وما أن غدا الأمر جاهزاً حتى وقعه رئيس الوزراء وأخذه شخصياً لرئيس الجمهورية الذي يبعد منزله دقيقتين بالسيارة. وكان كل ما سجله الرئيس على الأمر كلمة «نُظِر». لقد جعل نواز شريف من مكتب رئيس الجمهورية ـ من خلال تعديل دستوري ـ مكتب تشريفات إلى حد بعيد، باستثناء أوامر كانت بحاجة إلى مصادقة الرئيس قبل أن يتمكن رئيس الوزراء من إصدارها.

وإذ تُرِك وزير الدفاع لوحده مع أفكاره فقد كان ثائراً إلى حد بعيد، وعرف أن رئيس الوزراء ركب مركباً خطيراً. وقد زاد من ثورته أنه مدخن، ولكن لم يكن في وسعه التدخين في هذه الغرفة بالذات، كما أنه ما زال يعاني من فضلة خَدْر. وعلى الرغم من أنه أُمِر بالبقاء في مكانه راح يبحث عن مكان يدخن فيه. اتجه أولاً إلى غرفة نائب السكرتير العسكري، وعندما لم يجد فيه أحداً، اتجه إلى مكتب السكرتير العسكري. وفي طريقه، شاهد مجموعة تتجه نحوه تضم زيود الدين والسكرتير العسكري ومهدي. ولاحظ أن زيود الدين يرتدي زيه الرسمي مرصعاً برتبة فريق أول وقائد للجيش.

تجمعوا كلهم في غرفة السكرتير العسكري، واستمعوا في الخامسة بعد الظهر إلى نشرة للأخبار باللغة الأوردية أعلنت أن الفريق أول برويز مشرف أنهيت خدمته، وأن «الفريق أول» زيود الدين عُيِّن رئيساً لأركان الجيش. وتقدم «زيا» يصافح ـ ويتلقى تهنئة ـ كل من كان في الغرفة بما في ذلك وزير الدفاع، لكن وزير الدفاع كان يعرف أيضاً أنه لم يصدر مذكرة، ومن ثمة، فإن الإعلان لا يحمل قوة القانون.

انتشرت الأخبار كالنار في الهشيم. ازدحمت خطوط الهاتف، وابتهج أنصار نواز شريف لأنهم استطاعوا إزاحة قائد آخر للجيش. أما الذين كانوا أكثر ذرائعية فقد آثروا الحذر، إذ لم يكونوا متأكدين في أن الجيش سيكون قادراً

على ابتلاع إهانة أخرى. ولم يكن لديهم أي فكرة عن أن ما هو آتٍ أسوأ بكثير.

سرعان ما سلم سعيد مهدي ـ بعد إذاعة الخبر ـ أمر فصلي إلى وزير الدفاع، وطلب إليه الذهاب إلى مكتبه في وزارة الدفاع في راولبندي لإصدار مذكرة بحيث يغدو فصلي من الخدمة وتعيين زيود الدين قانونياً. ويستذكر وزير الدفاع أنه عندما توجه إلى سيارته، رأى شقيقه ـ وهو عضو في وزارة نواز شريف ـ يصل ركضاً مع شقيق رئيس الوزراء شاهباز في حالة توتر شديد، متسائلين: ما الذي حدث، ما الذي فعلتموه، إنها كارثة. وأخبرهما وزير الدفاع أن لا علاقه له بالأمر. وإذا كان هذا صحيحاً، فإنه يعني عدم علمهما بمؤامرة برويز مشرف، أو أنهما كانا يتظاهران بذلك. وليس من المفاجئ اليوم، أني لا أستطيع أن أجد شخصاً يقرُّ بمعرفته بخطة نواز شريف، أو أن له أي علاقة بها.

استغرق وصول وزير الدفاع إلى مقر وزارته ثلاثين دقيقة، وعندما وصلت سيارته قرب فندق فلاشمان في راولبندي تلقى مكالمة من شاهباز شريف على هاتفه الخلوي يخبره أن بعض الجنود سدوا بوابة منزل رئيس الوزراء: «أي جيش هذا؟» عندئذ، تأكد وزير الدفاع ـ على الفور ـ أن مخاوفه تحققت، فقد رد الجيش. أجاب: «هناك جيش واحد، هو جيش الباكستان».

الفصل الرابع عشر

الانقلاب المضاد

بدأ الانقلاب المضاد (وهذه أفضل عبارة يمكن أن تصف ما حدث) في الساعة الخامسة مساء عندما بَثَّ التلفاز خبر إقصائي عن الجيش، أما عن الفترة التي استغرقها هذا الانقلاب فلم تتجاوز ثلاث ساعات ونصف الساعة، وانتهى في الساعة الثامنة والنصف مساءً بدخول الفريق محمود أحمد، آمر فيلق راولبندي منزل رئيس الوزراء ووضع نواز شريف رهن الاعتقال.

عند الساعة الخامسة مساءً، شهد الجيش اضطراباً بين أعضائه بخصوص الإجراء الذي يجب اتخاذه في مدينة راولبندي (حيث كانت القيادة العامة للقوات المسلحة) وإسلام أباد (على بعد خمسة عشر كيلومتراً تقريباً) وكراتشي ولاهور ولاحقاً في نواب شاه وهي الجهة التي حُوِّلَ إليها مسار طائرتي.

كان الوضع في إسلام أباد الأكثر توتراً وكان أكثر خطورة مما كان عليه، في أي مدينة أخرى، حتى كاراتشي التي عاشت أيضاً لحظات مؤثرة. ففي غير مرة، كان على ضباط الانقلاب المضاد وجنوده أن يجابهوا وجهاً لوجه عناصر الانقلاب المسلحة، ولولا فضل من الله ورحمة وقتئذ، وتغليب حكم العقل، لما كان بالإمكان تجنُّب حمامات الدم.

في الساعة الخامسة مساء، أغلقت الدوائر الحكومية أبوابها، أما عناصر القيادة العامة للجيش فبعضهم عاد إلى بيته، في حين توجه البعض الآخر منهم لممارسة نشاطات ترفيهية مسائية. وهكذا كان رئيس هيئة الأركان الفريق محمد عزيز خان مع الفريق محمود أحمد يلعبان التنس في نادي الجيش في شاكال

على بُعدِ خمسة كيلومترات تقريباً من مقر القيادة العامة، في حين كان اثنان من الضباط الأمراء من قوات راولبندي وهما المقدم شاهد علي والمقدم جاويد سلطان يلعبان السكواش في النادي ذاته. ما أن سمعا الخبر حتى تركا ما بأيديهما وهُرِعا على الفور لإبلاغ الخبر إلى الفريق عزيز والفريق محمود اللذين وصلتهما الأخبار بالفعل وانطلقا إلى مقر القيادة العامة.

كان المدير العام للعمليات العسكرية اللواء شهيد عزيز قد عاد إلى بيته، وبينما كان جالساً على السرير يَحِلّ رباط حذائه، وصله الخبر فأعاد ربط الحذاء مرة أخرى، وعند خروجه من البيت مسرعاً إلى مقر القيادة العامة أخبر زوجته أنه لا يعرف إذا ما كان سيعود إلى البيت أو متى سيعود. وكان قد شعر بما ينبغي له عمله كما أنه عرف أن الساعات القليلة القادمة ستكون حاسمة وحرجة. وعند خروجه بالسيارة أثار اشمئزازه رؤية امرأة توزع الحلويات عند باب منزلها، ولم تكن هذه المرأة المحتفلة سوى زوجة جاره الفريق ضياء الدين الذي تمت ترقيته بشكل غير مشروع إلى المنصب الأعلى في الجيش.

ولم يكن لدى عزيز خان ولا محمود ولا شهيد عزيز أدنى شك بضرورة الإطاحة بانقلاب نواز شريف، وأنهم هم من يجب أن يقود الانقلاب المضاد، فقد طفح الكيل.

لنستعرض معا أدوار الممثلين في الانقلاب المضاد وعلاقتهم بي. عدا عن أني رئيسهم وقائدهم فقد كنت قد لعبت السكواش مع الضابطين الآمرين شاهد علي وجاويد سلطان، أما محمد عزيز خان فكنت أنا من عيَّنه. وكان آمر قوات راولبندي محمود أحمد قائد فوج عندما كنت مسؤولاً عن لواء المدفعية في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧. أما شهيد عزيز، مدير العمليات العسكرية، فقد كان من أقاربي. كما كان آمر الفيلق ١١١ العميد صلاح الدين ساطي قائد اللواء الذي كنت فيه عندما كنت برتبة عميد. وبالنسبة للضباط الذين مثلوا دوراً هاماً وحساساً في الانقلاب المضاد في مدينتي لاهور وكراتشي فقد كانوا أيضاً من أولئك الذين قمت بتعيينهم بنفسي. وحده مدير دائرة الأمن الرئيسية في الباكستان الفريق ضياء الدين كان مقرباً إلى نواز شريف، غير أن ضياء الدين لم

يكن آمراً لأي جندي كان، وهكذا كانت جميع الأطراف الهامة ضد رئيس الوزراء.

والمدير العام للعمليات العسكرية (شهيد عزيز في هذه الحالة) هو ضابطٌ يتحرك الجيش بأكمله بموجب قراراته التي يصدرها، لأن أي توصية يقدمها تعتبر بمثابة أوامر صادرة عن القائد العام للقوات المسلحة. وبذلك كان الانقلاب المضاد سيخضع لسيطرة كاملة من قبل مكتبه الذي سرعان ما أصبح أشبه بغرفة عمليات حربية. وكان أول قرار هو إصدار الأوامر إلى فيلق راولبندي للتحرك. أما بالنسبة للضابطين اللذين كانا يلعبان السكواش فقد عُهِدَت إليهما مهمة تأمين منزلَيْ رئيس الوزراء والرئيس حيث تولى الفريق شاهد علي أمر تأمين منزل رئيس الوزراء، بينما تولى الفريق جاويد سلطان مهمة تأمين منزل الرئيس. وكان الفريق محمود أحمد قد أصدر أوامرَ لهما من خلال آمر الفيلق بأن يفرضا إغلاقاً على كلا المنزلين، وأن يمنعا أي شخص كان من الدخول أو الخروج، كما طلب إليهما تأمين المحطات الإذاعية ومحطات التلفزة أيضاً. وصدرت الأوامر لمنع ضياء الدين من دخول مقر القيادة العامة وبيت الجيش (منزلي الرسمي)، فحيث أن والديّ المُسِنَّين كانا يعيشان معي وعائلتي في منزلي الرسمي، فكان من المحتمل أن يقوم ضياء الدين أو أي عنصر من عناصره بالدخول إلى المنزل والتسبب في إقلاق عائلتي هناك.

بعد ذلك، بدأ شهيد عزيز بالاتصال بمقرات الفيالق العامة في ثلاث من عواصمنا الإقليمية وهي: كراتشي ولاهور وبيشاور، وذلك بهدف تقييم الوضع القائم هناك. ولم يكن هنالك من داع للاتصال بآمر فيلق كويتا، لمعرفتنا بأن ولاءه كان لغيرنا، لكن شهيد عزيز قام بالفعل بالاتصال بالرجل الثاني بعده، الذي أخبره بدوره، أن الأمور كانت تسير على الوجه المطلوب.

تعدُّ لاهور، التي تبعد قرابة ٤٣٠ كيلومتراً عن العاصمة، مقرَّ الفيلق الرابع، وتحظى هذه المدينة بأهمية كبيرة، فهي عاصمة إقليم البنجاب، ولا تبعد عن الهند أكثر من مرمى قذيفة مدفعية. وكان آمر فيلق لاهور الفريق خالد مقبول في غوجرانوالا، التي تبعد قرابة أربعة وستين كيلومتراً عن لاهور.

وبغيابه كان الضابط الأعلى رتبة في لاهور، هو اللواء طارق مجيد، حيث كان في مكتبه في منزله عندما سمع صراخ زوجته، تنادي عليه، أن يهرع لسماع الأخبار، التي يبثّها التلفاز والمتعلقة بإقصائي. عندها تعرض لصدمة كبيرة، فقام مباشرة بالاتصال هاتفياً بمقر القيادة العامة، وطلب الأوامر من شهيد عزيز، الذي طلب إليه احتجاز محافظ البنجاب والاستيلاء على الممتلكات العائلية الخاصة برئيس الوزراء، ومحطات الإذاعة والتلفزيون والمطار، وطلب أيضاً إلى طارق مجيد، تأمين كل نقطة دخول أو خروج للمدينة.

أجرى طارق مجيد اتصالاته مع العميد الذي كان آمراً لفيلق الأمن الداخلي وأبلغه بأوامره.

بحلول الساعة الخامسة والنصف مساءً، كان المقدم شاهد علي، والمقدم جاويد سلطان، في طريقهما إلى إسلام أباد لتنفيذ التعليمات المتعلقة باحتجاز رئيس الوزراء، وعدد من الوزراء ومعاونيهم ، وعند وصولهما شارع الدستور (وهو عبارة عن جادة عريضة ذات مسربين اثنين تنتهي بمنزل رئيس الوزراء ومحطة التلفزيون)، وجداها محاطة بعناصر من الشرطة، مدججين بأسلحتهم، كما لو أنهم ينتظرون حشوداً متظاهرة، فكان هناك ناقلات أفراد مدرعة وثلاث مصفحات ذات فتحات في السقف تبرز منها رؤوس أعضاء طواقمها، كما وُضِعَت حواجز اسمنتية وفولاذية على الطريق، لإبطاء سرعة المركبات غير الصديقة، أو غير المتعرف عليها لمنعها من دخول أي مبنى حساس. لقد كان ذلك عرضاً مُروِّعاً، بما يكفي لإعاقة أيٍ كان من الاقتراب أو لجعله يتردد، قبل أن يقدم على الاقتراب أكثر. وكانت تلك القوة أكبر ما استطاع نواز شريف حشده لأنه لم يكن لديه صلاحيات إصدار الأوامر لأيٍّ من وحدات الجيش للوقوف إلى جانبه. لكن المفاجأة الكبرى لشاهد علي وجاويد سلطان كانت في أن الشرطة تنحَّت جانباً ولم تحرِّك ساكناً لمنعهم من الدخول، فقد كانت الشرطة تعلم بأنهم حتى لو تمكنوا من فرض سيطرتهم على الضابطين الآمرين والجنود المرافقين لهما فإنهم حتما لن يتفوقوا على القوة العسكرية التي لا شك بأنها قادمة، وربما كان ذلك نتيجة سأمهم من نواز شريف لإساءته للحكم.

عندما غادر علي وسلطان راولبندي، كان شهيد قد اتصل بالرائد الذي ترأس الحرس عند منزل رئيس الوزراء، ليخبره بأن يفرض إغلاقاً عليه، لكن زوجة الرائد أخبرته بأن زوجها كان في الخارج يمارس رياضة المشي، ولحسن الحظ فقد كان يمارس رياضة المشي في أرض منزل رئيس الوزراء، وبالتالي تم الاتصال به بسرعة، فقام على الفور بإغلاق المنزل وأبلغ حرس الجيش هناك عمَّا حصل وما يتوقع منهم أن يفعلوه، كما أخبرهم بأن قائدهم قد أسيئت معاملته من غير وجه حق، وأعلمهم بسير العملية الوشيكة التي ادَّعى بأنها كانت تجري وفقاً لأوامر قائدهم.

وبالمثل، تلقى الرائد المسؤول عن الأمن الرئاسي، أوامر من جاويد سلطان للقيام أولاً بإغلاق منزل الرئيس، ومن ثمَّ التوجُّه إلى محطة التلفزيون، غير البعيدة عن المنزل الرئاسي والسيطرة عليها، وتمّ تأمين المنزل الرئاسي دون مقاومة.

في الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساءً في كراتشي، استدعى الفريق عزيز خان آمر فيلق كراتشي الفريق مظفر عثماني، وطلب إليه تأمين المطار، واستقبال القائد عندما تحطّ طائرته أرض المطار. وبعد ذلك بدأت الأمور بالتسارع، حيث أصدر الفريق عثماني أوامر خاصة بإطلاق سريع للنار، وأمر العميد طارق فاتح، مدير مطار كراتشي، أن يأخذ زمام السيطرة المرورية الجوية وأن ينسّق ما يفعله مع العميد ناويد نصار، آمر أمن المطارات. وسأظل أشعر بالأسف أن كل ما فعله طارق فاتح هو أنه ذهب إلى المطار وجلس بخمول في مكتب المدير العام لسلطة الملاحة الجوية. من المؤسف حقاً أن هذا الرجل الذي لم أتوانَ يوماً عن مساعدته في التقدم بمهنته وعمله لم يحرك ساكناً عندما حان الوقت ليقف مع زملائه في وقت الشدة، بل فضل أن يبقى جالساً ينتظر أي جانب من جوانب المواجهة أقع فيه: الجانب الفائز أم الخاسر.

بحلول الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مساءً، كانت القوات المسلحة متجهة نحو لاهور، وكانت موزعة إلى أربع وحدات حسب وجهاتها: واحدة إلى بيت المحافظ لاحتجاز المحافظ سردار ذو الفقار علي خوصى، وأخرى إلى

محطة التلفزيون، وثالثة إلى مجمع عائلة رئيس الوزراء، ورابعة إلى مزرعة عائلة رئيس الوزراء الجديدة في رايويند.

كان المحافظ في مكتبه يحضر كلمة ليلقيها على تجمع من قرابة مئتي شخص. وعندما اقترب جنديان من غرفته تعرض لهما الحرس الخاص للمحافظ لكن ذلك لم يوقفهما. دخل الآمر مكتب المحافظ وطلب إليه اصطحابه إلى مقر القيادة العامة. عند ذلك، اتهم المحافظُ الآمر بعصيانه للأوامر العليا وأنذره من مَغَبَّةِ ذلك.

بدأت بوادر الإطاحة بنواز شريف في راولبندي وكراتشي ولاهور، وكان شهيد وجاويد قد وصلا إلى إسلام أباد. وفي لاهور أصدر الفريق طارق مجيد أوامره باعتقال محافظ البنجاب والاستيلاء على مزرعتين لرئيس الوزراء ومحطتي الإذاعة والتلفزة وإغلاق نقاط الدخول والخروج في المدينة. وفي كراتشي حيث كانت المسافات أكبر، كانت القوات العسكرية في الطريق.

بعد إغلاق منزل الرئيس، تابعت قوات جاويد سلطان طريقها إلى مقرات التلفزيون، التي كانت على بعد أقل من ١,٦ كيلومتر، وفرضت سيطرتها عليها. وفي الساعة السادسة مساءً، بدأت أخبار اللغة الإنجليزية، دون التطرق إلى إعلان إقصائي، الذي كان من المقرر أن يتصدر الأخبار. ودوّت صفارات الإنذار في منزل رئيس الوزراء حيث كان نواز شريف وأعوانه مجتمعين وأعينهم متسمِّرة بجهاز التلفاز.

قام السكرتير العسكري لرئيس الوزراء، وهو برتبة عميد، باستخدام شارته العسكرية في فرض سلطته على الآخرين، وبذلك تمكن من الخروج من المنزل، ثم توجه إلى محطة التلفزة، وهناك - مرة أخرى - فرض سلطة رتبته العسكرية على الرائد المسئول وأمره بالتنحي جانباً. ولم يجد الرائد الشاب أهمية للمقاومة لأنه كان يدرك أن ثمة قوة عسكرية أكبر ستصل عما قريب لاسترداد المحطة، وهكذا تمكن السكرتير العسكري من نزع سلاح الرائد، وحارسه، وحجزهما في إحدى الغرف. وقبل انتهاء نشرة الأخبار بهُنيهَة، سُلِّمَت

منسقة الأخبار قصاصة ورق قرأت محتواها على التلفاز بعصبية وأعلنت نبأ عزل الجنرال برويز مشَرَّف عن منصبه كقائد للجيش، وأن هذا المنصب، قد أُسنِد إلى الفريق ضياء الدين، الذي رُقِّيَ إلى رتبة فريق أول. لكنَّ المواطنين المشاهدين للأخبار في بيوتهم شعروا بأن شيئاً ما لم يكن على ما يرام. بعد ذلك، عاد السكرتير العسكري إلى منزل رئيس الوزراء مزهواً بالانتصار الذي حققه.

في بداية نشرة الأخبار أصيب رئيس الوزراء بالذعر، فطائرتي بقي لها ساعة من الزمن وتحطُّ في كراتشي، وفي أقل من ساعة سيكون الجيش قد استعاد قائده، وبالتالي لم يكن هنالك أي فرصة لنجاح القضاء على الانقلاب المضاد. وعندئذ توصل نواز شريف إلى استنتاج ضرورة منعي من الهبوط في الباكستان، فأجرى اتصالاته مع مستشاره لأمور السِّند غوس علي شاه الذي كان متمركزاً في كراتشي. وتعتبر كراتشي عاصمة السند، الإقليم الواقع في الجنوب الأقصى من البلاد، ويزيد عدد سكان هذه المدينة عن ١٢ مليون مواطن، من شتى المنابت والأعراق، وهي أكبر مركز للمال والتجارة في البلاد، وفيها مرفأ بحري هام.

أمر رئيس الوزراء شاه بأن يقصد المطار على الفور، مصحوباً بفرقة شرطية مدججة بالأسلحة الثقيلة، ليضمن عدم هبوط طائرتي هناك. وإذا لم تنجح محاولات منع الطائرة من الهبوط على أرض المطار، فقد كان عليه أن يقوم بإيقافها في مكان معزول تحت الحراسة حيث يتم تزويدها بالوقود ومن ثمَّ طردها إلى خارج البلاد.

كان غوس علي شاه رئيس الوزراء الفعلي للإقليم، وكان نواز شريف قد ولاَّه كذلك بعد الإطاحة بالوزير الأول المنتخب. وكانت عملية الاستبدال هذه أيضاً واحدة من عدد كبير من الانتهاكات التي ارتكبها نواز شريف بحق الديموقراطية. وهكذا، توجه شاه إلى المطار برفقة قوة شرطية وبعض الوزراء والمسؤولين في الإقليم.

بعد ذلك، اتصل رئيس الوزراء بالمدير العام لسلطة الملاحة الجوية في كراتشي، ووجَّه إليه التعليمات قائلاً له: «لا تسمح لطائرة برويز مشرف بالهبوط في الباكستان مهما بلغ الثمن، بل أجبرها على الذهاب إلى أي مكان آخر بحيث تخرج من البلاد نهائياً».

بعد خمس دقائق، كرر رئيس الوزراء التعليمات ذاتها على رئيس الخطوط الجوية الباكستانية PIA وأمره أن يأمر الطيار بالخروج من الباكستان، لكن رئيس شركة الطيران الباكستانية إذ تلقى التعليمات فإنه فضَّل أن يبقى على الحياد. وفي غضون ذلك كانت طائرتي قد أجرت اتصالاً مبدئياً مع قسم التحكم المروري الجوي في كراتشي لإخبار قسم المراقبة هناك بأن وصولنا سيكون على وجه التقريب في الساعة السادسة وخمس وخمسين دقيقة مساءً.

في الساعة السادسة وعشر دقائق، أمر الفريق عثماني اللواء مالك افتخار علي خان، ذلك الشخص الذي تحدث إليَّ في الطائرة من برج المراقبة الجوية، أن يرسل فرقة الرد المباشر إلى مطار كراتشي لتأمين هبوط طائرتي هناك.

شعر رئيس الوزراء بالتوتر والقلق واتصل مجدداً بالمدير العام لسلطة الملاحة الجوية، وأمره بتحويل مسار طائرتي إلى مسقط، أو أبو ظبي، وأن يتجنَّب تحويل مسار الطائرة إلى دبي، فقام المدير العام بالاتصال بقسم المراقبة الجوية وسألهم عن آخر تطورات رحلتي، وناقش معهم آلية إغلاق المجال الجوي أمام الطائرة، وطلب إليهم عدم إعطاء الإذن بالهبوط، قبل أن يسمح لهم بذلك شخصياً.

لم تمض سوى بضع دقائق حتى اتصل اللواء افتخار بقسم المراقبة الجوية وأعطاهم أوامر معاكسة بألا يحوّلوا مسار الطائرة، والسماح لها بالهبوط في كراتشي، لكن الرد على هذه الأوامر كان أن عليه مراجعة المدير العام للملاحة الجوية. عندها أحس افتخار بوجود مكيدة مدبرة، فأصدر أوامره مباشرة إلى العميد جبار بهاتي، بأن يذهب إلى مطار كراتشي، ويستولي على برج المراقبة الجوية، كما تلقى طارق فاتح، أمراً بالتوجه إلى مطار كراتشي، لضمان سلامة

هبوط الطائرة PK805 على أرض المطار، لكن كما سبق وأن أسلفت لم يحرك طارق فاتح ساكناً.

في محطة التلفزة، كانت توقعات الرائد المسؤول في مكانها، فسرعان ما وصلت مفرزة معززة من القوات العسكرية، بقيادة نقيب شاب من فرقة البنجاب الرابعة، ووصل إلى محطة التلفزة واستعاد السيطرة عليها دون مقاومة، وتمَّ إيقاف البثّ التلفزيوني بالكامل، ومن ثمَّ ظهرت زهرة وردية اللون على شاشات التلفاز في كافة البلاد تتبعها موسيقى عسكرية. وهنا شعر المواطنون بأن ثمة انقلاباً مضاداً قد حدث، وأن الأمر كان مجرد مسألة وقت قبل أن تصبح فترة حكم نواز شريف الثانية في خبر كان. وهذا ما أدركه أيضاً وزير الدفاع وهو يشاهد التلفاز في وزارته، ولست أدري حقيقةً ماذا كان شعور نواز شريف وعصابته التي كانت معه عندما أصبحت شاشة تلفازهم بيضاء فجأة، ثم ظهرت لهم الزهرة الوردية، لكنني أعرفه جيداً وأعتقد أن ذلك أغضبه قليلاً.

وبدأ الاحتفال! واحتشد الناس المترقبون لوقوع الحدث خارج محطة التلفزة، وكان الناس من شتى مجالات الحياة ومستوياتها: فقراء وأغنياء، مديرين وعمالاً، رجالاً ونساء، لقد سئم الناس من نظام الحكم وتمنوا زواله. بل هُرع عدد من السفراء والدبلوماسيين بسياراتهم إلى موقع الاحتشاد، عند محطة التلفزة، وخرجوا من سياراتهم لينضموا إلى الحشود المترقبة. ولم يكن أحد قلقاً إزاء وقوع أعمال عنف، وازداد الناس تجمعاً إلى أن أصبحت حركة السير مستحيلة، وبدأ الناس يهتفون بشعارات معادية لنواز شريف، موزعين الحلوى والمرطبات على الجميع، تعبيراً عن فرحتهم بالخلاص منه. وبطبيعة الحال، لم يكن أحد في طائرتنا المخطوفة يعلم أي شيء مما حدث. لقد كانت الطائرة على وشك استنفاد وقودها، وكنا نسعى يائسين إلى الهبوط في مكان ما قبل أن تتحطم بنا الطائرة.

بعد أن رأى وزير الدفاع الزهرة الوردية على شاشة التلفاز بفترة وجيزة، وصل رائد شاب من الاستخبارات العسكرية، إلى وزارة الدفاع، ودعاه إلى التوجه إلى مديرية العمليات العسكرية. وعند وصول الوزير إلى هناك، كان

بانتظاره قادة الانقلاب المضاد، وفهم على الفور كل شيء، وأخبروه أن لا مشكلة لديهم بشأنه، أو بشأن أخيه، وكلاهما كانا وزراء في حكومة نواز شريف، لكنهم طلبوا إليه أن يكون في صفهم، كما أعدوا عشاءً «جيداً» له لأنهم كانوا يعرفون أنه لم يتناول طعام الغداء بعد. وهكذا لم يكن لدى وزير الدفاع مجالٌ أن يصدر قراراً باستبدالي.

وفي غياب أي قرار مُوَقّع من وزير الدفاع باستبدال قائد الجيش يبقى القائد في وظيفته. وبذلك، ورغم الإعلان التلفزيوني عن إقصائي عن منصبي فقد كنت ما زلت أحتفظ بعملي في أركان الجيش. وفي فترة لاحقة حكمت المحكمة العليا في قضية رُفِعَت ضدي بأن «الجنرال برويز مشرف قائد أركان الجيش ورئيس لجنة قادة الأركان المشتركة يتمتع بمنصبه بشكل دستوري، وأن إقصائه الاعتباطي، المخالف لمبدأ سماع الطرف الآخر، باطل منذ البداية، ولا يترتب عليه أي أثر قانوني».

وأتساءل «ألم يكن نواز شريف يرتكب الخيانة عندما عمل على إرسال طائرتي إلى الهند؟»

بعد استعادة السيطرة على محطة التلفزة، توجه جاويد سلطان إلى منزل الرئيس، في حين توجَّه الفريق شاهد علي وقواته إلى منزل رئيس الوزراء، وما زلت أشعر بالسعادة أن شاهد علي لم يعرف وقتها ما كان نواز شريف يريد فعله بطائرتي لأنه لو علم بالأمر لاستشاط غضباً لذلك، ولكان من المتوقع حدوث أي شيء، كرد فعل على ذلك. لكن كل ما طُلِب إلى شهيد هو اعتقال رئيس الوزراء مع كافة المتآمرين معه.

وفي الطريق، تلقى شهيد مكالمة هاتفية من الفريق سليم حيدر الذي كان قد عينه نواز شريف للتو آمراً لقوات راولبندي بدلاً من الفريق محمود، وتحدث إليه بشكل غاضب لأنه بالرغم من ارتدائه البَزَّة الرسمية فقد منعه حرس منزل رئيس الوزراء من الدخول، ورغم أنه حذَّرهم من مغَبَّة ذلك إلا أنهم لم يستجيبوا له. قال له شاهد علي بلطف محفوف بالحزم أن عليه ألا يصرَّ على الدخول، لأن

الفريق محمود أحمد، ما زال في نظر الحرس آمر قوات راولبندي، وأخبره أنه في حال أصرَّ على موقفه، فلدى الحرس تعليمات باعتقاله فوراً.

كان الرائد قد فرغ للتو، من تطويق منزل رئيس الوزراء، لكن شهيد، ترك بعضاً من جنوده، لحراسة البوابة الرئيسية، المؤدية إلى المحيط الخارجي للمنزل، قبل التوجُّه إلى المبنى الرئيسي، بصحبة خمسة من الجنود الآخرين. وكان هنالك ثمة بوابة أخرى في المحيط الداخلي بحراسة عشرة عناصر من الشرطة الذين صرخ عليهم شهيد آمراً إياهم بإلقاء أسلحتهم، واستجابوا مباشرة لهذا الأمر كلهم، فقد كانوا يدركون أن لا طاقة لهم بتلك القوة العسكرية. ويمكن للمرء أن يتخيل الضحايا، أو حمام الدم الذي كانت ستفضي إليه الأمور، لو احتدَّ أحدهم أو بدأ بإطلاق النار. وهكذا تمّ اصطحاب هؤلاء العناصر تحت حراسة مسلحة إلى المدخل الرئيسي حيث أُجبِروا على الجلوس جانب زميل لهم منزوع السلاح.

مباشرة بعد دخول قوات اللواء الثالث، منزل رئيس الوزراء، ونزع سلاح عناصر الشرطة المتواجدة في البوابات، كان ربّان الطائرة التي تقلني قد أبرق بأن ما تبقى من الوقود في الطائرة لا يكفي إلا لتحليق خمس وأربعين دقيقة، وأنه لذلك لم يكن أمامه سوى الهبوط في نواب شاه في حال لم يتمكن الوصول إلى كراتشي. وبدأ سيناريو التحدث إلى رئيس الوزراء والحصول على رده بهذا الخصوص. لكن نواز شريف، رغم وجود قوات اللواء الثالث على أرض منزله الرسمي ورغم أن اعتقاله وسقوط حكومته بات أمراً وشيكاً، أصرَّ على موقفه المتصلب، وأصدر أوامر مطلقة تقضي بتحويل مسار طائرتي لتهبط خارج الأراضي الباكستانية. ومن السهل إدراك شعوره بعدم جدوى محاولاته.

بحلول الساعة السادسة والنصف مساءً، أُغلِق مدرج هبوط الطائرات في كراتشي، وأُطفِئت الأنوار فيه، واصطفَّت ثلاث عربات إطفاء هناك، وحُوّلت مسارات كافة الرحلات الجوية، إلى مطارات داخلية أخرى. أما الرحلات الجوية الخارجية، فتمّ تحويل مسارها إلى خارج البلاد.

الآن جاء وقت الجدّ، ووصلنا إلى لحظة المواجهة الكبرى بين طرفي النزاع، فوصل شاهد علي واثنان أو ثلاثة من جنوده إلى الرواق الرئيسي لمنزل رئيس الوزراء. ولدهشتهم وجدوا هناك ما لا يقل عن سبعة عشر من الرجال، وفي الجوار كان هناك سيارة تحمل لوحة أرقامها أربع نجمات، أي إنها تخص أحد الجنرالات. وكان من الجلي أن ضياء الدين قام قبل وصوله إلى منزل رئيس الوزراء، بالاستيلاء على حقوق قائد الجيش. وقف «الجنرال» ضياء الدين ببزَّته العسكرية في الرواق مع رائد أو اثنين من عناصر الفدائيين ممن ينتمون إلى مجموعة صفوة القوات العسكرية الخاصة، كما كان هنالك قوة من صفوة الشرطة وحرس الحماية الخاص بالمدير العام للاستخبارات العسكرية الداخلية، وكان موجوداً أيضاً، الفريق أكرم، الذي كان يشغل منصب رئيس الملاحة البحرية لديّ، إلا أن نواز شريف كان قد عيَّنه رئيساً للأركان العامة بدلاً من الفريق عزيز خان. وكان أكرم أيضاً ببزته العسكرية، ووقف بجانبه العميد جاويد، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء. وكان هناك أيضاً المدير العام لأمن رئيس الوزراء وهو ضابط متقاعد برتبة لواء، وسعيد مهدي السكرتير الرئيسي لنواز شريف.

نشر شاهد علي بعضاً من رجاله حول الرواق، واقترب من ضياء الدين. حذَّره السكرتير العسكري، أنَّ حرس رئيس الوزراء، سيفتحون النار إن لم يُبعِد قواته. ولو أن صراعاً مسلحاً نشب وقتئذ، لكان الله وحده يعلم متى سينتهي، وعدد القتلى الذي كان سينتج عن ذلك. فحتى رئيس الوزراء، ما كان لينجو بحياته، لو حصل نزاع في الجيش، في حال قام الجنود بقتل الجنرالات. لكنني كما أسلفت سابقاً فقد حالفنا الحظ بالفعل أن لم يكن لدى شاهد علي، ولا لأيٍّ من جنوده علم بأن رئيس الوزراء، قد اختطف الطائرة التي كانت تقلُّني.

ونتيجة لهذه المواجهة، بدأ كل من الطرفين في محاولة نزع سلاح حرس الطرف الآخر، فطالب شاهد علي ضياءَ الدين، أن يأمر حرسه بإلقاء أسلحتهم أرضاً، لكن ضياء الدين لم يمتثل لذلك، بل طلب إليه الانسحاب بقواته، وأن

يفسح له الطريق، للتوجُّه إلى مقرّ القيادة العامة ليتولى منصبه الجديد. لكن شاهد علي، رفض ذلك، مما جعل ضياء الدين، يطالب بمعرفة الشخص الذي كان شاهد علي يتّبع أوامره. وهنا أظهر شاهد علي عقلانية في الحوار، فأجابه قائلاً أنه كان يعمل وفقاً لأوامري مباشرة، وأننا كنا قد تحادثنا قبل فترة وجيزة، وأنني سأكون في الباكستان قريباً. لكن ضياء الدين ردَّ بأن هذه الأوامر باطلة لأنني لم أعد رئيس أركان الجيش، وأنني على أية حال، لم أكن موجوداً في البلاد، نظراً لأن مسار طائرتي قد تحوّل إلى خارج الأراضي الباكستانية. لكن شاهد علي رفض الانصياع له.

في غضون ذلك، قام الفريق أكرم، بالتعريف عن نفسه وبنبرة آمرة على أنه الرئيس الجديد للأركان. وأمر شاهد علي بسحب قواته على الفور، وهدده بالوقت نفسه من مغبة عصيانه لهذا الأمر. كان أكرم يحاول بطريقة يائسة أن يُسمَح لضياء الدين بالذهاب إلى مقر القيادة العامة، لتولي منصبه الجديد. وحاول ضياء الدين في الوقت نفسه، إغراء شاهد علي بعروض شتى. ومع أن مثل هذه اللحظات قد تكون مثيرة في الأفلام، فإنها تشكل مفصلاً حاسماً خطراً في الحياة على أرض الواقع. وفي هذه اللحظات الحرجة حاول ضياء الدين وأكرم أيضاً إقناع العميد صلاح الدين ساطي، بممارسة القسر تارة، وبعرض الرشوة تارة أخرى، لسحب قواته من محطة التلفزة، ومنزل رئيس الوزراء.

بدأت الحيل والحيل المضادة. وأعلن أكرم بكل كبرياء أن قوات مانجلا (التي تبعد قرابة ١١٢ كيلومتراً) وقوات أخرى، من بيشاور (التي تبعد قرابة ١٨٠ كيلومتراً) قد غدت قاب قوسين أو أدنى من ضواحي راولبندي، وأنها ستصل قريباً إلى إسلام أباد. فأجابه شاهد علي أن هذه القوات ستصل متأخرة جداً بعد أن تكون الدبابات وناقلات الجند المصفحة قد انتشرت خارج منزل رئيس الوزراء، (لم يكن أكرم ولا ضياء الدين على علم بأن شاهد عزيز كان قد احتاط للأمر مُسَبّقاً، بحيث يسدُّ الطريق أمام حركة قوات مانجلا وبيشاور، وأنه كان على اتصال دائم مع الضابطين الآمرين لتلك القوات). عندها، وصلت قوة

تعزيز من اللواء، قوامها خمسة وعشرون جندياً، أمرهم شاهد علي على الفور بالانتشار، والاستعداد لأي مواجهة محتملة.

لكن المنعطف الحقيقي هنا كان باستسلام اثنين من حرس رئيس الوزراء، فقد كانا عنصرين من عناصر الفدائيين، وكانا يعتبراني واحداً منهم، فكان استسلامهم، ووقوفهم في صفنا، حافزاً لغيرهم من حرس رئيس الوزراء، الذين حذوا حذوهم، وألقوا أسلحتهم أرضاً.

أصبح من الجلي لضياء الدين، أن الوضع ازداد سوءاً له، وأن الدنيا بأجمعها غدت ضده. ومع هذا تمسَّك بهاتفه النقال مُصدراً أوامره ومُستقبلاً التهاني بالمنصب الجديد. فقام شاهد علي بتعليمات من آمر اللواء بانتزاع الهاتف النقال منه، وأمر ضياء الدين وأكرم وغيرهما بالدخول إلى المنزل، رهن الاحتجاز الوقائي. فوجّه ضياء الدين إلى شاهد علي سؤاله الأخير ليعرف كيف استطاع شاهد علي تحريك كل هذه القوات في العملية. فخدعه شاهد قائلاً له إن قوة بقوام كتيبة بكاملها قد سلّمت المبنى الرئيسي لمنزل رئيس الوزراء، وأنه ما عاد هنالك أي كتيبة منتشرة هناك، بعد الآن. وأنه تمّ نزع أسلحة كافة عناصر الشرطة. عند سماع ضياء الدين وأكرم والسكرتير العسكري لهذا الخبر، اعترتهم حالة من العصبية ودخلوا المبنى على الفور.

انجلى أسوأ ما كان يمكن أن يحدث في إسلام أباد، لكن طائرتي ما زالت في الجو تستهلك ما تبقى لها من وقود، تطير بنا إلى مصير مجهول، نحو نواب شاه، وكانت الساعة وقتئذ قد تجاوزت السابعة مساءً.

في خضمِّ أحداث منزل رئيس الوزراء، كان العديد من الأحداث المتلاحقة قد بدأ في كراتشي. فوصل الفريق عثماني مع مرافقة خاصة والشرطة العسكرية إلى مطار كراتشي، وتبعهم بالوصول بعد خمس دقائق قوات عسكرية من مطار كراتشي. وفي تلك اللحظة بالذات، أبلغ قسم المراقبة الجوية طيارنا بإغلاق مطار نواب شاه أمام طائرتنا كبقية المطارات الأخرى في البلاد. عندئذ اتصل الطيار بالسكرتير العسكري الخاص بي، نديم تاج في قمرة القيادة، ونقل إليه الخبر العجيب.

نعود للحديث عن لاهور. في الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة تقريباً، وصلت مجموعة من الجنود، يبلغ عددهم سبعين جندياً تقريباً، مجمع أسرة رئيس الوزراء، في ضاحية تدعى «البلدة النموذجية». وهناك وجدوا فرقة من عناصر الشرطة، منتشرة خارج السور المحيط بالمجمع، وعلى أسطح المنازل، وفي كافة المروج. وعندما طُلِب إلى الشرطة الاستسلام، وإلقاء أسلحتهم أجابوا بأنهم لن يفعلوا، ما لم تصلهم الأوامر بذلك من إسلام أباد، وهكذا انتشر حاملو المدافع غير المرتدة على خط مستقيم وكأنهم ينوون قصف المبنى المواجه لهم. عند ذلك، استسلمت عناصر الشرطة بالكامل. ولم يكن أيّ من أفراد عائلة رئيس الوزراء، موجوداً في أي من منازل المجمع في ذلك الوقت.

في الوقت نفسه، وصل مئة وخمسون جندياً من قوات لاهور إلى المطار. وبالرغم من أن قوة الصفوة من الشرطة، كانت قد وصلت قبلهم، فقد تمّ في الساعة السابعة والنصف مساءً تطويق المطار وتأمينه دون أدنى مقاومة.

ولم تكن هنالك مقاومة أيضاً، في محطة تلفزة لاهور، حيث انصاع العاملون المناوبون هناك، إلى التعليمات. وبالتالي كانت محطة لاهور الأولى التي واصلت بثها المباشر. حينئذ، كانت كافة نقاط الخروج، المؤدية من لاهور وإليها قد أُمِّنت بالكامل.

كانت كبرى شركات الاتصالات المحمولة في البلاد في ذلك الوقت تدعى شركة Mobilink والتي حظيت بأكبر عدد من المشتركين. فتوجهت وحدة عسكرية إلى برجها لإقفاله. ولا بد من الاعتراف بأن المهندس المناوب هناك، ورغم أنه قاوم التعليمات في البداية بقوة كانت مصدراً لإعجابي، لأنه لم يكن رجلاً مقاتلاً، وكان لا بد من بعض الجهد للسيطرة عليه. وهكذا تمت استعادة السيطرة على لاهور بالكامل في الساعة السابعة مساءً.

عندما أبلغ طيارُنا المشرفَ على المراقبة الجوية، في الساعة السادسة وثمان وأربعين دقيقة مساء، أنه لن يتمكن من الطيران إلى مسقط، بسبب وضع الوقود الحرج في الطائرة، وجَّه المدير العام لسلطة الملاحة الجوية، إلى المراقب

الجوي سؤلاً مذهلاً: «هل يمكن للطائرة أن تتوجه إلى بومباي؟» لعلي رأيت الكثير من الحمقى في حياتي، لكنني بالتأكيد لم أسمع سؤالاً قط مثل هذا! وكانت إجابة المراقب عن السؤال بالنفي. وهكذا أصدر المدير العام تعليماته إلى قسم المراقبة الجوية أن يوضح لطيارنا أن مطارات كراتشي ونواب شاه مغلقة لأسباب «تشغيلية»، وأن عليه الحصول على تعليمات بهذا الشأن من السلطات المعنية به، أي من الخطوط الجوية قبل أن يقوم بأي إجراء. فأجاب الطيار، بأن شركته للخطوط الجوية قد وافقت على هبوط طائرته في نواب شاه، لكن المراقب كرَّر قوله بأن مطار نواب شاه مغلق. لقد كان الأمر لا يصدق، لكنه صحيح ما من شك فيه. فأجاب الطيار أنه لم يكن لديه أي خيار سوى إبقاء الطائرة محلِّقة فوق كراتشي، ومن ثم الهبوط الاضطراري، أو اتخاذ مسار مباشر إلى أقرب مجال جوي.

ما حدث بعد ذلك يبقى من ألغاز ذلك اليوم، فقد عمد مراقب جوي في مكان آخر من كراتشي في قاعدة فيصل الجوية، والتي يديرها سلاح الجو الباكستاني، إلى الاستفسار من مراقبي مطار كراتشي، عن وقت الوصول المتوقع لرحلة طائرة من طراز Boeing 737 VIP في رحلة داخلية من إسلام أباد. لكن مراقبي مطار كراتشي، لم يستطيعوا تأكيد وقت وصول الرحلة المذكورة. وأتساءل هنا: من كان على متن تلك الرحلة؟ أم هل أُرسِلت هذه الطائرة لتقلَّني إلى مكان آخر، في حال هبوطنا في كراتشي، رغم كل المحاولات التي بذلت لمنعي من ذلك؟

وأخيراً، في الساعة السابعة وعشر دقائق مساءً، سمح المراقبون لطيارنا، بالهبوط في نواب شاه، واستغرق استعدادنا للهبوط خمس دقائق.

لم يكن نواز شريف يدرك أن تحرك الجيش بتلك القوة قد جعل الأمر كله مسألة وقت، لا غير، وأن كل شيء سينتهي عما قريب، ما لم تتحطم طائرتي. أعتقد أنه كان ينوي إرسالي إلى نواب شاه مفترضاً أن الشرطة هناك ستعتقلني، فور نزولي أرض المطار، دون أن يتدخل الجيش. لكن ما حدث في الواقع، أن عناصر من الجيش كانت موجودة في نواب شاه، كي تساعد أكبر منشأة كهربائية

في البلاد، في جمع الفواتير، وفي تنفيذ غير ذلك من المهام. وبالطبع لم يغفل مقر القيادة العامة وقوات كراتشي هذا الأمر، وأصدرا أوامرهما إلى الجنود الموجودين في نواب شاه للذهاب إلى المطار، ونزع سلاح الشرطة هناك، ومن ثم اصطحابي إلى مكان آمن، في حال هبوط طائرتي هناك. لكن الأمور أخذت تتسارع في كراتشي، بحيث لم يكن هنالك من داع لهبوطي في نواب شاه. ومع ذلك فقد توجَّه الجنود بالفعل، إلى مطار نواب شاه ونزعوا أسلحة الشرطة.

في الساعة السابعة وعشر دقائق، أي بعد دقيقة واحدة من السماح لطائرتي بالهبوط في نواب شاه، وصل العميد جبار بهاتي التابع لقوة حماية كراتشي، إلى برج المراقبة الجوي الخطأ في مبنى المسافرين في مطار كراتشي، وعندما اكتشف هذا الخطأ أمر بعض المراقبين أن يأخذوه إلى البرج الصحيح في مبنى المسافرين الجديد.

وعند وصوله إلى البرج الصحيح، كان المدير العام لسلطة الملاحة الجوية قد بلغه أن العميد جبار بهاتي وقواته قد وصلوا إلى البرج، وأنهم كانوا يصدرون أوامرهم إلى المراقبين لإرشاد الطائرة إلى الهبوط في كراتشي، فسأل المدير العام مباشرة لدى سماعه ذلك فيما إذا كان من المفروض هبوط «الشخص» (أي أنا) من الطائرة. فكانت الإجابة من قسم المراقبة أن كل ما كانوا يعرفونه، هو وجوب إعادة طائرتي إلى كراتشي. عند ذلك، أعطى المدير العام لسلطة الملاحة الجوية أمراً بالسماح لطائرتي بالهبوط في كراتشي، وهكذا تم تجهيز المدرج وإضاءة أنواره.

بعد لحظات، وصل اللواء افتخار إلى برج المراقبة الجوية، وكان كل ما حدث بعد ذلك غير ذي أهمية تذكر.

بعد الشجار الذي حدث في رواق منزل رئيس الوزراء، دخل المقدم شاهد علي وثلة من جنوده المنزل، ومضوا إلى المنطقة الخاصة والتي يطلق عليها اسم الجناح العائلي. وهناك في غرفة المعيشة شاهدوا نواز شريف يجلس مع ضياء الدين وأكرم وابن نواز شريف، حسين، (الذي كان معه في زيارته لأبوظبي) وسعيد مهدي وسيف الرحمن، رئيس ديوان المحاسبة البغيض الذي كان مولعاً

بمطاردة معارضي نواز شريف، والذي كان قد اعتاد على التبختر، وكأنه روبسبيير زمانه. وفي البهو، رأى شاهد علي أحدهم يندفع برسالة من المدير العام لسلطة الطيران المدني فحواها أن وقود الطائرة على وشك النفاد، لذلك لم يكن من الممكن تحويل مسارها إلى خارج الأراضي الباكستانية، ولربما تتحطم في حال لم تُمنَح الإذن بالهبوط، وتبين لنا فيما بعد أن هذه الرسالة كانت الثالثة من نوعها التي لقيت تجاهلاً تاماً.

دخل شاهد علي الغرفة وأعلن أن جميع من فيها هم رهن الاعتقال، فسأله نواز شريف بحزن: «أهو قانون الطوارئ، إذن؟» فأجابه شاهد بعدم معرفته بالأمر بعد، وانفجر سيف الرحمن بالبكاء في حين بدا نواز شريف مصدوماً.

جرى البحث عن شهباز شريف شقيق رئيس الوزراء من دون طائل، إلى أن علم شاهد علي أنه في الحمام، فطلب إليه الخروج. وافق شهباز على ذلك، غير أنه استغرق وقتاً طويلاً. لكن حين تباطأ بالخروج، اضطر شاهد علي إلى تحطيم الباب، فوجد شهباز يتلف خطاب نواز شريف الذي كان من المقرر أن يلقيه بعد نجاح الانقلاب الذي قام به، فأُخرج شاهباز من الحمام بالقوة. وأصرّ شاهباز وما زال يصرُّ حتى يومنا هذا، أنه لم يكن ضالعاً في خطة الانقلاب، في حين يصرُّ كاتب خطابات رئيس الوزراء، على أن رئيس الوزراء، لم يكن ليتقدَّم خطوة في الانقلاب دون استشارة أخيه، والله وحده يعلم حقيقة الأمر.

بحلول الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة، كان الانقلاب المضاد قد أحبط انقلاب نواز شريف في كافة أرجاء البلاد. وحطَّت طائرتي في كراتشي الساعة السابعة وثمان وأربعين دقيقة مساء. وفي الساعة الثامنة مساء، وصل اللواء محمود أحمد، آمر قوات راولبندي إلى منزل رئيس الوزراء، وأجرى بعض المناقشات مع الموقوفين لفترة ساعة من الزمن، ثم تم إرسالهم إلى موقع عسكري آخر، وتم التحفظ عليهم هناك.

لدى عودتنا إلى مقر القيادة العامة في كراتشي، أصابنا شيء من الذهول، وقررنا ألا نندفع في تصرفاتنا. كان أول عمل يجب القيام به هو إعادة الطمأنينة

إلى الأمة المُربَكَة، لكن دون تقديم أي وعد، قبل أن نستوعب كل ما مررنا به من أحداث. بدأت كتابة خطابي إلى الأمة باليد، وعندما انتهيت منه، وحظي بقبول الحضور، استعرت سترة مضادة للرصاص من أحد عناصر فدائيي المغاوير لأنني كنت أرتدي ثياباً مدنية. أما البنطال فقد أخفته المنضدة، وهكذا تحدثت إلى الناس في وقت لا يمكن للعقل أن يتصوره هو الساعة الثالثة صباحاً، وعندما وصلت إلى نهاية الخطاب وردت في ذهني الفكرة مرة أخرى: «ما الذي ينتظرني الآن حقاً؟»

الفصل الخامس عشر

تحليل الانتحار

ما الذي كان يريده نواز شريف من كل ما فعل؟ لماذا أقدم على الانتحار سياسياً؟ أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ستبقى لغزاً لا حل له.

كنت دائم الحرص على أن أكون رجلاً متعاوناً بصفتي قائداً للجيش. كنت أسأل نواز شريف بانتظام عما يمكن للجيش أن يقوم به، لتطوير حكومته الضعيفة، وكان بدوره يطلب إلي المساعدة في مجالات دعم شركة الكهرباء المتعثرة، وسلطة تنمية المياه والطاقة الكهربائية. ومع صعوبة تلك المهمة، فقد قبلت تولّيها، وبذلك تولى الجيش وظائف هذه السلطة ونشر ٣٦٠٠٠ من قواته وأنقذناها من الانهيار. كما طلب إلي نواز شريف أيضاً حماية ظهر الجهاز القضائي المذعور عند تعامله مع الإرهابيين الطائفيين، ومرة أخرى استجبت له دون أي تردد. كما افتتحنا العديد من محاكم مكافحة الإرهاب ووضعنا بعض القيود على هذه الجماعات الإرهابية.

وبالرغم من هذا النوع من التعاون الذي قدَّمته، كان هنالك بعض نقاط الاختلاف بين يوم وآخر، إلا أنني لم أرَ أهمية لهذه الاختلافات. لكن ربما اعتبرها نواز شريف مشكلات خطيرة. بعد بضعة أيام من تسلمي منصب قيادة الجيش، بدأ يتحدث بلهجة حادة عن اثنين من الضباط برتبة لواء مشككاً في ولائهما، وطلب إلي أن أحيلهما على التقاعد على وجه السرعة، وكان طلبه هذا غريباً للغاية. فقلت له أنني لا أستطيع القيام بذلك قبل أن يكون لدي لائحة اتهام ضدهما، ودون إعطائهما الفرصة لشرح سوء السلوك المنسوب إليهما. لكنه أصر على موقفه بشكل مباشر، ومرة أخرى بشكل غير مباشر عن طريق

الوسطاء، واستمر في ذلك لمدة شهر. وفي نهاية المطاف أعلنت له رفضي القاطع لتلبية رغبته، وقلت له لا يمكن بشكل من الأشكال التعامل مع الضابطين بشكل اعتباطي تعسفي لمجرد سماع إشاعة عنهما أو الشك بهما.

الاختلاف الثاني الذي برز بيني وبينه كان بعد بضعة أشهر، عندما تم اعتقال محرر صحيفة «فرايدي تايمز» الأسبوعية، بناء على أوامر رئيس الوزراء. في البداية كنت قد أُبلِغت بتولّي القضية وأن أبقي المحرر مُحتَجَزاً لدى فرع الاستخبارات الداخلية في لاهور، وقمت بذلك على مضض، والسبب الرئيسي لذلك كان لحمايته من تعذيب الشرطة وسوء معاملتهم له. وقمت تحديداً بالإيعاز إلى فرع الاستخبارات الداخلية بوضعه في منزل آمن بعيداً عن الأذى.

لم تنته القصة هنا، فقد صدمت في اليوم التالي عندما حَمَّلني رئيس الوزراء طلباً بغيضاً: إخضاع المحرر لمحاكمة عسكرية! في البدء تملكني الضحك تقريباً إذ ظننته مازحاً. لكن يبدو أن رئيس الوزراء قد حفظ درسه جيداً، فقال أن المحاكمة العسكرية مشروعة تماماً في حالات الخيانة. سبب لي هذا الاقتراح صدمة أعطتني تلميحاً أولياً عن انحراف رئيس الوزراء، ومرة أخرى رفضت ذلك الطلب رفضاً قاطعاً موضحاً العواقب المترتبة على هذا التصرف المتهور محلياً ودولياً. وانتهى الأمر بإطلاق سراح المحرر.

لعل مثل هذه المواجهات بيني وبينه جعلت رئيس الوزراء يدرك أنه كان ارتكب حماقة عندما اختارني للمنصب الذي أشغله، ولعله كان يظن أنني سأذعن له لمجرد أنني ابن لأبوين مهاجرين، مما سيجعلني أشعر بعدم الأمان ومستهدفاً فأطيعه في ما يريده. لكنني لا أعتقد أنه قد ارتكب في حياته خطأً أكبر من ذلك! فضيق الأفق هذا الذي فكر فيه لا وجود له في الجيش حيث نشعر جميعاً بأننا باكستانيون. ولم يفهم نواز شريف أيضاً أنه لا مجال للتشكيك في وطنية أولئك الذين تركوا كل شيء طوعاً من غير قسر، وجاءوا إلى الباكستان. لقد بنيت الباكستان لتكون ملاذاً وموطناً لمسلمي الهند، الذين فَرُّوا هرباً من السيطرة الهندوسية، اقتصادياً وسياسياً، ومن التمييز العنصري هناك. وكانت عائلتي واحدة من تلك التي لاذت بالوطن الجديد، وطن راهنَّا على بقائه

وازدهاره، فكيف يمكن مجرد التفكير بالإذعان لأي شيء نؤمن بأنه سيجلب الأذية لوطننا!

كانت قضية كارجيل الحاجز الأكبر بيني وبين رئيس الوزراء. وكنا كلانا نرغب بجذب أنظار العالم أجمع إلى كشمير سياسياً وعسكرياً، ونجحت مبادرة كارجيل في تحقيق ذلك، لكن بسبب الضغوط الخارجية السياسية التي تعرض لها نواز شريف، للتخلي عن المنطقة المحررة، انهار تماماً. وبدلاً من أن يستمد قوته من التضامن الوطني أخذ يوجه اللوم إلى الجيش، محاولاً إظهار نفسه وكأنه لم يفعل شيئاً يلام عليه في هذا الشأن. وكان يعتقد أنه سيكون في حالة أكثر أمناً، فيما لو أنكر معرفته بعملية كارجيل. وهكذا ظهرت مقالات مكتوبة بعناية فائقة ضمن إعلان الصفحة الواحدة، في صحف الولايات المتحدة الأمريكية تذمُّ الجيش، لتُشَيِّد بذلك جداراً فاصلاً بين الجيش والحكومة. لقد أظهر رئيس الوزراء ـ في هذه القضية بالذات ـ ضعفاً واضحاً، ووضع نفسه في صدام معي ومع الجيش.

رغم هذه الخلافات الظاهرة بيني وبين نواز شريف، فقد جازفت غير مرة في إسداء النصح له حول كيفية تطوير حكومته، وكنت أفعل ذلك رداً على تزايد الاحتجاجات وانتشارها بين المواطنين على الانحدار الشديد في الأمة. وكان ذلك أيضاً استجابة لضغط نخبة المفكرين، بل أن بعضهم تحلَّى بشجاعة كافية، جعلته يطلب إلي أن أتولى مهام رئيس الوزراء عنه، كما سألني بعضهم لماذا لا أستولي على الحكم إنقاذاً للأمة. ومع أنني كنت أوافق على تقديراتهم تلك، وأن الحكومة كانت في وضع سيّىء، فلم يكن لديَّ طريقة مؤسسية ولا منبر لإثارة القضايا والمساهمة في تصحيح الوضع، خاصة بعد أن استحوذ نواز شريف على كافة السلطات، واستأثر لنفسه بها بما فيها سلطة الرئيس الدستورية لحل الجمعية الوطنية. وبذلك لم يعد بإمكان الرئيس إزاحة رئيس الوزراء، أو حل حكومته، وبالتالي لم يكن هنالك أي قيد على نفوذ رئيس الوزراء، وبالتأكيد لم تكن لديَّ نية مبيَّتة بالقيام بانقلاب، بل فضلت أن تأخذ العملية السياسية مجراها كما هي.

لم يكن أمراً غير معتاد للمواطنين في الباكستان ولا لنخبة المفكرين، أن يلجأوا إلى قائد الجيش، وأن يطلبوا إليه إنقاذ الأمة. وفي كافة الأزمات كان الجميع يرى في جيش الباكستان منقذاً للبلاد. وكلما تعثَّرت الحكومات (كما كان يحدث مراراً وتكراراً)، وكلما نشب نزاع بين الرئيس ورئيس الوزراء (خاصة في عقد التسعينيات من القرن الماضي)، كانت كافة الطرق تؤدي إلى مقر القيادة العامة للجيش، وكان يُتوَقع دائماً من قائد الجيش، أن يمارس ضغوطاً على رئيس الوزراء، ليؤدي مهامه متجنباً الفساد والمحسوبية، وفي بعض الأحيان جرائم صريحة. كما كان قائد الجيش يجد نفسه وقد أُجبِرَ على التوسط في كافة النزاعات الناشبة بين الرئيس ورئيس الوزراء.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩، كانت الأمة في انحدار متسارع نحو انهيار اقتصادي وسياسي. وتحت هذه الظروف المرهقة، كنت أعمل على دعم رئيس الوزراء ومساعدته في أداء مهامه على وجه أفضل. لكن ما يؤسف له حقاً أنه لم يأمن جانبي ولم يثق بصدق نواياي، ورغم أنه كان ابن مدينة، إلا أنه كان يحمل عقلية الإقطاعيين، ولهذا أساء فهم المعارضة معتبراً إياها انعداماً في الولاء. ولا شك في أن سوء فهمه لولائي، جنباً إلى جنب مع شكّه بأني أخطِّط لانقلاب عليه، هما ما خلق في نواز شريف حالة من جنون الارتياب.

هنالك ثلاث نظريات أساسية، يمكن أن تفسر لنا ما فعله نواز شريف.

الاحتمال الأول: ربما كان نواز شريف منذ البداية، ينوي تعييني في منصب قائد الجيش لمدة لا تزيد على السنة الواحدة، علما بأن الفترة الاعتيادية هي ثلاث سنوات. وربما وجد ـ بعد سنة من خدمتي كقائد للجيش ـ أن بإمكانه تحييدي بإسناد منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة لي، وبالتالي يمكن له أن يستبدلني بجنرال آخر أكثر طاعة، مثل الفريق ضياء الدين، وأن يحصل منه على الدعم في الانتخابات الوطنية المقررة عام ٢٠٠٢.

الاحتمال الثاني: كما سبق وأسلفت، ربما كان نواز شريف يتوقَّع مني أن أكون طيّعاً، وأكثر ليناً معه، لأنني أنتمي إلى عائلة هاجرت إلى الباكستان من

الهند في فترة التجزئة السياسية. لكنه عندما أدرك خطأ تقديراته، قرَّر التخلص مني، ولربما ظن بأن ذلك سيمكِّنه من السيطرة على الجيش من جهة، وإرضاء الأمريكيين والهنود من جهة أخرى.

الاحتمال الثالث: لعله ظنَّ أنني بصدد تنفيذ انقلاب عليه للإطاحة به، وربما قام معاونون من أمثال الفريق ضياء الدين، بإثارة وتقوية جنون الارتياب لديه. ووفقاً لهذه النظرية فقد كان يحاول استباق تصرفاتي.

لكن أيّاً كان السبب وراء ذلك، فخلاصة الأمر أن نواز شريف ارتكب انتحاراً سياسياً. وبعد تفكير عميق بهذه القضية وصلت إلى استنتاج واحد، فحيث أن نواز شريف لم يكن لديه أيُّ سبب يدفعه إلى الانحدار إلى شفير الهاوية، فلا شكَّ أن أهمّ دافع له هو رغبته بأن يكون لديه قائد جيش مطواع، لا يردّ له طلباً لدعمه في الانتخابات الوطنية القادمة.

كان مجلس النواب قد أجاز للتو التعديل الخامس عشر للدستور، أطلق عليه «قانون الشريعة». وكان هذا التعديل قد جعل من نواز شريف حاكماً مطلق النفوذ، يُذَكرنا بملوك القرون الوسطى. لقد دأبت الباكستان من خلال كافة دساتيرها الثلاثة، على أن تكون جمهورية إسلامية في طابعها. لكننا سعينا إلى رسم خط فاصل بين السلطتين الحكومية والدينية. وكان من شأن هذا التعديل الدستوري، أن يضع سلطات تنفيذ القانون الديني في أيدي رئيس الوزراء. لم يبق على إصدار القانون سوى موافقة مجلس الشيوخ. وكان نواز شريف ينتظر انتخابات مجلس الشيوخ في أوائل عام ٢٠٠٠، التي كانت ستضمن له موافقة أغلبية ثلثي المجلس المذكور أيضاً نتيجة للطبيعة التي يتسم بها نظامنا. فكل أقاليمنا الأربعة ممثلة بالتساوي في مجلس الشيوخ، ويُنتخب الأعضاء من قبل مجالسها الإقليمية، على أساس نسبة توزيع المقاعد للأحزاب المختلفة في تلك المجالس. وحيث أن حزب نواز شريف، يحظى بأكبر عدد من المقاعد، في المجالس الأربعة مجتمعة، فالنتيجة إذن مضمونة. وهكذا كان مجلس الشيوخ سيصادق على التعديل الدستوري المذكور.

كان نواز شريف قد ألجم أيَّ معارضة له في حزبه البرلماني، من خلال إجراء التعديلات على الدستور، كما استولى على سلطة الرئيس في حلِّ الجمعية الوطنية في حالات معينة. وكل ما كان ينقصه بعد ذلك، ليجعل من نفسه دكتاتوراً مدنياً، هو أن يصبح «أمير المؤمنين».

ولعلَّ الفريق ضياء الدين، شعر بما يدور في خلد نواز شريف، فقام بذكاء بتشجيعه وحثّه على المضي قدماً، مقترحاً عليه في الوقت ذاته أنه، أي ضياء الدين، الكشميري المخلص، أفضل بديل لي. واستغل ضياء الدين قضية كارجيل، في إخافة رئيس الوزراء، ليدفعه إلى الاعتقاد بأنني أسعى إلى الإطاحة به. وحيث أن ضياء الدين، كان المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلية، فقد كان لكلماته وزنها الكبير لدى نواز شريف.

أما رد الجيش على محاولة نواز شريف الانقلابية، فلا ينبغي أن نراه كرد فعل لتصرف مذلٍّ آخر بحقهم فحسب، بل كان ذلك أيضاً رداً على الوضع المأساوي، الذي وصلت إليه البلاد، في عهد رئيس الوزراء، في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أوشكت الباكستان أن تصبح دولة فاشلة وعاجزة بل حتى إرهابية أيضاً. فالنمو الاقتصادي وصل إلى توقف تام، وأصبح البنك المركزي للبلاد في حالة إفلاس، ولم يبق لديه من الواردات سوى ما يكفي لعشرة أيام من النقد الأجنبي، كما كان على نواز شريف أن يُجَمِّد حسابات العملة الأجنبية الخاصة، بعد الإعلان عن فقدان إيداع ١١ مليار دولار. وبالرغم من أن مبلغاً وقدره ترليون روبية، أي ما يعادل ٢٠ مليار دولار تقريباً، قد أُنفِق في التنمية على مدى أحد عشر عاماً، إلا أننا لم نلمس من آثارها سوى تشييد طريق سريع يمتد ٢٣٠ ميلاً (٣٧٠ كيلومتراً). أما الإرهاب الطائفي، فقد راح يزداد، واشتعل اقتتال منتظم بين الشيعة والسنة. أما الشرطة فقد انهارت معنوياً بالكامل. وكان الخروج على القانون منتشراً بشكل مفرط، والمحاكم مثقلة بالقضايا. وامتدت ظاهرة انهيار المعنويات لتمسَّ الشعب كافة، فبدأت علامات اليأس من الوصول بالبلاد إلى مستقبل أفضل بالظهور، وفقد الناس اعتزازهم وافتخارهم بالانتماء إلى الباكستان، وأخذت أصواتهم تتعالى

وترتفع مطالبة بالتغيير. لكن نواز شريف، ومن خلال التعديل الخامس عشر للدستور، أراد اغتصاب كافة السلطات لينَصِّب نفسه أميراً للمؤمنين، وراعياً لأمورهم بسلطات دنيوية دكتاتورية ودينية بائدة.

تضرب روح الولاء بجذورها عميقاً في عناصر الجيش بكافة رتبهم. ففي المستوى الأدنى للجيش، نرى الولاء للقائد ولكلمته، وتطاع أوامره دون أي تردد أو شك. أما في المستويات العليا، فهناك حسّ ولائي أكبر، هو الولاء للقضية المشتركة، والمتمثلة في حماية البلاد من أي ضرر. لذلك كان على كبار القادة أن يقرروا ما إذا كان ولاؤهم أكبر لرئيس وزراء متعثر متخبط أم لأمتهم وشعبهم! إنني أشعر بالسعادة حقاً أن ولاءهم ـ في لحظة المواجهة الحقَّة ـ كان للباكستان، فلبوا نداءها، وفعلوا ما أردات منهم بلادهم أن يفعلوه، فاستحقوا مني أن أفخر بهم، وأن أفخر بالجموع الهائلة من أبناء الباكستان الذين احتشدوا ليعبِّروا عن دعمهم التلقائي لي، وثقتهم بي قائداً يوجه الأمة نحو السلامة والرخاء.

الباب الرابع

إعادة بناء الأمة

الفصل السادس عشر

الباكستان أولاً

هل سبق أن رماك أحدهم في الجانب العميق من حوض السباحة؟ يقول الناس إن هذه أفضل طريقة لتعلم السباحة، فإذا لم تسبح غرقت. هكذا شعرت تماماً عندما وصلت إلى دار الجيش في راولبندي. في صباح يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، شعرت بأني رُميتُ في الجانب العميق. وما كنت بالطبع أريد أن أغرق، فعزمت أن أقدم أفضل ما عندي.

بدأت في الحال بالشروع بعدد من الأمور. وأول ما خطر لي أن تتجنَّب البلاد فترة أخرى من الأحكام العرفية. وما أن انقضى الليل حتى غدت هذه الفكرة قناعة عندي. فقد أظهرت خبرتنا في الماضي بوضوح أن الأحكام العرفية تضرّ المؤسسات المدنية، فضلاً عن المؤسسات العسكرية، إذ ما أن يُفرض الجيش على المؤسسات المدنية حتى تصبح البيروقراطية معتمدة على ضباط الجيش لأخذ القرارات الجوهرية التي ينبغي لهذه المؤسسات المدنية أن تأخذها بنفسها. فقررت ألّا تُفرض أحكام عرفية. وإذا اقتضت الضرورة، فإن الجيش لن يوضع على رأس المؤسسات المدنية، بل بموازاتها، كشريك يُراقب إنجازاتها.

استدعيت زميليّ المقربين لي في الجيش: الجنرال محمد عزيز والفريق محمود أحمد، وأخبرتهما بما يجول بخاطري، وكانا قد توقعا أني سأعلن الأحكام العرفية، لذا شعرا بالدهشة لقراري، فشرحت لهما الأسباب، وسرعان ما اقتنعا برأيي.

سنبقى دولة القانون، ولكن نحتاج إلى إعادة العمل بالدستور المعطل، ونقيم حكومة مؤقتة. لقد كان لدينا رئيس الجمهورية، ولكن رئاسة الجمهورية حُجِّمت حتى غدت مجرد منصب. إن ما نحتاج إليه هو رئيس للحكومة، فرئيس الوزراء حسب دستورنا هو الرئيس التنفيذي للبلاد ورئيس الحكومة. وجاء بالحل المعقول أحد رجالنا البارزين في القانون الدستوري وهو شرف الدين بيرزادة: والحل هو أن نبقي الدستور نافذ المفعول، باستثناء بعض مواده، التي يمكن أن يوقف العمل بها مؤقتاً، وسوف أصبح أنا الرئيس التنفيذي ورئيس الحكومة.

حملت هذه الفكرة إلى اجتماع لقادة الفيالق. وكانوا هم أيضاً قد توقعوا فرض الأحكام العرفية. وهنا أيضاً كان علي أن أبذل جهوداً كبيرة لإقناعهم أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى كارثة. فتحت المجال أولاً لأن يعبر كل واحد منهم عن رأيه. وهذا ما اعتدت عليه (مع أنه شيء جديد في الجيش). وقد أجمعوا كلهم على أن الظروف الراهنة التي فرضت على الجيش، لا تترك خياراً سوى إقصاء حكومة نواز شريف.

ولما انتهى كل منهم من كلامه، بينت سبب اعتقادي أنه ينبغي ألّا نفرض القوانين العرفية. وقد راقت لهم فكرة المراقبة عوضاً عن فرض الجيش على المؤسسات المدنية. ولعلَّ تقلدُّي السلطة هو المثال الوحيد، في التاريخ، لتولّي الجيش الحكم من دون فرض الأحكام العرفية. بيد أن لدينا في الباكستان، كثيراً من الأمثلة الوحيدة التي ننفرد بها، بما في ذلك الحالة المعكوسة: حيث رئيس جمهورية مدني على رأس إدارة الأحكام العرفية (ذو الفقار علي بوتو).

وبعد أن أقنعت قيادة الجيش العليا برأيي في هذه المسألة الجوهرية، قرَّرنا أن أقوم بمخاطبة الأمة مرة أخرى، في أقرب وقت ممكن، وأشرح في خطابي الوضع الذي تواجهه البلاد، وأخبر الشعب بما خطَّطت للقيام به. وقد حُدِّد موعد الخطاب في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. لقد أردنا جميعاً أن نضمن أن تكون هذه آخر مرة يضطر الجيش فيها تولِّي زمام الحكم في البلاد. فكان علينا إقامة نظام يكون فيه استيلاء الجيش على الحكم في المستقبل أمراً مستحيلاً.

بدأنا في الوقت نفسه اختيار أعضاء حكومتي، وغيرهم من الأعضاء الأساسيين في الفريق. وكانت المعايير الوحيدة التي اتبعناها، هي السمعة التي لا يشوبها شائب، وسجلاً من الإنجازات الناجحة. ومن أجل اختيار فريق حكومتي، عيَّنت لجنة من كبار ضباط الجيش لتحديد المرشحين ومقابلتهم، ثم وضع قائمة من ثلاثة أسماء لكل وزارة. وقمت بمقابلة كل مرشح نهائي واتخذت القرار بشأنه.

كان أكثر هذه المناصب أهمية منصب وزير المالية، لأن الاقتصاد كان همُّنا المباشر. فاخترت من الأسماء الثلاثة المرشحة لهذا المنصب شوكت عزيز، وهو رجل مصارف قدير يتمتع بسمعة دولية كبيرة. وكان أحد العوامل الذي حسم اختياري له هو أن شوكت عزيز نشأ مثلي في طبقة متوسطة وصنع مستقبله بنفسه. ولم أكن قد التقيت شوكت أو رأيته من قبل. فاتصلت به هاتفياً وتكلمت معه وقلت له: الباكستان بحاجة إليك. فهل أنت على استعداد لأن تترك عملك وتقدم خدمة للأمة؟ فأجاب: «ذلك شرف لي». وقلت له بصراحة: «إن ما ندفعه لك لن يساوي ما تحصل عليه الآن من عملك». فقال إن ذلك لا يهمه. فاستدعيت شوكت عزيز إلى إسلام أباد وقابلته.

اعتقدنا جميعاً أنه جيد جداً، وهو دون شك الرجل المناسب لوزارة المالية. وهذا قرار لم أندم عليه قط. فقد ضحَّى براتب مريح لرجل مصارف دولي ذي سمعة عالية، وأسلوب حياة فخم، من أجل خدمة أمته. وقد قام، مع بقية الفريق الاقتصادي، بعمل رائع لإنقاذ اقتصاد البلاد. وبسبب قيام شوكت عزيز بهذا العمل الرائع في وزارة المالية، فقد أصبح فيما بعد رئيس وزرائنا.

وقد وجدت في الدكتور أشرات حسين مديراً قديراً للمصرف المركزي. لقد جاء أشرات حسين من البنك الدولي، وثبت فيما بعد أنه أفضل مدير للمصرف في تاريخ بلادنا. وقد حظيت البلاد أيضاً في الحصول على خدمات رجل الأعمال رزاق داوُد في منصب وزير التجارة. فقد جعل نظام التجارة عندنا أكثر كفاءة وعقلانية، إلى حد بعيد. وعيَّنت طارق إكرام، وهو المدير الإقليمي لشركة ركت وكولمان، رئيساً لمكتب تشجيع التصدير. وهذان الرجلان، مع وزير

التجارة، ألَّفوا فريقاً رائعاً، فجاوزت صادراتنا بفضلهم ١٠ بلايين دولار واستمرت بالازدياد، ولم تكن قط تبلغ ٩ بلايين.

اتسمت حكومتي بالتوازن. فقد تألفت من رجال ونساء من أربعة أقاليم، من أصحاب الكفاءات المشهود لها، وسجلات من الإنجازات الناجحة، في ميادين خبراتهم. لقد اختيرت الوزارات في «عقد الديموقراطية المرعبة» على أساس المحاباة، ولم يكن للكفاءة أهمية. ثم إن حكومتي كانت صغيرة، بدأت بعشرة وزراء فقط، والبون هنا شاسع بين هذه الوزارة، وبين العديد من الوزراء الكبار والصغار وغيرهم الذين وجدناهم في الإدارات السابقة.

لن أنسى أبداً أول اجتماع للوزارة. لقد اجتمعت مع أكثر الوزراء مرة واحدة في أثناء المقابلة، فلم أعرف وزرائي الجدد، فيما عدا اثنين من الجنرالات المتقاعدين برتبة فريق، وكانا كلاهما أرقى رتبة مني في الجيش. اقترحت في بادئ الأمر أن نقوم بالتعارف فيما بيننا، وبدأت بنفسي. وبعد أن انتهيت من تقديم سيرة ذاتية مختصرة جاء دور شوكت عزيز، إذ جلس إلى يميني مصادفة. فقدم نفسه بلغة إنجليزية عالمية رائعة، ومهَّد بذلك لأسلوب الكلام. وتبعه رزاق داود الذي تكلم بطلاقة بلهجته الأمريكية. وتكلم أيضاً بعد ذلك اثنان أو ثلاثة بلهجة إنجليزية فصيحة. ثم ألقيت نظرة على الجالسين على بعد مني، فرأيت زبيدة جلال من بلوخستان وزيرة التربية الجديدة. وهي من أحد أقاليمنا الأقل تطوراً. فتربية النساء في هذا الإقليم لم تنل الاهتمام الذي تستحقه. وخطر لي فجأة أنها قد لا تشعر بالارتياح تماماً بسبب التحدث بالإنجليزية، وقد يسبب لها ذلك بعض الإحراج. فأردت أن أسهل الأمر عليها وقاطعت الحديث وقلت إننا جميعا باكستانيون ويمكننا أن نتكلم بالإنجليزية أو الأوردية، لغتنا القومية. وعندما جاء دور زبيدة جلال، فاجأتني بأنها قدمت نفسها باختصار ووضوح بلغة إنجليزية رائعة.

لا بد أن أقرَّ أنني شعرت برهبة عظيمة أول الأمر للوضع الذي وجدت نفسي فيه، وكان مصدر قلقي هو قلة معرفتي بالاقتصاد والأمور المالية. فقرَّرت أن أتعلَّم في أثناء عملي من الجميع، من دون خجل. وعلى كل حال، فسرعان

ما أدركت أن هذه المعرفة ليست صعبة مثل علم الصواريخ. فكل باكستاني مثقف عاقل على دراية جيدة بمشكلات البلاد. وسرعان ما استطعت أن أشخِّص الأمراض وأن أصف لها الدواء.

كان اقتصادنا قد دُمِّر، وكنا على حافة الإفلاس. فقد تجنَّب زعماؤنا لسنوات عديدة، القيود التي تفرضها المؤسسات، وحكموا البلاد دونما رقيب، ولا حسيب. وشاع الفساد ومحاباة الأقرباء. ووقعت جميع مؤسسات الحكومة وتنظيماتها ومؤسسات القطاع العام، فريسة لأسوأ أنواع الفساد، الذي وجد دعماً من أعلى مستويات الحكومة، عن طريق تعيين مدراء غير أكفاء. وتغلغل الفساد بسرعة من القمة إلى القاعدة. وقد تعلَّمت من الخبرة أنه في أية مؤسسة في الباكستان، يوجد عشرة بالمئة من الناس لا يمكن أن يطالهم الفساد، وعشرة بالمئة فاسدون لا يمكن إصلاحهم (ويظلون على هذه الحال مهما حدث) وثمانون بالمئة ينتظرون ويراقبون ليروا بأي اتجاه تهبُّ الريح من القمة، ويغيِّرون مواقفهم طبقاً لذلك. وكانت الريح في التسعينيات من القرن العشرين تهبُّ في الاتجاه غير الصحيح.

يستطيع المرء أن يكتب مجلدات عن هذا الفساد المفرط، ولكننا نقتصر على بعض الأمثلة لضيق المجال. من التقارير الأولى التي تسلمتها من مقر الحاكم في السند، ذلك الذي تناول أنبوباً ينقل مياه الصرف الصحي إلى البحر. ومن النقاط المذكورة في هذا التقرير أن العاملين فيه عملوا بإخلاص فاختزلوا كلفة الإنشاء من ١١٦ بليون روبية إلى ٧٥ بليون روبية. شعرت أن المبلغ ما زال باهظاً. وطلبت إلى مهندسي الجيش أن يقوموا بمسح طول الأنبوب بأكمله وأن يقدموا لي تقديراً دقيقاً للكلفة. فعملوا مدة ستة أشهر في مناخ حار جداً، من آذار/مارس إلى آب/أغسطس عام ٢٠٠٠، واستنتجوا أن المشروع يمكن إنجازه بكلفة ١٨ بليون روبية فقط، والمشروع يجري تنفيذه الآن بهذا المبلغ مع بعض التعديلات. وكان الفرق في ميزانية المشروع يجد طريقه إلى جيوب المختلسين.

إن أكبر إخفاق مالي أصاب الأمة، هو تبديد ١٤ بليون دولارٍ أمريكي من إيداعات العملة الأجنبية للأفراد والمؤسسات التي أُمنت لدى مصرف الباكستان

المركزي. وقد صرف هذا المبلغ في غير محله، لسدِّ عجز ميزان المدفوعات وفائدة الديون. وأنا أُسمِّي ذلك أكبر سرقة للمصرف في التاريخ. قادت هذه السرقة إلى اتخاذ قرار حكومي أدى إلى كارثة: لقد جمِّدت جميع الحسابات بالعملة الأجنبية لمنع تسرُّب المال من البنوك، ففقد جميع الباكستانيين (فضلاً عن المستثمرين الأجانب) ثقتهم بحكومة الباكستان، وكانت النتيجة تهريب مبالغ ضخمة من الأموال.

أبلغت في منتصف عام ٢٠٠٠ عن الموافقة على صرف ١٤ بليون روبية لتأهيل قنال مارالا رافي لينك. وأخبرني المدير العام لسلاح الهندسة في الجيش أنه لا حاجة البتة إلى هذا العمل . وكان هذا المشروع سيوفر طريقة أخرى لسلب خزانة الدولة. فأوقفت المشروع. وقد مضت ست سنوات ما زالت القناة تعمل بكفاءة. كما أنفق مبلغ آخر يفوق حد التصديق وهو ١.١ ترليون روبية صرف على مشاريع تطوير القطاع العام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٩، أي ما يقارب ١٠٠ بليون روبية كل عام. ولم ينفَّذ أثناء هذه الفترة، أيُّ مشروع مرئي تمَّ إنجازه، ما عدا الطريق العام M2 بين لاهور وراولبندي. وهو مشروع اشتمل أيضاً على الكثير من أعمال الاختلاس.

وقد تشكَّلت لديَّ القناعة أن هذا الفساد الضخم حدث في المراكز العليا للحكومة، وفي مراكز الساسة والبيروقراطيين وأصحاب البنوك. وهذه المجموعة الأخيرة اختارها الساسة بعناية حيث كانت جميع المصارف تابعة للدولة.

وإذا وضعنا الفساد المالي جانباً، فإن محاباة الأقرباء وعدم الكفاءة كانا منتشرين إلى حد بعيد في الحكومة. فلا نجد خطة استراتيجية قادمة من القمة، ولم أجد في أي موقع من الوزارة، أو المؤسسة أو التنظيمات أو الأقسام، أية رؤية أو استراتيجية واضحة، بل كانت الباكستان تشبه سفينة دون جهاز قيادة تتخبط عبر البحار على غير هدى، ويقودها ربَّان لا يملك سوى مهارة السلب. وكان شعب الباكستان هو الضحية الكبرى، يعيش على الوعود الكاذبة في كل حملة انتخابات ثم يصاب بخيبة الأمل. وكانت جميع المؤشرات الاجتماعية ـ كالصحة والتربية، والدخل ـ متدنية لدرجة يخجل منها المرء، وهي في تدهور

مستمر. ازداد الفقر المدقع بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩ لأصحاب الدخل الذين يحصلون على دولار أو أقل في اليوم ـ إلى حد مخيف، من ١٨ بالمائة إلى ٣٤ بالمئة. وقد ترأس مؤسسات القطاع العام، دون استثناء، رجال أذلّاء متملقون، وعانت هذه المؤسسات من كثرة الموظفين الذين عيِّنوا طبقاً لميول سياسية: فكانت تعمل بخسارة، وتعتمد على الحكومة من أجل البقاء. لقد بلغ نزيف مؤسسات القطاع العام، مبلغاً ضخماً يساوي ١٠٠ بليون روبية في كل عام ـ وهو تبديد لأموال دافعي الضرائب.

أما المسألة الجوهرية التي أصابت «الديموقراطية» بالشلل فهي غياب الرقابة والتوازن في القيادة السياسية. فكانت الرقابة الوحيدة على رئيس الوزارء هي سلطة رئيس الجمهورية في حلِّ الجمعية الوطنية (البرلمان) وإقالة الحكومة. وصمام الأمان هذا، كما رأينا، تخلّص منه نواز شريف باستخدام أغلبية الثلثين المؤيدة له تأييداً أعمى، مما أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة له. ثم إن هذا القيد أدى دائماً إلى إثارة الشك والكراهية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

إن مثل هذه الحالة جعلت الشعب يفقد الأمل. فأخذ الباكستانيون يفقدون الثقة ببلادهم. وأصاب اليأس الشباب خاصة. وهكذا تحدد العمل الذي ينبغي أن أقوم به. فكان عليَّ أن أضع سفينة الدولة في مسارها الصحيح، ولا بد من رسم خطة لمسارها واتجاهها، ولا بد من تعيين ملاحين جدد، من أصحاب الكفاءة لقيادة السفينة. وقد عزمت أن أسير بالباكستان نحو الأمام بأقصى سرعة ممكنة.

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تحدثت إلى الأمة مرة ثانية. وبدأت خطابي كالآتي: تسلمت مقاليد الحكم في ظروف غير طبيعية، ولست أنا السبب. فمما لايصدق، بل من المؤسف أن عدداً قليلاً من الناس تقلَّدوا السلطة في الحكومة السابقة كانوا يتآمرون لتحطيم آخر مؤسسة للاستقرار بقيت في الباكستان بزرع الفرقة في صفوف القوات المسلحة الباكستانية. ومن يصدِّق أن رئيس أركان الجيش الذي كان يمثل الباكستان في سريلانكا، مُنع بعد عودته من الهبوط في بلاده. وعوضاً من ذلك فقد وجدت نفسي في وضع كان سيضطر

طائرتنا للهبوط في الهند أو السقوط. ولم أحاول إخفاء رأيي في الوضع الصعب الذي كانت تمرُّ به بلادنا:

بدأنا قبل اثنتين وخمسين سنة بقبس من الأمل، واليوم وقد تلاشى قبس الأمل، ها نحن نقف الآن في ظلام. فاليأس والقنوط يحيطان بنا، ولا نرى أثراً للنور من حولنا. لقد كان الانحدار تدريجياً، ولكن سرعته ازدادت في السنوات العديدة الأخيرة.

لقد وصلنا اليوم إلى حالة انهيار في اقتصادنا، وفقدنا مصداقيتنا، وتحطمت مؤسسات الحكومة، وأدى عدم التناغم بين الأقاليم إلى ظهور شقوق في الدولة الفدرالية.

وموجز القول، لقد فقدنا سمعتنا الحسنة، وكرامتنا، واحترام المجتمع الدولي لنا. أهذه هي الديموقراطية التي تصورها لنا زعيمنا القائد الأعظم؟ أهذا هو الطريق للدخول في الألفية الجديدة؟

وضعت لنفسي منهاجاً من سبع نقاط. بعض هذه النقاط تحتاج بطبيعتها إلى كثير من الوقت لإنجازها. فقد علمت أن أفضل ما أستطيعه هو أن أبدأ بالعمل وأصل به إلى مرحلة لا يمكن معها دفعه إلى الوراء بسهولة. والنقاط السبع هي:

١ ـ إعادة بناء الثقة بالوطن وإعادة بناء المعنويات.

٢ ـ تقوية الدولة الفدرالية، وإزالة عدم التناغم بين الأقاليم، وإعادة التماسك الوطني.

٣ ـ إعادة الحياة إلى الاقتصاد وإعادة ثقة المستثمرين به.

٤ ـ ضمان القانون والنظام والإسراع في إقامة العدالة.

٥ ـ التخلُّص من تسييس مؤسسات الدولة.

٦ ـ نقل السلطة إلى المستويات الدنيا.

٧ ـ ضمان محاسبة سريعة للجميع.

ووعدت الشعب، أن إعادة العافية إلى ثروة البلاد هي واجب، لا بد من إنجازه دون هوادة. وشخَّصت من بين النقاط السبع أربعة ميادين تحتاج إلى تركيز خاص، وهي:

١ ـ إعادة إنعاش الاقتصاد.

٢ ـ اتباع نظام حكومة جيدة، ويشمل هذا جميع عناصر التطور الاجتماعي، كالصحة، والتربية، وتحرير المرأة.

٣ ـ التخفيف من حدة الفقر.

٤ ـ إعادة البناء السياسي لإدخال ديموقراطية تتسم بالديمومة.

هذه هي النقاط التي ركَّزت عليها تركيزاً مستمراً عندما كنت أقود دفَّة الحكومة على رأس السلطة التنفيذية.

لقد أسَّست المكتب الوطني لمحاسبة الأفراد، لكي أدخل خشية الله إلى قلوب الأثرياء وأصحاب النفوذ الذين كانوا قد سلبوا الدولة لفترة طويلة. وصدر أمر خاص لهذا المكتب خوَّله سلطة واستقلالية. وأردت أحد جنرالات الجيش رئيساً للمكتب، يتسم بنزاهة لا تقبل الشك، ووضوح الفكر والشجاعة التي تجعله يتحرك ضد الأغنياء وأصحاب النفوذ دون أن يتأثر بنفوذهم. ووجدت في الفريق محمد أمجد كل هذه الصفات، بل لقد فاق توقعاتي. ففي فترة قصيرة استطاع أن يكسب مصداقية لنفسه ولمؤسسته. وقد ترأس فيما بعد المكتب الوطني للمحاسبة كل من الفريق خالد مقبول والفريق منير حافظ والفريق شاهد عزيز. وكانوا جميعاً يتصفون بالكفاءة ذاتها. كان لهذا المكتب أثر كبير واسع. إذ استرجعت البلايين التي اختلست من ثروة الأمة. وقدِّم المختلسون للمحاكمة.

أنا أعرف أن الناس في كل مكان يتوقون لمعاقبة الحكام على أخطائهم. ولكن تقديم الفاسدين والحكام والساسة المجرمين إلى المحاكمة ليس بالأمر السهل أبداً. فالناس في المناصب الحكومية من أصحاب النفوذ يختلفون عن رجال الأعمال، الذين يخلفون وراءهم أدلة ورقية للقروض التي يأخذونها من المصارف، بل هم يعرفون كيف يتجنَّبون ترك مثل هذه الأدلة وراءهم، كي لا

تقع في أيدي القضاة في المستقبل. وقد استطعنا ـ مع ذلك ـ تقديم الكثيرين للمحاكمة والتسويات القضائية واسترجاع قروض مصرفية غير مدفوعة، مع أنها لم تكن بالمستوى الذي تمنيته، لا سيما فيما يتعلق بالساسة وموظفي القطاع العام.

كنت بحاجة إلى مؤسسة، ذخيرة فكرية، للبحث والتوصية بالإصلاحات في شتى الميادين. وأطلقت على هذه المؤسسة اسم المكتب الوطني لإعادة البناء. وكنت هنا بحاجة إلى شخص يتسم بعقل تحليلي خصب، واسع الاطلاع على الأدبيات، له المقدرة على التركيز، يعمل بجد دون كلل. واعتقدت أن الفريق تنوير حسين نقفي (متقاعد) له جميع هذه الصفات. ولا بد لي من القول إن ما أنجزه قد فاق توقعاتي. أول مهمة كلفته بها هي وضع نظام الحكومة المحلية لإدخال اللامركزية إلى النظام السياسي عندنا. فكتب نظاماً كاملاً لحكومة محلية، ووضع قوانين مفصلة لمستويات الحكم المختلفة التي طوَّرناها وتبنَّيناها. وقد اعترف بها البنك الدولي على أنها ثورة صامتة في الباكستان. ويعود الفضل إلى الجنرال نقفي في إنجاز المهمة الضخمة، وهي نظام جديد للشرطة لعام ٢٠٠٢، حلَّ محل نظام ١٨٦١. وأدى ذلك إلى وجود تناغم بين قوانين الشرطة والبيئة السائدة في نظام الحكم. لا شك أن الأمة مدينة له بالفضل.

غير أنني لم أكن على علم آنذاك أن قرار المحكمة العليا في قضية تعارض شرعية تولي مقاليد الحكم سوف تقيد كثيراً قدرتي في إنجاز البرنامج الذي وضعته لنفسي. ففي ١٢ آيار/مايو ٢٠٠٠، برَّرت المحكمة العليا إقالة حكومة نواز شريف واستيلاء الجيش على الحكم بعدم شرعية إقالتي من رئاسة أركان الجيش، ولكنها وضعت قيدين عليَّ كان لهما نتائج بعيدة الأثر. أولهما أنها طلبت إلي إجراء انتخابات في غضون ثلاثة أعوام. وأنا أعرف الآن، أنني كنت في حاجة إلى وقت أطول لإكمال برنامجي، مع أنني اعتقدت آنذاك أن ثلاث سنوات مدة كافية. لم أكن أدرك آنذاك أن ما تحتاج إليه الباكستان ليس مجرد إصلاح بل إعادة بناء. لم أعلم أن الوقت يمر مسرعاً، وربما أشعر في بعض الاحيان بالأسى، لأنني لم أطلب إلى المحكمة العليا المزيد من الوقت ـ

خمس سنوات على الأقل. فلم يكن بمقدوري إكمال نظام توزيع الموارد الحالية بين الحكومة الفدرالية (التي نسميها المركز) والأقاليم، وتحديد السلطات والمسؤوليات بين المركز والأقاليم. لقد بدأت دراسة إعادة بناء الحكومة والخدمة المدنية، ولكنني لم أستطع الوصول بهذه المسألة إلى المرحلة التي تعطي ثمارها. وعلى كل حال، فإن جميع هذه الدراسات بدأت في المكتب الوطني لإعادة البناء، وقد انبثق عدد من الأفكار من المكتب.

صرفت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وآثارها انتباهنا عن هذه القضايا. فاضطررت أن أضع الأمن قبل إعادة البناء. أما القيد الثاني الذي فرضته عليّ المحكمة العليا فهو أنه ليس في مقدوري إدخال تغييرات بنيوية في الدستور: «لا يجوز إدخال تعديلات في السمات البارزة للدستور: كاستقلال القضاء، والفدرالية، والنظام البرلماني للحكومة واقترانه بمواد من الدين الإسلامي». وكان هذا يعني أن إصلاح الديموقراطية المعطلة يخضع لقيود.

أنني أعتقد الآن، بعد نظرة إلى الماضي، أنني كنت محقاً في القرارين اللذين اتخذتهما بعدم إلغاء الدستور، وعدم فرض الأحكام العرفية. وقد استوحيت هذا الرأي من رسالة كتبها ابراهام لنكولن في عام ١٨٦٤، قال فيها:

«لقد فَرضت عليّ اليمين التي أقسمتها بالحفاظ على الدستور، المحافظة بكل وسيلة ضرورية على الحكومة والأمة اللتين يعدُّ الدستور القانون الأساسي لهما. هل كان من الممكن فقدان الأمة والحفاظ على الدستور؟ القانون العام يحتّم علينا أن نحمي الحياة وأعضاء الجسم، ومع ذلك فكثيراً ما يبتُر عضو من الأعضاء لإنقاذ الحياة، ولكن ليس من الحكمة أن يُضحى بالحياة لإنقاذ أحد الأعضاء. لقد شعرت أن بعض الإجراءات التي لا تكون دستورية، قد تصبح شرعية حين تكون ضرورية للحفاظ على الدستور من خلال الحفاظ على الأمة. وسواء كنت على صواب أو خطأ فقد آمنت بهذه الحجة وأنا الآن أقرّها».

لقد اتفقت دائماً مع آراء ابراهام لينكولن هذه. بل أنني وجدت هذه الفقرة مصدر إلهام كبير لي وموضع إعجابي بلغتها الجميلة، فاحتفظت بها في حقيبتي

دائماً منذ أن قرأتها أول مرة عام ١٩٩٠. ولم أكن آنذاك أعلم أنني سوف أعتمد عليها في يوم من الأيام. وفي أثناء المحنة التي وجدت نفسي فيها، اعتقدت أنني أستطيع الحفاظ على الأمة بطريقة يمكن للدستور أن يبقى أيضاً فعالاً. فتوصلت إلى حلّ للوضع المتأزم بطريقتي الخاصة: إذ حافظت على كل من الأعضاء والجسم. وإذا كان علي أن أختار بين الجسم والعضو لاخترت الجسم.

فإذا زالت الأمة زال الدستور. أما إذا زال الدستور لا سيما الدستور الذي يشكو من العيوب، فإن الأمة تبقى وتستطيع دائماً أن تعطي لنفسها دستوراً آخر أو تصلح عيوب الدستور الأول. وهكذا فإن واجبنا النهائي هو الحفاظ على الأمة. وقد يكون الخيار قاسياً، ولكنه واضح: الباكستان تأتي أولاً ودائماً. لقد أنجزنا ما هو مثالي: حافظنا على الجسم والعضو: على الأمة والدستور.

الفصل السابع عشر

البحث عن الديموقراطية

أعتقد اعتقاداً جازماً، أنه ليس في العالم، بلد يستطيع أن يتقدَّم دون نظام ديموقراطي، ولكن الديموقراطية لا بد أن تُقدَّ على قدّ البيئة الخاصة لكل أمة من الأمم. في هذه الحالة فقط تكون الديموقراطية فعَّالة تعطي السلطة للشعب، وتنتج حكومة تستطيع أن تلبي حاجات الشعب. وإذا كانت الديموقراطية غير فعَّالة، فهي إنما تكون مجرد واجهة، لا روح لها ولا جوهر. هناك عدد كبير جداً من الأنظمة تستحق أن تسمى ديموقراطية. إن زرع نظام معين في بلد آخر لن ينجح، كما برهنت عليه الحال بوضوح في الباكستان وفي أماكن أخرى، إذا كان ذلك النظام غريباً. إذ يمكن أن يرفضه الشعب، كعضو غريب في الجسم البشري.

ومن المؤسف أن الديموقراطية الفعالة هي ما لم تحصل عليه الباكستان منذ ولادتها في ١٤ آب/أغسطس عام ١٩٤٧. وافتقار البلاد لهذه الديموقراطية الفعَّالة هو أساس أغلب العيوب التي نعاني منها. وتكمن المشكلة في أن أكثرنا يعلم أن الكلمة الإغريقية «ديموس» تعني «الناس أو الشعب»، ولكن قلَّما نجد من يهتم بالكلمة الإغريقية الجوهرية الأخرى وهي «كيراتين» «الحكم». فحكم الشعب أو الحكم عن طريق الشعب الذي هو روح الديموقراطية، قد طواه النسيان. إن ما أسسناه نحن في الباكستان عن قصد هو ليس حكم الشعب بل حكم أقلية مختارة. هذه ليست ديموقراطية، بل أوتوقراطية (حكومة استبدادية الفرد) في أغلب الأحيان، وحكومة بلوتوقراطية (حكومة الأثرياء) عادة، وفي الفترة الأخيرة كليبتوقراطية (حكومة النشالين). وهذه كلها تعمل بعقلية النظام

الإقطاعي العشائري «باسم الشعب» متخفياً وراء غطاء الديموقراطية. وتؤلف هذه الأقلية المختارة الرؤساء الإقطاعيين، وأمراء الحرب من العشائر والساسة من كل لون. لقد ورثنا في الباكستان مجتمعاً إقطاعياً أبوياً. وينقسم المجتمع إلى أجزاء أفقية من الأقاليم والقبائل والعشائر، والطوائف والطوائف الفرعية. ولا يصوت الشعب متجاوزاً هذه الأقسام أو متجاوزاً حدود القبيلة أو العشيرة أو الطائفة. فالانتخابات تنطوي على إقامة ائتلافات من العشائر أو القبائل، يتفاوض فيها زعماء العشائر، دون اللجوء إلى صوت الناخب المستقل. ويساعد هذا النظام على عدم الكفاءة والفساد، ويؤدي إلى حكم ضعيف، ويخلق وهماً من الديموقراطية، لأن لدينا انتخابات، ولكننا ننسى أن الانتخابات إنما هي وسيلة للديموقراطية، وليست غاية في حد ذاتها.

سبّب لنا تاريخ ديموقراطيتنا غير الفعَّالة كوارث كبيرة، أخطرها انفصال الباكستان الشرقية في عام ١٩٧١.

كانت معاناتنا خلال العقود الستة الماضية تجربة مفيدة. ومهما يكن من أمر، فمن حسن الحظ أن عدداً متزايداً من المفكرين يعتقدون أنه لا خيار آخر سوى الديموقراطية الحقيقية. إن اختلافنا ليس حول أن يكون لنا ديموقراطية، وإنما في أفضل السبل لجعل الديموقراطية تعمل بفاعلية لبلادنا ولأمتنا، وفي وضع نظام ينتج عنه ديموقراطية حقيقية يتوق لها الشعب.

وهذا يدعوني للبحث في المقاييس العديدة المستعملة لقياس الديموقراطية. إذ ينبغي أن يكون للشعب خيار إقالة الحكومة في فترات منتظمة، عن طريق الانتخابات. ولا بد لوسائل الاعلام أن تكون حرة، ضمن معايير السلوك المتمدن. ويعتقد الاشتراكيون، الذين يصفون بلدانهم دائماً بأنها «ديموقراطيات الشعب» أن الديموقراطية تتطلب توزيعاً عادلاً للثروة، والتمتع بالضمان الاجتماعي، والتربية والتعليم، والفرص المتساوية. أنا لست اشتراكياً، ومع ذلك أشاركهم في هذه المثل العليا. إنني أعتقد أن المقياس المستقيم الأفضل، والذي ينساه الأثرياء في أغلب الأحيان هو الظرف الإنساني. إنني أعتقد أن أي نظام لا فائدة فيه، إذا كان لا يحسِّن من ظروف الإنسان بشكل واضح ومستمر.

عندئذ لا يهم الجماهير الكبيرة الجائعة خاصة، أي نظام هو، وما إذا كان يندرج تحت اسم الديموقراطية.

ينبغي لنظام الانتخابات أن يأتي إلى الحكم بحكومة تشعر بإحباطات الشعب وآماله، وتقوم بأقصى ما تستطيع لمعالجة هذه الأمور. ولا وجود لأي شيء آخر يمكن تسميته بالديموقراطية مهما حلَّق بنا الخيال. جرت عندنا في الباكستان انتخابات عديدة أدت إلى وضع السلطة في يد طبقة صغيرة مختارة كان هدفها الرئيسي المحافظة على امتيازاتها وصيانتها وتعزيزها حتى على حساب البلاد وإهمال الشعب. وكذلك أنا أعلم أن النمو الاقتصادي حيوي لتقدم المجتمع، ولكن لا فائدة فيه في حد ذاته، إلا إذا تحسنت معه نوعية الحياة للمواطن العادي ابتداء بالفقراء. وهذا لا يحدث في غياب حكومة جيدة. ما فائدة النجاح الاقتصادي الكبير إذا كانت فوائده لا تتغلغل إلى الطبقات الدنيا من الشعب؟ وعلى كل حال، لماذا نقوم بكل هذه الترتيبات السياسية والإدارية، بما في ذلك إقامة دولة قومية، إذا لم يكن ذلك من أجل فائدة مواطنينا؟ فإذا لم تصل إليهم هذه الفوائد، فإنهم يفقدون الثقة بالدولة، بل يمكن للدولة أن تنهار.

يُظهر موجز لتاريخ الباكستان السياسي كيف أخفقنا في تأسيس ديموقراطية حقيقية. لقد كانت وفاة «أبو الأمة»، القائد الأعظم محمد علي جناح بعد ثلاثة عشر شهراً من الاستقلال، نكسة خطيرة. إذ فقدت بوفاته دولة الباكستان الفتية زعامتها سياسياً وواقعياً ومجازياً، بل وايديولوجياً. واستغرقنا تسعة أعوام لنضع في آخر المطاف دستوراً في عام ١٩٥٦. وحتى هذا الدستور، خرق المبدأ الأساسي الذي يقول إن لكل شخص صوتاً واحداً. فقد ساوى الدستور سكان الباكستان الشرقية بالباكستان الغربية (مع أن عدد سكان الجزء الشرقي يفوق عدد سكان الجزء الغربي) عن طريق استخدام وسيلة سميت «مبدأ المساواة». هذه الوسيلة منحت عدداً مساوياً من المقاعد في البرلمان للأقلية في الباكستان الغربية والأكثرية في الباكستان الشرقية. ومن أجل تبرير هذه المساواة دمجت «الأقاليم الأربعة» للباكستان الغربية، وهي البنجاب والسند وإقليم الحدود الشمالية الغربية وبلوخستان، في وحدة واحدة سمّيت إقليم الباكستان الغربية.

وكان من الطبيعي أن يشعر سكان الأقاليم الثلاثة الصغيرة في الباكستان الغربية بكثير من عدم الرضا بسبب هذا القرار الذي لم يعتمد على تأييد شعبي. فقد اعتقدوا أن القرار يضعف من ثقافتهم ويجردهم من حصتهم العادلة من موارد البلاد. ومع أن ساسة الباكستان الشرقية (بسبب مصالحهم الخاصة وخططهم الذاتية) كانوا قد وافقوا على هذا الترتيب الظالم، فإن أغلبية الشعب البنغالي هناك شعرت أنها قد خدعت، لأن أصواتها لم تعط القيمة التي تستحقها.

كانت الانتخابات حسب الدستور الجديد ستجرى في وقت مبكر من عام ١٩٥٩. ولكن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨ قام رئيس الجمهورية آنذاك ـ وهو موظف مدني وعسكري متقاعد يدعى الفريق اسكندر مرزا ـ بحل البرلمان بالاشتراك مع رئيس أركان الجيش أيوب خان، وأقال الحكومة (وكانت غير منتخبة تعوزها الشرعية)، وألغى الدستور وأعلن الأحكام العرفية، وأصبح الجنرال أيوب خان رئيس الأحكام العرفية. بيد أن الاثنين وجدا صعوبة في تقسيم السلطة بينهما، وبعد أحد عشر يوماً فقط، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، أقيل الرئيس مرزا وأجبر على المغادرة إلى لندن، ولم يعد قط. وأصبح الجنرال أيوب خان رئيس الجمهورية.

ألغى الرئيس أيوب خان الأحكام العرفية في عام ١٩٦٢، عندما جاء بالدستور الثاني للباكستان. ومما يؤسف له أن هذا الدستور احتفظ بجميع العناصر المخالفة للديموقراطية في الدستور الأول، كمبدأ المساواة و«الوحدة الواحدة للباكستان الغربية». ومع أن الباكستان تحت حكم الرئيس أيوب خان شهدت تطوراً اقتصادياً فاق ما شهدته من قبل، فإن فوائد التطور لم تصل إلى الجماهير بقدر كاف. بل عوضاً عن ذلك، أصبحت الثروة محصورة في عدد قليل، أكثرهم من طبقة الصناعيين الجديدة التي عرفت «بالعائلات العشرين» وبعد ذلك «بالاثنتين والعشرين». ولم تكن هذه الصورة صحيحة تماماً، ولكن بوتو الماكر استغلّها ليقوّض الإنجازات الجيدة التي أحرزها أيوب.

في الفترة بين ١٩٦٨ و١٩٦٩ أدى التململ بين الجماهير إلى انتفاضة شعبية، وكانت الأسباب الرئيسية للتململ هذا الفروق الاقتصادية بين «الباكستان

الغربية والباكستان الشرقية» وتجميع الثروات في اثنتين وعشرين عائلة، والشعور القوي بالحرمان والعزلة في الباكستان الشرقية، والاختناق السياسي العام الذي شعر به الشعب. استعملت كل هذه الشكاوي استعمالاً فعالاً من قبل زعماء المعارضة السياسيين. لم يستطع أيوب خان تحمل هذا الضغط فقرر الاستقالة في آذار/مارس ١٩٦٩.

ولكن عند مغادرته الحكم لم يتَّبع الدستور ويسلِّم السلطة إلى رئيس مجلس الأمة، بل سلَّمها إلى رئيس أركان الجيش، الجنرال يحيى خان، الذي أبطل الدستور وأعلن الأحكام العرفية. وهكذا دارت الباكستان دورة كاملة، إلى ما كانت عليه في ١٩٥٨. بيد أن الجنرال يحيى كان تحت ضغط لتنفيذ اثنين من المطالب الشعبية للذين ثاروا ضد أيوب: وهما إنهاء مبدأ المساواة وتفكيك «الوحدة الواحدة». وقد فعل ذلك فعاد بالباكستان إلى الأقاليم الأربعة، وبهذا المفهوم عدنا إلى أيام ما قبل دستور ١٩٥٦.

أجرى الجنرال يحيى خان انتخابات عادلة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠. ولكن أموراً كثيرة كانت قد حدثت قبل ذلك أدت آنذاك إلى تكوين الجناحين الشرقي والغربي من الباكستان، فصوت كل جناح لنفسه. صوتت الباكستان الشرقية لحزبها، عصبة عوامي، بالإجماع تقريباً. وقد سبق أن ذكرت أنها فازت في الانتخابات فوزاً كاسحاً، وأصبح لها أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية، وحصلت على حق تشكيل الحكومة دون أن تدخل في ائتلاف مع أية جهة أخرى.

لقد حدث شقاق بين ذو الفقار علي بوتو، وزير الخارجية السابق، والمقرب جداً من أيوب خان الذي كان غالباً ما يدعوه «ابنه»، وبين ولي نعمته، أيوب خان، فأسس بوتو حزباً خاصاً به سماه حزب الباكستان الشعبي وفاز هذا الحزب في إقليمين من أكثر الأقاليم كثافة في السكان في الجناح الغربي، وأصبح له المركز الثاني من حيث عدد المقاعد في الجمعية الوطنية. لكنه لم يحصل على أغلبية المقاعد، إذ كان ينقصه الكثير لذلك. وكان من مهام الجمعية الجديدة أيضاً وضع دستور جديد، وفي تسعين يوماً هذه المرة. هذا

يعني أن عصبة عوامي ذات الأغلبية ـ أي الباكستان الشرقية ـ يمكنها أن تصوغ دستوراً يمنحها الاستقلال الإقليمي الذين ترغب فيه. ولكن هذا لم يكن مقبولاً البتة عند الأقلية المتنفذة في الباكستان الغربية. فهدد بوتو الأعضاء الجدد من الجمعية الوطنية من الباكستان الغربية أنهم إذا ذهبوا إلى داكا، عاصمة الباكستان الشرقية، حيث مركز اجتماع الجمعية الوطنية، فعليهم أن يشتروا بطاقة الذهاب فقط لأنهم إذا عادوا فإنه سوف يكسر أرجلهم. لم يحاول زعيم عصبة عوامي الشيخ مجيب الرحمن في أثناء ذلك أن يصل إلى شعب الباكستان الغربية، ولم يفعل شيئاً لتحييد مناورات ذو الفقار بوتو.

شعر يحيى خان بالإحباط فأجّل اجتماع افتتاح الجمعية الوطنية، الذي كان من المفروض أن يعقد في آذار/مارس ١٩٧١. وألقى القبض على الشيخ مجيب وزعامة حزبه، وأعلن أنهم خونة. فثار سكان الباكستان الشرقية في عصيان مسلح، وهم يشعرون بالعزلة والحرمان، وقد ساعدتهم في ذلك الهند ودعمتهم. سرعان ما تحولت الأحداث التي بدأت كمأزق سياسي إلى نزاع مسلح، كما رأينا من قبل. وغني عن القول أن الهند استغلت الأزمة المتفاقمة إلى أقصى حد وساعدت البنغاليين على إنشاء جيش محارب من العصابات يسمّى موكتي باهيني، ومنحت ملجأ لكثير من زعماء عصبة عوامي، ولعدد كبير جداً من اللاجئين الهاربين من الحرب الأهلية.

كنت آنذاك رائداً أقود سرية من مجموعة المهمات الخاصة من المغاوير في الباكستان الغربية، وشاهدت هذه الأحداث بأسى وقلق شديدين. وفي أثناء هذه الأزمة وقّعت الهند معاهدة للسلم والصداقة مع الاتحاد السوفياتي. واستغلّت العبء الاقتصادي لعدد كبير من اللاجئين لتبرر هجومها على الباكستان، على الجناح الشرقي والجناح الغربي. ولم يعد للجيش في الشرق أي أمل في الصمود بسبب انقطاع الصلة بين الباكستان الشرقية والباكستان الغربية، وعداء الجماهير، ووقفت حليفتنا الولايات المتحدة على الحياد ولم تفعل شيئاً يذكر لمساعدتنا، بخلاف حليف الهند، الاتحاد السوفياتي. قام يحيى بتعيين بوتو نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، وأرسله الى مجلس الأمن للتفاوض على وقف

إطلاق النار. رفض بوتو حلاً اقترحته بولندا كان من الممكن أن يساهم في منع ضياع الباكستان الشرقية. ويبدو أنه كان قد استنتج أنه لن يكون باستطاعته الوصول إلى السلطة ما دامت الباكستان الشرقية في دولة الباكستان، فاستسلم جيشنا في الباكستان الشرقية. وأصبح ٩٠٠٠٠ عسكري ومدني أسرى حرب، وانفصلت الباكستان الشرقية لتصبح بنغلاديش. لقد بكيت في ذلك اليوم.

أصبح لدينا الآن «باكستان جديدة» كما سمّاها بوتو، تتألف من الجناح الغربي فقط. وهكذا تقلّصنا إلى حد محزن، بعد أن كنا أكبر دولة إسلامية، وخامس أكبر دولة في العالم. تقلّد بوتو السلطة كاملة وأصبح رئيس الجمهورية، من دون دستور. والأسوأ من ذلك أنه استغل غياب الدستور ذريعة ليكون على رأس إدارة الأحكام العرفية. وقد طاب لبوتو ـ وهو أوتوقراطي في جوهره ـ أن يكون على رأس نظام للأحكام العرفية.

واجتمع ما بقي من الجمعية الوطنية، وهي الأقلية، لصياغة دستور جديد للباكستان. ولم نرجع إلى وضع عام ١٩٤٧ فحسب، بل أصبحنا الآن بلداً تقلص حجمه.

وافق ما تبقى من الجمعية الوطنية في ١٩٧٣ على دستور جديد. ولعل الشيء الجيد فيه هو أن الموافقة عليه جاءت بإجماع الأصوات. ومن سخرية القدر أن بوتو رغم حصوله على شعبية كبيرة بسبب برنامجه الانتخابي المستند إلى الاشتراكية الإسلامية، وتلبية الحاجات الأساسية كالطعام والسكن والملابس للفقراء، اضطر بعد فترة قصيرة أن يدخل في شراكة مع زعماء العشائر والرؤساء الإقطاعيين، وهم أنفسهم الذين جاء بوتو في الظاهر للقضاء على نفوذهم السياسي. وعوضاً عن ذلك اختار الهدف السهل، مجتمع رجال الأعمال، وباشر بعملية واسعة لتأميم الصناعات، والمصارف ودور المال. كسر هذا العمل ظهر قاعدة صناعية حديثة الولادة، أو محرك اقتصادي كان يمكن أن يوفر قوة مدنية حديثة تعادل سلطة القبائل الإقطاعية. لقد أعطيت الصناعات المؤممة إلى بيروقراطيين وأتباع الحزب المقربين، وسرعان ما تحولت بؤراً للفساد.

وتنكَّر ذو الفقار علي بوتو في زيٍّ ديموقراطي، ولكنه حكم حكماً أوتوقراطياً (استبدادياً). وفي أثناء حكمه قُمعت الصحافة أكثر من أي وقت آخر. وألقي القبض على كثير من المحررين والصحفيين بسبب آرائهم المخالفة له. وأغلقت الجرائد والصحف. كما ألقي القبض على المعارضين السياسيين بتهم ملفقة، وسجن بعض منهم في سجن رهيب يشبه سجن غولاغ الشهير، يدعى مخيم دالاي، بل وقد قتل بعضهم بأسلوب غامض.

ولما حان الوقت للانتخابات العامة التالية في ١٩٧٧، اتحدت تسعة من الاحزاب المعارضة القوية وشكّلت جبهة موحدة ضد حزب بوتو. وتلاعب بوتو بصناديق الاقتراع على نطاق واسع. بل وعمل على انتخابه دون معارضة بإلقاء القبض على خصمه ومنعه من ترشيح نفسه في الوقت المحدد. ففقد الناس صبرهم وما عادوا يتحملون أكثر، فثاروا مستخدمين العنف في أغلب الأحيان. ودخل بوتو في مفاوضات مع أعضاء الحلف المعارض له للاتفاق معهم وإنهاء الهيجان. فشلت المفاوضات، وفي ليلة الخامس من تموز/يوليو ١٩٧٧، استولى الجيش على الحكم، وأعلن الأحكام العرفية وعلق الدستور، وألقي القبض على بوتو وبعض أتباعه. وكما هو معتاد فقد أصبح قائد الجيش، وهو آنئذ الفريق أول ضياء الحق رئيس إدارة الأحكام العرفية، وتولى فيما بعد منصب رئاسة الجمهورية أيضاً. وبعد سنتين نفِّذ حكم الإعدام شنقاً ببوتو بعد إدانته بجريمة القتل في محاكمة اتسمت بكثير من الجدل.

حكم ضياء الحق سبع سنوات. ولما كان الهيجان ضد بوتو قد غذاه شعار اتباع الشريعة الإسلامية، فقد وجد الجنرال ضياء الحق هذه المسألة أمراً مناسباً لاتخاذه برنامجاً له، وقد ناسبه ذلك بصورة طبيعية، وساعده في ذلك إلى حد بعيد غزو الاتحاد السوفياتي أفغانستان واحتلالها. كانت مقاومة المجاهدين للسوفيات ـ كما هو معروف الآن ـ نقطة تحول في التاريخ الحديث. لقد ساعدت الولايات المتحدة على إيجاد المجاهدين وتزويدهم بالمال والسلاح، كما فعل ذلك كثير من الدول الأوربية والإسلامية، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية. وكان في مصلحة الباكستان أيضاً أن تساعد الأفغان. فحدود الاتحاد

السوفياتي وصلت حينئذٍ بالفعل إلى الباكستان، ونشأ خطر حقيقي جداً من أن السوفيات سوف يستقرون في أفغانستان، ويستطيعون من هناك أن يغزوا الباكستان في فترة قصيرة للوصول إلى المياه الدافئة لقواتهم البحرية. أصبحت الباكستان دولة على خط المواجهة. فاشتركنا في الحرب إلى جانب الأفغان والأمريكيين والأوروبيين والسعوديين وربحنا الحرب. ولكننا دفعنا ثمناً غالياً. فأسلحة كلاشنكوف، ومدافع الهاون والصواريخ، والصواريخ المحمولة على الكتف وغيرها من الأسلحة المتطورة وجدت طريقها إلى سوق الأسلحة في الباكستان. وسرعان ما امتلأت الباكستان بالأسلحة القاتلة، التي ما زالت في أيدي الأفراد حتى يومنا هذا. والأسوأ من ذلك جاءت إلينا ثقافة المخدرات، وسرعان ما تجذرت هنا، وشملت الهيرويين، وهو ليس مخدراً اعتيادياً.

وجد المتعصبون من الزعماء الدينيين (الملا) ونزواتهم دعماً رسمياً من الباكستان والولايات المتحدة والعربية السعودية والحلفاء الآخرين في أثناء هذه الفترة، وكُلف هؤلاء المتعصبون بإعداد مقاتلين عقائديين ضد الاتحاد السوفياتي. فلم يعترض أحد عندما جاء الجنرال ضياء الحق بنظام إسلامي رجعي لحكم البلاد. فأدخل القوانين الإسلامية وأسس المحاكم الإسلامية لتقوم مقام النظام القضائي العادي.

في عام ١٩٨٥، أعاد ضياء الحق العمل بالدستور وأجرى انتخابات حيث يمكن للناس أن يرشحوا أنفسهم كأفراد وليس كأعضاء في أي حزب. والصفقة التي قدمها ضياء إلى الساسة تقضي بأن على الجمعية الوطنية الجديدة أن توافق على التعديل الثامن للدستور، الذي يُمنح بموجبه رئيس الجمهورية سلطة حل الجمعية الوطنية. وقد برهنت هذه المادة على فائدتها، إذ قامت بوظيفة صمام أمان لمنع استيلاء الجيش على الحكم، واستمرت الحال على ذلك حتى جاء نواز شريف فألغاها.

في أواخر أيار/مايو عام ١٩٨٨ استخدم ضياء التعديل الثامن لحل الجمعية العمومية وإقالة الحكومة. ولم يؤلف حكومة تصريف الأعمال لإجراء الانتخابات خلال تسعين يوماً كما نص عليه الدستور. أصبح ضياء في هذا الوقت منعزلاً

جداً وبعيداً عن الشعب. وبعد عودته من بهاوالبور ـ بعد حضوره عرضاً لدبابات ابرامز ـ سقطت طائرته بصورة غامضة في ١٧ آب/أغسطس عام ١٩٨٨. وانتهى عهد ضياء الحق.

أصبح رئيس مجلس الشيوخ غلام اسحق خان، وهو موظف مدني متقاعد ووزير للمالية في حكومة ضياء، رئيس الجمهورية بالوكالة، وقام بإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. ففاز حزب الشعب الذي تترأسه بنازير بوتو بأكبر عدد من المقاعد في الجمعية الوطنية، لكنه لم يحصل على الأغلبية. إلا أن بنازير بوتو استطاعت أن تؤلف حكومة ائتلاف، وأعقب ذلك إحدى عشرة سنة من الديموقراطية المزيفة تراوح بين بنازير وشريف، تخللتها حكومات تصريف أعمال. فكان عقداً شبيهاً بلعبة الكراسي الموسيقية السياسية. أقيلت حكومة بنازير بوتو في ١٩٩٠، وأصبح نواز شريف رئيساً للوزراء بعد الانتخابات التي أعقبت إقالة بنازير بوتو. واتصفت الفترة الأولى من حكمه (مع أنها لم تكن سيئة كالثانية) بالمحاباة والسرقات والحكم الرديء. فأقاله الرئيس غلام إسحق خان من الحكم في ١٩٩٣، لكن المحكمة العليا أعادته إلى الحكم. ظل هو والرئيس عاجزين عن التعايش معاً. وطلبا كلاهما من رئيس أركان الجيش الجنرال وحيد كاكار أن يتدخل. كانت النتيجة استقالة كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. جاءت الانتخابات الجديدة ببنازير بوتو رئيسة للوزراء للمرة الثانية، وفي حكومة ائتلافية مرة أخرى. بدأت بنازير من حيث انتهت من قبل. ففي عام ١٩٩٧ أقال رئيس الجمهورية حكومتها مع أنه مرشح من حزبها. وجاءت الانتخابات الرابعة في مدة تسع سنوات فأتت بنواز شريف إلى السلطة، ولكن مع فارق واحد. فقد كان له في هذه المرة أغلبية ثلثي المقاعد في الجمعية الوطنية، يستطيع بها أن يمرر بسهولة أي تعديل دستوري يرغب فيه. كما استخدم الأغلبية ليسكت المعارضة. أجبر قائد الجيش على التخلي عن منصبه، وهاجم الصحافة وألقى القبض على الكثير من رجال الصحافة. وشجَّع «البلطجية» من حزبه على استخدام القوة لمهاجمة المحكمة العليا.

وفي أثناء كل هذا، فجرت الهند خمس قنابل نووية في ١١ و١٣ أيار/مايو عام ١٩٩٨. وكانت الهند قد فجّرت أول قنبلة نووية في عام ١٩٧٤. فبدأت سباقاً غالي الثمن للأسلحة النووية في شبه القارة. أجابت الباكستان بتجاربها الخاصة بها في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٩٨، ففرضت عليها العقوبات الاقتصادية والعسكرية، وأصيب اقتصادنا بنكسة إذ كان آنئذ يشكو من الضعف إلى حد بعيد. خشي نواز شريف أن يسحب الناس مدخراتهم من العملة الأجنبية فجمَّد جميع حسابات العملة الأجنبية في المصارف. وكان لهذا العمل أثر أخطر من العقوبات على اقتصادنا الهش. وربما كانت خطورته لا تقل عن خطورة التأميم الذي قام به ذو الفقار علي بوتو في السبعينيات. لقد استغل نواز شريف حماس الشعب للتجارب النووية، فحمل الجمعية الوطنية على الموافقة على التعديل الخامس عشر للدستور الذي منحه سلطات دكتاتورية، وبرر ذلك بالمجيء بما سمّاه حكومة إسلامية، ولم يبق سوى موافقة مجلس الشيوخ وهذا ما حدث في مستهل عام ٢٠٠٠. أصبحنا جميعاً نسير في طريق يؤدي بنا إلى حكم شبيه بحكم طالبان. لقد تخلّص شريف من سلطة رئيس الجمهورية لحل الجمعية الوطنية وإقالة الحكومة. وبعد إضعاف سلطة رئيس الجمهورية، حاول أن يجعل السلطة القضائية خاضعة للسلطة التنفيذية. وواجه بتحدٍّ رئيس القضاة جاد علي شاه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فدفع بميليشيات حزبه السيئة، وأكثرهم أعضاء في مجلس النواب، لمهاجمة بناء المحكمة العليا مستخدمين القوة. مما حمل القضاة المحترمين على الاختباء في غرفهم ليتجنبوا الضرب. سجّل الحادث بأكمله بآلات التصوير الأمنية في بناء المحكمة العليا. وفي المعركة التي دارت بين رئيس الوزراء من جهة ورئيس الجمهورية ورئيس القضاة من جهة أخرى، طُلب مرة أخرى إلى قائد الجيش، وكان آنذاك الجنرال جيهانجير كرامات، التدخل كوسيط.

وفي اللحظة الحاسمة، قرّر أن ينحاز إلى جانب رئيس الوزراء. أدى هذا القرار إلى استقالة رئيس الجمهورية وإلى انتخاب رئيس جمهورية جديد اختاره نواز شريف بدقة. وهو رئيس الجمهورية نفسه الذي أجبره بعد ذلك على

الاستقالة، لأنه عبَّر عن رأيه الصحيح حين قدم له النصيحة بشأن الحكم المستقيم الجيد، وتأسيس مجلس الأمن الوطني، لتقديم المشورة إلى رئيس الوزراء، ومساعدته في إضفاء صفة دستورية، على الإقحام الدائم لقائد الجيش، في لعب دور الحكم، بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية. بعد استقالة الجنرال كرامات أصبحت أنا رئيس أركان الجيش. ثم جاءت أزمة كارجيل: واستسلام نواز شريف في واشنطن في ٤ تموز/يوليو عام ١٩٩٩، ثم محاولاته لجعلي والجيش كبش فداء، ومحاولته الطائشة لخطف طائرتي وتسليم قائد جيشه ليد الأعداء.

الفصل الثامن عشر

إصلاح النظام

وإذا أخذنا في الاعتبار تنوُّع التاريخ السياسي للباكستان، والتداول بين القانون العرفي والديموقراطية المزيفة، فإن الطريق إلى الديموقراطية الحقيقية كان صعباً يتطلب السير في مسارات عديدة مختلفة في آن واحد. فأحزابنا السياسية الرئيسة لم تكن سوى فرقٍ عائلية، على رأسها أيقونة أسرية. فإذا أُزيلت الأيقونة، اختفى الحزب. وقلما نجد حزباً من أحزابنا السياسية ديموقراطياً في جوهره. لذا فهذه الأحزاب لم تهتم بإجراء انتخابات داخلية حقيقية. فزعيم الحزب هو الحزب، وزعيم الحزب يعيِّن من يريدهم. وهم دائماً من المتملقين الأذلاء، هدفهم المناصب الحزبية. وينظر هؤلاء المتملّقون دائماً إلى الأعلى، إلى الزعيم الذي عيَّنهم، وليس إلى الأسفل، إلى العاملين في الحزب، الذين ينبغي أن ينتخبوهم.

لقد لاحظت غياب الديموقراطية على مستوى القواعد الشعبية وغياب المحاسبة الفعالة والتوازن عند أصحاب السلطات الثلاث في الباكستان: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس أركان الجيش. كان هؤلاء يشكّلون العراقيل الرئيسة لديموقراطية قابلة للبقاء. وكانت كل واحدة من هذه المشكلات بحاجة إلى حل.

على أية حال، عندما جئت إلى الحكم، كنت على علم أن الحرية لا بد أن تصل إلى الجميع، وبأسلوب مضمون (وسوف أناقش تحرير المرأة وقضايا الحقوق الأخرى في الباب السادس) فبغياب نظام يؤدي إلى ديموقراطية حقيقية كالتي تكلمت عنها سابقاً، والتي تنتج عنها حكومات تحسِّن من ظروف الناس

باستمرار، وبشكل ملحوظ، لا يمكن لأيِّ تغيير من التغيرات الأخرى، أن يكون ذا أهمية. كان لا بد أن يُحرم رئيسا الوزراء السابقان نواز شريف وبنازير بوتو من فرصة ثالثة، إذ أنهما اختبرا وجرِّبا مرتين وأخفقا. لقد حكما الأمة حكماً سيئاً. ثم أنهما لن يسمحا أبدا لحزبيهما أن يطوِّرا تقليداً ديموقراطياً، إذ كان واضحاً أن أيّاً من حزبي بنازير بوتو ونواز شريف، لم يجر انتخابات داخلية بين أعضائه بل أن بنازير بوتو أصبحت زعيمة «المدى الحياة» بما يشبه تقليد الزعماء الدكتاتوريين الأفارقة! كانت القضايا القضائية قائمة ضدهما، وكل ما كان علي فعله هو أن أوضح أن الاتهامات ضدهما لن تلغى. وكانت بنازير بوتو قد هربت من البلاد، كما غابت عن ملاحقة القانون في عهد نواز شريف. ثم توصّل نواز شريف وعائلته إلى توقيع اتفاق مع حكومتي للسفر إلى خارج البلاد طوعاً والعيش في المنفى في المملكة العربية السعودية، وهو اتفاق ينكره الآن نواز بكل صفاقة. فالكذب عند هؤلاء الناس أمر سهل. فقد أختار كلاهما تجنب حكم القانون، ببقائهما بعيداً، مع أنهما يصرّان من وقت إلى آخر، أنهما سيعودان ربما معاً، لرفع معنويات أعضاء حزبيهما، والحفاظ على مكانتيهما السياسية.

لقد كان كل منهما زعيم حزب سياسي له أهميته: حزب شعب الباكستان وعصبة الباكستان الإسلامية. وكان هذان الحزبان يداران كالأسر، لذا فالمرشحون الذين يوفرون الزعامة البديلة لا وجود لهم أو كانوا مجرد أقزام. فلم يبد الحفاظ على هذين الحزبين وحدهما أمراً عملياً. كان لا بد من القيام بإجراء آخر.

كنت أدرك أنني إذ أقدمت على أمر آخر، بإعادة البناء السياسي مهما كان شكله، فلا بد لي أن ألبي مطلبين دوليين، أولهما أن العملية ينبغي أن تظل ديموقراطية، والثاني أن الانتخابات مهما كان موعدها، لا بد من أن تكون نزيهة شفافة.

وهكذا، فقبل أن نستطيع إجراء الانتخابات، كنا بحاجة إلى حزب سياسي آخر، إذ يمكن لبوتو وشريف ـ في غياب خيار آخر ـ أن يديرا المشهد من

خارج البلاد. لقد حكم على نواز شريف لاختطافه طائرتي. وكان يواجه السجن مدى الحياة. ولم يستطع الصبر على قساوة العزلة والسجن. فاستعمل صلاته السابقة بالأمير عبدالله ولي عهد السعودية (الآن ملك السعودية) الذي طلب إلي أن أسمح لنواز شريف بالذهاب إلى المنفى هناك. لم أستطع رفض هذه الطلب، ما دام قد جاء من صديق حميم للباكستان (كان يعتبرني أخاً له)، وسميته بدوري أخي الكبير. وفكرت أيضاً أن إرسال عائلة نواز شريف كلها إلى الخارج البلاد قد يكون له فائدة سياسية. فقد تمنع حالة عدم الاستقرار التي يمكن أن تنتج عن محاكمة شخصية مهمة. فوافقت على ذلك. وتوصلنا إلى اتفاق أمنح بموجبه نواز شريف عفواً مشروطاً، فيذهب هو وبعض أفراد عائلته إلى المملكة العربية السعودية مدة عشر سنوات ويبقى بعيداً عن السياسة. وعليهم أيضاً أن يتنازلوا عن بعض ممتلكاتهم تعويضاً عن إساءاتهم. ووقّع على هذه الصفقة جميع الأعضاء الكبار من أسرة شريف، بمن فيهم نواز شريف، وأخوه شاهباز شريف، وأبوهما. ولا بد أن أقول أن شاهباز شريف رفض التوقيع أول الأمر، ولم يرغب في مغادرة الباكستان. ولكني رفضت هذا القبول الجزئي. وكان نواز شريف وأبوه قلقين جداً من تنفيذ الحكم بنواز، فأقنعا الأخ الصغير بالتوقيع. هكذا غادرت العائلة كلها إلى جدة. وعندما أنظر الآن إلى الوراء أشعر أن القرار كان صائباً تماماً ومفيداً للباكستان. فقد سهّل أمر إنشاء حزب سياسي جديد.

في مستهل عام ٢٠٠٦ اتصل نواز شريف بي عن طريق صديق مقرب مني جداً يطلب الإذن بالذهاب إلى لندن ليكون مع ابنه المريض مرضاً خطيراً. فوافقت في الحال وتمنّيت لابنه الشفاء. وبعد أن وصل نواز شريف إلى لندن نقض وعده بعدم التدخل في السياسة. فأظهر افتقاره المعتاد إلى تماسك الشخصية، وأطلق سيلاً من الأكاذيب والافتراءات ضدي. إن المنفى والعزلة هما فرصة للنظر إلى الوراء ونقد الذات. ويبدو أن نواز شريف لم يتعلم شيئاً من المنفى ولم يكسب شيئاً فكرياً أوسياسياً.

كنت بحاجة إلى حزب سياسي وطني ليدعم برنامجي. كان بمقدوري أن أختار تأسيس حزب جديد، ولكني اخترت ـ ولهذا الاختيار علاقة بعاطفة

الجندي القوية عندي ـ أن أعيد بناء عصبة الباكستان الإسلامية حزب القائد العظيم محمد علي جناح الذي قادنا إلى الحرية وإلى بلاد خاصة بنا. وكان سكرتيري الأول، طارق عزيز، وهو صديق موثوق به، قد رأى قبل الانتخابات في ٢٠٠٢ العودة بالعصبة (ن) (ن: نسبة إلى نواز) إلى عصبة الباكستان الإسلامية الحقيقية (ق) (ق: نسبة إلى القائد). وكان جودري شوجات حسين وقريبه جودري برويز إلهي، وهما سياسيان مخضرمان من بوجرات والبنجاب، عضوين بارزين في عصبة الباكستان الإسلامية (ن). وكان طارق عزيز يرى تشجيع هذين العضوين على إعادة تأسيس العصبة (ن) وتحويلها إلى العصبة (ق). وقد عانى هذان العضوان من الطعن والتجريح، ولكنهما كانا رجلين طيبين. وافقت على الاقتراح ثم قام طارق عزيز بتقديمه إلي، وطلبت إليهما أن يقودا الجهود في إحياء وإعادة تأسيس العصبة الإسلامية. ولا بد أن أقر بفضلهما. فقد أبديا التزاماً كاملاً بقضيتي، ومهارات سياسية هائلة على مستوى القواعد الجماهيرية. لقد أعادا النشاط إلى عصبة الباكستان الإسلامية وجعلوها متماهية بالقائد الأعظم بعد إضافة (ق) إلى الاسم. والتحق أكثر أعضاء عصبة الباكستان الإسلامية بعصبة الباكستان الإسلامية (ق) الجديدة وتولى جودري شوجان رئاسة هذه العصبة. أما ما تبقى من الحزب القديم فلقد أطلق على نفسه عصبة الباكستان الإسلامية (ن) كي يعرّف عن انتمائه إلى نواز شريف. أدركت أن الكثير انضموا إلى الحزب الجديد لدعمهم إياي وولائهم لي. ولا بد أن أعترف أيضاً بالدور الفعال الذي قام به صديقي طارق عزيز في تشجيع الناس على الانضمام، وأظهر إخلاصاً كاملاً لي شخصياً ولبرنامجي.

وهكذا أُسست عصبة الباكستان الإسلامية(ق) رسمياً في ٢٠ آب/أغسطس عام ٢٠٠٢، على أمل أن تهيمن على انتخابات تلك السنة.

شرعنا بعصبة الباكستان الإسلامية وجمع شملها في أعقاب حوادث ١١ أيلول/سبتمبر. واتخذت موقفاً ثابتاً ضد الإرهابيين (كما سأناقش ذلك في الباب الخامس). وقد بلغت شعبيتي ذروتها بعد أن أخذ الغبار الذي أثاره قراري بشأن ١١ أيلول/سبتمبر يتلاشى. وأدركت الجماهير أن الباكستان تسير بثبات على طريق التقدم. ازداد عدد أعضاء عصبة الباكستان الإسلامية طبقاً لذلك. واعتبرني

ساسة العصبة زعيمهم. لكنني ـ مع ذلك ـ لم أحاول أن أدخل في لعبة السياسة، فكنت أرى البقاء فوق النزاعات وأتجنب الانتماء إلى أي حزب. ومع ذلك وجب عليَّ أن أحوّل شعبيتي إلى الحزب الجديد قبل الانتخابات التي تقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ولكن كيف أفعل ذلك ؟ قررت أن نقوم بإجراء استفتاء في عموم البلاد حول مركزي. وكنت أعلم أن النتيجة ستُظهر عدداً كبيراً من الأصوات في صالحي. ويمكنني بعد ذلك أن أحول هذه الشعبية الواضحة إلى الحزب، عصبة الباكستان الإسلامية (ق)، عن طريق التعبير عن دعمي للحزب. خالفني الكثير من أتباعي المقربين هذا الرأي. ولكنني تجاوزتهم وقررت إجراء استفتاء. جرى الاستفتاء في ٣٠ نيسان/إبريل ٢٠٠٢. وكان السؤال الذي وُجّه إلى الشعب هو:

من أجل بقاء نظام الحكومات المحلية، وإقامة الديموقراطية، واستمرار الإصلاح، وإنهاء الطائفية والتطرف، وتحقيق رؤية القائد الأعظم، هل ترغب في انتخاب الجنرال برويز مشرف رئيساً للباكستان لمدة خمس سنوات؟

جرى الاستفتاء دون أن تحدث أية مشاكل، واشترك فيه عدد كبير، وكانت النتيجة النهائية في صالحي إلى حد بعيد. وقد تخلل الاستفتاء بعض الخروقات. ووجدت في بعض الأماكن أن المتحمسين من الإداريين والبيروقراطيين قد سمحوا للناس أن يصوتوا أكثر من مرة، بل وملأوا صناديق الاقتراع بالأوراق، بأنفسهم. ووجدت أيضاً أن هذا «الدعم» غير المبرر قد شجعه المعارضون في بعض المناطق حيث يتمتعون بالتأييد، فقاموا بملء صناديق الاقتراع بأصوات مؤيدة لي كي يوفروا دليلاً لادعائهم بوجود خروقات. وانتهت العملية بصورة عامة بما يشبه الكارثة.

إنني أدرك الآن أنه لا بد في الباكستان من وجود مرشَّح للمعارضة أو حزب آخر يستطيع مراقبة العملية، وإلّا فأي استفتاء لرأي الشعب سوف ينتهي بالفشل الذريع. فالمشككون سوف يدعون بوجود خروقات، ولن تستطيع أن تبرهن عكس ذلك. وهو ما حدث في هذا الاستفتاء حيث تطلب درجة غير اعتيادية من التفاني والصدق والاستقامة من المشرفين على إدارة الاستفتاء.

وأخيراً، وفي خطاب إذاعي للشعب أفضيت بكل ما لدي من قول، فشكرت الناس لدعمهم إياي، ولكني اعترفتُ أيضاً بوقوع بعض المخالفات بدون علمي أو موافقتي. وتحملت كامل المسؤولية عن المخالفات وعن قراري الخطأ بإجراء الاستفتاء في المقام الأول. وعبّرت عن أسفي الشديد لذلك. إن قول الحقيقة، مهما كان مراً، يمنح الشعب فرصة العفو والنسيان. أما إذا عمدت إلى الكذب، كما يفعل ساستنا عادة، فإن الشعب سيعاقبك.

وباقتراب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، انشغلت أكثر فأكثر بالقضايا السياسية. وسرعان ما أدركت أن الإصلاحات السياسية في بعض المناطق ضرورة ملحة. كان أول تعديل اقترحته هو خفض سن الناخب من واحد وعشرين عاماً إلى ثمانية عشر. فإذا كان الشباب من النضوج بما يمكنهم من الزواج في الثامنة عشرة، أو الحصول على إجازة السوق، فلماذا لا يمكنهم تحمل مسؤولية التصويت؟ وهكذا قرنا منح الشباب حق التصويت.

لقد اعتقدت دائماً أن النساء يعانين من التحيز ضدهن في عالم شوفيني ذكوري، لا سيما في البلدان النامية. ويحتاج إصلاح هذه المشكلة إلى صلاحيات سياسية، فخصصنا ستين مقعداً للنساء لتخفيف عدم التوازن الشديد بين الرجال والنساء في الجمعية الوطنية. ونحن نعرف أن النساء هن اللواتي سيطالبن بإزالة التحيز ضدهن والظلم الاجتماعي الذي لحق بهن. لا يمنع هذا الترتيب النساء من الاشتراك في المنافسة على بقية مقاعد الجمعية. عندما جرت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، انتخبت اثنتان وسبعون امرأة لشغل مقاعد في الجمعية الوطنية، اثنتا عشرة منهن للمقاعد العامة. وقد مهد هذا العمل السبيل لإعطاء المرأة بعض السلطة في الوطن. (وسوف أناقش هذه المسألة في الفصل٣٠).

لقد أظهر إحصاء عام ١٩٩٧ الذي أجري بإشراف الجيش أن عدد سكان الباكستان قد زاد إلى ١٤٠ مليون. واستند العدد في الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية إلى إحصاء جرى قبل عقود، حين كان عدد السكان أقل بكثير. توسعت المناطق الانتخابية كثيراً، لذا رفعنا عدد المقاعد في الجمعية الوطنية من ٢١٧

إلى ٣٤٢، ينتخب ٢٧٢ مقعداً منها انتخاباً مباشراً باعتبارها مقاعد عامة، و ٦٠ مقعداً مخصّصاً للنساء على أساس التمثيل النسبي، و ١٠ مقاعد مخصصة لغير المسلمين حسب نسبة سكانهم. وطبقنا النسبة نفسها في الجمعيات الإقليمية.

وكما هو متوقع، فقد أدى النظام الانتخابي الخاص بالأقليات (حيث لا يمكن لغير المسلم أن يصوّت إلا لمرشح غير مسلم لاحتلال المقاعد المخصصة لغير المسلمين) إلى الشعور بالعزلة عن السياسة العاملة للبلد. ولم يكن أي مسلم بحاجة إلى أصواتهم، مما أدى إلى التقليل من شأنهم. لذا أعطيناهم نظاماً انتخابياً مشتركاً تستطيع فيه الأقليات أن تصوت لأي مرشح تريد، كما سمحنا لهم بالحفاظ على المقاعد المخصصة لهم. ويحمل هذا التغيير جميع المرشحين على السعي وراء أصوات الأقليات، وأن يتناولوا مشكلاتهم. فهذه الأقليات هي الآن جزء من المكونات الرئيسة للحياة السياسية الوطنية.

واشترطنا أيضاً على جميع المرشحين لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية أن يكونوا خريجي جامعة أو ما يعادل ذلك (عشر سنوات من الدراسة في المدرسة وأربع سنوات من الدراسة في الكلية أو الجامعة). ووضع هذا الشرط لانتخاب أعضاء المجلس النيابي من أصحاب الثقافة الجيدة، وكذلك لانتقاء الجيد من بين الكثير من الساسة غير المرغوب فيهم. وبذلك نعطي لبرلماننا صورة جديدة، شابة متنورة.

لقد أرسينا قاعدة تنص على أنه لا يمكن لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أن يشغل هذا المنصب أكثر من مرتين، متتاليتين أو غير متتاليتين، وسواءً خدم فترة كاملة أم لا. اعتقد الكثير من الناس أن هذا القانون وضع لمنع نواز شريف وبنازير بوتو من الوصول إلى رئاسة الوزارة مرة أخرى. وفي هذا شيء من الصحة، مع أن جرائمهما تحرمهما من حق شغل هذا المنصب في جميع الأحوال. ولكن القانون الجديد وضع خاصة لتشجيع وجوه جديدة على دخول المنافسة من أجل المناصب العليا. وهو يقيد السلطة العائلية التي يستغلها عدد قليل من الأفراد.

كان لفرض الضوابط والتوازن على أصحاب السلطات الثلاث دائماً الأولوية في برنامجي. لقد اقتنعت أنني إذا لم أنجز هذا العمل، فلا يمكن الحفاظ على الديموقراطية ولا ضمان الحكم الجيد. فلا بد من أسلوب دستوري يدفع رئيس الوزراء للقيام بعمله على أفضل وجه، فضلاً عن اللوم الذي يوجهه رئيس الجمهورية والشجب الذي يأتي بعد ذلك، أو المعايير الخاصة غير التقليدية الشعبية كقيام رئيس الأركان بإسداء «النصح» إلى رئيس الوزراء لأن يحكم بأسلوب أفضل. وأكاد أجزم أن رئيس الوزراء كان دائماً يرفض الاستماع إلى مثل هذه النصيحة، ويؤدي هذا إلى مرارة شديدة بينه وبين رئيس الجمهورية، بل وبين قائد الجيش أيضاً. وينتج عن ذلك دائماً قيام رئيس الجمهورية بحل الجمعية الوطنية. أما إذا ألغيت صلاحية الرئيس للقيام بهذا، فإن هذا سوف يؤدي إلى خطر لجوء قائد الجيش إلى فرض الأحكام العرفية.

وقد يكون رئيس الجمهورية اندفاعياً، ويهاجم رئيس الوزراء لأهواء شخصية جداً. وإذا كان لرئيس الجمهورية صلاحية حل الجمعية الوطنية بموجب المادة ٥٨ (٢) ب من الدستور، فإن ذلك قد يؤدي ـ بل أدى في إحدى المناسبات فعلاً ـ إلى تعطيل الديموقراطية. لا بد إذن من وضع قيود على رئيس جمهورية يفتقد إلى المنطق السليم.

وكان آخر قيد (ولعله الأكثر أهمية) هو ذلك الذي ينبغي فرضه على قائد الجيش. فالمعارضة في البيئة السياسية للباكستان تجنح دائماً لتقويض الحكومة، عن حق أو باطل. وأسهل طريقة لذلك ـ مع أنها أكثر وسيلة غير دستورية أو ديموقراطية ـ هي تحريض قائد الجيش ضد رئيس الوزراء. ويزيد من سوء هذه الحالة عندما يكون حكم رئيس الوزراء سيئاً جداً، والناس الذين يهتمون بمصلحة البلاد يطلبون من قائد الجيش إنقاذ البلاد. شاهدت هذا يحدث مع جميع قادة الجيش بعد ١٩٩٢، عندما أصبحت مديراً عاماً للعمليات العسكرية. فبين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عندما كنت قائداً للجيش في حكومة نواز شريف، لامني عدد كبير من الناس ـ من الرجال والنساء ـ لأنني لم أقم بأي عمل ضد رئيس الوزراء. سألوني: «لماذا لا تستولي على الحكم؟ هل تنتظر حتى تُدمر الباكستان؟ مثل هذه الأوضاع كانت

شائعة جداً في التسعينيات من القرن الماضي. وقد وضعت قادة الجيش في مأزق. فقد يلجأ قائد متهور ـ بعد أن يخفق في تغيير سلوك رئيس الوزراء بالإقناع ـ ربما إلى الاستيلاء على الحكم. لا ينبغي السماح بحدوث هذا الشيء في المستقبل إذا كان للديموقراطية أن تدوم. فالقوانين العرفية ليست حلاً لمشكلة سياسية.

لذا كان من الضروري إيجاد نظام ضوابط مؤسسي. اقترحت تأسيس مجلس الأمن القومي، وهو كيان يرأسه رئيس الجمهورية، وليس له صلاحية تنفيذية، بل هو استشاري فقط، لا هو فوق البرلمان ولا دونه. وحدّدنا في نهاية الأمر عضوية هذا الكيان لتشمل رئيس الوزراء، وأربعة من رؤساء الوزراء الإقليميين، وزعيم المعارضة في الجمعية الوطنية، ورئيس مجلس الشيوخ. ورئيس الجمعية الوطنية، بالإضافة إلى أربعة رجال من الجيش وهم: رئيس هيئة الأركان العامة وقائد الجيش، وقائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية. وبذلك يكون عددهم ثلاثة عشر: رئيس واثنا عشر عضواً. فأنا أعلم أن قائد الجيش فقط ينبغي إدخاله إلى هذا المجلس. ولكن الحساسية بين الأصناف العسكرية تتطلّب ضم جميع القواد الأربعة من مرتبة ضباط بأربعة نجوم.

إن مجلس الأمن القومي بتركيبته هذه، واجتماعه مرة كل ثلاثة أشهر إنما هو قيد ـ كما أعتقد ـ فرضناه على أصحاب السلطات الثلاث. فعلى رئيس الوزراء أن يقوم بواجبه وإلا وقع تحت ضغط من مجلس الأمن القومي أو على الأقل من زعيم المعارضة والأعضاء العسكريين. ولا يستطيع رئيس الجمهورية أن يكون متهوراً ما دام لا يجد أي عضو من أعضاء مجلس الأمن القومي معه. ولا يستطيع رئيس أركان الجيش أبداً الاستيلاء على الحكم لأن لديه مؤسسة يستطيع فيها التعبير عن همومه (وهموم الشعب وقلقه) لرئيس الوزراء، ويترك حينئذ الدستور والعملية السياسية يأخذان مجراهما.

أنا على علم بمعارضة بعض الساسة لمجلس الأمن القومي، ولا سيما لضمه أعضاء من العسكريين. وأنا أعي اهتمام الغرب بإبعاد العسكريين عن المؤسسات السياسية. ومع ذلك فأنا على يقين أن مجلس الأمن القومي، جنباً

إلى جنب، مع صمام الأمان لسلطة رئيس الجمهورية المتمثّل بحل الجمعية الوطنية، هو أفضل ضمان للحفاظ على الديموقراطية وتجنُّب الأحكام العسكرية. وقد شُكِّل المجلس بصورة تناسب الوضع في الباكستان وسيبقى قائماً حتى ننضج إلى درجة نستطيع بها إنشاء ضوابط وتوازنات فعّالة داخل المجالس النيابية ومؤسساتنا السياسية.

ومما يؤسف له أن زعيم المعارضة في الجمعية الوطنية، مولانا فضل الرحمن، الذي دعمت تعيينه عصبة الباكستان الإسلامية (ق) بعد أن أكد أنه سيحضر جلسات المجلس الأمن القومي، رفض الحضور بعد أن تعهد أنه سيفعل ذلك. وهو ينتمي إلى تحالف ستة أحزاب دينية، وما زال يقاطع هذه الاجتماعات. هذه الأحزاب إما أنها تجهل فاعلية مجلس الأمن القومي أو أنها تحاول ببساطة تقويض إصلاحاتي السياسية لكي تعود إلى الأساليب القديمة الرديئة للأيام القديمة السيئة.

في جميع الدول النامية، حيث المؤسسات السياسية والحكومية لم تنضج تماماً، هناك فجوة كبيرة دائماً بين صياغة السياسة وتطبيقها. تقليدياً، كان للباكستان حكومة مركزية (فيدرالية) وعدد كبير من الحكومات الإقليمية (المحلية)، ولكن الشؤون المحلية كانت إما غير منتظمة أو تحت إدارة الحكومات الإقليمية. يقال إن «جميع السياسات محلية»، فإذا كان للجماهير أن تشارك مشاركة فعالة في العملية السياسية، فلا بد للديموقراطية أن تتغلغل إلى القواعد الشعبية. وهذا ما افتقرت له الباكستان.

وفي الواقع، فإن الديموقراطية الحقيقية يجب أن تتطور من القاعدة إلى الأعلى، وليس أن تفرض من الأعلى إلى الأسفل. ولا بد لقاعدة الهرم أن تكون قوية جداً، وإلا انهارت الديموقراطية. فنظام الحكومة المحلية ـ الذي يتمتع بسلطة حقيقية، سياسية وإدارية ومالية ـ يقع في قلب الديموقراطية لأنه مزود بأفضل أسلوب لفهم ومعالجة حاجات عامة الشعب ومشكلاتهم. وهذا ما يؤثر في الناس أكثر من غيره، وليس جمعيات في عواصم إقليمية أو وطنية متباعدة بعضها عن البعض كثيراً.

وكما ذكرت في ما سبق، فقد قمنا بثورة صامتة بوضع قانون الحكومات المحلية لعام ٢٠٠٠. لقد أزال هذا القانون آثار عهد الاستعمار حين كان نائب المفوض ومدير الشرطة يحكمان الأقاليم كاللوردات. وبجرة قلم أخضعنا كليهما للمحافظ المنتخب(*). وكان علي أن أقاوم كثيراً من الضغط والمكائد من جانب البيروقراطية التي حاولت القضاء على النظام في مهده. ولكننا صمدنا ونجحنا في تأسيس النظام؛ فإذا نجح بمرور الزمن ـ كما أعتقد أنه سوف ينجح إن شاء الله ـ فإن التاريخ سوف يدعوه عملاً إبداعياً.

أجريت أول انتخابات للحكومات المحلية على خمس مراحل، من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠ حتى ٥ تموز/يوليو عام ٢٠٠١. ولكل حكومة محلية ثلاثة مستويات: مجلس الاتحاد في المستوى الأدنى، ومجلس (المقاطعة الفرعية)(**)، ومجلس المقاطعة. ويرأس المقاطعة ناظم (ما يعادل المحافظ). كل مجلس اتحاد (وهو أدنى هيئة تمثل ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ من السكان) يتألف من ثلاثة عشر عضواً، أربعة منهم نساء. كما خصصنا مقعداً واحداً في كل مجلس اتحاد لعضو غير مسلم. ويخصَّص للمقاطعات مبالغ مالية لتطويرها تأتي من المركز (من الحكومة الفيدرالية) ومن الأقاليم. ولكن المقاطعات أيضاً تستطيع أن تجمع دخلها الخاص بها. وهذا على ما أعتقد، تمكين حقيقي للناس.

أقيمت أول حكومة محلية رسميا في ١٤ آب/أغسطس عام ٢٠٠١. وجهت خطاباً إلى جميع الناظمين (المحافظين) مشجِّعاً إياهم على العمل للرفع من مستوى مناطقهم وسكانهم. ومما يؤسف له أن أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء الجمعيات الإقليمية شعروا أنهم مهدَّدون من قبل الحكومات المحلية. ولم يدركوا أن عملهم الحقيقي هو التشريع وليس إدارة كل قرية ومنطقة مجاورة. أنا على يقين أنهم سوف يدركون هذا بنضوج الديموقراطية تدريجياً في بلادنا. وعندما يتجذر نظام الحكومات المحلية ويبدأ الناس بالتصويت للمرشحين

(*) باللغة المحلية: ناظم.

(**) باللغة المحلية: تحصيل.

المستقيمين من ذوي الكفاية فقط، ويرفضون الفاسدين وغير الأكفياء. عند ذلك نكون قد حققنا ثورة بيضاء.

لقد أدت الحكومات المحلية لعام ٢٠٠١ عملها بدرجة معقولة من الجودة للفترة الأولى من السنوات الأربع. واعتمد قيامها بوظيفتها على المحافظين. فحيثما كان الناظم المنتخب جيداً حدث تقدم ملحوظ. أما المناطق التي اختارت المرشح الرديء فقد أصابها الركود. ثم جرت الانتخابات الثانية للحكومات المحلية عام ٢٠٠٥. ونظِّمت الحملات الانتخابية بحماس أشد، وأدت إلى انتخاب مرشحين أفضل. وأظهر الناخبون نضوجاً أكثر على الأقل على المستوى المحلي، وعلينا الانتظار حتى الانتخابات العامة الآتية في الباكستان في ٢٠٠٧ (مدة الجمعيات خمس سنوات) لنرى ما إذا كان النضوج قد وصل إلى المستويين الوطني والمحلي. وإنني مسرور جداً لأن أعضاء المجالس الفاسدين وغير الأكفياء رفضوا في أماكن عديدة في الانتخابات الثانية للحكومات المحلية. وثمة علامة مشجِّعة أخرى وهي الرفض الكبير للجماعات الدينية في إقليم الحدود الشمالية الغربية، وفي بلوخستان أيضاً حيث أصبحوا الآن جزءاً من الائتلاف الحاكم على المستوى المحلي. وانخفض دعمهم من ٧٦ بالمئة لمجمل مقاعد الجمعيات المحلية في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٢ إلى ٢٤ بالمئة لمجمل المقاعد في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٥. أحد أسباب هذا هو حاكميتهم الرديئة. كما أني بذلت الجهود لأُشعر الناس بمخاطر دعم الزعماء الدينيين المتطرفين.

ورغم جميع الادعاءات والادعاءات المضادة بالتزييف وعدم الكفاية، فإنني حين أنظر إلى الوراء أجد تجربة الحكومات المحلية إيجابية جداً. فأنا أنظر دائماً إلى الجانب المليء من الكأس. ومن الواضح أن مثل هذه الكأس نصفها فارغ، ولكنها سوف تمتلىء تدريجياً بمزيد من الخبرة والنضوج.

منحتني المحكمة العليا ثلاث سنوات لتحقيق الاستقرار في الباكستان، وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة. وبحلول ٢٠٠٢ كنا قد

أسسنا الحكومات المحلية الجديدة، وحزباً سياسياً جديداً، واستقر الاقتصاد إلى حد ملحوظ. وامتُصَّت صدمة ١١ أيلول/سبتمبر تدريجياً. وأستطيع القول بشيء من الفخر أنني أسست في السنوات الثلاث الأخيرة حكومة تتسم بالكفاية والتماسك أكثر من غيرها في تاريخ الباكستان. وقام العاملون معي بعملهم خير قيام، وغيّرنا الأمور في جميع ميادين الحكم. لذلك أحيي جميع وزرائي ورؤساء المؤسسات العامة والأقسام الذين عملوا بمثل هذا الإنكار للذات وبمثل هذا الحماس الوطني، وأعطوا البلاد وأعطوني مثل هذا الولاء الكامل.

لقد نصحني عدد من الناس ألّا أجري انتخابات، وأن أطلب إلى المحكمة العليا مزيداً من الوقت، وظنوا أن الإصلاحات التي قمنا بها تحتاج إلى وقت للنضوج. ولكنني لم أتزحزح عن قراري قيد أنملة - لأنني وعدت الشعب بإجراء الانتخابات كما أرادت المحكمة العليا، فضلاً عن إيماني الشديد بالضرورة المطلقة للقيام بإجراءات ديموقراطية، وخير البر عاجله.

أجرينا الانتخابات طبقاً لِـ «أمر الإطار القانوني» الذي أعطى غطاء قانونياً لجميع الإصلاحات الانتخابية والسياسية التي تقدمنا بها. وأجريت الانتخابات بأسلوب عادل وشفاف جداً، بصرف النظر عن جميع الادعاءات بخلاف ذلك. فازت عصبة الباكستان الإسلامية (ق) بأكثرية المقاعد في الجمعية الوطنية، لكنها لم تفز بالأغلبية المطلقة. فالمكان الوحيد الذي حصلت فيه على الأغلبية المطلقة هو الجمعية المحلية في البنجاب، فشكلت هنا حكومة محلية بسهولة. وفي السند حصل حزب شعب الباكستان الجديد الذي تقوده بنازير بوتو على أكثرية المقاعد، ولكنه أيضاً لم يحصل على الأغلبية المطلقة. لذا تطلبت الظروف في ذلك الإقليم إقامة حكومة ائتلافية. وفي بلوخستان فازت عصبة الباكستان الإسلامية (ق) بأكثر المقاعد، ولكن ليس بالعدد الكافي لتأليف الحكومة. وفي إقليم الحدود الشمالية الغربية فازت المجموعة الدينية مجلس جمعية الأمل المتحدة بالأغلبية المطلقة وشكلت الحكومة هناك.

وعلى المستوى الوطني، كان لعصبة الباكستان الإسلامية (ق) الخيار في دخول ائتلاف إما مع مجلس جمعية الأمل المتحدة أو مع حزب الشعب. إن

تحالفاً مع الحركة القومية المتحدة، رابع أكبر مجموعة في الجمعية الوطنية، لن يوفر لها أغلبية قوية. لقد ادعى حزب الشعب دائماً أنه يستند إلى أسس تقدمية ليبرالية، فإذا أخذ هذا الإدعاء مأخذ الصدق، أصبح من المنطقي أن يكون حزب الشعب الخيار الأول للائتلاف. وكانت هذه فرصة جيدة لهم ليبرهنوا على أنهم ليبراليون حقاً، وليسوا مجرد تنظيم أسري يمارس الفاشية وليس الديموقراطية الليبرالية، كما كانت الحال عندما كان هذا الحزب في الحكم في السبعينيات من القرن الماضي. بيد أن جميع المحاولات التي قامت بها عصبة الباكستان الإسلامية (ق) للعمل معهم باءت بالفشل لسبب واحد هو أن بنازير بوتو لا تطيق أن يصبح أي شخص من حزبها رئيساً للوزراء. لقد كانت تعتبر الحزب والمنصب ملكاً لعائلتها. ولو أن الائتلاف مع جمعية الأمل المتحدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر قد حصل لكان له آثار دولية سلبية. ومع ذلك فقد جرت محاولات لإقامته كخيار أخير. فطلبت جمعية الأمل المتحدة منصب رئيس الوزراء لرجل ما كان يُقبل به دولياً ومحلياً. بل أن هذا الرجل جاء إلي شخصياً وطلب المنصب، والتزم بنظرة تصالحية إزاء الولايات المتحدة والغرب وبدعم كامل ضد القاعدة والمتطرفين الآخرين. فوقعنا في حيرة من أمرنا.

عندئذ أبدى عدد من الأعضاء الشجعان من حزب الشعب جرأة كافية فخالفوا الموقف الأناني لرئيسة حزبهم بنازير بوتو، فألفوا كتلة سميت بالوطنيين، ثم أطلقوا على أنفسهم بعد ذلك الاسم القديم لحزب الشعب الباكستاني ليميزوا أنفسهم من حزب بوتو «حزب برلمانيي شعب الباكستان». وشكّل هذا الحزب مع الحركة القومية المتحدة وعصبة الباكستان الإسلامية (ق) حكومة لها أغلبية ضئيلة، وأدى ذلك إلى صفقات إقليمية، فوافقت عصبة الباكستان الإسلامية (ق) والحركة القومية المتحدة على تشكيل حكومة في السند. وأدى هذا بدوره إلى فترة من السلم والتناغم في كراتشي، وهي مركز الحركة التجارية في الباكستان التي تسيطر عليها الحركة القومية المتحدة.

لقد شك بعض الناس في الباكستان وفي الخارج بمصداقية الانتخابات، بل اتهم بعضهم «المؤسسة» ـ أي وكالات الاستخبارات وأنا ـ بدعم جمعية الأمل

المتحدة لأنها ربحت عدداً كبيراً من المقاعد الإضافية بشكل غير متوقع. هذه الاتهامات كاذبة وسخيفة. فلو أردت أن أزيف العملية الانتخابية، لماذا أفعل ذلك من أجل هذه الجمعية؟ ليس هذا من المنطق في شيء، ولكن نظريات المؤامرة شائعة في الباكستان.

بينما كانت المفاوضات تجري، كنا بحاجة إلى أن نوثق «أمر الإطار القانوني» وندخله في دستور الباكستان في صيغة تعديل. بل كنا بحاجة إلى إنقاذ الدستور وديموقراطيتنا الفتية عن طريق التصديق على الخطوات التي اتخذناها. وكان هذا يتطلب ثلثي الأكثرية في الجمعية الوطنية. ولم يكن أمامنا لتحقيق ذلك سوى إقناع حزب بوتو أو جمعية الأمل المتحدة. وقد أبدت هذه الجمعية رغبة أكبر في ذلك لأنها أرادت للجمعيات أن تقوم بعملها كي تتمكن هي من ممارسة السلطة. وعقدت اجتماعات كثيرة بين زعماء عصبة الباكستان الإسلامية (ق) وزعماء جمعية الأمل المتحدة، شارك فيها أيضاً رئيس الأركان الفريق حميد جاويد. كانت هذه المفاوضات شاقة، وادركت أن جمعية الأمل المتحدة لم تكن صادقة النية، واتصف أعضاؤها بالمراوغة الشديدة وغيروا مواقفهم باستمرار. ومن القضايا الحساسة بقائي رئيساً للجمهورية مدة خمس سنوات أخرى، وبقائي في الجيش وإقامة مجلس الأمن القومي، وإعادة سلطة حل البرلمان إلى رئيس الجمهورية. ويعود كامل الفضل إلى فريق عصبة الباكستان الإسلامية (ق) بزعامة جودري شوجات حسين ورئيس أركان الجيش، اللذين توصّلا أخيراً ـ بعد سلسلة مفاوضات شاقة تتسم غالباً بالإحباط ـ إلى استراتيجية مشتركة مع جمعية الأمل المتحدة. واتفقنا أن نقدم التعديل الدستوري السابع عشر كلائحة قانون لتصادق عليها الجمعية الوطنية بعد حذف مجلس الأمن القومي منها (حسب طلب جمعية الأمل المتحدة) وتقديم اقتراح مستقل بشأنها في الجمعية الوطنية ليصدر كقرار من الجمعية، تدعمه جمعية الأمل المتحدة. كما أنني في المقابل أعطيت كلمتي والتزمت بموجبها أن أتقاعد من الجيش وأنزع لباسي الرسمي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهكذا تمت الموافقة على التعديل السابع عشر للدستور الباكستاني بأغلبية تتجاوز ثلثي

الأصوات. وبعد ذلك بقليل، قُدم اقتراح ـ حسب الاتفاق ـ لإصدار قانون مجلس الأمن القومي. فظهر رجال الدين على حقيقتهم بوقوفهم ضد الاقتراح، بيد أن القانون حصل على الموافقة لأنه كان يحتاج إلى أغلبية بسيطة فقط، كانت متوافرة لدينا. فكانت إصلاحاتنا الآن دستورية شرعية، وأصبح بمقدوري أن أشغل دستورياً منصبي كرئيس للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة حتى عام ٢٠٠٧.

كنت جاداً حين أعلنت أنني سوف أنزع قبعة قائد الجيش بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ولكن تسارع الأحداث بعد ذلك أدخل الشك إلى نفسي. فعلى الجبهة الداخلية راحت جمعية الأمل المتحدة تنقض باستمرار، وبدأ الزعماء الدينيون المتطرفون (الملالي) يتبنون أسلوب المواجهة. وأخذت الحرب على الإرهاب تشتد في جنوبي وشرقي وزيرستان، كما دخل الجيش هذه الحرب. وفوق كل ذلك، فقد برزت الباكستان عموماً، والدكتور أ.ق. خان خصوصاً على مسرح الأحداث الدولية في قضية حساسة هي انتشار السلاح النووي، وهي قضية تحتاج إلى عناية شديدة في معالجتها. وفي أثناء وقوع هذه الأحداث في الداخل أخذ الصراع في العراق يشتد، وطُلِب إلى الباكستان المساهمة بالجنود. وهذا الوضع أيضاً تطلب معالجة حكيمة. وأخيراً وبعد عشرة أشهر من التوتر على الحدود الهندية الباكستانية، في ٢٠٠٢ خفت حدة التوتر في علاقاتنا عندما وافق رئيس وزراء الهند فاجباي على زيارة الباكستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وكانت هذه الحالة تحتاج إلى تطويرها بكثير من الحساسية.

مع كل هذه الأمور التي واجهت الباكستان، ومع الضغوط في اتجاهات مختلفة، كانت هناك حاجة خطيرة لوحدة القيادة في الحكم. وأعني بهذا سلطة واحدة فوق أجهزة الحكومة الثلاثة البيروقراطية، والنظام السياسي، والمؤسسة العسكرية. وسواء شاء أحد أو أبى، فإن الظروف قد منحت لي هذه السلطة. ففي الظرف المتغير، اعتقدت أن نزع اللباس العسكري سوف يقلل من سلطتي وقيادتي في وقت كانت البلاد في أشد الحاجة إليها. لذا، على غير عادتي وطبيعتي، قررت عدم الوفاء بكلمتي فعزمت ألّا أنزع الزي العسكري.

انتخبت عصبة الباكستان الإسلامية (ق) عقب انتخابات ٢٠٠٢، مير ظفرالله خان جمالي زعيماً للحزب البرلماني، ومع أصوات إضافية لشركاء الائتلاف، انتخب خان جمالي رئيساً للوزراء. فأصبح لأول مرة في الباكستان رئيس للوزراء من بلوخستان، وهو أصغر إقليم في البلاد، كان خان جمال ذا شخصية محببة، حسن المعشر، وقد أحببته بكل تأكيد.

عندما تقلدت الحكم في الباكستان كنت أشغل منصبين ـ رئيس هيئة الأركان المشتركة ورئيس أركان الجيش ـ وبعد تقلدي الحكم بفترة قصيرة توليت منصب الرئيس التنفيذي للباكستان. وتوليت منصب رئيس الجمهورية في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠١. وهكذا فقد لبست أربع قبعات وأصبحت رئيس الجمهورية لسببين: أحدهما بروتوكولي، لاتصالاتي المنتظمة وتعاملي مع زعماء الدول الأخرى، والسبب الثاني أنه بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كان علي أن أتخلّى عن منصب الرئيس التنفيذي، لرئيس الوزراء المنتخب. لقد خلعت قبعة رئيس هيئة الأركان المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وعينت الجنرال عزيز مكاني. ولم يبق لي سوى منصبين، رئيس الجمهورية وقائد الجيش. وقامت الهيئة الانتخابية كلها المؤلفة من مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية، والجمعيات الإقليمية الأربع بتثبيتي في منصب رئيس جمهورية الباكستان بمنحي الثقة عن طريق التصويت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ومع أنني اتبعت المعايير الديموقراطية والدستورية للاحتفاظ بالمنصبين، فقد ظل بقائي في منصب قائد الجيش يعطي ذريعة لمن يقللون من شأن الباكستان للشك في نواياي، وفي مصداقية ديموقراطيتنا. أما أنا فأصغي إلى ضميري وإلى حاجات بلادي. فأفعل ما أفعل إذا اعتقدت أن ذلك أفضل لبلادي، وليس للحصول على موافقة من المؤسسات الأجنبية ووسائل الإعلام. إنني أعمل ما أعتقد أنه يجعل شعبي سعيداً.

في الحالات العادية، يصبح زعيم حزب الأغلبية في الجمعية الوطنية رئيساً للوزراء. ولكن تقرر فصل هذين المنصبين ليستطيع جودري شوجات القيام بعمله

الحاسم في تعزيز عصبة الباكستان الإسلامية (ق). كما أن شوجات لم يكن راغباً في تولي منصب رئيس الوزراء. خاصة بسبب صحته المتدهورة.

شكل جمالي بعد وقت قصير حكومته، التي بدأت عملها. وكانت الوزارة كبيرة لإرضاء جميع الشركاء في الائتلاف. وهذا أحد المعوقات في الحكومة الائتلافية في النظام البرلماني. ومضت حكومة جمالي ببطء تحاول جهدها حتى عام ٢٠٠٤.

ظهرت في أثناء ذلك خلافات خطيرة بين جمالي ورئيس حزبه، جودري شوجات. وشاع خبر الخلافات بين أعضاء الحزب، حتى أخذ الحزب يشعر أن رئيس الوزراء ورئيس الحزب يعملان باتجاهين متعاكسين. حاولت ما استطعت حلَّ الخلافات بينهما، لكني أخفقت. وشعرت أيضاً أن جمالي لا يستطيع التعامل مع متطلبات منصبه. أخذ الناس يتسابقون للحصول على ذلك المنصب، وأدركوا أنه قد لا يستمر طويلاً. وواجهت الأمة مرة أخرى حالة من الشك لا تستطيع البلاد تحملها إذا أخذنا في الاعتبار نمو اقتصادنا الملحوظ في الفترة الأخيرة. وانتشرت جميع أنواع الشائعات، بما في ذلك أنني سأقوم بحل الجمعية الوطنية. لم يخطر ببالي هذا الأمر قط. ولكن لم يمنع ذلك أحداً من التحليق في الخيال والجري دون مكابح. والأسوأ من ذلك أن الحزب لم يتفق على من يحل محل رئيس الوزراء. ولما وصلت الأمور إلى أزمة كان علي أن أتدخل. لقد توصلت إلى نتيجة أن شوكت عزيز، وزير المالية الناجح، هو أفضل من يصبح رئيساً للوزراء. لكن الصعوبة تكمن في أن شوكت كان في مجلس الشيوخ، أما رئيس الوزراء فلا بد أن يكون عضواً في الجمعية الوطنية. فتقرر أن يستقيل جمالي من منصب رئيس الوزراء، وأن يصبح جوردي شوجات رئيساً للوزراء، وأن يرشح شوكت عزيز نفسه في انتخابين فرعيين (اثنين من أجل الاحتياط) لمقعدين أخليا له بصورة طوعية في الجمعية الوطنية.

لم أناقش أياً من هذه الأمور مع شوكت عزيز، لكنه ووجه بالأمر الواقع. ففي اليوم الذي استقال فيه جمالي، كان شوكت في راولبندي يتلف حرقاً كمية كبيرة من المخدرات. وفي طريق العودة إلى إسلام اباد، تسلّم دعوة من رئيس

أركاني، الذي طلب إليه ـ دون أن يخبره السبب ـ الذهاب في الحال إلى جودري شوجات حسين «وأتمنى لك حظاً سعيداً» قال له ذلك رئيس أركاني في نهاية المحادثة، فأصاب شوكت الإرباك والحيرة. ولما وصل إلى هناك بقي جودري شوجات صامتا لأني أخبرته ألّا يقول شيئاً حتى يعلن جمالي استقالته رسمياً، ولم يبلغ شوكت عزيز بشيء سوى أن رئيس الوزراء قد استقال.

كما أنني كنت قد طلبت إلى جمالي أن يبلغ الأمة في أثناء استقالته أن شوكت عزيز سيكون رئيس الوزراء وأن جودري شوجات سيتولى المنصب لفترة مؤقتة فقط. ولكن جمالي لم يفعل ذلك، لسبب أو آخر. فاتصلت هاتفياً بشوجات وأخبرته أن يعقد في الحال مؤتمراً صحفياً ويقدم إلى الأمة الخطة بأكملها. حينذاك علم شوكت أنه قد اختير لثاني أكثر المناصب سخونة في الباكستان، وهو شيء أحدث له صدمة حين وقعت محاولة لاغتياله.

حضرت في ذلك المساء دعوة عشاء صغير في بيت صديق لي، يحضرها أيضاً شوكت. وكان العشاء قد حدد منذ أيام، ولم يكن جميع الحاضرين يعرفون أن شوكت عزيز سوف يرشح لشغل منصب رئيس الوزراء في المستقبل. وعندما جاء وقت العشاء، سألت إحدى النساء: «ألا ننتظر مجيء شوكت؟» من الواضح أنها لم تسمع الخبر، فابتسمت رغماً عني وقلت: «سوف يأتي شوكت بعد قليل». لقد وصل بالفعل بعد العشاء. وعندما وصل وقفت على قدمي وعانقته، وطلبت إلى الضيوف: «لنصفق جميعاً لرئيس الوزراء الجديد».

أود القول إن جمالي كان مخلصاً جداً لي، وإنه يستحق الثناء على تعاونه الكبير في التغيير، لقد وجدت فيه صديقاً جيداً. وبعد التغيير التقينا لقاء عائلياً، في بيته حيث عبرت له عن امتناني للخدمات التي قدمها للباكستان.

ما زال نظامنا الحزبي يتطور. لقد ظهر عدد لا يحصى من زمر عصبة الباكستان الإسلامية التي انشقت في أوقات مختلفة ولأسباب متنوعة. كما ظهر عدد من الاحزاب الصغيرة الأخرى. وكنت أرغب دائماً بجمع الأحزاب المتشابهة النوايا وتعزيزها لتقليل عددها. بدأت بمحاولة في هذا الاتجاه،

فاتصلت بعدد من أصدقائي من زعماء الأحزاب المنشقة. وسررت للاستجابة الإيجابية منهم. وكانت المحاولة الأخيرة لهذا المسعى دعوتي لجميع الزعماء المعنيين، والطلب إليهم أن يتخلوا عن إقطاعياتهم الصغيرة في مصلحة عصبة إسلامية باكستانية واحدة وكانوا من سماحة النفس بحيث وافقوا على ذلك.

لكن من سيصبح رئيساً للحزب؟ كان لي الشرف أن قال جميع زعماء هذه الأحزاب أنهم سيوافقون على شخص أسميه. وبعد تأمل الجوانب المختلفة للقضية قررت أن أختار جودري شوجات حسين. فوافق جميع المشاركين بدون استثناء على هذا الاختيار.

ما زال أمام نظامنا ـ كما ذكرت ـ مسيرة طويلة قبل أن يحقق الاستقرار والديموقراطية الحقيقية. إلا أننا نتقدم تقدماً بطيئاً، ولكنه واثق، من عملية انتخاب إلى أخرى. وسوف يطلع فجر الديموقراطية الحقيقية حين يتبنى كل حزب سياسي ديموقراطية حقيقية، وحين يُنتخب أعضاء مجلس الحزب الفدرالي أو المحلي من قبل أعضاء الحزب، وينتخب أعضاء المجلس بدورهم الأشخاص الذين يشغلون المناصب المختلفة في الحزب.

الفصل التاسع عشر

دفع الاقتصاد إلى الأمام

جاء على رأس البرنامج الذي وضعته لعام ١٩٩٩ إحياء اقتصاد الباكستان المريض. لقد بيَّنت كيف أن فريقنا الجديد ساعد على تحديد مشاكلنا. وسوف أتعمق هنا في بعض التفاصيل المحددة، لأعطي صورة لما واجهناه، وما أنجزناه.

لقد نخر في جسم مصارفنا التجارية ومؤسساتنا المالية مرض المحسوبية، وأصاب سوء الإدارة مشاريع القطاع العام إلى حد بعيد، وكانت تؤلف جزءاً كبيراً من اقتصادنا، بما في ذلك شركات مثل مؤسسة الماء وتطوير القوة الكهربائية، وشركة النقل البحري الوطنية الباكستانية، والخطوط الجوية الباكستانية، وشركة تصدير القطن، وشركة تصدير الرز الباكستاني.

إن استمرار وجود عجز مالي كبير ووجود مثل هذا العجز في الحسابات الجارية، وما نتج عن ذلك من ديون عامة وخارجية، كلها كانت مصدراً رئيساً لعدم التوازن في النظام الاقتصادي العام في التسعينيات من القرن الماضي. انخفض دخل الضرائب والصادرات. وأخذت واردات البلاد من العملة الأجنبية في التدهور، وبدأ الكثير من الناس يتكلمون عن الباكستان على أنها دولة مفلسة. وراح نمونا يتباطأ، وأصاب الفتور معدلات الاستثمار، وارتفعت الديون الخارجية ارتفاعاً كبيراً وزادت من ٢٠ بليون دولار إلى ٣٩ بليون دولار بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٩. وعانينا كثيراً من تكاليف فائدة الديون وغدت البنية التحتية المادية والبشرية عندنا في ضيق شديد. وتضاعف الفقر تقريباً من ١٨ بالمئة في ١٩٨٨ إلى ٣٤ بالمئة في ١٩٩٩.

لم تكن لي خبرة كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية وإدارتها، فكرّست الأشهر الأولى من حكمي في جمع فريق من التكنوقراط في ميادين المال، والتجارة والأعمال المصرفية، والخصخصة كي أفهم ماذا حدث في التسعينيات من القرن الماضي فأدى إلى هذه النتيجة الكارثية. عندئذ فقط يمكننا أن نضع استراتيجية لإحياء الاقتصاد. وضعت الخطوط العريضة لإطار هذه الاستراتيجية وأعلنتها للأمة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ولكني دأبت على تعديلها وتنسيقها طيلة السنوات الست التالية. أردت أن أضمن أن مسيرة اقتصادنا محددة تحديداً واضحاً ومعروفة لدى الجميع، لا سيما أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص الذين يقومون باتخاذ قرارات استثمارية، وإنتاج البضاعة وتقديم الخدمات، ويشتغلون بالتجارة.

أدركت في وقت مبكر، وبمساعدة المستشارين، أن علينا أن نتجنب الإجراءات السريعة وأن نتخذ بعض القرارات الصارمة جداً. ولم أعر اهتماماً لهؤلاء الذين نصحوني أن هذه القرارات سوف تكلفني سياسياً، وأنها تضر بشعبيتي. لقد آن الأوان كي نقوم بما هو صحيح من أجل المصلحة الوطنية وليس من أجل المصالح الشخصية الطائفية.

للاستراتيجية التي وضعناها أربعة أهداف:

١ ـ إنجاز نظام اقتصادي عام مستقر.

٢ ـ القيام بإصلاحات بنيوية لإزالة الانحرافات في الاقتصادات الفرعية.

٣ ـ تحسين نوعية الإدارة الاقتصادية.

٤ ـ التخفيف من الفقر.

ركزنا على هذه الأهداف الأربعة كجزء من استراتيجية متكاملة، لأن استقرار النظام العام للاقتصاد في غياب الإصلاح البنيوي سيكون قصير المدى. كما أنه لا يمكن تطبيق الإصلاحات البنيوية بنجاح إذا بقيت نوعية الإدارة الاقتصادية سيئة. وقد بقي الهدف النهائي لجميع جهودنا لإحياء الاقتصاد تخفيف

الفقر. لقد كنت على قناعة أن العلاقات المتبادلة بين الأهداف الأربعة قوية وأن علينا متابعتها معاً. وضعنا هذا المسار ـ بالطبع ـ في حيرة. فنتائج مثل هذه الاستراتيجية لن تظهر إلا بعد عدة سنوات. وكانت أغلبية الشعب تعاني المصاعب منذ نحو عقد، وهم يريدون النتائج الآن، إذ فقدوا صبرهم. وعلى كل حال، قرَّرت أنني مدين للبلاد بتوفير حل مستديم لعيوبنا الاقتصادية، ولو تسبب ذلك بعدم الرضا لمدة قصيرة.

لم يحالفنا الحظ في السنوات الأولى القليلة، إذ عانى الاقتصاد من صدمات خطيرة وانتكاسات. فحدث جفاف لم يسبق له مثيل دام ثلاثة أعوام، أضر بزراعتنا والاقتصاد الريفي عندنا، وخفض الركود العالمي من الطلب على صادراتنا. وفوق كل ذلك، حشدت الهند جنودها على حدودنا، مما اضطرنا إلى الرد بالمثل، فوضع ذلك عبئاً آخر على اقتصادنا. ومع كل هذه الصدمات بقينا صامدين على الدرب الذي اخترناه، وسرنا حسب استراتيجيتنا.

وجهنا الدعوة إلى خبراء باكستانيين من الخارج والداخل لتقديم المشورة لنا في الأمور الحرجة. وترأس موظف سابق من البنك الدولي فريق العمل لإصلاح نظام الضرائب. واقترح هذا الفريق سبلاً لتوسيع قاعدة الضرائب، ودعم الاقتصاد وإدخال المشمولين بدفع الضرائب ضمن نظام الضرائب، جزئياً عن طريق إدخال الأجهزة في عملية جباية الضرائب، والتقليص من اعتماد جباة الضرائب على التخمين.

ترأس خبير اقتصادي آخر كان يعمل سابقاً في البنك الدولي لجنة إدارة الديون، التي صاغت استراتيجية لإدارة الديون الخارجية. وقدم موظف حكومي كبير متقاعد تقريراً عن الضرائب الزراعية. وشُكِّل مجلس اقتصادي استشاري مؤلف من كبار رجال الأعمال في البلد، وكبار موظفي وزارة المالية ورئيس المصرف الحكومي للباكستان، لتقديم الاقتراحات لإزالة العوائق والصعوبات التي تواجه الاقتصاد، باتباع سياسة رفع القيود عن الاقتصاد وتحريره وإدخال الخصخصة إليه.

وتصدى رئيس المصرف الحكومي للإصلاحات في قطاع المصارف والمالية، مما جعل نظامنا المصرفي يستعيد عافيته وكفاءته. ومنحت الطبقات الوسطى والدنيا في سلم الدخل لأول مرة سبيل الوصول إلى القروض المصرفية. وخفِّضت معدلات الفائدة ـ التي كانت تتجاوز ٢٠ بالمئة في التسعينيات من القرن الماضي ـ إلى حد بعيد حتى بلغت معدل ٥ بالمئة، وبذلك انخفضت تكاليف الأعمال التجارية. وقد لعب هذا العمل ـ إضافة إلى الدعم المالي المقدم للمستهلك والزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ـ دوراً جوهرياً في إنعاش الاقتصاد. انتعشت القدرة الصناعية، التي ظلت معطلة في جميع القطاعات تقريباً عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة. وخفضت معدلات الرسوم على الآلات الصناعية والمواد الخام. وربطت معدلات تبادل العملة بالسوق عوضاً عن إدارتها مباشرة، كما خفضت قيمة الروبية للمصدرين والمستوردين وللمستثمرين الأجانب.

كان أحد القرارات الصعبة التي اتخذناها في عام ٢٠٠٠ هو طلبنا المساعدة من صندوق النقد الدولي. وكنت على علم أن برامج صندوق النقد الدولي كانت محط كراهية الشعب في الباكستان، ولكننا أردنا استخدام الصندوق لإنجاز أهداف استراتيجيتنا. ومن المؤسف أن المشكلة كانت تكمن في الماضي في أن الحكام دخلوا في اتفاقات مع صندوق النقد الدولي لسحب الأموال، ولم تكن لهم نية في القيام بأي من الإصلاحات التي اتفق عليها مع الصندوق. لقد عُرفت الباكستان بأنها بلاد القسط الواحد ـ فكانت تسحب القسط الأول، الذي يوافق عليه الصندوق تلقائياً، ثم تهمل البرنامج الذي اتفق عليه، بما في ذلك أقساط الدفع الأخرى، لأن الحكام لم تكن لديهم الثقة أو الشعبية لاتخاذ بعض القرارات السياسية التي لا تتسم بالشعبية.

لماذا استطاعت حكومتنا أن تنجح في إكمال برنامج صندوق النقد الدولي قبل الوقت المعين ثم ودعت الصندوق؟ لقد كان لدينا برنامج وطني متطور للإصلاحات عكس أولوياتنا وواقعنا في الباكستان. وطوَّرنا استراتيجية خاصة بنا للإنجاز، ثم طلبنا إلى صندوق النقد الدولي المساعدة. فعوضاً عن أخذ

المساعدة من صندوق النقد الدولي عن طريق قبول شروط الصندوق، التي كانت غالباً لا تتناسب مع واقع الباكستان، قدمنا للصندوق إمكانية نجاح استراتجيتنا، ثم أخذنا منهم المساعدة على هذا الأساس. إن الميزة الكبيرة التي حصلت عليها البلاد من برنامج جدير بالثقة لدى صندوق النقد الدولي هو أن مجمل الديون الخارجية مع الدائنين في نادي باريس (مجموعة من الدول الأوربية المتقدمة، وأمريكا الشمالية واليابان، وهي تقدم القروض للبلدان ذات المديونية العالية طبقاً لترتيبات جماعية) قد أعيد جدولتها بشروط مفضلة جدا. إذ منحت الاتفاقية مدة ثمانية وثلاثين عاماً لدفع الديون، مع مهلة مدتها خمسة عشر عاما. إن إعادة جدولة الديون هذه كانت تعني أن مجمل ديوننا قد خُفض بما لا يقل عن ٣٠ بالمئة. وأدى شطب الديون إلى خفض آخر في قيمة ديوننا الخارجية. وبالنسبة للطريقة التي أفكر بها فقد كان من العبث أن ننفق نحو ٦٦ بالمئة من دخلنا فوائد على الديون. وقلت لمدراء الاقتصاد إن هذه الحال غير مقبولة ولا يمكن أن تستمر، وعليهم اتخاذ الخطوات لتغييرها. أي يجب خفض الفائدة على الديون إلى ٢٢-٢٥ بالمئة. أما استثمارات القطاع العام فيجب أن تزداد إلى ثلاثة أضعاف. فكان الشعب الباكستاني بحاجة إلى خزانات المياه، وتبطين القنوات المائية بالطابوق، والطرق والطرق الرئيسة، والموانئ والمطارات، والكهرباء والنفط، والمدارس والعيادات الصحية، والمياه الصالحة للشرب. وكانت المراكز الحضرية النامية عندنا مثل كراتشي ولاهور بحاجة إلى تحسينات كبيرة. ولم يكن بمقدورنا القيام بأي من هذه الأمور إلا إذا وفرنا لها مصادر من خدمات الديون.

ويعود الفضل إلى مدراء الاقتصاد في أننا دفعنا جميع قروضنا الأكثر كلفة، وحصلنا على الإعفاء من الديون، وحصلنا على قروض جديدة بشروط مفضلة. ودفعنا ما بقي من ودائع العملات الأجنبية العائدة للمصارف الأجنبية الدائنة والمؤسسات المالية. كل ذلك منحنا فسحةً مالية لاستثمارات القطاع العام. ثم إن معدلات ديوننا قد تحسنت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولعل الباكستان هي الدولة النامية الوحيدة التي تخرجت من صندوق النقد الدولي

ودخلت مباشرة الأسواق المالية الدولية. إن الدرس الذي تعلمته من أجل الباكستان والأقطار الأخرى من علاقتنا مع صندوق النقد الدولي هو أننا يجب ألّا نلقي اللوم من عدم كفايتنا على عاتق صندوق النقد الدولي، ونجعله كبش فداء. إذا كنت تعلم ماذا تفعل، وعندك استراتيجية متماسكة خاصة بك، لأمكنك الاستفادة من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى لمصلحة البلاد. أما إذا لم نكن صادقين في نوايانا، وليس لدينا الرغبة في الوفاء بالتزاماتنا ومسؤولياتنا فلا فائدة من إلقاء اللوم على الآخرين.

انصبت جهودنا الرئيسة في مجال الإدارة الاقتصادية على تحقيق المساواة ومنع الالتفاف على القانون لمصلحة نخبة صغيرة من أصحاب الامتياز. وقد استبدل نظام شفاف منتظم عام بنظام التعليمات الخاصة، الذي سيطر على صنع القرار عندنا في التسعينيات من القرن الماضي. وعززت آليات محاسبة المقصرين، وخضع المذنبون بجريمة الفساد للمحاسبة مهما كانت منزلتهم أو ارتباطاتهم. فقلل هذا الرادع من الفساد على المستويات العليا لصناع السياسة. ولا أدعي أننا استطعنا التخلص من الفساد على المستويين المتوسط والأدنى، ولكن بدأنا بداية حسنة.

لقد واجهنا الكثير من النقد لسياستنا، خلال أول سنتين أو ثلاث، حين كنا نعمل بجدّ من أجل استقرار نظامنا الاقتصادي العام. وكنت صريحاً جداً في تصريحاتي العلنية وأكدت دائماً أن النمو لا يحدث إلا إذا تعزز الاقتصاد العام. وبعد الاستقرار، وحين تحسن الاقتصاد العام بصورة تدريجية، غيَّر الناقدون من موقفهم، كما كان متوقعاً، فقالوا بمرارة أنه لم يحدث في مجالي البطالة والفقر أي تحسُّن. أما الآن، وبعد أن أخذ وضع الفقر والبطالة بالتحسن، انطلقت الأصوات تنادي أن عدم المساواة في الدخل آخذ في الازدياد. حقا أن النمو الكبير يجلب معه الآثار الجانبية، كالتضخم وعدم المساواة المؤقت في الدخل، ولكن هذه المشاكل يمكن معالجتها بسياسة تتبع الوسائل الصحيحة.

قيل لي ـ في أحد التقارير الأولى التي قدمت إلي ـ إن مصدر جميع محننا الاقتصادية الكبيرة هو العجز الضخم في ميزانياتنا. وسألت في الحال: ما هو

المصدر الرئيسي لدخلنا، وأين ننفق الأموال بصورة رئيسة؟ فجاء الجواب أننا ننفق أموالنا إلى حد بعيد على أنفسنا ـ باستثناء فوائد الديون. وهذا الإنفاق يشمل تكاليف الحكومة والدفاع وكذلك المساعدة المقدمة إلى جميع شركات القطاعات العامة تقريباً التي كانت تستنزف من أموالنا ما يقارب بليوني دولار أمريكي كل عام. أما دخلنا فكان يأتي بصورة رئيسة من الضرائب.

لقد أصبح الهدف واضحاً. علينا أن نخفض النفقات. فخفضت الميزانية. وجمدتُ ميزانية الدفاع، وعينت أناساً يقودون جميع المشاريع الحكومية. وكان تجميد ميزانية الدفاع أصعب هذه القرارات. إذ قمنا بذلك، مع أن الهند زادت ميزانية الدفاع زيادة كبيرة، ومع وجود ما يشبه هستيريا الحرب في ٢٠٠٢، عندما حشدت الهند قواتها على الحدود مدة عشرة أشهر. ولم يكن لدي سوى سؤال واحد أطرحه على المدراء الجدد لمشاريع القطاع العام الذين اخترتهم بعناية: «هل تستطيعون تغيير هذا الوضع من خسارة إلى ربح؟» وحين كان الجواب «نعم» بثقة اخترت الرجل. ولا بد أن أقول إن أكثرهم أنجزوا ما وعدوا به فحولوا مسيرة مشاريعهم. فمصنع الفولاذ الذي كان يخسر بلايين الروبيات منذ تأسيسه، أصبح يربح البلايين. وشركة النقل البحري الباكستانية، التي كانت تخسر البلايين، استعادت عافيتها وأصبحت في وضع تستطيع معه أن تشتري بدخلها ناقلتين للنفط. كما أن سكك الحديد، ومؤسسة تطوير الماء والكهرباء، وتلفزيون الباكستان، وشركات حكومية صغيرة أخرى تحولت من مؤسسات خاسرة إلى مؤسسات رابحة وأوقفت تدهورها إلى حد ملحوظ.

وبعد أن اتخذت الإجراءات لخفض النفقات، كان همي التالي زيادة الدخل. لكن الحديث عن زيادة الدخل أسهل من تحقيقه. لم يتعود سكان الباكستان قط على دفع الضرائب، فظلت عندنا أقلية صغيرة جداً تتحمل عبء الضرائب المتزايدة دائماً، فقررت عدم فرض ضرائب إضافية. وعوضاً عن ذلك اتجهت نحو توسيع قاعدة الضرائب. وانطوى هذا على توثيق اقتصادنا. فاستعنتُ بفرق من الموظفين من الجيش ومن المجلس المركزي للدخل، فأخذوا يزورون أصحاب الأعمال ويطلبون إليهم ملء استمارات الضريبة. وأدى ذلك إلى

مواجهات خطيرة مع أصحاب الدكاكين والتجار الذين خرجوا إلى الشوارع ورفضوا الانصياع بل أنهم أخفوا بضائعهم في مخازن سرية، وأزالوها من الدكاكين ليتجنبوا التخمين من قبل رجال الضرائب. وانهار القانون والنظام في عدد من الأماكن وأدى إلى مشاهد كريهة بين التجار والرجال الذين حاولوا فرض القانون.

ووقعتُ تحت ضغط كبير لأتخلى عن قراري فرفضت. إذ كنت على قناعة أنه بدون توسيع شبكة الضرائب لا يمكننا خفض العجز المالي والحصول على أموال لصرفها على قضايا التطور التي بقيت مهملة إلى حد بعيد. وتحملت تهجم جميع التجار في إضراباتهم اليومية مدة أشهر عديدة، وقمت بزيارة عدد من المدن الكبرى، والتقيت أصحاب الصناعات والتجار وطلبت إليهم التزام التعقل. واستسلموا في النهاية، وكان أحد أسباب ذلك أننا أخذنا ببعض مقترحاتهم لتحسين نظام الضرائب الجديد. فكانت الحملة ناجحة جداً مع أنني لا أستطيع أن أدعي أننا ضبطنا جميع المتخلفين عن دفع الضرائب. لقد تساهلنا عندما ادركنا أن باستطاعتنا أن نمسك بالبقية باستخدام أساليب أقل وضوحاً وبعيدة عن الأعين عن طريق المجلس المركزي للدخل.

بصورة عامة، خفضنا العجز من نحو ٨ بالمئة (وقد كان تجاوز الضعف في منتصف التسعينيات من القرن الماضي) إلى أقل من ٤ بالمئة. وازدادت الدخولات من ٣٠٢ بليون روبية عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠٠ بليون روبية في ٢٠٠٦، وهي زيادة أكثر من ١٣٠ بالمئة في خمس سنوات. ليس هذا بالإنجاز الهين إذا قورن بفترة إحدى عشرة سنة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٩، عندما ازداد الدخل ٥٠ بالمئة فقط، من ٢٠٠ بليون روبية إلى ٣٠٢ بليون روبية. ما جعلني فخوراً بهذا الإنجاز حقاً هو أن الزيادة الكبيرة في جمع الدخل لم تتطلب أي زيادة في معدلات أو استحداث الضرائب، بل أننا خفضنا معدلات الضرائب على مواد عديدة، كما خفضنا الضرائب ذاتها.

منحتنا جميع هذه التحسينات أموالاً للقيام بمشاريع في برنامج تطوير القطاع العام. فبين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩ ظل هذا البرنامج راكداً بين ٩٠ بليوناً و١١٠

بلايين روبية. أما في عام ٢٠٠٦ فإن الأموال المخصصة له تبلغ ٣٠٠ بليون روبية ـ وهي زيادة قدرها ٣٠٠ بالمئة.

في عام ١٩٩٩ بلغ العجز عندنا رقماً مخيفاً - نحو ٥ بلايين في ميزان المدفوعات الخارجية. مما اضطرنا إلى أخذ قروض سنوية من مؤسسات مالية دولية. وتفاقم الوضع عندما اضطررنا إلى طلب قروض تجارية قصيرة الأمد بفوائد لا طاقة لنا بها: لقد كنا بحاجة ماسة لهذا القروض. إذ لم تبق أية مؤسسة ترغب في تقديم القرض بشروط أفضل. لقد وجدنا أن دخلنا يأتي من صادرات تبلغ نحو ٨ بلايين دولار (ولم تتجاوز قط ٩ بلايين دولار في تاريخنا)، ومن تحويلات مواطنينا في الخارج وهي نحو أقل من ١ بليون دولار كل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ رقماً متواضعاً هو ٣٠٠ مليون. وجاءت نفقاتنا بصورة رئيسة في حدود ١٠ بلايين دولار للاستيراد السنوي، وبلغت فوائد الديون مبلغاً هائلاً ـ ٥ بلايين دولار كل سنة. فلا عجب أن يكون هناك عجز ثابت يراوح بين ٥ بلايين دولار و٦ بلايين دولار كل سنة.

بدأت حملة منسقة لإصلاح عدم التوازن الخطير هذا. ولم يكن في صالحنا خفض قائمة الواردات، لأن النفقات كانت تذهب بصورة رئيسة إلى حاجاتنا الصناعية ومواد ضرورية أخرى لا يمكن خفضها. وكانت نفقات العملة الأجنبية الرئيسة من نصيب استيراد البترول ومنتجات النفط والتي لا سيطرة لنا على أسعارها. بل كان الطلب عليها يجعل أسعارها غير قابلة للتفاوض. كما كنا بحاجة إلى استيراد الشاي وزيت الطهي، وكلاهما غذاء رئيسي للطبقات الفقيرة وهي غير مرنة أيضاً. والنفقات الوحيدة التي يمكن خفضها هي فوائد الديون كما ذكرنا سابقاً، وقد نجحنا في خفض هذه النفقات. ومن سخرية القدر أن ١١ أيلول/سبتمبر كان عاملاً مساعداً، فبعد أن انضمت الباكستان إلى التحالف ضد الإرهاب كسبنا تعاطف نادي باريس. وعلى العموم فإن مجمل الإجراءات أدت إلى خفض فوائد الديون عندنا من ٥ بلايين دولار إلى ٤ بلايين دولار.

ساعدت كل هذه التغييرات لإعداد العدة للنمو، ولكنني كنت أعلم أننا بحاجة إلى تشجيع دخول معينة. أخذنا كل مصدر للكسب على حدة، ووضعنا

استراتيجية لكيفية زيادته. فلا يمكن زيادة الصادرات فقط إلا إذا أصبحنا أكثر إقداماً على تسويق منتجاتنا. وكانت صادراتنا تتركز بصورة رئيسة في الزراعة والمنسوجات. أما الزراعة فليس فيها قيمة إضافية، كما علمت ـ فيما بعد ـ أن المنسوجات تشكل من ٦ الى ٨ بالمئة من مجمل التجارة العالمية، إذ إن ٦١ بالمئة من مجمل التجارة العالمية هو في قطاعات الصناعات الثقيلة، والهندسة، والتقنية العالية. وكان من الواضح جداً أننا بحاجة إلى تشجيع قطاع صناعي من الصادرات. أعدنا ترتيب بنية الاستيراد والتصدير كلها من أجل تحويل التركيز من تسهيل التجارة فقط إلى تشجيع الصناعة التي تعتمد على مواد مستخرجة محلياً. وكنت أعلم أن هذه عملية طويلة الأمد، لكني فخور أن أرى أن تحويل التركيز هذا قد أثمر. فكان النمو الصناعي عندنا ١٨,٢ في ٢٠٠٤ و١٤,٦ في ٢٠٠٥. ولقد نجحنا على المدى القريب في تنويع بضائعنا وأسواقنا. دعمنا مكتب تشجيع الصادرات بإشراف مديره النشيط طارق إكرام. واستطاع وزيرا التجارة والصناعة بما اتسما به من سوية رفيعة، وبالتنسيق مع مكتب تشجيع الصادرات، القيام بعمل رائع في زيادة صادراتنا. وفي عام ٢٠٠٦ كنا قد حققنا هدفاً يتجاوز ١٨ بليون دولار ـ بزيادة نحو ١٢٥ بالمئة في فترة خمس سنوات. وليس هذا بالإنجاز السهل بأي مقياس كان.

كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصابه الجفاف أو كاد. فبلغ في عام ١٩٩٩ رقماً يثير الشفقة هو ٣٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠١ ناقشتُ ديون الباكستان مع رئيس الوزراء الصيني زهو رونجي، فعرض علي فكرة مفيدة. إذ قال إن المستثمرين هم كالحمائم، إذا خوفتهم الحكومة بقرارات سيئة، فإنهم يحلقون بعيداً معاً. وإذا حسنت الحكومة سياساتها لجذبهم فإنهم يعودون ولكن فرادى. نصحني أن أستمر بالمحاولة وسوف يعودون. ثم ذكر أن الباكستان ـ على ما يبدو ـ تعاني مما سماه «حيرة الديون والاستثمار». وقال عن الديون «إن مأزقكم يكمن في أنكم يجب ألّا تقترضوا، لأن القرض يزيد من فوائد الديون، ولكن إذا أردتم أن تتطوروا سريعاً» فلا بد أن تقترضوا. أما عن الاستثمار فقال، «إن مأزقكم يكمن في أنكم تريدون أن تأخذوا المال من الاستثمار

الأجنبي المباشر لزيادة احتياطيكم المتدهور من العملة الأجنبية، ولكن المستثمر ينظر إلى حالة احتياطيكم من العملة الأجنبية قبل أن يستثمر».

لقد ترأستُ شخصياً حملة زيادة صادراتنا والاستثمار الأجنبي المباشر. فتبنينا أولاً طريق إزالة القيود والتحرير والخصخصة. ووضعنا آليات منظمة لضمان الشفافية والتنظيم من أجل توفير المساواة لجميع المستثمرين في جميع قطاعات الاقتصاد. كما وضعنا قوانين وأنظمة لخلق بيئة مؤاتية جداً للمستثمر. وبعد أن تسلحنا بهذه التغييرات الإيجابية، التقيت أصحاب الأعمال أينما سافرت حول العالم لزيادة التجارة والمشاريع المشتركة، والاستثمار في الباكستان. فحققنا نجاحاً باهراً. إذ جاوز الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٥ مبلغ ١,٥ بليون دولار، بزيادة ٥٠٠ بالمئة عن ١٩٩٩. وعيّنّا شاباً قديراً نشيطاً لمنصب وزير للاستثمار، وأخذتُ شخصياً أترأس الاجتماعات المشتركة للمستثمرين المعينين من الحكومة لإزالة العوائق البيروقراطية في الاجتماع مباشرة. لقد كادت فنادقنا القليلة أن تخلو من النزلاء تماماً خلال عقد من «الديموقراطية المرعبة». أما الآن فبلغ معدل الحجز في الفنادق ١٠٠ بالمئة. شجع هذا الوضع الجديد كثيراً من أصحاب الفنادق العالمية على بناء عدد أكبر من الفنادق ذات أربع أو خمس نجوم. ويتزامن مع هذا إقدام كبير من جانب المستثمرين على الاستثمار في قطاعات واسعة ومزدهرة أخرى من اقتصادنا. إني متأكد أن سياساتنا أخذت تؤتي أكلها، وسوف يبلغ الاستثمار في ٢٠٠٦ مبلغ ٣ بلايين دولار - أي عشرة أضعاف ما كان عليه في ١٩٩٩.

والميدان الثالث الذي كان بحاجة إلى إصلاح هو التحويلات من الباكستانيين في الخارج، وإذا قارنا إنجازاتنا في هذا المجال بالأقطار الأخرى التي لها جاليات كبيرة في الخارج، أدركنا أن مستوى التحويلات، الذي بلغ نحو ١ بليون دولار إنما هو منخفض إلى درجة كبيرة. ووجدت أن السبب الرئيسي لهذا هو كفاءة نظام الحوالة، أو «الهندي»: النظام غير الرسمي الخفي لتحويل المال من المواطنين الباكستانيين في الخارج إلى أقربائهم في الباكستان. هذا النظام غير الرسمي لا يستغرق سوى يوم واحد لتسليم المال، حتى إلى

أبعد قرية، أما مصارفنا فإنها تستغرق سبعة أيام على الأقل، وكانت إجراءاتها صعبة جداً. هذا الموقف البيروقراطي الكسول وغير المهتم أمر لا مناص منه لأن مصارفنا كانت مؤممة.

حملنا المصارف على تحسين أدائها وضمان سهولة وصول الباكستانيين في الخارج إليها لتحويل المال بأسلوب أسرع. ودمجنا مديرية البريد، التي كان تعامل الناس معها أكثر سهولة في نظام الصيرفة لتحسين الأداء. وفضلاً عن هذه الإجراءات الاصلاحية، فإن ١١ أيلول/ سبتمبر أدى إلى انتعاش كبير في التحويل من الخارج. فالمجتمع الدولي ركز على الفعاليات الخفية وأخذ يضيق الخناق عليها. جرت ملاحقة أصحاب الحوالة غير الرسمية، لذا أخذت الخدمات المصرفية تتحسن بسرعة. كما أن تدخلي الشخصي بعث الثقة في الباكستانيين في الخارج أينما ذهبت، فأصبحوا يستخدمون المصارف لتحويلاتهم. ولعل أهم عنصر ـ نفسي في الأقل ـ هو استقرار قيمة الروبية، والتقليل من الفرق إلى الحدود الدنيا بين معدل تبادل العملة الرسمي والمعدل غير الرسمي. وهكذا لم يعد النظام غير الرسمي يستحق المجازفة لا سيما الآن، حيث اختصرت صعوبات اللجوء إلى المصارف اختصاراً ملحوظاً. فارتفعت تحويلاتنا كثيراً وبلغت ٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة ٤٠٠ بالمئة عن عام ١٩٩٩. وقد أدت جهودنا لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات الخارجية إلى فائض بمقدار ٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. لأننا كنا ناجحين جداً في خفض العجز المالي وتحويل النقص في الحساب الجاري إلى فائض، فقد أخذ اقتصادنا يظهر استعادة عافيته، بل راح يمضي بسرعة، وأصبحت جميع علامات الاقتصاد العام إيجابية.

يحكم التاريخ على الزعماء بالنتائج. فلتتكلم النتائج بعد إلقاء نظرة على ما ورثته في عام ١٩٩٩ وما أنجزته بحلول عام ٢٠٠٥. كنا في عام ١٩٩٩ على حافة العجز. وكانت الكلمات المرعبة «الدولة المفلسة» على شفاه الجميع. لقد غدت هذه الكلمات ذكرى من الماضي. فالاقتصاد في نمو كبير.

ارتفع إجمالي إنتاجنا في الداخل من ٦٥ بليون دولار إلى ١٢٥ بليون دولار

أي إنه تضاعف تقريباً في خمس سنوات. ونحن الآن في وضع مختلف تماما، إذ تنظر إلينا المؤسسات المالية الدولية نظرة مختلفة وباحترام.

ارتفع النمو في مجمل الإنتاج الوطني من ٣,١ بالمئة إلى نسبة جيدة ٨,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٥. وستصل النسبة إلى ٧ بالمئة عام ٢٠٠٦، رغم الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط وجهود إعادة البناء عقب الزلزال.

لقد اختُزل مجمل الدين الأجنبي من ٣٩ بليون دولار إلى ٣٦ بليون دولار. وبفضل خفض الدين هذا، وارتفاع مجمل الإنتاج الوطني، انخفض معدل الدين بالنسبة لمجمل الإنتاج الوطني من نسبة ١٠١ بالمئة (وهو وضع غير صحي) إلى نسبة ٥٩ بالمئة (التي هي أكثر صحية). لقد سُن قانون المسؤولية المالية الذي جعل من غير القانوني لحكومات المستقبل أن تصبح مدينة بأكثر من ٦٠ بالمئة من مجمل الإنتاج الوطني.

ارتفع دخل الفرد الواحد من ٤٦٠ دولاراً إلى ٨٠٠ دولار. ونحن الآن نصنف في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، بعد أن كنا في فئة الدخل المنخفض.

ارتفع احتياطي العملة الأجنبية من مبلغ متواضع جداً هو ٣٠٠ مليون دولار (وهو يعادل واردات أسبوعين) إلى ١٢,٥ بليون دولار (ويساوي عشرة أشهر من الواردات).

وصلت الصادرات إلى ١٧ بليون دولار لعام ٢٠٠٦، في حين كانت ٧,٨ بلايين دولار فقط في عام ١٩٩٩.

لقد ازدادت وارداتنا زيادة ملحوظة. وما زالت فاتورة الاستيراد أكثر من دخل الصادرات، ومع ذلك يسرني القول إن الارتفاع في الاستيراد صحي وايجابي، فإذا استثنينا ارتفاع الطلب على النفط إلى الضعف تقريباً، فإن معظم ما تبقى من نفقاتنا كان على بضائع رأسمالية. لقد أخذنا نستورد الآلات الصناعية لبناء مصانع جديدة والبنية التحتية وتوسيع وتحديث الممتلكات

الموجودة. أعتقد أن هذا تصوُّر قصير المدى لتحقيق فائض طويل المدى، لأن أكثر مصانعنا الجديدة ستنتج بضائع للتصدير أو للتعويض عن بضائع نستوردها الآن. ثم إن مثل هذا الاستثمار يوفر كثيراً من فرص العمل. أنا أعرف أنه في بعض الصناعات يصعب الآن الحصول على الكوادر الوسطى وبعض أصناف العمال المهرة. ونحن ننقب الآن عن النفط والغاز على نطاق واسع، ونوسع توليد الطاقة الكهربائية المائية بإنشاء خمسة سدود كبيرة، لذا فإن فاتورة استيراد النفط سوف تنخفض. إن تحويل مصانع توليد الطاقة من النفط المستورد لتشغيلها بواسطة غاز طبيعي مستخرج محلياً أخذ يظهر الفرق أيضاً. وعندما تمر أنابيب الغاز والنفط ربما من إيران أو قطر، أو تركمنستان، عن طريق الباكستان إلى الصين ـ ونأمل ـ إلى الهند، سوف نحصل على رسوم المرور. ونستطيع استعمال بعض الغاز والنفط الذي تنقله هذه الأنابيب، كما نستطيع استعمال هذه الأنابيب لتصدير نفطنا وغازنا عندما يصبح لدينا فائض.

لقد ازداد الدخل من ٥,١ بلايين دولار إلى ١١,٧ بليون دولار. وليس مرد الزيادة الملحوظة والتي تبلغ ١٣٠ بالمئة زيادة في عدد الضرائب أو معدلاتها. بل على العكس من ذلك، مردُّها خفض في عدد الضرائب ومعدلاتها، وتوسيع قاعدتها، وإدخال العقلانية إلى نظامها، وتوثيق الاقتصاد، وإدخال نظام التخمين الذاتي الذي قلّل من الاحتكاك بين دافع الضريبة وجابيها، مقللاً بذلك من فرص الفساد. كل هذه العوامل ساهمت في زيادة ضخمة في دخلنا.

كانت الديون الخارجية والمسؤوليات القانونية قد بلغت رقما كارثياً هو ٣٤٧ بالمئة من مجمل مدخولاتنا من العملة الأجنبية. لكن هذا الرقم انخفض الآن إلى ١٣٧ بالمئة. والفرق كبير بينه وبين ما كان عليه في عام ١٩٩٩، حين كانت الباكستان لا يمكن مقارنتها حتى «بالأقطار الصغيرة ذات المديونية العالية» التي كان معدل ديونها أكثر من ٢٥٠ بالمئة من مدخولات العملة الأجنبية. ولا شك أننا لو وضعنا في صف الأقطار الفقيرة ذات المديونية العالية، لكان ذلك يوماً حزيناً لكبريائنا، ونحن دولة تملك الصواريخ والسلاح النووي.

قفزت التحويلات من الخارج إلى ٤٠٠ بالمئة، من ١ بليون دولار إلى أكثر من ٤ بلايين دولار. وقد ساعد الوضع القوي لاحتياطاتنا من العملة الأجنبية في استقرار سعر الروبية المتآكل. وراوح معدل سعر التبادل ـ في أثناء فترة حكمي ـ في حدود ستين روبية للدولار الواحد في السنوات الأربع الأخيرة.

أصبح مؤشر المئة لسوق الأوراق المالية في كراتشي ـ الذي ظل خاملاً تحت ١٠٠٠ نقطة ـ، أصبح فعالاً باستمرار وارتفع إلى حوالي ١١٥٠٠ نقطة في عام ٢٠٠٦. ويقول البعض إن هذا أفضل أداء لسوق أوراق مالية في العالم.

وانضمت الباكستان إلى أسواق الرأسمال الدولية لأول مرة. فقدمنا أولاً سندات يورو في أوروبا وآسيا، ثم أطلقنا سندات إسلامية في دول الخليج والشرق الأوسط، وقدمنا أخيراً سندات الدولار في الولايات المتحدة وأوروبا. وتجاوز المساهمون في كل هذا الرقم المحدد، وكان المساهمون من بيوتات الاستثمار الخاصة المعروفة. بل أن سندات الدولار جاءت بقروض تبلغ مئات الملايين من الدولارات لفترات طويلة الأجل من ١٠ إلى ٣٠ عاماً. إن مجرد استعداد الشركات الخاصة لمنح الباكستان قروضاً طويلة الأجل كهذه بمعدل فوائد لا تزيد عن معدلات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٢ بالمئة، يبين ثقة المجتمع المالي الدولي في اقتصادنا النامي.

لقد وصل تصنيفنا في مقياس «مودي وستاندرد أند بور» أدنى دَرْك في عام ١٩٩٩. أما الآن فقد ارتفع إلى ب+ في مقياس مودي وإلى ب ب في مقياس ستاندرد أند بور.

كان الجانب السلبي في هذه الزيادة الكبيرة في الاقتصاد هو ارتفاع الأسعار. لقد تحسن دخل أصحاب الرواتب ودخل الآخرين، فأدى إلى زيادة القوة الشرائية. ونتج عن ذلك زيادة الفجوة بين العرض والطلب. وأدى هذا إلى زيادة في التضخم، الذي قارب ١٠ بالمئة. أما الآن فقد انخفض إلى حوالى ٧ بالمئة. كما أن الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط كان له أثره. وسبب هذا هماً كبيراً للحكومة ولي شخصياً. فالجماهير في نهاية الأمر يتكوَّن رأيها في

الحكومة على أساس ارتفاع الأسعار أكثر من الأرباح على مستوى الاقتصاد العام. ما زلت أشعر بحاجة كبيرة لإيقاف هذا التضخم.

لا تكتمل الجهود لإنعاش الاقتصاد إلا إذا تحوَّلت الأرباح على المستوى الاقتصادي العام إلى الجماهير، وحسنت مستويات معيشتهم. وأفضل طريقة لتحسين ظروف معيشة أفراد الشعب هي زيادة دخلهم عن طريق توفير أعمال مربحة، وفتح المجال أمامهم للولوج في الأعمال الخاصة، وزيادة الاستثمار في الرأسمال البشري، وزيادة أثر النفقات الحالية للشعب إلى أقصى حد على التربية والتعليم والصحة. والأساس في إنجاز هذا الهدف هو تشجيع نمو اقتصادي قوي.

إن إنهاء الفقر أمر ضروري، وليس خياراً. ويحتاج تخفيف غائلة الفقر إلى أن نفهم بوضوح أين يتوطن، ثم نقرر كيف نتعامل مع كل منطقة. إن المجتمع الباكستاني هو مجتمع زراعي، ويعيش ٦٥ بالمئة من السكان في مناطق ريفية وتعتمد هذه الأكثرية في معيشتها على الاقتصاد الزراعي والحيواني، وتتحمل العبء الأكبر الناتج عن الفقر. ويمكن تقسيم نسبة الفقر المتبقية وهي ٣٥ بالمئة من السكان ـ سكان الحضر ـ إلى المتعلمين العاطلين عن العمل وغير المتعلمين العاطلين. وكلا الصنفين يحتاج إلى المساعدة والإصلاح.

من المنطقي أن يذهب الجزء الرئيسي من الإصلاح الريفي إلى القطاع الزراعي. لقد كان عدم توافر الري هو العائق الرئيسي للزراعة في الباكستان. بدأت حكومتي في هذا المجال بمشاريع مائية تبلغ قيمتها أكثر من ٣٠٠ بليون روبية، ويحتمل أن يُنجز أكثر هذه المشاريع في غضون سنتين أو ثلاث. وتضمن هذه المشاريع إنشاء قنوات وسدود عديدة وتبطين القنوات المائية بالطابوق لمنع التسرب والطفح، ورفع مستوى أنظمة الري وتصريف المياه. وبعد إكمال هذه المشاريع، يصبح ٢,٨٨ مليون فدان من الأراضي الجديدة متوافرة للزراعة، وهذه قفزة ضخمة في النمو الزراعي، إذ تزيد من دخل الفلاحين، وتوفر فرص العمل للقوى العاملة في الريف، وتخفف الفقر في المناطق الريفية.

ولا يمكن أن نرضى بمجرد إضافة مناطق إلى الأراضي المزروعة، بل يجب علينا أن نحافظ على الماء ونضمن أفضل استغلال له. ونقوم بهذا العمل بالبدء بمشروع واسع لتسوية الأراضي باستخدام الليزر ويشمل المشروع جميع الأراضي الزراعية (لمنع هدر المياه بفحص مستوى الأرض فحصاً دقيقاً) وتشجيع ري التنقيط الحديث (للمحافظة على الماء). إن تبطين القنوات المائية بالطابوق الذي كلف ١ بليون دولار، سيكون عاملاً رئيساً في المحافظة على المياه. كما ركّزنا أيضاً على زيادة المحصول لزيادة الناتج لكل فدان. وبذلك تتضاعف أرباح الفلاح. وقدمت حزمة من الضمان المالي للفلاح لتشجيعه على زيادة الإنتاج. وضمنّا استعمال الفلاح لخدمات المصارف بسهولة، وزدنا في القروض الزراعية إلى ٥٠٠ بالمئة. وجئنا بنظام رائع سهل لسداد القروض خلال ثلاث سنوات يستفيد منه الفلاحون. وقد أنقذهم هذا النظام من المخالب القاسية للوسيط الذي كان الفلاح يبيع له محاصيله بثمن رخيص، كي يستطيع أن يدفع القروض في الوقت المحدد.

ساعدت جميع هذه الإجراءات كثيراً في زيادة الناتج الزراعي. لقد حصلنا على زيادة ضخمة في منتوج القطن ومحاصيل القمح، جاوزت الأرقام القياسية السابقة. ومع ذلك فإن كل هذا لم يقنعني بأني فعلت ما يكفي للشرائح الفقيرة في مجتمعنا. فطورنا أيضاً خطة طويلة الأمد. إن الباكستان هي خامس أكبر دولة في العالم في إنتاج الحليب، ولكننا قلما ننتج أية مشتقات أخرى من الألبان. كما ننتج بعضاً من أفضل الفواكه في العالم ونوعية جيدة جداً من الخضراوات، ولكننا لا نحاول تحسينها للتصدير. لذا عزمتُ على الشروع بصناعات تعتمد على الزراعة في المناطق الريفية. فشرعنا «بثورة بيضاء» بإنشاء نظام لجمع الحليب وخزنه في مخازن مبردة. وهذا يشجِّع قيام صناعة حديثة للألبان وإنتاج الجبن، واللبن والزبدة والحليب المجفف للاستهلاك المحلي وللتصدير. ونقوم الآن أيضاً بمعالجة الأطعمة والفواكه لزيادة صادراتنا والمساهمة في توفير فرص العمل للأيدي العاملة في الريف.

إنني راض عن جهودنا لرفع مستوى الريف. أما معالجة قضية المتعلمين

العاطلين في البلاد عامة وفي المناطق الحضرية خاصة، فقد ظلت دائماً تؤرقني. إن تكنولوجيا المعلومات وصناعات الاتصالات هما عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي لإمكانياتهما في إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية. لقد شهد هذا القطاع نمواً لا سابق له في السنوات الأربع والنصف الأخيرة فظهر أنه مصدر كبير للاستثمار الأجنبي، والفضل في ذلك يعود إلى جهود التطوير والإصلاح التي بذلناها.

في عام ١٩٩٩ لم يتجاوز عدد المدن المرتبطة بالإنترنت في الباكستان تسعاً وثلاثين مدينة. وبحلول عام ٢٠٠٦، أصبحت ٢٠٠٠ مدينة وبلدة مرتبطة بالإنترنت. وفي عام ١٩٩٩ كانت اتصالات الألياف الزجاجية مقتصرة على نحو أربعين مدينة. أما اليوم فهي متوافرة في ١٠٠٠ مدينة. وخفضت أسعار إرسال ٢ ميغابايت في الدقيقة من ٨٧ دولاراً إلى ١,٤٠٠ دولار. لقد شاهدت صناعة الاتصالات في الباكستان نجاحاً كبيراً. ففي فترة ثلاث سنوات ـ من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ ـ ازدادت كثافة الاتصالات (وهي عدد الهواتف بالنسبة المئوية للسكان) من نسبة قليلة هي ٢,٩ إلى ١٦ بالمئة، وزادت الهواتف النقالة (الخلوية) من ٦٠٠٠٠٠ إلى أكثر من ٣٠ مليون، وأخذت الدوائر الكهربائية اللاسلكية المحلية تتجذر في المناطق الريفية.

بدأت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتجسير الفجوة الرقمية بين الباكستان والعالم، وكذلك بين أطراف البلاد. فهي تقوم بدور مهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي في الباكستان. إن النمو غير الاعتيادي في تكنولوجيا المعلومات وفي قطاع الاتصالات قد وفّر فرصاً كبيرة للعمل، مباشرة وغير مباشرة، للشباب المتعلم في مراكز الاتصالات، وهندسة الاتصالات، وكباعة في مجال الاتصالات، وفي خدمات الزبائن، والمالية، والحسابات. ومن المحتمل أن تزداد سرعة تقدم هذا الميدان في السنوات القادمة.

واخيراً وليس آخراً، تأتي الجهود المبذولة لتوفير العمل وتخفيف الفقر بين غير المتعلمين في المناطق الحضرية. لقد اعتقدنا أن الصناعة، جنباً إلى جنب مع البناء والإنشاءات، سوف توفر أكبر عدد من فرص العمل. إن البناء

والإنشاءات خاصة تحتاج إلى عمل كثير، لذلك فإنها ملائمة ـ على نحو مثالي ـ لمعالجة بطالة غير المتعلمين. فاتخذنا إجراءات خاصة لتشجيع هذه الصناعة. وأثمرت هذه الإجراءات. فهناك اليوم انتعاش وازدهار في هذين القطاعين، وأصبح الطلب على العمال مرتفعاً حتى أن دخل العامل قد ارتفع تلقائياً إلى حد بعيد. وفيما يتعلق بالعمل وبعمال الأعمال الإنشائية الأخرى كالرسم الهندسي، فإن سوق العمل قد ازدهرت.

إذا كانت حكومتي قد اتجهت نحو تحسين الاقتصاد العام للبلاد، والشروع بإصلاحات بنيوية واسعة، فإنها لم تنس قط معاناة بعض شرائح المجتمع. فما زلنا نتابع التدخل المقصود من أجل حل مشاكل الفقر وخلق فرص زيادة الدخل والعمل من خلال برنامج الأعمال العامة، وبرنامج الدعم الغذائي، عن طريق تقديم القروض الصغيرة، وتوزيع الزكاة (الإحسان) وما إلى ذلك. وساعدتنا أرباح قوية في اقتصادنا العام على رفع تطور الإنفاق سنوياً من أقل من ١٠٠ بليون روبية إلى ٣٠٠ بليون روبية في ست سنوات فقط. وتُستغل هذه المصادر الآن لتوفير فرص العمل، وتحسين التربية والتعليم، والخدمات الصحية، وتقوية البنية التحتية المادية للبلاد. ونتيجة لذلك، ولأول مرة في تاريخنا، أخذ الفقر والبطالة بالانخفاض.



الباب الخامس

الحرب على الإرهاب



الفصل العشرون

اليوم الذي غيَّـر العالم

كان يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يوماً خالياً من الأحداث في الباكستان، على الأقل حين كانت الشمس في وسط السماء. كنت مساء ذلك اليوم في كراتشي، في جولة تفتيشية على العمل في الحدائق الجميلة لضريح المؤسس القائد الأعظم محمد علي جناح. كنت سعيداً بوجودي في مدينة أحبها. ولم أعلم أن حادثة أخرى في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، كانت على وشك أن تغير مسيرة حياتي ومسيرة الباكستان. ولم أعلم أننا على وشك أن نُدفع إلى الخط الأمامي لحرب أخرى، حرب ضد الأشباح.

لقد همس سكرتيري العسكري في أذني قبل نحو سنتين من ذلك، في مستهل أزمة اختطافي، بالطائرة، وقال إن قائد طائرتي يريد أن أحضر إلى مقصورة القيادة. وجاء إلي الآن مرة أخرى، وهمس: لقد اصطدمت طائرة بأحد برجي مركز التجارة العالمية في مدينة نيويورك. لقد عرفت مركز التجارة العالمية منذ أن حاول الإرهابيون نسفه في عام ١٩٩٣، فأحدثوا ضرراً كبيراً به وقُتل ستة أشخاص. كان أحد العقول المدبرة للهجوم، رمزي يوسف، قد هرب إلى الباكستان وألقى رجال الأمن عندنا القبض عليه في ١٩٩٥.

لم أبدِ اهتماماً كبيراً بالخبر أول الأمر واعتبرته حادثاً وقع ـ كما اعتقدت ـ لطيار يقود طائرة خاصة صغيرة. ولم أتوقف عن زيارتي التفقّدية. ولكن ما زالت تخامرني فكرة أن هذه لا بد أن تكون حادثة غريبة جداً. لعل الطيار غير كفؤ حتى يرتطم بمثل هذا البناء المرتفع، أو أن الطائرة خرجت تماماً عن السيطرة ولم يستطع القائد منعها من الاصطدام بالبرج.

عندما عدت إلى البيت، ذهبت مباشرة إلى اجتماع مع قائد قوات كراتشي. وكنا منهمكين بعمق في مناقشة، عندما دلف سكرتيري العسكري إلى غرفتي وأخذ يضبط جهاز التلفاز. سألته وقد بدا علي شيء من عدم الارتياح: «هل من خبر عاجل؟» فقال: «أرجوك سيدي أن تنظر إلى التلفاز». كان قد ضبط الجهاز على قناة الشبكة الإخبارية CNN. لم أصدق ما رأيته. كان الدخان ينبعث بكثافة من كلا البرجين لمركز التجارة العالمية، وكان الناس يقفزون من النوافذ. فساد الرعب والفوضى. ولم تكن الطائرة التي تورطت في الحادث خاصة خفيفة، بل طائرتين تجاريتين من طراز بوينغ مليئتين بالركاب. لقد اختطفت الطائرتان وصدمتا البرجين عن قصد. لا يمكن أن تكون هذه حادثة، لا بد أنها عمل إجرامي مقصود قام به الإرهابيون. وعلمت بخبر اختطاف طائرتين أخريين، اصطدمت إحداهما بمبنى البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)، وسقطت الثانية في حقل في بنسلفانيا. وقال المعلقون آنذاك أن الطائرة الثانية كانت متجهة إلى البيت الأبيض. هذه هي الحرب حقاً.

كنا مشدودين إلى التلفاز عندما شاهدنا أحد البرجين ينهار، وبعد دقائق قليلة انهار البرج الثاني. كان أمراً لا يصدق. فالدخان من وقود الطائرة المحترقة والغبار والأنقاض من أكبر بناءين في العالم كلها جعلت المشهد وكأنه انفجار نووي.

كانت ضخامة الحادث شيئاً واضحاً ملموساً. لقد هوجمت أقوى دولة في العالم على أرضها، بطائراتها التي استعملت كصواريخ. هذه مأساة تاريخية، وضربة كبيرة إلى كبرياء الدولة العظمى. مما لا شك فيه أن أمريكا سترد بعنف، كالدب الجريح. فإذا ظهر أن القائمين بهذا العمل هم من القاعدة، فإن هذا الدب سوف يهاجم باتجاهنا مباشرة. مركز القاعدة في بلد مجاور: أفغانستان تحميها الجماعة المارقة دولياً، طالبان. ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، فنحن الدولة الوحيدة التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع طالبان وزعيمهم ملا عمر. لقد أصبح يوم ١١ أيلول/سبتمبر علامة تحول نهائي من الماضي إلى مستقبل مجهول. ولن يعود العالم أبداً كما كان.

ذهبت إلى مقر الحكومة. ونصحتني وزارة الخارجية أن أصدر بياناً. فكتبت بياناً بسرعة وقلت في التلفاز الوطني إننا نشجب هذا الفعل الخسيس، وإننا ضد جميع أشكال الإرهاب، وإننا نقف مع أمريكا في هذا الوقت المرعب، وإننا سوف نقدم أية مساعدة نستطيع تقديمها.

ترأست في صباح اليوم التالي اجتماعاً مهماً في مقر الحكومة. وفي أثناء ذلك أخبرني سكرتيري العسكري، أن وزير خارجية الولايات المتحدة الجنرال كولن باول على الهاتف. فقلت سوف أخابره بعد ذلك، ولكنه أصر أن أخرج من الاجتماع وأرد على الهاتف. كان باول صريحاً جداً: «إما أنك معنا أو ضدنا». واعتبرت هذا إنذاراً نهائياً صارخاً. ولكن هذه المحادثة لم تدخل في التفاصيل المحددة، بخلاف ما ذكرته بعض التقارير المنشورة. أخبرته أننا مع الولايات المتحدة وضد الإرهاب، حيث عانينا منه سنوات عديدة، وسوف نحارب مع بلاده ضد الإرهاب. ولم نتفاوض على أي شيء. وكان الوقت متاحاً لي لأتأمل ماذا سيحدث بعد ذلك.

ولما عدت إلى إسلام أباد في اليوم التالي، أخبرني المدير العام للاستخبارات الداخلية ـ والذي صادف أنه كان في واشنطن ـ على الهاتف عن اجتماعه بوكيل وزير الخارجية، رتشارد أرميتاج، وفي ما يمكن اعتباره أقل البيانات دبلوماسية على الإطلاق. أضاف أرميتاج لما قاله كولن باول لي، قائلاً للمدير العام: إن المسألة ليست في أن نقرر إذا ما كنا مع أمريكا أو مع الإرهابيين وحسب، ولكن إذا اخترنا الإرهابيين، فإن علينا أن نتوقع أن تدمرنا القنابل بحيث نعود إلى العصر الحجري. وكان هذا تهديداً واضحاً وقحاً، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة قد قررت أن تضرب من ضربها، وتضرب بقوة.

قمت بتحليل خال من العاطفة وبأسلوب عسكري للخيارات المتاحة لنا، ووازنت بين ما هو معنا وما هو ضدنا. فالعاطفة قد تكون جيدة في غرف الجلوس والمقالات التحليلية في الجرائد، وفي الأفلام، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مثل هذه. ويستند تحليل أي زعيم إلى معرفة

جيدة لأمر واضح وهو أن على قراره يتعلق مصير ملايين الناس ومستقبل بلاده يتوقف على قراره. ففي أوقات مثل هذه، يواجه الزعيم وحدة شديدة. فقد يصغي إلى أي قدر من النصائح يرغب في الإصغاء إليه، ولكن القرار في نهاية الأمر لا بد أن يكون قراره وحده. ويدرك آنذاك أن المسؤولية تقع على عاتقه. وليست هذه بالوصفة السهلة.

اعتمد قراري على سلامة شعبي، ومصالح بلادي، فالباكستان دائماً أولاً. تخيَّلت لعبة الحرب مع أمريكا عدوتنا. سوف يحدث رد فعل غاضب عنيف إذا لم ندعم الولايات المتحدة. فالسؤال الذي فرض نفسه: إذا لم نأخذ جانب الولايات المتحدة، أنستطيع أن نواجههم ونصد هجومهم المدمر؟ جاء الجواب بالنفي فنحن لا نستطيع ذلك، لأسباب ثلاثة:

أولاً، ضعفنا العسكري مقارنة بقوة الولايات المتحدة. فقواتنا العسكرية سوف تدمر.

ثانياً، ضعف اقتصادنا. فليس لدينا نفط، ولا القدرة على حماية اقتصادنا في وجه هجوم الولايات المتحدة.

ثالثاً، ـ وهو الأسوأ ـ ضعفنا الاجتماعي. فنحن نفتقر إلى تجانس يدفع الأمة كلها إلى المواجهة الفعالة، فلا نستطيع مواجهة الولايات المتحدة عسكرياً في أية حال من الأحوال.

ثم إنني قمت بتحليل مصلحتنا الوطنية. أولاً، قامت الهند باستغلال الموقف بمنح قواعدها للولايات المتحدة التي ستقبل ما قدمته لها الهند. ماذا يحدث بعد ذلك؟ ستحصل الهند على فرصة ذهبية فيما يتعلق بكشمير. فقد تتشجع الهند على القيام بهجوم محدود هناك. أو أنها قد تعمل مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة لقلب الوضع الحالي إلى وضع دائم ـ وهو الاحتمال الأقوى ـ ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة لن تتردد في الموافقة على مساعدة الهند في هذه الحالة.

ثانياً يتعرض أمن مصالحنا الاستراتيجية للخطر. فما كنا نريد خسارة تعادلنا

العسكري مع الهند أو الإضرار به، وهو الذي حققناه حينما أصبحنا دولة تملك الأسلحة النووية. ولا أكشف سراً إذا قلت إن الولايات المتحدة لم تشعر بالراحة قط لاقتناء دولة إسلامية السلاح النووي. ومما لا شك فيه أن الأمريكيين كانوا سينتهزون الفرصة لغزونا وتدمير هذا السلاح. وغني عن القول، أن الهند كانت على أتم استعداد لمساعدة الولايات المتحدة إلى أقصى الحدود.

ثالثاً إن البنية التحتية لاقتصادنا، التي بنيناها في مدة تزيد على نصف قرن، سوف تدمَّر. والسؤال الأخير الذي واجهني هو هل من مصلحتنا الوطنية أن ندمر أنفسنا من أجل طالبان؟ هل يستحقون الانتحار من أجلهم؟ كان الجواب «لا» بأعلى صوت. حقاً لقد ساعدنا في نجاح طالبان بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان، بعد أن هجرتهم الولايات المتحدة دون رأفة. ففي المرحلة الأولى، ولمدة ما وافقت الولايات المتحدة نفسها على قيام طالبان. لقد راودنا الأمل أن طالبان بسبب الحماس الديني المبني على المبادئ الحقيقة للإسلام، سيجلبون الوحدة والسلام إلى البلاد المدمرة. ولكنهم اندفعوا بحماس ديني متعصب خاطئ دخل في أعماقهم بما لقنه لهم رجال دين من أنصاف المتعلمين وأصحاب الآراء الظلامية، وهو حماس يخالف روح الإسلام المعتدلة، التقدمية، المتسامحة الموجودة عند أكثرية شعب الباكستان.

ولما جاء طالبان إلى الحكم، فقدنا معظم النفوذ الذي كنا نتمتع به عندهم. فالسلام الذي جلبوه لأفغانستان هو سلام المقابر. ومع ذلك لم نزل ندعمهم، لأسباب جيوستراتيجية. إذ لو قطعنا علاقتنا بهم، لأدى ذلك الى خلق عدو جديد على حدودنا الغربية، أو خلق فراغ في السلطة هناك يملؤه تحالف الشمال الذي تدعمه روسيا والهند وإيران. أما الآن فلم نعد مقيدين بهذه الهموم. لقد ظهرت لدينا هموم جديدة قاتلة، ونستطيع الآن أن نقطع صلتنا بطالبان. وعلى كل حال فلم تكن لديهم أية فرصة للنجاح. لماذا نضع مصلحتنا الوطنية في خط النار من أجل نظام بدائي مصيره الهزيمة؟

من جهة أخرى، فإن الفوائد التي نجنيها من دعم الولايات المتحدة كانت عديدة. أولاً، نستطيع القضاء على التطرف في مجتمعنا، ونطرد الإرهابيين

الأجانب من وسطنا. وما كنا نستطيع فعل ذلك وحدنا: نحن بحاجة إلى الدعم التقني والمالي من الولايات المتحدة لنستطيع أن نجد الإرهابيين ونهزمهم. فقد كنا ضحية الإرهاب من طالبان والقاعدة وجماعات مرتبطة بهم طوال سنوات. كانت حكومات الباكستان السابقة مترددة في مواجهة الجماعات الدينية المتطرفة التي نشرت التعصب والتطرف في بلادنا. لقد حاول الجنرال ضياء التقرب إليهم علناً للحصول على دعمهم السياسي. وكان نواز شريف على وشك أن يعلن نفسه «أميراً للمؤمنين» أو ما يشبه الإمام الوطني. أما أنا فكنت دائماً مسلماً معتدلاً لا أرتاح أبداً إلى منطق المتطرفين وأساليبهم، لقد تحركت ضدهم حين منعتُ عدداً من التنظيمات الدينية المتطرفة في شباط/فبراير ٢٠٠١ لأنها تورطت في أعمال عنف طائفية. أما الآن، فقد توفرت الفرصة لمواجهتها بشجاعة أكبر وعلناً. ثانياً، مع أننا دولة على الخط الأمامي لمحاربة الإرهاب الذي قد يعيق الاستثمار الاجنبي، فهناك عدد من الفوائد الاقتصادية الواضحة، كالتخفيف من حدة القبضة الخانقة للديون التي علينا ورفع الحصار الاقتصادي. ثالثاً، لقد أصبحنا دولة منبوذة بعد اختباراتنا النووية، أما الآن فسوف نعود إلى المركز.

وماذا عن رد الفعل داخل الباكستان؟ مما لا شك فيه أن الزعماء الدينيين المتطرفين (الملالي) سوف يعارضون انضمامنا إلى الولايات المتحدة وسيخرجون إلى الشوارع. وسوف يظهر رد فعل مضاد أيضاً، في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية المجاورة لأفغانستان، لأسباب واضحة. أما السند، وخاصة كراتشي وبلوخستان فإنهما تلتزمان الحياد أو الدعم الفاتر. وماذا عن البنجاب قلب الباكستان؟ هل يكون رد فعلها سلبياً؟ اعتقدت أن رد فعلها لن يكون كذلك. فإذا استطعت أن أبيّن للبنجابيين لماذا اخترت جانب الولايات المتحدة، فإنهم سوف يفهمون قصدي ـ لماذا أجابه دولة عظمى، ولأية غاية؟ البنجابيون أناس عمليون. أما في كراتشي التي تضم عدداً كبيراً من المراكز الدينية، يدير بعضها متطرفون من المقاطعات الحدودية، فلا شك أن بعض المظاهرات ستقوم في الشوارع، ولكن معظم أبناء كراتشي لن يدعموها. لذلك كان رأيي المتأني، المبني على طبيعة البلاد وميزاتها واتجاهات الشعب الذي أعرفه جيداً يشير إلى أنه لن تكون هناك ردود فعل أو مظاهرات في الشارع لا يمكن الصمود أمامها.

هذا تحليل قاس، خال عن قصد من العاطفة، قمت به من أجل بلادي. إن لغة رتشارد أرميتاج غير الدبلوماسية، وإن كان يؤسف لها، لا علاقة لها بقراري. وسوف تفعل الولايات المتحدة ما ينبغي أن تفعله من أجل مصلحتها الوطنية، ونحن نقوم بما يجب أن نقوم به من أجل مصلحتنا، فالمصلحة الذاتية والمحافظة على الذات أساس هذا القرار. غني عن القول أنني شعرت بإحباط شديد من كلام أرميتاج. مما يحزّ في نفس الجندي ألّا يستطيع أن يقول لمن يعطيه الإنذار النهائي أن يركب أعلى خيله، أو كلاماً من هذا القبيل. ولا بد أن أذكر، على كل حال، أنني وجدت بعد ذلك أن أرميتاج رجل رائع، وصديق خير للباكستان.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جاءت سفيرة الولايات المتحدة وندي تشامبرلين إليَّ بمجموعة من سبعة مطالب. وكانت وزارة الخارجية الباكستانية قد أبلغت بهذه المطالب من قبل وزارة خارجية الولايات المتحدة بأسلوب غير ورقي ـ كما يسمى ـ وهذه المطالب هي:

١ ـ وقف جميع عمليات القاعدة على حدودكم، وقف شحن الأسلحة عبر الباكستان. قطع كل الدعم اللوجستي لبن لادن.

٢ ـ منح الولايات المتحدة الحرية الكاملة للطيران في أجواء الباكستان وحق الهبوط للقيام بجميع العمليات العسكرية الضرورية والاستخبارات.

٣ ـ منح الولايات المتحدة حق استخدام أراضي الباكستان، والمعلومات العسكرية السرية حسب الحاجة والتسهيلات الأخرى الضرورية للقيام بالعمليات ضد الذين يقومون بأعمال الإرهاب، والذين يقدمون لهم الملاذ، بما في ذلك استخدام موانئ الباكستان العسكرية، والقواعد الجوية، والمواقع الاستراتيجية على الحدود.

٤ ـ تزويد الولايات المتحدة في الحال بالمعلومات الاستخبارية والمعلومات عن الهجرة والمعلومات الحاسوبية، ومعلومات عن الأمن الداخلي، والمساعدة لمنع الأعمال الإرهابية التي تنفذ ضد الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها والرد عليها.

٥ ـ الاستمرار بالشجب العلني للأعمال الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر، وأية أعمال إرهابية أخرى ضد الولايات المتحدة أو أصدقائها وحلفائها، وقمع جميع مظاهر التعبير عن دعم الإرهاب ضد الولايات المتحدة، وأصدقائها أو حلفائها.

٦ ـ إيقاف جميع شحنات الوقود لطالبان وأية مواد أخرى، ومنع المجندين، بمن فيهم المتطوعون المتجهون إلى افغانستان، الذين يمكن استخدامهم في هجوم عسكري أو في دعم التهديد الإرهابي.

٧ ـ وإذا أشارت الأدلة بقوة إلى تورط أسامة بن لادن وشبكة القاعدة في أفغانستان، وإذا استمرت أفغانستان وطالبان في منحه وشبكته المأوى، فعلى الباكستان قطع علاقاتها الدبلوماسية بحكومة طالبان، وإنهاء دعمها لطالبان، ومساعدة الولايات المتحدة بالطرق المذكورة أعلاه لتدمير أسامة بن لادن وشبكة القاعدة.

يبدو بعض هذه المطالب مضحكاً مثل «قمع جميع مظاهر التعبير عن دعم الإرهاب ضد الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها». مثل هذا المطلب يعتمد على تفسير ما هو دعم لفظي للإرهاب، وعلى تحديد الانشقاق وحرية التعبير. ووجدت العبارة «إذا أشارت الأدلة بقوة إلى تورط بن لادن وشبكة القاعدة في أفغانستان...» تناقض نفسها. فإذا كانت الولايات المتحدة ما زالت تبحث عن الدليل، فكيف يمكنها أن تتأكد أن «أسامة بن لادن وشبكة القاعدة في أفغانستان» هم الذين نفذوا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر؟ كما اعتقدت أن الطلب

إلينا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان إذا استمرت بمنح المأوى لبن لادن والقاعدة، أمر غير واقعي، لأن الولايات المتحدة بحاجة إلى استمرار علاقتنا بأفغانستان، على الأقل حتى سقوط طالبان. ثم إن مثل هذه القرارات هي شأن داخلي للبلاد ولا يمكن إملاؤها من دولة أخرى. بيد أنه لا فائدة من الجدال في وثيقة كتبت في عجالة. لم تكن لدينا مشكلة في قمع الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. لقد كنا تواقين لأن نفعل ذلك قبل أن تصبح الولايات المتحدة ضحية الإرهاب.

لم نستطع في أية حالة من الأحوال أن نقبل المطلبين الثاني والثالث. كيف يمكننا أن نمنح الولايات المتحدة «الحرية الكاملة للطيران في أجواء الباكستان والهبوط» دون أن نضع مؤسساتنا الاستراتيجية في خطر؟ لم أقدم سوى ممر ضيق بعيداً عن جميع المناطق الحساسة. كما أننا لا نستطيع أن نسمح للولايات المتحدة «باستخدام موانئ الباكستان العسكرية والقواعد الجوية والمواقع الاستراتيجية على الحدود». لقد رفضنا تقديم أية موانئ بحرية أو قواعد للطائرات المحاربة. ولم نقدم للولايات المتحدة سوى قاعدتين ـ شمسي في بلوخستان وجاكوب أباد في السند ـ وذلك لأغراض لوجستية فقط ولصيانة الطائرات، ولا يمكن شن أي هجوم من هناك. ولم نقدم «أي إذن مطلق» لأي مطلب.

أما بقية المطالب فبإمكاننا تحملها. ويسرني أن الولايات المتحدة قبلت مقترحاتنا المقابلة من دون احتجاج. وقد صدمت للطعن الذي وجه إلي: فقيل إنني قبلت دون تردد جميع الشروط المسبقة للولايات المتحدة خلال المكالمة الهاتفية من كولن باول. فهو لم يقدم لي أية شروط، فالشروط هي التي جاءت بها سفيرة الولايات المتحدة في اليوم الثالث.

وبعد أن توصلت إلى القرار، أخذته إلى الوزارة. وكما هو متوقع أظهر الوزراء شيئاً من عدم الارتياح، لأنهم لم يُستشاروا. كما ظهرت الشكوك في اجتماع قادة الفيالق الذي أعقب ذلك. وفي كلا الاجتماعين شرحت تحليلي للأمور بالتفصيل وبينت كيف توصلت إلى هذا القرار ولماذا، وأجبت عن كل

الأسئلة حتى أزلت جميع الشكوك ووافق الجميع. ثم شرحت قراري للشعب عن طريق الإذاعة والتلفاز في ١٩ أيلول/سبتمبر. وكما توقعت كان رد الفعل محدوداً ويمكن السيطرة عليه.

شرعت ـ بعد ذلك ـ في لقاء شرائح مختلفة من المجتمع. فألتقيت بين ١٨ أيلول/سبتمبر و٣ تشرين الأول/أكتوبر المثقفين، ورؤساء التحرير المرموقين، كتاب الأعمدة البارزين، والأكاديميين، وشيوخ العشائر، والطلاب، وزعماء اتحاد العمال. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر التقيت أيضاً وفداً من الصين وناقشت قراري معهم ثم ذهبت إلى الحاميات العسكرية في جميع أنحاء البلاد وتكلمت مع الجنود. وكان الجميع قلقين إذا هاجمت الطائرات أفغانستان، فإن الكثير من أرواح المسلمين الأبرياء سوف تزهق. وخففتُ من قلقهم هذا؛ فقلت إننا ينبغي أولاً أن نقنع الملا عمر أن يجعل أسامة بن لادن وأتباعه البارزين يغادرون أفغانستان: وبذلك تستطيع افغانستان أن تتجنب أية ضربة عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة. فالأمر كله ينحصر في شخصين الملا عمر وأسامة بن لادن.

الفصل الحادي والعشرون

عمر وأسامة

ربما لا يوجد في العالم اسمان سيّئا الصيت أكثر من الملا عمر وأسامة بن لادن. فهما ـ عند أكثر الناس في العالم ـ إرهابيان. أما عند الذين يوصفون بالراديكاليين، فهما بطلان من أبطال العقيدة. لكنهما عند جميع الناس أو معظمهم لغز محير. إذ لا يكاد العالم يعرف شيئاً عن طبيعة الملا عمر أو سيرته الذاتية. هذا الرجل قاد نظام طالبان، وما يزال ـ في رأيي ـ يقود بقايا طالبان حتى اليوم. أما معلوماتنا عن تاريخ حياة أسامة بن لادن فهي أكثر أو كانت كذلك منذ خمس سنوات. وبعد ذلك التاريخ، خرج أسامة بن لادن من مجال رؤية الكثير من الناس. ويعود الفضل إلى الاتصالات المباشرة والاستخبارات في أنني أستطيع الآن أن أملأ بعض هذه الفجوات عن كلا الرجلين. وسوف أوضح في أثناء ذلك بعض أجزاء السجل المعروف.

لقد قيل إن «مغنماً عاجلاً من أجل مغرم آجل» إنما هو أمر طائش. وهذا ما حدث بالضبط للحلفاء في الجهاد ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. ولا يمكن استثناء الولايات المتحدة والباكستان والمملكة العربية السعودية من ذلك. فقد ساعدنا في خلق المجاهدين، ونفخنا فيهم نار الحماس الديني في المدارس الدينية، وسلحناهم ودفعنا لهم المال، وأطعمناهم، وأرسلناهم للجهاد ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. لم نتوقف لحظة لنفكر كيف نستطيع تحويلهم إلى حياة مثمرة بعد الانتصار في جهادهم. وقد كلف هذا الخطأ أفغانستان والباكستان ثمناً باهظاً أكثر من غيرهما من البلدان. كما لم تدرك الولايات المتحدة ما يمكن أن يفعله ـ بعد ذلك ـ رجل مثقف ذكي ثري مثل أسامة بن

لادن بالمنظمة التي ساعدناه كلنا في تأسيسها. وأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة لم تفكر قط بإعادة بناء أفغانستان وتطويرها بعد مغادرة السوفيات. لقد تركت الولايات المتحدة أفغانستان لتواجه مصيرها، وغضت النظر عن أن البلاد الفقيرة البائسة غير المستقرة، المدججة بأشد الأسلحة تطوراً والممزقة بين أمراء الحروب، يمكن أن تصبح ملجأ مثالياً للإرهابيين. كما غفلت الولايات المتحدة عما سيحدث للباكستان، بعد دخول المخدر المميت الهيرويين إلى بلادنا وإغراقنا بأشد الأسلحة فتكاً. الأسوأ من ذلك أن أمريكا فرضت الحظر علينا طبقاً لتعديل برسلر المتحيز جداً الذي تمت المصادقة عليه في عام ١٩٨٥، والذي منع المساعدة الاقتصادية والعسكرية عن الباكستان، إلا إذا أقر رئيس الولايات المتحدة، سنة بعد أخرى، أننا لا نملك القنبلة النووية. هل هناك طريقة أفضل من هذه لخسارة الأصدقاء؟

بيد أنني أعتقد أن أكبر سهو وقعنا فيه هو أننا نسينا أنك اذا ساعدت في تنظيم واستغلال أناس يدفعهم حماس ديني أو إيديولوجي كبير لينجزوا أهدافك، يجب أن تأخذ في الاعتبار أنهم ربما يستغلونك لتحقيق أهدافهم. فهم ليسوا إلى جانبك إلا لوقت محدد قصير ولأسباب انتهازية خاصة بهم. كان هدف الملا عمر الوصول إلى السلطة في أفغانستان، وهدف أسامة بن لادن ربما الحصول على المساعدة من أمريكا والباكستان والسعودية لتأسيس القاعدة، والحصول على المال والسلاح، وأخيراً تأمين قاعدة يعمل منها. في مثل هذا الحال، تكون مسألة «من يستغل من» أمراً غير واضح: فنحن والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ـ وجميع الذين تحالفوا معنا في الجهاد في أفغانستان، خلقنا عدونا الوحش فرانكشتاين.

لم تكن طالبان ظاهرة جديدة جاءت بعد السوفييت. فقد علمهم نفس المعلمين في المدارس الدينية التي خرجت المجاهدين. أما الآن فقد تغير العنوان. فعندما أخذنا جانب طالبان، كان ذلك لأسباب خيرة: أولها، أنهم سيجلبون السلام إلى أفغانستان عن طريق قهر أمراء الحرب. ثانياً، أن نجاح طالبان يعني دحر تحالف الشمال الذي هو ضد الباكستان. لم يكن في نوايانا ما

يشوبها سوى أننا لم ندرك أن طالبان ما أن يستغلونا للاستيلاء على السلطة، حتى نفقد نفوذنا عليهم.

ولد الملا محمد عمر في قرية نودا في قندهار في عام ١٩٥٩. وحسب ما يقال له أربع زوجات وأربعة أطفال ولدان وبنتان. لقد قتلت إحدى بناته في آب/أغسطس ١٩٩٩ في انفجار قنبلة.

زار الملا عمر الباكستان مدة أسبوعين في المرحلة المبكرة من الجهاد في أفغانستان ضد السوفيات، وهو جندي مشاة كبقية الجنود. وانضم في أثناء الجهاد إلى مؤسسة أو مؤسستين للمجاهدين، الواحدة بعد الأخرى. ويقال إن إحدى عينيه تضررت كثيراً في إحدى المعارك، وإنه قلعها بسكين (من دون تخدير) ثم خاط جفنه. ويقول آخرون إنه تلقى العلاج في إحدى مستشفيات بيشاور، وأجريت له عملية لإزالة عينه. وبالطبع يميل كثير من الناس إلى تصديق الرواية الأولى، رواية البطولة، التي ساهمت في أسطورة ملا عمر.

وبعد انسحاب السوفيات في عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤، أصبح الملا عمر إمام جامع في قرية صغيرة في مقاطعة ميواند غربي قندهار. لقد رأى الفوضى التي وقعت فيها أفغانستان بعد أن استولى المجاهدون على كابول في نيسان/إبريل ١٩٩٢، وسيطر عدد كبير من أمراء الحرب على أجزاء عديدة من البلاد. ولم يجد الشعب أية حماية من القتل والاغتصاب والسرقة والابتزاز.

بدأت حركة طالبان في حزيران/يونيو عام ١٩٩٤ في ميواند وانطلقت فجأة، خاصة بسبب حالة انعدام القانون في تلك المنطقة. وقد اشعلت شرارتها الأولى حادثة واحدة. اختطاف شابين، واغتصابهما وقتلهما بصورة شنيعة. قام بذلك شقي يعمل آمر نقطة تفتيش خارج قندهار، واشترك معه عدد من أتباعه. ومن الطبيعي أن يثور الشعب، وهو محبط، وأخذ يحتج مستعملاً العنف. وانطلق الملا عمر ومجموعته الصغيرة المغمورة من طالبان مسرعاً إلى نقطة التفتيش، فنزع سلاح الذين اقترفوا الجريمة وقتل بعضهم. فنظر الناس إلى طالبان على أنهم حماة الشعب العزل من أمراء الحرب الشرهين وعصابات الموظفين. ثم

راحوا ينظفون مناطق عديدة. وسرعان ما ذاعت شهرتهم، وانضم إليهم أتباع من داخل أفغانستان ومن بعض المدارس الدينية في الباكستان، وبالأخص من منطقة الحدود الشمالية الغربية، وبلوخستان وكراتشي.

انتخب الملا عمر أميراً (زعيماً) لطالبان في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٤. وفي ١٩٩٦ عقدت جمعية كبرى، سميت أيضاً الشورى، مؤلفة من ١٥٠٠ من علماء الدين، اجتماعاً في قندهار، وعينت الملا عمر أميراً للمؤمنين. وفي ذلك الوقت وبعد هجوم سريع، أصبح طالبان يسيطرون على ٩٠ بالمئة من أفغانستان.

كان ظهور طالبان على المسرح رد فعل تلقائياً على الفوضى وانعدام القانون في أفغانستان وعلى الجرائم الفظيعة التي ارتكبها زعماء المجاهدين السابقون وأمراء الحرب وعصابات الموظفين.

لقد بدأت هذه الحركة في أفغانستان. ومع ذلك حاولت حكومة الباكستان في عهد بنازير بوتو أن تدعي أنها هي التي أوجدتها، وطورتها، وأطلقتها. وهي تأمل أن نجاح طالبان السريع سوف يعود بفائدة سياسية على الباكستان. وراح وزير داخلية بنازير بوتو، الفريق نصيرالله بادور (متقاعد) يسمّي طالبان بسذاجة «أولادي». وعندما خرج «أولاده» على طاعة حكومته، تبرأت منهم حكومة بنازير بوتو. وحقيقة الأمر أن طالبان لم تطلب أو تتلق أية مساعدة من الباكستان في المراحل الأولى.

أما الولايات المتحدة فلا أظن أنها لم تعارض ظاهرة طالبان لنفس الأسباب التي من أجلها لم نعارضها نحن. لقد أمل الأمريكيون أن يستطيع طالبان أن يجلبوا السلام والاستقرار إلى أفغانستان. وربما ساعدت حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الإمارات طالبان خفية، في حين ساعد مواطنو البلدين طالبان علناً بتقديم التبرعات. وبسبب عدم تمكن أي من الأطراف القبلية المتحاربة الانتصار، رحّبت الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة بظهور «قوة ثالثة»، عسى أن تعود أفغانستان إلى شيء من الوضع الطبيعي. وعندما خاب أملهم، سهل عليهم أن يقطعوا صلاتهم بطالبان.

كان الأمر بالنسبة لنا مختلفاً. فطالبان جميعهم باشتون من المنطقة المتاخمة لحدود الباكستان الشمالية ـ الغربية وبلوخستان، وهذه المناطق الباكستانية فيها سكان من أصل باشتوني. ولنا علاقات عرقية عائلية مع طالبان. وكان خصم طالبان هو تحالف الشمال، وهو مؤلف من الطاجك والأوزبك والهازارا، تدعمهم روسيا والهند وإيران. كيف يمكن لأية حكومة باكستانية أن تميل إلى تحالف الشمال؟ مثل هذا الميل كان سيؤدي إلى نزاع داخلي خطير ومشاكل أمنية داخلية في الباكستان.

لم يكن في مقدورنا سوى مراقبة طالبان وهم يرتكبون أسوأ الجرائم الإنسانية في أفغانستان تحت غطاء تفسيرهم الخاص الغريب للإسلام، وهو تفسير ترفضه أغلبية المسلمين، ويُسيء إلى دين عظيم. لقد قامت حكومة طالبان ذات مرة بإلقاء القبض على لاعبي الباكستان لكرة القدم الذين كانوا في زيارة لأفغانستان لأنهم يلبسون السروال القصير في أثناء اللعب، وحُلقت رؤوسهم عقاباً لهم. ومنع طالبان النساء من مغادرة بيوتهن، حتى للذهاب إلى السوق. ومنعوا الفتيات من الانتساب في المدارس، وذاع صيتهم السيىء في تعذيب من يتهم بالزنا وفي قتل أعدائهم. فقد سجنوا مرة عدداً من الإيرانيين في حاوية شحن، وتركوهم يموتون جوعاً ويختنقون، ثم أطلقوا النار عليهم من بنادق الكلاشنكوف من خلال جوانب الحاوية.

جرى أول تعامل باكستاني مع ملا عمر في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٤ في مكان يسمى سبن بولداك على الحدود الباكستانية الأفغانية. وكان الغرض من الاجتماع الأول هذا توفير مرور آمن لسفر قافلة للأعمال الإنسانية والإسعاف. وعقد الاجتماع في غرفة العمليات في أثناء معركة ضد بعض قادة المجاهدين. لقد رفض عمر أول الأمر بحدة، بسبب استمرار القتال على طول طريق القافلة، ولكنه وافق على مضض في نهاية الاجتماع. وقد اختطفت القافلة في نهاية الأمر لكن ليس على أيدي طالبان.

وبعد وصول أسامة بن لادن إلى ساحة الجهاد في جنوبي أفغانستان في أيار/مايو ١٩٩٦، أخذ العرب من الأقطار المختلفة الذين كانوا قد تركوا

الجهاد في أفغانستان يعودون إليها للالتحاق به. وكانوا يعرفونه من أيام الجهاد. وساعدوا أيضا حركة طالبان التي أخذت تنمو بسرعة. وسرعان ما أخذ المسلمون يصلون من أوزبكستان وبنغلاديش، والشيشان والصين ويوغور، ومسلمون من جنوبي الهند، وأوروبا وأمريكا، بل وحتى أستراليا أيضاً. ساعد هؤلاء المسلمون قضية طالبان. كانت مؤسسة الرشيد التي يقع مركزها في الباكستان، احدى المؤسسات الرئيسة الداعمة لحركة طالبان، فقدمت لهم دعماً لوجستياً وإعلامياً من كراتشي.

في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ التقى المدير العام للمخابرات الباكستانية والأمير تركي الفيصل، رئيس المخابرات السعودية آنذاك وسفير السعودية الآن في واشنطن، مع الملا عمر في قندهار. وجاء هذا الاجتماع في أعقاب تفجير القاعدة السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتانزانيا.

أخبر الأمير الملا عمر عن تورط أسامة بن لادن في التفجير، وقدم له معلومات تفيد بأن خطط أسامة بن لادن (التي اكتشفت لحسن الحظ وأفشلت) ترمي إلى تفجير قنصلية الولايات المتحدة في جدة. وذكر عمر أنه قبل ثلاثة أشهر، في حزيران/يونيو ١٩٩٨، قدّم طالبان التزاماً ثابتاً إلى المملكة العربية السعودية، عن طريق الأمير، أنهم سوف يطردون أسامة بن لادن من أفغانستان ويسلمونه إلى السعوديين. ومع ذلك لم يفعلوا شيئا. كما ذكّر الأمير الملا عمر بالوعد الذي قدمه أسامة بن لادن طالبان أنه لن يتورط في أنشطة إرهابية في أثناء إقامته في أفغانستان. وقد ظهر زيف هذا الوعد في مؤتمر صحفي في خوست ١٩٩٨، حيث تفاخر أسامة فيه أنه يلهم الناس للقيام بأعمال إرهابية. ومع ذلك فلم يسلم طالبان أسامة إلى المملكة العربية السعودية، كما وعدوا.

وأكد المدير العام لمخابراتنا أيضا للملا عمر أن الباكستان والعربية السعودية كانتا قد دعمتا دعماً صادقاً الجهاد في أفغانستان ضد السوفيات. وقال إن نصيحته الجادة للملا عمر هي إما أن يطرد أسامة من أفغانستان أو يسلمه إلى حكومة بلاده. كما أخبر المدير العام الملا عمر أن صلات أسامة داخل

الباكستان إنما هي مصدر قلق شديد، وأن قطع العلاقة مع أسامة يسهّل اعتراف البلدان الأخرى بحكومة طالبان.

أثار الملا عمر دهشة الأمير ومديرنا العام إذ أجاب أنه لم يعط أية وعود للمملكة العربية السعودية. وهو بذلك كان يتهم الأمير بالكذب. وراح يتحدث حديثاً طويلاً عن همومه، ويشكو أن حكومته تحت ضغط كبير، وأنه لا يوجد بلد يمنح أسامة بن لادن اللجوء، وأنه يواجه تهديداً من إيران، التي تدعم تحالف الشمال ضد طالبان. واشتكى أنه كان على الحكومة السعودية أن تساعده في هذا الظرف الحرج، لكنها عوضاً عن ذلك فهي تضيف إلى الضغط الذي يتعرض له بسبب أسامة.

وبقي الأمير ساكتاً حتى هذه اللحظة، لكنه تخلى الآن عن هدوئه فأشار بإصبع الاتهام إلى عمر. مما أثار غضب الملا عمر وغضب نحو عشرين من حراس طالبان القساة المظهر، فوقف الملا عمر فجأة وخرج وهو هائج. وتبعه أحد الحراس. وعاد عمر بعد ثوان، وشعره ينقط ماءً، وقميصه وأكمامه مبتلان، وأخبر الأمير بقوله: «ذهبت إلى الغرفة الثانية وصببت ماءً بارداً على رأسي لأهدأ ولو لم تكن ضيفي لأصابك مني أمر فظيع».

اقترح عمر تأسيس مجلس للعلماء المسلمين في أفغانستان والعربية السعودية للبت في مصير أسامة. واعترض بشدة على وجود القوات الأمريكية على الأراضي السعودية، وهو أحد الأمور التي اشتكى منها أسامة أيضاً، وقال إن مسلمي العالم سوف يتحدون لتحرير المملكة. وقال إن الجيل القديم من السعوديين كان لهم قدر كبير من عزة النفس وما كانوا ليسمحوا أبداً بدخول أمريكا إلى الأرض المقدسة. واتهم العربية السعودية والباكستان بمنحه واحداً بالمئة من المساعدة فقط لما سماها «أزمة أسامة». وقال إنه حصل على وعد مكتوب من بن لادن ألّا يخرق ثقة طالبان فيه ويورط نفسه في أية أعمال عنف من الأراضي الأفغانية.

زاد انزعاج الأمير، فاتهم عمر بإهانة الشعب السعودي، وعلماء الدين

السعوديين والعائلة المالكة وقال إنه لن يتحمل المزيد من الإهانات. إذا دخل طالبان في يوم ما إلى العربية السعودية بنوايا شريرة، فسيكون هو أول من يقاتلهم، ثم وقف وسلم بقوله «والسلام» ثم غادر.

وجاء الآن دور الملا عمر ليصاب بالصدمة. كان حتى الآن يمثل دوراً مسرحياً أمام حرسه وبقية طالبان من حوله. فسأل ماذا حدث. وأجاب المدير العام لمخابراتنا أن الأمير ـ على ما يبدو ـ لا يرغب في الاستمرار بالنقاش. لقد غادر متجهاً إلى المطار. ولم يدرك الملا عمر أنه قد جعل عدواً من واحدة من الدول القلائل التي يمكن حقاً أن تخرج طالبان من الورطة التي أوقعهم فيها وجود أسامة بن لادن ووجوده في أفغانستان.

كيف تستطيع أن تتفاوض مع رجل مثل هذا؟ كان (وما زال) حبيساً في الماضي، بعيداً عن الواقع. لم يكن في مقدورنا، مع ذلك، أن نترك أفغانستان لطالبان ونسحب اعترافنا ونغلق سفارتنا في كابول. يعلم الله أن طالبان قدموا لنا من الأسباب ما يكفي لأن نفعل ذلك، فقد أحرقوا ذات مرة سفارتنا وضربوا سفيرنا، الذي اضطررنا لنقله جواً إلى الباكستان على محفّة.

من أسوأ ما فعله طالبان أنهم فجروا تمثالين ضخمين أثريين لبوذا ظلا قروناً عديدة في مكان يدعى باميان. لقد هدد عمر أول مرة أنه سيقوم بهذا العمل، ولم يكن أمام العالم سوى أن يطلب مساعدة الباكستان لإقناع عمر أن يغير رأيه.

لقد أخطأ العالم كله ـ في الواقع ـ لأنه لم يعترف بنظام طالبان ولم يفتح سفارات في كابول. أما أنا فقد تبنيت منحى آخر، وطلبت إلى عدد من زعماء العالم أن يعترفوا بطالبان كي نمارس ضغطاً عليهم ليتغيروا. ولو اعترفت سبعون أو ثمانون دولة بهم وأسست لها سفارات في كابول، لاستطعنا أن نمارس بعض النفوذ عليهم. قلت هذا للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ولولي عهد العربية السعودية (الآن الملك) عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وللشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان ولي العهد الأمير عبدالله أكثرهم انتقاداً للملا عمر وسماه كاذباً. «لن أنضم أبداً إلى كاذب» هذا ما قاله لي «إني أكره الكذابين».

وهكذا تُرك الأمر لنا لنقنع الملا عمر بألا يدمر التمثالين. وعندما ذهبنا لوحدنا لنتفاوض معه نيابة عن العالم، وجدناه يفكر تفكيراً مختلفاً جداً. قال إن الله يريده أن يفجر تمثالي بوذا لأن الله أنزل المطر لمدة سنوات هناك وحفر المطر ثقوباً ضخمة في قاعدتيهما يمكن أن توضع فيها المتفجرات. كانت هذه علامة من الله العزيز لتدمير التمثالين، ولم يعر الملا عمر لكلامنا أي اهتمام. كان تدميره للتمثالين مأساة كبيرة. وعكس هذا العمل مرة أخرى صورة للإسلام وكأنه دين يفتقر إلى الفكر والإحساس. بل إن الملا عمر ارتكب إساءة كبيرة إلى الدين الذي يعتز به. جميل أن نقول إن الإسلام لا يمت إلى هذا بصلة، وأنه في الحقيقة دين تقدمي، متسامح معتدل ـ وهو كذلك حقاً ـ ولكن لماذا نتوقع من الناس أن يتجشموا عناء البحث بعيداً وإضاعة وقتهم الثمين بحثاً عن الأصول الحقيقية للإسلام؟ إنهم سوف يحكمون على الإسلام بما يقوله ويفعله المسلمون (لا سيما بالأعمال والأقوال التي تؤثر في حياتهم مباشرة) وليس بأدلة الأكاديميين والمعتدلين، مهما كانت هذه الأدلة صحيحة.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر أيقنت تماماً ان لا سبيل إلى تجنب غضب الولايات المتحدة على أفغانستان وطالبان سوى بإخراج أسامة بن لادن وأتباعه بطريقة أو أخرى من تلك البلاد. وكان أكبر همي الأثر السيىء المباشر على الباكستان لقيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد طالبان. وكان مفتاح الحل لأفغانستان هو التفاوض من أجل تسليم أسامة أو طرده خارج البلاد. فشرعنا بحوار في الحال، ونحن ندرك تماماً أن فرصة النجاح صغيرة جداً. كما أدركت الولايات المتحدة حينئذٍ (والعالم معها) أهمية علاقات الباكستان بطالبان. وظهرت صحة الاستراتيجية التي وضعتها من قبل لإقامة علاقات دبلوماسية مع طالبان من أجل محاولة تغييرهم من الداخل. فلو وجدت سفارات عديدة في كابول، ولو مارست هذه السفارات كلها ضغطاً على الملا عمر ضد أسامة في تلك الفترة، فلربما كان حظنا من النجاح أكبر.

لم يشعر الملا عمر وطالبان بأثر ١١ أيلول/سبتمبر. بل لقد قال عمر عن تلك الحادثة «إنها عقاب الله على ما لحق بالمسلمين من ظلم». كان يؤمن بأن

الله معهم وإن أسامة بن لادن رجل خارق للطبيعة. كان الأمر أشبه بمن يناطح صخرة. فنظرتنا إلى العالم تختلف عن ذلك تماماً. أنا أعتقد أن على المرء أن يسلك سبيل تجنب الحرب والموت والدمار الذين تجلبهما الحرب. أما عمر فيعتقد أن الموت والدمار تفاصيل لا أهمية لها في حرب عادلة.

يعتقد المتطرفون الدينيون مثل طالبان والقاعدة شأنهم شأن جميع الذين يعتقدون بالحياة بعد الموت ويعتبرون الوجود المؤقت مرحلة انتقالية، أن الموت، «الموت الحق» لا أهمية له، لأنه إذ ذاك يصبح الموت استشهاداً، ويضمن الجنة. إن المشكلة هنا تكمن في كيف يمكن أن نتفق على ما هو عادل، وعلى الحرب المقدسة (الجهاد). أنا وأمثالي نعتقد أن المبدأ الأول لزعيم الأمة هو واجبه أن يحمي بلاده وحياة شعبه وممتلكاتهم. أما الملا عمر وأمثاله فهم يعتقدون أن الممتلكات في هذا العالم، بما في ذلك الحياة نفسها، انما هي ثانوية بالنسبة لمبادئهم وتقاليدهم. وأحد هذه التقاليد هو حماية الضيف، وأسامة بن لادن وأتباعه ضيوف على الملا عمر وطالبان. وهنا تكمن الصعوبة.

رغم كل محاولاتنا لم نستطع إقناع الملا عمر بالتخلي عن أسامة وإقناعه بالمغادرة في الفرصة المتوافرة قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وهو آخر موعد فرضه الرئيس الأمريكي بوش. قلنا له إن بلاده سوف تدمر، ولكنه لم يفهم. كان يؤمن حقاً أنه يستطيع قهر قوات الولايات المتحدة. وقد ضلّله في هذا الأمر أسامة بن لادن أولاً، ثم آخرون من المفكرين الدينيين الذين كانوا على خطأ حتى في الباكستان.

بدأت الولايات المتحدة قصفها العنيف الشامل لأفغانستان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بالتزامن مع هجوم بري بالتعاون مع تحالف الشمال. وبعد مقاومة منظمة قصيرة، هرب قواد طالبان إلى الريف والجبال، حيث يحسنون حرب العصابات. وفي أول أسبوع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شعر الملا عمر بالهزيمة، فهرب على دراجة هوندا واختبأ. سألني ذات مرة رئيس وزراء اليابان كوايزومي عن مكان اختباء الملا عمر، فقلت له إن عمر هرب على

دراجة هوندا، وأضفت ضاحكاً إن خير دعاية لهوندا هي حملة دعائية تبين صورة الملا عمر وهو يهرب على إحدى دراجاتها، ولباسه ولحيته يتطايران في الهواء. لم يُسمع عن الملا عمر منذ ذلك الوقت. وأنا على يقين أنه في قاعدته الأصلية قندهار أو بجوارها في جنوبي أفغانستان. أقول هذا بدرجة معقولة من اليقين استناداً إلى حقيقتين، أولاهما أنه منذ أن برز على مسرح الأحداث في ١٩٩٤، لم يزر الملا عمر الباكستان ولو مرة واحدة. كيف إذن يجد ملاذاً آمناً في الباكستان؟ ثانياً مواقع القوة لطالبان اليوم هي المناطق الجنوبية من أفغانستان. فجميع المناطق الريفية وأكثر المدن هناك هي تحت نفوذ طالبان. وهم يسيطرون أيضاً على معظم الحركة ليلاً. لذا يجد الملا عمر هذه المنطقة مريحه آمنة ليعيش ويختبئ فيها مع أتباعه، إذ هي منطقته ويعرفها معرفة جيدة ويرحب سكانها به. لقد اقترح كبار زعماء أفغانستان أنه قد يكون في كويتا في الباكستان، لكن هذا الاقتراح سخيف ولعله خبيث أيضاً. فلو كان في كويتا لألقي القبض عليه منذ وقت طويل، كبقية أصحاب المناصب السابقين في حكومة طالبان. وعلى كل حال، فمع تقدم الحرب وتقدم قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة وقوات تحالف الشمال ضد طالبان والقاعدة، هرب الكثير منهم وعبروا الحدود الى مناطق ومدن قبلية في الباكستان. وقد سبب هذا لنا مشاكل ضخمة. ما زال الملا عمر حياً طليقاً ولم تنته طالبان نهائياً، لذا يعتقد الرومانسيون أن الملا عمر ملأ شعبه بالأمل لأنه لم يطأطئ رأسه لأمريكا. من السهل أن يؤمن المرء بهذا إذا كان مترفاً وهو يعيش مرتاحاً في بيته ومع عائلته. ولكن لو سأل المرء أفغانياً أن يختار بين عائلته وبيته وموقده الدافئ، من جهة وبين «عزة نفسه» من جهة أخرى لفضل الخيار الأول.

الهارب الآخر من جبال تورا بورا هو ـ بالطبع ـ أسامة بن لادن. إن العالم يعرف عن أسامة بن لادن أكثر مما يعرف عن عمر، ومع ذلك فلا بأس في إضافة بعض التفاصيل حول خلفيته. بعد أن احتل السوفيات أفغانستان، شجعت الولايات المتحدة حلفاءها المسلمين من جميع أنحاء العالم على الحضور إلى الباكستان لينضموا إلى المجاهدين الأفغان للجهاد ضد الاتحاد السوفياتي. وفي

عام ١٩٨٢، أسس فلسطيني ـ د .عبدالله عزام ـ ومجموعة من القادة الروحيين منظمة باسم مكتب الخدمة في بيشاور في الباكستان. وكان أسامة بن لادن نائب عزام. قدمت هذه المؤسسة دعماً مالياً ولوجستياً وغيرهما إلى المجاهدين. وجاء معظم الدعم المالي من اسامة بن لادن، وهو من من أسرة ثرية جداً. وهذا كله لم يحدث ـ بالطبع ـ في فراغ، ولم يكن مبادرة خاصة من عدد قليل من العرب. إذ كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية والاستخبارات العامة الباكستانية تقدمان الدعم والتشجيع باستمرار.

وفي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي أخذ بن لادن يختلف مع معلمه عزام فلم يعد يرضى بدور متبرع المال لهذه القضية فحسب بل أراد أيضاً أن يحارب ويصبح مجاهداً. وعوضاً عن الانضمام الى مجموعة من المجاهدين الأفغان، أسس أسامة بن لادن قوة من العرب مؤلفة من بضع مئات من المحاربين، عرفت بين المجاهدين باسم «اللواء العربي»، واعتبر أسامة المحاربين الأفغان ذرائعيين أكثر مما ينبغي ومن النوع الذي يترك ساحة القتال إذا توقع الهزيمة، ثم يعود الى القتال في يوم آخر. كان مقاتلو أسامة من العرب مدفوعين بقدر أكبر من الحماس. لقد جاؤوا من أماكن بعيدة ليحاربوا في سبيل الله، لذا فقد اختاروا الشهادة وهم سعداء بها. أما الأفغان فأغلب الظن أنهم سوف يعودون إلى قراهم لزرع أو حصاد محاصيلهم، أو للزواج، أو حضور مناسبات الزواج أو العزاء والتشييع. أما العرب فليس لهم مكان يذهبون إليه. لكنني أظن أن في الأمر أكثر من هذا، فأسامة بن لادن يريد أن تكون له شخصية خاصة به مستقلة ومتميزة عن زعماء المجاهدين الأفغان.

في عام ١٩٨٦ أسس أسامة قاعدة خاصة به قريبة من الحامية السوفياتية في شرقي أفغانستان، بالقرب من قرية تدعى جاجي، على بعد عشرة أميال (ستة عشر كيلو متراً) من الباكستان. وفي استعراض نادر للذات، سمى قاعدته المأسدة (عرين الأسود) وأظن أن ذلك كان تيمناً باسمه، أسامة ويعني الأسد. وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٨٧ خاض أسامة بن لادن معركة ضارية ضد القوات السوفياتية في جاجي. كانت هذه المعركة موضوعاً لوسائل الإعلام في أنحاء

مختلفة من العالم، ولاقت الكثير من المديح. كان هذا أول طعم للشهرة ذاقه أسامة، ولا بد أنه كان سعيداً بذلك. وحارب جنباً إلى جنب معه في معركة جاجي مقاتلان مصريان هما أبو حفص وأبو عبيدة. وسرعان ما صادق أسامة طبيباً مصرياً، أيمن الظواهري، الذي كان يعمل في بيشاور ويداوي جراح المجاهدين.

ورد اسم «القاعدة» أول مرة في نيسان/إبريل ١٩٨٨، حيث استعمله الدكتور عبدالله عزام في مقال في مجلة تدعى «الجهاد». وكانت فكرته تكوين منظمة تقدم الخدمات الاجتماعية للمسلمين، وتكون قاعدة «للنهضة الإسلامية». ولم يقصد قط أن تكون القاعدة قاعدة بالمفهوم العسكري للكلمة، بل إن الاسم الكامل الذي استخدمه عزام هو «القاعدة الصلبة».

رأى عبدالله عزام أن الجهاد معناه طرد المحتلين من أراضي الاسلام، أما أسامة فأراد أيضاً إسقاط الحكومات في البلدان الإسلامية التي عدّها «مرتدة». كان ذلك سيؤدي إلى صراع بين المسلمين، ولم يكن عزام يرغب بذلك. أدى ذلك إلى الانشقاق بين الرجلين. فتبنّى أسامة بن لادن الاسم الذي اقترحه عزام وأسس القاعدة، وأسقط منه صفة «الصلبة». وبعد عام (في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) اغتيل عبدالله عزام. وقيل إن اسامة كان وراء مقتل معلمه.

في شباط/فبراير ١٩٩٨، بعد تسع سنوات من تأسيس القاعدة، أسس أسامة بن لادن منظمة عامة (مظلة) سماها «جبهة العالم الإسلامي»، الغاية منها النضال ضد احتلال إسرائيل لفلسطين. أما القاعدة فهي منظمة متعددة الأطراف يأتي أعضاؤها من أقطار مختلفة، وبالأخص من مصر، لها حضور في جميع أنحاء العالم وهي متعددة الغايات:

١ ـ جعل المجموعات الإسلامية المتواجدة راديكالية، وتأسيس مجموعات جديدة حيث لا وجود لمثل هذه المجموعات.

٢ ـ تجنيد أعضاء جدد.

٣ ـ طرد القوات الأمريكية من البلدان الإسلامية.

٤ ـ محاربة مخططات إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

٥ ـ دعم كفاح المسلمين من أجل الحرية في كل مكان.

٦ ـ توحيد مصادر الثروة الإسلامية لقضية مشتركة هي الجهاد.

تضم القاعدة مجلساً استشارياً ـ الشورى ـ يشتمل على أربع جمعيات: عسكرية وإعلامية ومالية وشؤون الدين. ويقول البعض إن خلاياها تعمل في أربعين بلداً، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا. وتهتم في المقام الأول بالعمليات في أفغانستان والعراق والعربية السعودية والباكستان وتركيا وجنوبي شرقي آسيا، وشمال إفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وكندا. عملياتها لا مركزية، وقاعدتها الصلبة من القوة البشرية المتدربة تظل نائمة حتى تجد اللحظة الملائمة لتضرب.

واليوم، وبعد انتكاسات كبيرة أصابت القاعدة، لا سيما في الباكستان، فإن قاعدتها الجديدة وساحة تدريبها، تزداد ـ كما يقال ـ في منطقة الساحل وتمتد في منتصف إفريقيا من الشرق إلى الغرب. وهكذا أخذت القاعدة تأخذ شكلاً جديداً بسبب إلقاء القبض على كبار زعمائها أو قتلهم. فهي في تطور دائم، على مستوى قمتها.

لقد فعلنا كل ما نستطيع لاقتفاء أثر أسامة بن لادن، ولكنه استطاع أن يفلت منا. وأخذ في الآونة الأخيرة يستخدم رجالاً لنقل البريد عوضاً عن الاتصالات الإلكترونية وسيلة للتواصل. وهذا ولا شك يقلل من سرعة الرسالة للدخول إلى الجبال والخروج منها على طول الحدود الباكستانية الأفغانية، إذ يستغرق ذلك نحو ثلاثين يوماً في الاتجاه الواحد. ولقد استطعنا أن نقبض على بعض من حملة الرسائل.

ما زال مكان أسامة وأتباعه القلائل المقربين له، لغزاً نريد نحن أكثر من غيرنا أن نحله. لقد ظهرت بعض الأدلة على أماكن تواجد أسامة بن لادن في أثناء التحقيق .فرمزي بن شيبه، الذي يعتقد أنه الخاطف العشرون في ١١

أيلول/سبتمبر، استطاع أن يهرب من تورا بورا سليماً وألقينا القبض عليه في مناوشات في كراتشي مع اثنين من مواطني بورما: سيد امين وأبو بدر. أخبرنا أمين في التحقيق أنه التقى أسامة بن لادن في مكان مجهول في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

أما خالد شيخ محمد وهو الرجل الثالث في القاعدة (وهو الذي قبضنا عليه في بيشاور) فقد أنكر أنه التقى أسامة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، لكنه أخبرنا أن أسامة حي وفي صحة جيدة وأنه على اتصال به. وقال إن آخر رسالة تسلّمها من أسامة نقلها ساع من سعاة البريد. كما قال إن أسامة لقي مساعدة قبل عملية أناكوندا للانتقال من تورا بورا إلى وزيرستان، ساعده جلال الدين حقاني، واثنان من الأفغان، محمد رحيم وأمين الحق، والإيراني بالوش أحمد الكويتي. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ ظن خالد شيخ محمد أن أسامة في كونار في أفغانستان.

وأخبرنا أبو فرج الليبي، الذي حل محل خالد شيخ محمد، في أيار/مايو ٢٠٠٥، بعد أن ألقينا القبض عليه، أنه على اتصال مع أسامة عن طريق ساعي البريد، وأن آخر رسالة تسلّمها من أسامة كانت في وقت ما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. إننا نبحث بحثاً دقيقاً عن سعاة البريد هؤلاء.

عندما توغلنا في جبال وزيرستان وحطمنا شبكة اتصالات القاعدة في الباكستان، وجدنا أن نظام سعاة البريد قد تعزز عندهم بشكل جيد. وهو يتألف من أربع طبقات، مع مجموعات متميزة للإدارة والعمليات والإعلام وهرم القمة. الطبقات الثلاث الأولى لها اتصالات في الاتجاهين. أما اتصالات القيادة العليا فهي في اتجاه واحد، من القمة إلى الأسفل.

يتعامل بريد الإدارة مع الاتصالات المختصة بحركة العائلات ونقلها من أماكنها وفعاليات إدارية أخرى وسير المعلومات من العائلات إلى أصحاب الأموال وبالعكس. وتدير هذه الشبكة مجموعة مشتركة من سعاة البريد من الأفغان والباكستانيين.

أما شبكة بريد العمليات فتتناول نقل التعليمات الخاصة بالعمليات. وتهتم الشبكة هنا اهتماماً خاصاً كبيراً باختيار سعاة البريد. وتضمن العملية أقصى درجات السرية بواسطة استعمال شفرة كلمات ونظام القَطْع: أي إن سعاة البريد يستبدلون بأناس ذوي معرفة من دون علمهم كلما أمكن ذلك.

تستخدم شبكة البريد الداعمة للإعلام للدعاية وجذب الاهتمام. وهذه الوسائل معظمها على شكل الأقراص المدمجة والنشرات والفيديو وغيرها، وغالباً ما تعطى إلى قناة الجزيرة.

ولا يستعمل المجموعة الرابعة من شبكة البريد إلا كبار زعماء القاعدة، الذين يحاولون ألّا يبعثوا بالرسائل كتابة، إلا حيث لا يمكن تجنب ذلك، كما في الرسائل المعنونة إلى خالد شيخ محمد والليبي. ويحاول الزعماء جهدهم ـ في الأحوال الاعتيادية ـ أن يجعلوا سعاة البريد المخلصين المتطرفين يحفظون عن ظهر قلب الرسائل الموجهة إلى هرم القاعدة المختص بالعمليات، ثم يوصلون الرسائل حرفياً.

إن إلقاء القبض على بن لادن هو مسألة وقت. فهو لا يتمتع بتعاطف أو ضيافة جميع القبائل الباكستانية في المناطق القبلية. وإذا كان لي أن أخمن، فأنا أظن أنه يتنقل في مكان ما على الحدود الباكستانية الأفغانية. إن وجود عدد كبير من السعوديين في منطقة كويتا ربما يوحي أن هذه هي المنطقة التي يختبئ فيها أسامة بن لادن، ولكننا لسنا متأكدين من ذلك.

قلت بما يشبه الفكاهة أنني آمل ألا يقبض عليه في الباكستان، وعلى أيدي الجنود الباكستانيين.

الفصل الثاني والعشرون

الحرب تأتي إلى الباكستان

لم تكن الولايات المتحدة الضحية الوحيدة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر. لقد أصاب الهجوم الباكستان إصابة مختلفة، لكنها بنفس القوة والوحشية، وما زلنا نشعر بتداعيات الهجوم حتى يومنا هذا. وليس بين البلدان بلد مثل الباكستان واجه هذه التهديدات الكثيرة على جبهات عديدة. وقفنا مع الولايات المتحدة، ونقف مع العالم كله، في مجابهة الإرهاب، ومع ذلك فنحن نواجه تهديدات من الداخل والخارج .فأفغانستان جارتنا، نشترك معها بحدود غير محكمة، ولنا معها صلات دينية وعرقية وقبلية وكذلك علاقات عائلية. فكثير من قبائلنا أصلها من أفغانستان، وبيننا علاقات زواج عديدة، عبر الحدود ولدينا عدد كبير من اللاجئين الأفغان الذين استقروا في الباكستان بعد أن غزا السوفيات بلادهم في ١٩٧٩. اليوم وبعد خمس وعشرين سنة عندنا أربعة ملايين لاجئ، وهو أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وعلينا تحمل تكاليفهم الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بعد أن انسحب السوفيات وهجرتهم الولايات المتحدة.

وثمة جبهة أخرى هي الرأي العام في الباكستان. لقد شجب أغلب الباكستانيين هجوم ١١ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك كان هناك شعور قوي ضد رد فعل الولايات المتحدة. وقد شجع هذا الشعور إلى حد ما الجماعات الدينية، وكذلك فعلت المشاعر القديمة ضد الولايات المتحدة التي جاءت نتيجة هجر الولايات المتحدة الباكستان بعد أن غادر السوفيات أفغانستان.

قبل إحدى وعشرين سنة كان طبيعياً أن ننضم إلى الجهاد ضد احتلال السوفيات لافغانستان، لأننا لا نريد أن يعزز الاتحاد السوفياتي موقعه ويوجه

انتباهه إلى مياهنا الدافئة. وفي عام ٢٠٠١ كان طبيعياً أيضاً أن ننضم إلى الحرب على الإرهاب لأن الباكستان كانت ضحية الإرهاب الطائفي والخارجي طوال سنوات عديدة، لذا لم تكن لديها ـ على وجه التأكيد ـ رغبة «أن تعتنق مبادئ طالبان». وفي كلتا الحالتين، فرضت علينا مصلحتنا الوطنية أن نفعل ما فعلناه. فكما أننا لم نستطِع قبول سيطرة السوفيات، كذلك لم نستطيع تحمل الإرهاب الصادر من داخل بلادنا ولا المتطرفين الذين حاولوا أن يُدخلوا إلى مجتمعنا تفسيراً راديكالياً عنيفاً للاسلام.

ومن سخرية القدر أننا ما أن أخذنا نقمع الإرهاب حتى فُتحت ضدنا جبهة أخرى: وهي منظمات متطرفة عنيفة في أنحاء العالم وضعت جائزة للتخلص مني، وأطلقت إرهاباً أجنبياً في بلادنا. ففي ٢٠٠٢، هاجم الإرهابيون المصلين في كنيسة في إسلام أباد، والأطفال في مدارس يديرها المسيحيون في موري، والمرضى في مستشفى يشرف عليه المسيحيون في تاكالا. وفجرت القنابل في عدد من فنيي البحرية الفرنسية وقنصلية الولايات المتحدة في كراتشي، وخطف الصحفي الأمريكي دانيال بيرل ثم قتله.

سوف أروي في هذا الفصل والفصل التالي قصص بعض أهم انتصاراتنا على الإرهاب. لقد فعلنا أكثر من أي بلد آخر لإلقاء القبض على أعضاء القاعدة أو قتلهم، وتحطيم البنية التحتية للقاعدة في مدننا وجبالنا، لكن كثيراً من هذه القصص لم تعرف حتى الآن. في ٢٣ و٢٤ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢ تسلّم الإعلام العالمي رسائل إلكترونية تقول إن الصحفي دانيال بيرل قد اختطف. وكان بيرل هذا مواطناً أمريكياً وإسرائيلياً، يعمل مديراً لمكتب صحيفة وول ستريت جورنال في جنوبي آسيا. طلب المختطفون إطلاق سراح السجناء الباكستانيين في غوانتانامو وإعادتهم إلى الباكستان، وإنهاء وجود الولايات المتحدة في الباكستان في الحال، وتسليم الباكستان طائرات ف١٦ التي دفعت الباكستان ثمنها ولم تتسلّمها، وإطلاق سراح ملا ضعيف، سفير نظام طالبان السابق إلى الباكستان. كما نصت الرسائل الإلكترونية أيضاً: «نؤكد للأمريكان

أنهم لن يكونوا أبداً في مأمن في الأرض الإسلامية: الباكستان. وإذا لم تُلبَّ طلباتنا فإن هذا المشهد سوف يتكرر مرة تلو الأخرى».

لقد أثار هذا الأمر غضبي عندما علمت به، وشعرت بالاشمئزاز لأن هؤلاء المجرمين يشوهون دين السلام والجمال ويستغلونه غطاء لأخطائهم. إن الإسلام يضع حقوق الإنسان في أعلى مرتبة من الأهمية دون تمييز مبني على الطبقة الاجتماعية أو العقيدة. ويشجب القتل والانتحار باعتبارهما من الخطايا الكبرى.

أمرتُ في الحال جميع الوكالات أن تجد خاطفي دانيال بيرل وتشن حملة لإنقاذه. اقتفيت آثار الرسائل الإلكترونية إلى ثلاثة رجال: فهد نسيم وسليمان صاقب ومحمد عادل. ووجدنا أن هذه الرسائل الإلكترونية لم ترسل إلى وسائل الإعلام فحسب بل إلى حكومتي الباكستان والولايات المتحدة. كما أرسلت إلى شخص أخر أيضاً اسمه عمر سعيد الشيخ.

وأخبرتنا صحيفة وول ستريت جورنال، أن بيرل، الذي وصل إلى الباكستان في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مع زوجته ماريان، جاء ليقابل بير مبارك علي شاه جيلاني فيما يتعلق بما يسمى «الشخص الذي خبأ العبوة الناسفة في حذائه، البريطاني ريتشارد ريد». بيد أن وول ستريت جورنال لم تكن تعرف ماذا كان يفعل يوم اختطافه، أو من كان يقابل. وأغلب الظن أن بيرل كان يجري وراء نبأ ما، وفي أثناء ذلك خرق ما قاله لي الصحفيون أنه مبدأ جوهري للأمن: وهو أن يخبر أحدهم مقدماً إلى أين هو ذاهب.

أوقفت الشرطة جيلاني وحققت معه، فأخبرهم أن عمر الشيخ أراد كثيراً أن يلتقي الصحفي. وكان ذكر اسم عمر الشيخ مرة ثانية يعني بوضوح ـ على ما يبدو ـ أنه متورط في القضية.

كنا نبحث عن عمر الشيخ منذ وصول الرسائل الإلكترونية، ولكننا لم نستطع أول الأمر أن نجد له اثرا، مع أن الشرطة استطاعت أن تتعقب بعض أصدقائه وأقاربه، فألقينا القبض عليهم. وحين ألقي القبض على رجل اسمه عادل الشيخ تمكنت الشرطة أن تحصل على رقم هاتف عمر الشيخ واعترف عادل الشيخ أنه متورط في اختطاف بيرل، وكذلك عمر الشيخ الهارب.

وبتعقب الرسائل الإلكترونية التي أرسلها أعوان عمر الشيخ إلى وسائل الإعلام، تمكنت الشرطة من القبض على بعض معاونيه الرئيسيين وأقاربه، وأسرته أيضاً، بمن في ذلك ابنه البالغ ثمانية عشر شهراً من العمر. وأخيراً، وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢. استسلم عمر الشيخ، وظهر أمام وزير داخلية البنجاب، ولدى التحقيق معه قال عمر الشيخ أنه شعر باليأس حين ألقي القبض على أفراد عائلته، فاتصل هاتفياً بأحد المتورطين في كراتشي واسمه حسين، وطلب منه أن يطلقوا سراح دانيال بيرل.

أُبلغ عندئذ أن دانيال بيرل قد قتل (أو هذا ما قاله). وفي اليوم التالي اتصل عمر الشيخ بأمجد فاروقي، وهو إرهابي مهم في القاعدة في الباكستان، ليؤكد الخبر فأكد له فاروقي أن بيرل قد قتل فعلاً، وأن القاتل عربي. هذه أول مرة سمعنا باسم أمجد فاروقي. ثم سمعنا عنه بعد ذلك كثيراً، في قضايا أخرى للقتل. وهو الرجل الذي خطط لقتلي.

انتهت إجراءات استسلام أحمد عمر سعيد الشيخ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ولم نعرف أن دانيال بيرل قد قتل إلا بعد إلقاء القبض على عمر الشيخ. عرض بأسلوب غامض شريط فيديو مرعب لذبح بيرل على الإنترنت. ومع أن عمر الشيخ اعترف بتفاصيل خطة الاختطاف وتدبير العملية، فقد أصر أنه لم يأمر بقتل بيرل، وأن قتله جاء ضد تعليماته. وكانت القصة التي ظهرت من اعترافات عمر فظيعة تقشعر لها الأبدان.

عمر الشيخ بريطاني الجنسية ولد من أبوين باكستانيين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ في لندن. درس في المراحل الأولى في المملكة المتحدة، وقضى أيضاً أربع سنوات في كلية إيتشسون الشهيرة في لاهور. ثم التحق إلى مدرسة الاقتصاد في لندن، ولكنه ترك الدراسة قبل أن يتخرج. ويُعتقد في بعض الأوساط أن وكالة الاستخبارات البريطانية MI-6 قامت بتجنيد عمر الشيخ عندما كان يدرس في مدرسة الاقتصاد في لندن. ويقال إن MI-6 أقنعته بأن يلعب دوراً فعّالاً في المظاهرات ضد العدوان الصربي في البوسنة، بل إنها أرسلته إلى

كوسوفو للانضمام إلى الجهاد. ولعله أصبح في مرحلة من المراحل منشقاً أو عميلاً مزدوجاً. وعند عودته من البوسنة جاء إلى الباكستان والتقى مولانا عبد الجبار الذي قاده إلى خوست في أفغانستان ليتدرب ليس في الدين بل في حرب العصابات.

وفي عام ١٩٩٤، وبعد تدريب مدة سنة واحدة، ذهب عمر الشيخ إلى الهند بجواز سفره البريطاني مع مجموعة من الأشخاص، في محاولة لإطلاق سراح مولانا مسعود أزهر (شريك مولانا عبدالله جبار). وكان قد قبض على أزهر لإثارته النزاع في منطقة كشمير التي تديرها الهند في شباط/فبراير ١٩٩٤ وحكم عليه بالسجن سبع سنوات. إن الطريقة التي استخدمها عمر الشيخ وشركاؤه للضغط على الحكومة الهندية هي اختطاف ثلاثة بريطانيين (ريس بارتريج، وبول بنجامين رايداوت، وكريستوفر كروستن) وشخص أمريكي (بيلا جوزيف نوس) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في دلهي. وقد أطلق سراحهم جميعاً فيما بعد. ألقت الشرطة الهندية القبض على عمر الشيخ في أوتار براديش في ١٩٩٤. ولكن أطلق سراحه في ١٩٩٩ مع مولانا مسعود أزهر في مقابل الإفراج عن طائرة هندية اختطفت ووجهت إلى قندهار في أفغانستان.

بعد إطلاق سراح عمر الشيخ، استقر في لاهور ولكنه زار أفغانستان أربع مرات لتدريب أعضاء في مجموعة تدعى حركة الجهاد الإسلامي الأفغانية. ويدعي أنه في أثناء هذه الزيارات التقى أسامة بن لادن والملا عمر، وأنه لم يكن عضواً دائماً في القاعدة، ومع ذلك فإنه ساعد في تمويلها وذلك بالحصول على بعض المال عن طريق الاختطاف. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قام محمد هاشم، وهو صديق حميم لعمر الشيخ ومن حركة الجهاد الإسلامية الأفغانية، بإبلاغ عمر الشيخ أن صحفياً أمريكياً يدعى دانيال بيرل قد جاء إلى مكاتب منظمات متطرفة في راولبندي وإسلام أباد ليرتب لقاءات مع بير مبارك علي شاه جيلاني. وظن عمر الشيخ أول الأمر أن بيرل قد يكون عميلاً لوكالات الاستخبارات الغربية التي تعمل ضد المنظمات المتطرفة. وطلب إلى هاشم أن يرتب لقاء بينه وبين بيرل. فعل هاشم ذلك في العاشر والحادي عشر من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢. استخدم عمر الشيخ اسماً منتحلاً، وقدم نفسه إلى بيرل

على أنه أحد أتباع بير مبارك علي شاه جيلاني. أصر بيرل على لقاء جيلاني، ووعد عمر الشيخ أن يرتب مثل هذا اللقاء. وتبادل الاثنان أرقام الهاتف وعناوين البريد الإلكتروني.

في هذا الاجتماع خطر على تفكير عمر الشيخ المنحرف فكرة أصبحت خدعة متكررة لجذب انتباه الحكومات، وهي أن يختطف عمر الشيخ بيرل للضغط على حكومة الولايات المتحدة لتغيير سياساتها إزاء السجناء في خليج غوانتانامو وحملها على إطلاق سراح بعضهم. وفكر أول الأمر أن يقوم بالاختطاف في راولبندي، ولكنه لم يجد مخبأ هناك. ثم اتصل هاتفياً بزميله القديم أمجد فاروقي، الذي أبدى استعداده بكل سرور للمساعدة، ولكنه قال إن الترتيبات الضرورية لا يمكن القيام بها إلا في كراتشي. ضلل عمر الشيخ بيرل للذهاب إلى كراتشي قائلاً له إن جيلاني في كراتشي، ويمكن أن يقابله في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهكذا نصبت المصيدة.

سافر عمر الشيخ جواً إلى كراتشي. وما أن وصل إلى هناك حتى أرشده أمجد فاروقي إلى مطعم شعبي - برياني للطلاب - حيث سيلتقي رجلاً اسمه حسين. وافق عمر الشيخ على الخطة ورافقه اثنان من زملائه: عاصم غفور وسليمان صاقب. التقى الثلاثة حسين، الذي أخذهم إلى مستشفى آغاخان للقاء شخص آخر، أطلق على نفسه أحمد باي. وأحمد باي هذا هو الذي جنده أمجد فاروقي لتنفيذ عملية الاختطاف.

وعندما التقيا، اتضح لعمر الشيخ أن أمجد باي له الخبرة الكافية لإنجاز المهمة. فاختبر أحمد باي بأن سأله أن يريه المكان الذي يسجن فيه بيرل، ولكن أحمد باي رفض قائلاً إن المكان لا يمكن الإفشاء به لأنه ضروري لعمليات أخرى. وطلب عمر الشيخ من أحمد باي أن يجد مترجماً بالإنجليزية فوافق.

وفي ذلك المساء ذهب عمر الشيخ إلى أحد مطاعم ماكدونالدز مع صديقه عادل الشيخ (الذي حصلنا منه فيما بعد على أرقام الذين كان يتصل بهم عمر الشيخ) وأخبر عادل عن خطة الاختطاف. أثار ذلك اهتمام عادل الذي كان أيضاً قد تدرب في أفغانستان، وقال إنه يريد الانضمام إلى الخطة.

وجاء اللقاء الأخير بين عمر الشيخ وأحمد باي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. حضر عادل كما حضر شريك آخر في المؤامرة يدعى امتياز، واتفقوا أن يقوم أحمد باي بتسليم صور بيرل وهو في الأسر إلى عمر الشيخ في جامع معين، ليتأكد من اختطافه. اشتروا آلة تصوير بولارويد وعلّموا أحمد باي وحسين طريقة استعمالها. ثم دفع عمر شيخ لأحمد باي ١٧٠٠٠ روبية، وأعطى الرجلين رسالتين - إحداهما مطبوعة بالإنجليزية والثانية بالأوردية - وطلب إليهما أن يرسلا الرسالتين بالبريد الإلكتروني إلى وسائل الإعلام مع الصور بعد عملية الاختطاف.

لم يبق الآن سوى اصطياد الضحية. فاتصل عمر الشيخ ببيرل عن طريق البريد الإلكتروني وأبلغه أن رجلاً يدعى افتخار سوف يستقبله في المطار ويأخذه إلى بير مبارك علي شاه جيلاني. وافتخار - بالطبع - اسم مستعار. فالرجل الذي استقبل بيرل هو أحد شركاء أحمد باي في المؤامرة. وصل بيرل إلى كراتشي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فاختطفه في اليوم نفسه حسين وعادل وأحمد باي وامتياز بالقرب من فندق الميتروبول.

سافر عمر الشيخ جواً إلى لاهور في ذلك اليوم. وأخبره حسين في ذلك المساء أن المهمة أنجزت. ومنذ ذلك الحين ظل عمر الشيخ على اتصال دائم بالهاتف مع سلمان صاقب وعادل وحسين وأحمد باي ليشرف عليهم ويرشدهم.

لم أفهم أول الأمر لماذا استسلم عمر الشيخ للشرطة؟ لماذا لم يهرب؟ ثم أدركت بعد أن وضعت الأجزاء المبعثرة سوية أن عمر الشيخ أصابه الهلع لأن الأمر توسع كثيراً وخرج عن سيطرته. لم يتوقع أن يكون رد فعل الإعلام وبالاً عليهم، ولم يتوقع أن تكون الشرطة بهذه الكفاءة في اقتفاء أثره وأثر أصدقائه وعائلته وشركائه في الجريمة، ولم يدرك أن الأشخاص الذين جندهم لمساعدته في اختطاف بيرل إنما هم مجرمون من أصحاب السوابق الذين لن يأخذوا بالضرورة التعليمات منه، وحاول الآن أن ينقذ نفسه فاعتقد أنه إذا استسلم فربما يلقى معاملة سهلة.

في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ ظهر شريط فيديو مروع لمقتل بيرل. لم يظهر الشريط وجوه القتلة. ولم يكن لدينا أحد. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ قبضنا على شخص يدعى فاضل كريم وهو ناشط في لاشكار جانكفي، الجناح العسكري للطائفة السنية المعروفة بـ «سيباه الصحابة». ألقينا القبض عليه لأسباب أخرى، ولما أجرينا التحقيق معه وجدنا أنه متورط في ذبح بيرل. وأخبرنا أيضاً أنه يعرف المكان الذي دفن فيه بيرل. وعندما سئل كيف يعرف هذه الأمور، أجاب بما يقشعر له المرء (ودون ندم) أنه يعرف ذلك لأنه شارك بالفعل في الذبح إذ أمسك برجلي بيرل. ولكنه لا يعرف اسم الشخص الذي قطع رقبة بيرل. كل ما يستطيع أن يقوله إن هذا الرجل «له ملامح عربية».

قادنا فاضل كريم إلى البيت الصغير في ضاحية من كراتشي حيث سجن دانيال بيرل. ثم أخذنا إلى قطعة أرض قريبة وأعلمنا عن مكان دفنه. أخرجنا الجثة فوجدناها قد قطعت الى عشر قطع متحلله. وقام أطباؤنا بخياطة الأجزاء سوية قدر استطاعتهم. لقد شاهدت الصور، إنها مروعة.

وأخيراً وجدنا الرجل الذي يحتمل أنه قتل بيرل أو على الأقل ساهم في ذبحه، وهو خالد شيخ محمد، الرجل الثالث في القاعدة. وعندما ألقينا القبض عليه وحققنا معه، أقر باشتراكه في القتل.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٢ أصدرت محكمة مناهضة الإرهاب في الباكستان حكم الإعدام على عمر سعيد الشيخ. وما زالت قضيته في محكمة الاستئناف حتى الآن. كان مقتل دانيال بيرل واحداً من الأعمال الإرهابية في الباكستان بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ولكنه عمل يفوق في فظاعته كل ما سواه. إن مراسلي الحرب يشتركون مع الجنود في أمر معين: فحين يختارون هذه المهنة يعرفون مخاطرها. لترقد روحه في سلام.

ومما يؤسف له أن دانيال بيرل لم يكن الأجنبي الوحيد الذي قتله الإرهابيون على أرضنا في ٢٠٠٢. هناك حالات عديدة أخرى، إذ إننا لم نكسر شوكة جميع الخلايا المتورطة.

في صباح يوم الأحد في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ توقفت فجأة أصوات المصلين في كنيسة البروتستانت الدولية في الحي الدبلوماسي في إسلام أباد، عندما دخل رجلٌ الكنيسة وأخذ يرمي القنابل اليدوية. ألقى نحو سبع أو ثماني قنابل لكن ثلاثاً منها لم تنفجر، قتل في الهجوم ستة أشخاص وجرح اثنان وستون، بمن في ذلك سفير سري لانكا. ولعل أكثر هذه الضحايا مدعاة للحزن موت كرستين ورمسلي وهي شابة أمريكية تبلغ ثماني عشرة سنة من عمرها، وكانت طالبة تدرس في المدرسة الدولية في إسلام أباد. لقد ألقينا القبض على عدد كبير من الذين حامت حولهم الشكوك، ولكننا لم نصل إلى نتيجة نهائية، لأن الإرهابي فجّر نفسه، ولم يترك أي دليل.

وبعد خمسة أشهر، وفي مصيف بلدة موري على التلال الجميلة وعلى ارتفاع نحو ٦٥٠٠ قدم (٢٠٠٠متر) فوق سطح البحر يؤمها كثير من الناس في العطل الصيفية، ضرب الإرهاب مرة أخرى في مدرسة مسيحية. في موري عدد من المدارس الجيدة جداً، بعضها تديرها البعثات المسيحية، ويرسل إليها الكثير من الناس من جميع أنحاء البلاد أولادهم للدراسة. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ دخل الى بناء المدرسة ثلاثة رجال ملثمين يلبسون ملابس الرياضة. حاول الحارس في المدخل بشجاعة أن يمنعهم من الدخول، فأطلقوا النار عليه وقتلوه. ونبّه صوت إطلاق النار المدرسين إلى الخطر المحدق بهم، فأغلقوا الأبواب بسرعة، ونتج عن العراك مع الحارس وإطلاق النار ضجة كبيرة اضطرت الإرهابيين إلى التخلي عن مهمتهم والهروب إلى الغابة.

صادف وجود مركز شرطة وحامية عسكرية بالقرب من المدرسة وكذلك مركز لتربية كلاب الجيش، وقرية صغيرة، فسمع الكثير من الناس صوت إطلاق النار وأسرعوا إلى المدرسة. فوجدوا الحارس قتيلاً، وقد هرب القتلة. عندئذ أخذ الجنود الباكستانيون كلاب البحث وساروا وراء الإرهابيين في الغابة. وانضم سكان القرية إلى المطاردة. كان أحد سكان القرية ضابطاً صغيراً متقاعداً في الجيش الباكستاني. وكان قد لمح بالفعل الرجال الثلاثة يهربون وركض وراءهم. واستطاع أن يحاصرهم قرب منحدر صخري فوق نهر جيلوم وهدد

بقتلهم إذا لم يستسلموا. كانت لحظة صعبة. وإذا بالرجال الثلاثة يصعدون فوق صخرة كبيرة ويفجرون أنفسهم دون سابق إنذار. فسقط اثنان منهم مباشرة في النهر السريع الجريان. ولم تسترجع إلا جثة واحدة. وفي هذه المرة أيضاً لم نجد أي دليل يرشدنا إلى المجرمين.

وبعد أربعة أيام من الهجوم على المدرسة، هاجم الإرهابيون مرة أخرى. وكان الهدف هذه المرة مستشفى للمسيحيين في تاكسيلا، معروفة بأعمالها الإنسانية، وكانت هناك كنيسة ملحقة بها. في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وفي أثناء خروج الناس من القداس، اقتحم ثلاثة رجال ساحة الكنيسة وألقوا القنابل اليدوية على المصلين فقتلوا رجلاً وأربع نساء، وجرحوا عشرين شخصاً، وهرب المهاجمون في الحال. أسرعت الشرطة إلى موقع الحادث ووجدت أحد الإرهابيين ميتاً خارج المدخل، قتلته إحدى القنابل اليدوية. ولم ير أحد كيف قتل هذا الرجل، مع أن البعض اعتقد أنه أمسك بالقنبلة مدة طويلة، وفي موقع هذا الهجوم، بخلاف الحالتين السابقتين، وجدنا دليلاً مفيداً حيث كانت مع القتيل صورة هويته الشخصية في جيبه. وهو يدعى كامران مير.

تم تشكيل فريقين للتحقيق في الهجوم: واحد من الجيش والآخر من الشرطة. ذهب المحققون إلى بيت كامران مير ووجدوا أدلة جوهرية تشير إلى هوية بعض المتورطين في الجريمة والجماعة الإرهابية التي ينتمون إليها. كما وجدوا بعض العناوين وأرقام الهواتف. وعرفوا أن كامران مير كان له اسم آخر هو علي، وأحد أصدقائه رجل اسمه محمد آياز، ويسمى باسم وقار. استطاعوا أن يعرفوا مكان تواجد وقار من هاتفه النقال. وألقي القبض عليه.

وكان هذا أول رجل يلقى القبض عليه في حالات تفجير القنابل. اعترف وقار أنه زوّد الإرهابيين بالقنابل اليدوية والمتفجرات والمسدسات. كما أنه كشف عن هوية عشرين من أعضاء مجموعته وأماكن تواجدهم. والأهم من ذلك أنه كشف عن هوية سيف الرحمن سيفي، العقل المدبر وراء الهجمات الثلاث. فسيفي هذا هو الذي زود وقار بالقنابل اليدوية والمتفجرات والمسدسات.

قُبض على سيفي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وادعى في التحقيق أن الدافع وراء الهجوم هو الانتقام من الولايات المتحدة لغزوها أفغانستان والمعاملة التي يلقاها المسلمون منها في أفغانستان وكشمير وفلسطين. ومن سخرية القدر أن ما لم يعرفه سيفي آنذاك هو أن هذه الهجمات قد خطط لها قبل ذلك، شخص آخر له دافع مختلف تماماً.

لقد تدرب سيفي على الأعمال الإرهابية في مخيم مولانا مسعود أزهر في أفغانستان (مولانا تعني رجل دين). وكنا قبضنا على «مولانا» المزيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عندما أطلقت الهند سراحه كجزء من صفقة خطف الطائرة الهندية. وخاف مولانا الآن أن نقوم بتسليمه للهند ثانية. فأراد أن يحبط ذلك سلفاً، فأعطى تعليماته إلى اثنين ممن يسمون «مولانا» أحدهما شريكه عبدالجبار، بالقيام بأعمال إرهابية في البلاد ليظهر قوة منظمته وغضب أعضائها لإمكانية تسليمه إلى الهند.

اتصل عبدالجبار بأسامة نازير، الذي كان قد تدرب مع سيفي في مخيم مسعود أزهر في أفغانستان. وأخبر نازير أن يهاجم الأجانب والمسيحيين في الباكستان. وفجأة وقبل أيام قليلة من القيام بهذه الهجمات، أمر مسعود أزهر عبدالجبار بإلغاء الخطة. وادعى أنه بعد أن أيقن أنه لن يُسلم إلى الهند، أمر بإلغاء العملية.

طلب عبد الجبار إلى نازير إلغاء الخطة، ولكن نازير رفض ذلك (ربما لأن التلميذ قد أصبح أشد حماساً من أستاذه) فتحدى الجماعة وانفصل عن جيش محمد وجمع نحو خمسة عشر إرهابياً متقاربين في الأفكار. وقسمهم إلى مجموعتين: ترأس إحدى المجموعتين هو نفسه وترأس الثانية سيفي، الذي خطط بدقة للهجمات الثلاث. وسميت المجموعة التي ترأسها سيفي «الفدائيين» وهذه هي المجموعة التي نفذت الهجمات.

كان سيفي صاحب مبادئ متطرفة جداً. وما أن قبض عليه في مولتان في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، حتى اعترف أن له علاقات مع لاشكار جانكفي،

الجناح العسكري لمنظمة سيباه صحابة السنية، وكذلك بالقاعدة. وهكذا اتضح ارتباط القاعدة ومنظماتنا المحلية المتطرفة: لقد وفرت القاعدة المال والسلاح والأجهزة، ووفرت المنظمات المحلية القوى البشرية والدافع لتنفيذ العمليات الهجومية. كما كشفت تحقيقات أخرى أن نسيب أزهر مسعود ويدعى يوسف أزهر وفاضل كريم (وهما اللذان قادا دانيال بيرل إلى حتفه) وفرا المال لتنفيذ هذه الهجمات. أما أسامة نازير خبير المتفجرات، فقد قبض عليه في فيصل أباد في ٢٠٠٤ يوم عيد الفطر، الذي يقع في نهاية شهر رمضان المبارك حيث يصوم المسلمون من الفجر إلى الغسق.

وثَمّ هجوم آخر حدث في ٢٠٠٢ أثار الرعب في إحدى مدننا. واستطعنا في هذه المرة أيضاً كشف القائمين بالجريمة، وتقديمهم إلى القضاء. في الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢ ضرب الارهاب في كراتشي حين خرجت حافلة للبحرية الباكستانية من فندق شيراتون فاصطدمت بها سيارة يقودها انتحاري. ودمر الانفجار الكبير الحافلة والفندق وفندقاً آخر في الجهة المقابلة. وكانت الحافلة تحمل مهندسين وتقنيين فرنسيين يعملون في مشروع الغواصات، فقُتل أحد عشر فرنسياً واثنان من الباكستانيين، وجُرح أربعة وعشرون شخصاً. كما تضرر عدد كبير من السيارات القريبة من الموقع. وكان فريق الكريكيت النيوزيلندي ينزل في ذلك الفندق وهو على وشك أن يغادر إلى الملعب آنذاك، لحسن الحظ لم يصب أي من اللاعبين بأذى، لكنهم أصيبوا جميعاً بالصدمة الشديدة فألغوا جولة المباريات وعادوا إلى بلادهم.

أجري تحقيق مشترك من قبل محققين باكستانيين ونظرائهم من الفرنسيين. وكشف التحقيق أن السيارة الانتحارية جاءت من معرض فى كراتشي. تذكر بائع في المعرض أنه باع السيارة لثلاثة أشخاص، وساعد في وصف ملامحهم، مع ذلك لم نقترب كثيراً من العثور على المجرمين. وجاءت الخطوة التالية في كسر الغموض في أيلول/سبتمبر، عندما أخبر رجل موقوف عندنا المحققين أنه يعرف ناشطاً اسمه شارب كان ينوي مهاجمة التقنيين الفرنسيين. وقبض على شارب في

١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. فأنكر التورط في العملية، لكنه قال إنه يعرف المسؤولين عنها. فقد خطط لها رجلان هما آصف زاهير وسهيل أختر من حركة المجاهدين العالمية.

قبضنا على آصف زاهير في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فاعترف في الحال بتورطه، وأخبرنا عن هوية الرجل الذي فجر نفسه. وادعى آصف زاهير ـ في الواقع ـ أنه اختير هو في الأصل للقيام بالعميلة الانتحارية لكنه تراجع واقترح رجلاً متطرفاً جداً في مبادئه اسمه رشيد. ولم يُقبض على شريكه في الجريمة سهيل أختر إلا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

وحكم على ثلاثة من الإرهابيين بالإعدام وصودرت ممتلكاتهم في محمكة كراتشي المختصة بمكافحة الإرهاب.

لقد أثارت هذه الأفعال البربرية الشنيعة غضبي ـ غضبت لأن الذين يسمون أنفسهم مسلمين يقومون بهجوم غير مبرر على المسيحيين أو الأجانب، وغضبت لأنهم بأعمالهم الخسيسة أخذوا يشوهون عقيدتنا، التي تقول إن المسيحيين «من أصحاب الكتاب» وأن علينا أن نحرص حين نحارب في سبيل الله ألا نقاتل الذين لم يصيبونا بأذى، وأن جريمة القتل والانتحار من الخطايا الكبرى.

ظننت أننا سوف نواجه مزيداً من الأعمال الهجومية في بلادنا. ولكنني لم أدرك أنني سأكون أحد أهدافهم، ومن ثم وزير المالية شوكت عزيز، فضلاً عن الفريق إحسان سليم حياة قائد فيلق كراتشي. ومع أنني قد استبقت الحوادث قليلاً، فإن الهجومين الأخيرين ينبغي أن نذكرهما هنا ، لأنهما يبيّنان مرة أخرى أنه حتى الهجوم الخطير بالسلاح المميت، قد لا يصيب هدفه بسبب التفاصيل الصغيرة في اللحظة الأخيرة.

في الصباح الباكر من ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بُلغت بوقوع محاولة خطيرة لاغتيال قائد الفيلق في كراتشي الفريق إحسان سليم حياة (وهو الآن نائب رئيس أركان الجيش). وكان هذا أمراً مقلقاً جداً، إذ إن محاولات اغتيالي

استهدفتني بوصفي رئيساً لجمهورية الباكستان أكثر من كوني رئيساً لأركان الجيش. هذا أول هجوم على ضابط جيش كبير ما زال في الخدمة. وهكذا فقد اجتازت الأطراف المتحاربة عقبة أخرى في الحرب ضد الإرهاب.

اتصلت في الحال بإحسان فوجدته هادئاً جداً إذا أخذنا في الاعتبار مقتل سبعة من حراسه وسائقه، وروى لي القصة:

كان الفريق في طريقه إلى عمله. وعندما وصلت سيارته إلى الجسر الذي يربط ضاحية كليفتون التي يسكنها الأغنياء، بالقرب من البحر العربي بوسط كراتشي، عندما تعرض لوابل من الرصاص. فوقع الجزء الكبير من الهجوم على سيارة الشرطة العسكرية التي كانت تسير أمامه، ولكنها استمرت في السير. ومن المؤسف أن جميع الرجال السبعة في سيارة الجيب وراء سيارة قائد الفيلق قتلوا، وكذلك قتل اثنان من المارة الأبرياء. وأصابت طلقة رأس السائق. فجرحته جرحاً خطيراً، أما السائق الآخر المساعد فقد أصيب بطلقة ومات في الحال. ولكن شاء القدر، أنه ظل ضاغطاً على دواسة السرعة مع أن قدمه كانت قد أصيبت، ولم تقف السيارة، إذ لو أنها وقفت لقتل قائد الفيلق. بسبب الهجوم اختفت السيارات التي كانت أمام موكب القائد، فلم يعد هناك ما يعيق تقدم السيارة. أخذت السيارة في أول الأمر تترنح إلى اليمين واليسار، لكن معاون إحسان الذي كان جالساً وراء السائق مباشرة انحنى إلى الامام وأمسك بالمقود.

لقد خطط قتلة قائد الفيلق للكمين بعناية ونفذوا الخطة بدقة. ولكن القدر أفشل خطتهم. لقد وضع القتلة متفجرات مصنوعة محلياً على الطريق، تفجر بهاتف نقال لحظة مرور سيارته من فوقها. وفكروا أن السيارة سوف تقف فيطلقون وابلاً من نيران بنادقهم من الجانبين. ولكن القدر كانت له خطط أخرى. تعطل إرسال الهاتف النقال الذي يتحكم بالمتفجرات، واجتازت سيارة إحسان الموضع بأمان. أصاب الهلع القتلة فأطلقوا وابلاً من الرصاص من على الجسر، أمام السيارة، ومن الجانب أيضاً، حيث كانوا مختبئين في ساحة مكشوفة. إن الفشل في اتصال الهاتف الجوال، وقدم سائق ميت على دواسة

السرعة، وسرعة خاطر معاون القائد الذي استطاع أخيراً أن يقفز إلى المقعد الأمامي ويسيطر على السيارة، كل هذه حرمت المهاجمين هدفهم.

وهكذا تنتهي خطط الإرهابيين الجبناء إلى لا شيء. في هذه المرة أيضاً وجد المحققون الهاتف النقال. وكان الإرهابيون قد استخدموه في بعض النداءات قبل أن يستعملوه للتفجير. استفدنا من خبرتنا السابقة، فاستطعنا أن نقتفي أثر النداءات إلى بيت معين. ولما وصل المحققون إلى هناك، وجدوا أنه منزل المخطط الرئيسي لعملية الاغتيال. ووُجد هناك فقبض عليه، لكنه أصر على أن لا علاقة له بالجريمة، مع وجود دليل من معطيات نداء الهاتف النقال. وكانت هناك أمة أيضاً، وأقنعت ابنها أن يتعاون مع التحقيق، فاتصل بجميع الإرهابيين المتورطين الواحد بعد الآخر ودعاهم إلى بيته، وألقي القبض عليهم الواحد تلو الآخر. حدث ذلك كله في الليلة التي تلت الهجوم. وهكذا قضي على المجموعة المسماة جند الله. وكان هذا نجاحاً كبيراً، لأن هذه المجموعة كانت قد تورطت في أعمال هجومية إرهابية عديدة بارزة في كراتشي.

في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ كان شوكت عزيز قد انتهى من إلقاء خطاب في اجتماع جماهيري في دائرته الانتخابية، في انتخابات فرعية، وعلى بعد نحو ساعة بالسيارة من إسلام أباد، وقد تجمع عدد كبير من الناس كما هي العادة في الاجتماعات الجماهيرية السياسية الناجحة. ولم يكن الأمر مختلفاً في هذه المرة. ومن الغريب أنني شعرت في اليوم السابق بهاجس عن سلامة شوكت فأعطيته سيارة مصفحة من سياراتي. بيد أن مقودها على اليسار، كما هي الحال في الولايات المتحدة، بينما أغلب سياراتنا لها مقود إلى اليمين. كان السائق جالساً إلى اليسار وشوكت عزيز جالساً وراءه. وما أن بدأت السيارة بالتحرك حتى اخترق انتحاري صفوف الجماهير، ووقف على بعد بضع أقدام من الباب الأمامي الأيسر للسيارة ورفع ذراعه اليمنى وفجر نفسه، فسبب انفجاراً ضخماً.

سقط مصور تلفاز على الأرض وسقطت آلة التصوير من يده. ثم وقف وراح يركض لإنقاذ حياته تاركاً آلة التصوير في مكانها، وكانت كما هو متوقع آخر شيء يفكر فيه. ولكن آلة التصوير ظلت تعمل في الاتجاه الصحيح وتسجِّل كل شيء،

ولكن بوضع جانبي، لأنها كانت ملقاة على جانبها. رأينا رأس الانتحاري يتطاير من كتفيه، ويطير بالفعل بعيداً وكأنه كرة قدم ركلها أحد اللاعبين، وبعد أن سقط الرأس على الأرض بدا وكأنه جوزة هند. وتفجر ما تبقى من جسمه إلى قطع فوقعت رجل هنا، وذراع هناك، والجذع في موضع آخر.

قال لي شوكت عزيز بعد ذلك إنه كان قد التفت إلى يمينه ليتكلم الى شخص جالس بجانبه في المقعد الخلفي. وكان الانتحاري إلى يساره، لذا لم يره شوكت. ولما كانت السيارة مصفحة ضد الرصاص، فقد كان كل ما سمعه هو صوت ارتطام، كما حدث لي في المحاولة الأولى لاغتيالي. وشعر بهواء حار إلى جانبه الأيسر، وكأنه من آلة تجفيف الشعر. تحرك الجانب الأيسر من سترته المفتوحة إلى الأعلى والأسفل. فقد فتحت القنبلة ثقباً في نافذة باب السائق. ومن خلال هذا الثقب دخل الهواء الحار الذي جاء من القنبلة. لاحظ شوكت عزيز أن سائقه قد سقط فاعتقد أنه قد أغمي عليه، فأمسك بكتف السائق من الخلف وهزه ليعيده إلى وعيه. لكنه شعر بالرعب حين وجد أن الرجل المسكين قد مات. لقد اخترقت شظية صغيرة من القنبلة زجاج النافذة وقتلته.

ولما خرج شوكت عزيز من سيارته، طلب إليه ضابط شرطة أن يبتعد ويلجأ إلى مكان آمن، فأغلب الظن أن في الموقع قاتلاً آخر سيطلق النار عليه أو يرمي بقنبلة أخرى. هذا هو النمط المعتاد. وكان ضابط الشرطة على حق. لقد كان في الموقع انتحاري آخر، ولكنه تخلى عن مهمته وهرب.

علمنا بوجود انتحاري ثانٍ لأن كلا الانتحاريين قام بتسجيل شريط فيديو قبل القيام بالعملية، اشتملت على كلمة موجهة إلينا بالطبع وإلى العالم عامة. ويبدو من شريط الفيديو وكأن الرجل الذي فجر نفسه أضعف شخصية من الآخر وهو من النوع الساذج. وأغلب الظن أنه لقن القيام بمهمته بفضل حماسه الديني الخاطئ. أما الهارب فقد بدا معتدا بنفسه وأكثر براعة بكثير لصالحه أو لمصلحة أحد غيره. ويبدو أنه تورّط في المؤامرة من أجل المال، وعندما رأى شريكه قد أصبح أوصالاً ممزقة غادر المكان. وما زال طليقاً.

قام بالتحقيق فريق من الاستخبارات المشتركة والشرطة. وكانت أشلاء الانتحاري قد تناثرت في جميع أنحاء المكان، وكما هي الحال في أغلب هذه التفجيرات فإن الرأس والوجه ظلا غير مشوهين ووجد في داخل ياقة قميصه عنوان كتب عليه «خياطة عارف» من مكان يدعى اتوك (كامبلبور). فاقتفت الشرطة أثر عارف الخياط وأوقفته والعمال الذين معه. أُخذت قياسات الأجزاء المختلفة من جسم القاتل الممزق، وظهر أنها تطابق القياسات في سجل الخياط لأحد زبائنه. كما أخذت بصمات الانتحاري، وأرسلت الى منظمة قاعدة المعلومات الوطنية، التي طابقتها مع بصمات ٦٧٠٠٠ شخص من اتوك. وسرعان ما اختصرت القائمة إلى فرد واحد. شخص باكستاني في الثانية والعشرين من عمره يسمى عرفان، ووجدنا أنه استخدم اسماً مزيفاً هو زيشان.

سرعان ما تأكد ظننا عندما قدم لنا ناشط من جيش محمد موقوف لدينا معلومات جوهرية. وعلى أساس هذه المعلومات قبض على عدد من الناشطين في جيش محمد، وجرى التحقيق معهم. فظهر أن مولفي (وهي تسمية أخرى لمولانا) امتياز أحمد عمل رأس حربة للعملية. ومع أن مولفي امتياز كان عضواً في جيش محمد، فقد كان له أيضاً علاقات بالقاعدة. أحضر مولفي امتياز قبل يوم من محاولة الاغتيال الرجلين اللذين سينفذان عملية الاغتيال إلى بيت شخص آخر يدعي أنه مولفي ميسمى نيصار، فأعطاهما التعليمات النهائية. وفي اليوم التالي، لبس الاثنان حزام التفجير وأخذ كل منهما قنبلة يدوية. كان الانتحاري الثاني رجلاً في الخامسة والعشرين يدعى سلطان اسكندر. هرب اسكندر من موقع الحادثة بعد أن فجر زيشان نفسه. وذهب إلى بيت مولفي نيصار وأعاد حزام التفجير والقنبلة اليدوية. ومكث تلك الليلة هناك، ثم حلق لحيته، وخرج واختفى. وحصلنا على الحزام بعد ذلك فوجدناه من صنع محلي يشتمل على نحو سبعة كيلو غرامات من المتفجرات لُفّت في ورق فضي، ووضعت في علب من مادة مصنعة.

أعجبت بتصرف شوكت عزيز في أثناء محاولة اغتياله وبعد ذلك. إن جنرالات الجيش الباكستاني مدربون على مواجهة الرصاص والقنابل، أما

شوكت عزيز فكان من رجال المصارف في نيويورك قبل أن يأتي إلى الباكستان. ومع ذلك فقد اتسم سلوكه بالاتزان ورباطة الجأش، مما زاد إعجابي به. قلتُ له: «مرحباً بك عضواً في النادي» عندما اتصلتُ به هاتفياً بعد أن وصل إلى بيته. ما زال النادي يضم عضوين في الباكستان، ونأمل أن يكون الانتساب إليه قد أغلق.

الفصل الثالث والعشرون

المطاردة

لقد لعبنا لعبة القط والفار ضد الإرهابيين منذ فترة قصيرة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، عندما هرب كثير من أعضاء القاعدة من أفغانستان وعبروا الحدود إلى الباكستان. كان أبرزهم أسامة بن لادن، وهو ما يزال طليقاً حتى كتابة هذه السطور. وقد ألقينا القبض على الكثير منهم، بعضهم معروفون للعالم، وبعضهم ليسوا كذلك. فقبضنا على ٦٨٩ شخصاً وسلّمنا ٣٦٩ منهم إلى الولايات المتحدة، وحصلنا على مكافآت تصل إلى ملايين الدولارات. إن الذين يتهموننا بأننا لم نفعل ما فيه الكفاية في الحرب على الإرهاب، ما عليهم إلا أن يسألوا وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن مقدار أموال الجوائز التي دفعتها إلى الحكومة الباكستانية. أما أنا فسوف أروي هنا قصص عدد قليل من المطاردات الهامة.

كان أبو زبيدة، وهو فلسطيني اسمه الحقيقي زين العابدين، أول عضو كبير في القاعدة ألقي القبض عليه بعد ١١ أيلول/سبتمبر، والذي ساعد في خطة تلك الهجمات. وكان الشخص الرئيسي الذي يجند ويدرب الناشطين في القاعدة. وقد خصصت وكالة الاستخبارات المركزية خمسة ملايين دولار للقبض عليه.

جاء أبو زبيدة إلى الباكستان بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وظل هارباً من السلطات الحكومية بانتقاله بين ثلاثة عشر موضعاً في ثلاث مدن، تسعة من هذه المواضع في فيصل أباد، وواحد في كراتشي وثلاثة في لاهور. ومع ذلك عرفنا عن تحركاته بإلقاء القبض على ناشط من الدرجة الدنيا، وسرنا طبقاً

للاستخبارات التي حصلنا عليها من عامة الشعب. فداهم عملاء الاستخبارات الباكستانية ـ تدعمهم دوائر الأمن ـ المواضع الثلاثة عشر في آن واحد في ليلة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢. ساعد عملاء من وكالة الاستخبارات المركزية في تحديد أماكن المواقع من خلال الاستخبارات التقنية. فنجحت المهمة: وقبض على «أبو زبيدة» وأودع السجن مع سبعة وعشرين من شركائه في القاعدة ـ كلهم أجانب ـ ثلاثة عشر يمنيا وثلاثة سعوديين، وثلاثة ليبيين، وثلاثة فلسطنيين، وواحد من روسيا وواحد من المغرب، واثنان سوريان، قتل أحدهما وجرح الآخر. وسلم أبو زبيدة إلى الولايات المتحدة في ٣٠ اذار/مارس ٢٠٠٢.

إن السياسة التي اتبعتها الباكستان في إبعاد الأجانب هي أن تطلب أولاً إلى بلدانهم استعادتهم. فإذا رفضت دولة ما استعادة أحد مواطنيها (وهو ما يحدث عادة) سلّمنا الموقوف إلى الولايات المتحدة.

كان هذا أكبر صيد لنا آنذاك، ليس من حيث العدد فحسب بل من حيث الأهمية. كانت تلك الأيام الأولى، بينما كان نشطاء القاعدة ما زالوا يهربون من أفغانستان إلى الباكستان. وبعد القبض على «أبو زبيدة» صاروا يفكّرون ملياً في الأمر ويدخلون الباكستان بأعداد قليلة.

كان خالد شيخ محمد هدف مطاردتنا التالي. وهو واحد من أهم المطلوبين، واحتل مركزاً بارزاً في قائمة «أشد المطلوبين» على قائمة مكتب التحقيقات الفدرالية. ولد خالد في الكويت وهو يحمل الجنسية الإيرانية. تابع معظم دراسته في الكويت، ثم التحق بالجامعة في ولاية نورث كارولاينا في ١٩٨٤. وتحول من هناك إلى الجامعة الزراعية والتقنية الرسمية في الولاية ذاتها.

كان خالد شيخ محمد عضواً في شبكة إرهابية تدعى «الخريجون الأفغان»، هدفها الوحيد في الحياة قتل أكبر عدد ممكن من الأمريكيين، في أي مكان وبأية وسيلة. في عام ١٩٩٣ عمل خالد شيخ محمد رأس حربة في محاولة تفجير مركز التجارة العالمية في نيويورك، باشتراك مع قريبه رمزي يوسف. وخطّطوا بعد ذلك لتفجير نحو اثنتي عشرة طائرة تجارية مغادرة جنوبي شرقي

آسيا إلى الولايات المتحدة في يوم واحد. كما خططوا أيضاً لإرسال طيار انتحاري يصدم طائرته بمقر وكالة الاستخبارات المركزية في لانجلي في ولاية فرجينيا. وسميت هذه العملية «عملية بوجينكا». لكن أياً من هذه الخطط لم يتحقق لأن رمزي يوسف قبض عليه في الباكستان في ١٩٩٥ قبيل تنفيذ العملية، وسلم إلى الولايات المتحدة. ألقي القبض أيضاً على متآمرين آخرين، أما خالد شيخ محمد فقد استطاع الهرب.

عندما بدأ خالد شيخ محمد حياته الإرهابية لم يكن يعمل للقاعدة آنذاك، بل كانت له شبكة خاصة به. حاول خالد ـ طوال عقد التسعينات من القرن الماضي ـ أن يحافظ على استقلاله في العمل، ورفض أن يقسم الولاء لأي زعيم من زعماء الإرهاب، لأنه اعتبر نفسه في منزلة أسامة بن لادن. وبعد فشل بوجينكا، والقبض على رمزي يوسف، ألغى شبكته وقرر أن يطور علاقاته بالقاعدة. وأراد أن يلتقي أسامة بن لادن في ١٩٩٦، لكنه لم يفلح في ذلك لانشغال ـ هذا الأخير ـ كثيراً بنقل منظمته وعائلته من السودان إلى أفغانستان. وعلى كل حال ظل خالد شيخ محمد على صلة بزعيمي القاعدة عبد الرحمن مهاجر وأبو عزيز المصري ليطور علاقاته بكبار نشطاء القاعدة. وأخيراً وفي ١٩٩٦ بعد أن عاد أسامة بن لادن إلى أفغانستان التقاه خالد شيخ محمد لأول مرة في تورا بورا، فأخبر خالد شيخ محمد اسامة عن دوره في تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ وعملية بوجينكا الفاشلة. ثم قدم خالد شيخ محمد فكرة ١١ أيلول/ سبتمبر إلى أسامة بن لادن، إلا أن أسامة لم يوافق عليها. وطلب إلى خالد شيخ محمد أن ينضم إلى القاعدة أولاً، لكن خالد شيخ محمد أصر أنه يريد أن يحافظ على استقلاله.

وفي تلك الأثناء طور خالد شيخ محمد علاقته بجماعة المقاتلين الإسلاميين الليبية وبـ «أبوزبيدة» من أجل المال لتمويل عملياته.

في عام ١٩٩٨ أو ١٩٩٩، وافق أسامة بن لادن على خطة ١١ أيلول/ سبتمبر، وربما أقنعه في ذلك أبو حفص المصري الذي عرف آنذاك للعالم باسم آخر هو محمد عاطف. وبالطبع لم يحدد بالضبط موعد العملية في ذلك الوقت.

وما أن عرف خالد شيخ محمد أن أسامة قد وافق، حتى جاء بعائلته من قطر إلى قندهار في أفغانستان. وبقيت الخطة سرية بين أسامة بن لادن وعاطف وخالد شيخ محمد. وتشير مصادر الاستخبارات أنه مع حلول عام ٢٠٠٠ ربما كان الملا عمر على اطلاع جيد بوجود تخطيط للقيام بعمليات على نطاق واسع على الأراضي الأمريكية، لكنه لم يعرف بتفاصيلها. وقيل أيضاً إنه لم يكن راضياً عنها ولكن على ما يبدو لم يكن يستطيع أن يفعل شيئاً حيالها.

قام محمد عارف وأسامة بن لادن باختيار قائمة قصيرة من الأشخاص لتنفيذ عملية ١١ أيلول/سبتمبر وطلبا إلى خالد شيخ محمد أن يختار أفضلهم. وافق مجلس شورى القاعدة على الخطة في آب/أغسطس ٢٠٠١. درب خالد شيخ محمد جميع المشاركين في العملية، بمن فيهم محمد عاطف ونواف الحازمي وخالد المحضار، وأرسلهم إلى الولايات المتحدة. كما قدّم شخصان هما مصطفى أحمد الحوصاوي وعمار البلوشي (قريب آخر لخالد شيخ محمد) المال لخالد شيخ محمد والدعم اللوجستي للخاطفين من دبي.

وفي اليوم المحتوم شاهد خالد شيخ محمد وأربعة من أتباعه الإرهابيين رمزي بن شيبه، ومصطفى أحمد الحوصاوي وعمار البلوشي وجعفر الطاير، الهجوم على البرج الأول من أحد مقاهي الإنترنت في كراتشي. ثم انطلقوا مسرعين إلى بيت آمن، حيث شاهدوا بقية الخطة المميتة تأخذ مجراها: ويقول خالد شيخ محمد أنه دهش لما صنعته يداه عندما رأى البرجين ينهاران. وفي ٢١ أو ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، طلب أسامة بن لادن من خالد شيخ محمد العودة إلى أفغانستان، مع أن خالد شيخ محمد أراد البقاء حيث هو. وبعد أن ناقش الاثنان عمليات الاختطاف الانتحارية، اشتركا في الدفاع عن أفغانستان وأرسلا عائلتيهما إلى الباكستان.

بعد أن تلقى عملاء الاستخبارات بعض المعلومات، شاهدوا شريكاً لخالد شيخ محمد في مطار إسلام أباد الدولي في صباح ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وكان قد حُدد له أن يرى خالد شيخ محمد في ذلك المساء. أخبرنا مصدر معلوماتنا أنهما سوف يستخدمان بيتين في الطريق من بيشاور إلى راولبندي

فوضعنا في الحال خطة لإلقاء القبض عليهما أحياء. واجهتنا مشكلة أن مصدر المعلومات لم يكن يعرف المنطقة ولا البيتين إلا اذا رآهما، ولكن ببراعة عملائنا ومعرفتهم للمنطقة، استطاعوا أن يشخصوا البيتين اعتماداً على وصف بسيط. وفي الساعة الواحدة والنصف من صباح اليوم التالي أحاطوا بالبيتين. اقتحم عملاؤنا الأبواب فجأة ودخلوا بسرعة ملوحين بالأسلحة وهم يصرخون. وفي الطابق الأرضي من أحد البيتين فوجئ أحد الموجودين فيه فأشار في الحال إلى الأعلى قائلاً: «إنهم هناك في الطابق الأعلى». استمر عملاؤنا في اندفاعهم وصعدوا إلى الطابق الأعلى فوجدوا خالد شيخ محمد وشريكه مصطفى الحوصاوي مع بندقية كلاشنكوف محشوة بالذخيرة بجانب كل منهما. التقط خالد شيخ محمد البندقية فحاول أحد ضباطنا أن ينزعها من يده فانطلقت رصاصة من البندقية وأصابت الضابط فجرحته. وقبل أن يستطيع خالد شيخ محمد ومصطفى أن يحدثا مزيداً من الإصابات، سيطر عليهما ضباطنا وألقوا القبض عليهما. تمت العملية بسرعة وسهولة. ظل خالد شيخ محمد موقوفاً ثلاثة أيام، جرى في أثناء ذلك تحقيق مفصل معه. وبعد أن انتهينا منه وحصلنا على جميع المعلومات التي أردناها، سلمناه إلى حكومة الولايات المتحدة.

أبو زبيدة وخالد شيخ محمد معروفان عند أكثر القراء. ومن الرجال المعروفين الآخرين الذين ألقينا القبض عليهم نعيم نورخان وأبو فرج الليبي. وهناك آخرون أقل شهرة قبضنا عليهم أيضاً. ومن هذه القصص قصة تدل على مدى ما حصلنا عليه من معلومات وعلى بعض أحلام وخطط الإرهابيين التي حطمناها.

يعرف نديم نورخان باسم «أبوطلحة الباكستاني». وكما يوحي اسمه المنتحل، فهو من الجنسية الباكستانية. ولد في كراتشي وحصل على بكالوريوس في هندسة الكومبيوتر في عام ٢٠٠٢.

قام خالد شيخ محمد بتجنيد أبوطلحة في آذار/مارس ٢٠٠٢، وأرسل في آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى «وانا» في الباكستان الشريط القبلي، ليلتقي حمزة ربيعة وحمزة الجوفي وأبو فرج الليبي وأبو هادي العراقي. كما حارب في أفغانستان

على جبهة كاراباغ في ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، وقد عرضت جائزة نقدية قدرها ٥ ملايين دولار لمن يقبض عليه. استقر أبو طلحة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في لاهور، وعين مديراً لدائرة تقنية المعلومات للقاعدة في الباكستان والتي أدارها حمزة ربيعة بعد إلقاء القبض على خالد شيخ محمد. كان أبوطلحة أيضاً عضواً في جماعة أبو خبيب التي تتخذ من المملكة المتحدة قاعدة لها، وساعد لجنة الإعلام في القاعدة.

وبعد القبض على زعيمين كبيرين في القاعدة هما: عمار البلوشي وخالد بن عطاش، أصبح أبوطلحة القائد في كراتشي. وإذا أخذنا في الاعتبار رغبة القاعدة في ضرب المصالح الأمريكية في العالم بأسره قبل انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة، فقد اعتبر أبوطلحة أفضل رجل لتدريب فريق انتحاري من اثني عشر عضواً. وقام بهذه المهمة في شاكي، في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، ثم أرسل ذلك الفريق إلى كراتشي. وفي هذه الأثناء بقي على صلة وثيقة بقادة القاعدة ومنهم خالد شيخ محمد وحمزة ربيعة، وفرج الليبي وهادي العراقي وحمزة الجوفي، وحمبلي «غن غن» وهو أخو حمبلي وأبو مصعب البلوشي (أحد أقرباء خالد شيخ محمد، وشقيق رمزي يوسف).

كان أصدقاؤنا الأمريكيون، ولا عجب، مهتمين للغاية بإنهاء أنشطة أبوطلحة. حاول الأمريكيون أيضاً اقتفاء أثره وزودونا بمعلومات حيوية للوصول إلى أماكن تواجده. واعتماداً على هذه المعلومات قام مكتب الاستخبارات عندنا باقتفاء أثر أبوطلحة من لاهور وقبض عليه في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٤. وقد كان هو والكمبيوتر الصغير الذي وجد معه منجم ذهب من المعلومات.

عرفنا من خالد شيخ محمد أن المخططين في القاعدة يفكرون جادين في تفجير مطار هيثرو في لندن بالقنابل، وهو أكثر المطارات ازدحاماً في العالم. كما كانوا يفكرون بتفجير مترو الأنفاق في لندن. طلب خالد شيخ محمد من أبوطلحة أن يقوم بعمليات استكشاف لمطار هيثرو وإعداد خطة للهجوم عليه. اقترح أبوطلحة أيضاً. بعد قيامه بتخطيط أولي، هدفين محتملين آخرين هما شبكة مترو الأنفاق في لندن ورصيف كاناساري للسفن. كما ضمت خطط أخرى متطورة

الهجوم على مقر «مجموعة المدينة» (للمال والمصارف) ومجموعة برودنشيال للتأمين، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، وصندوق النقد الدولي ومباني المصرف الدولي في واشنطن. ولا يمكن القول إن خطط خالد شيخ محمد ليست كبيرة، وأكبرها عملية ١١ أيلول/سبتمبر التي قام بتنفيذها بدقة أشبه بدقة الساعة.

زودنا حاسوب «أبوطلحة» الصغير بمعلومات جوهرية. لأنها اشتملت على خطط عيسى الهندي في بريطانيا. وقد قدمنا هذه المعلومات إلى السلطات البريطانية، كما وفرنا لهم اتصالاً مباشراً بأبوطلحة ليساعدهم في تحديد الهوية الحقيقية لعيسى الهندي. وقبل ذلك بأشهر، في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤. تعرفت السلطات البريطانية على علاقة محمد صديق خان وشاه زاد تنوير بـ «مجموعة كريفس» في لندن عندما تم رصدهما في شركة عمر الخيام (الذي قبض عليه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ مع خمسة من شركائه) وهو إرهابي مشتبه به تجري محاكمته الآن في بريطانيا. وكان صديق وتنوير من الأشخاص الذين سيشنون الهجوم الانتحاري على شبكة مترو الأنفاق في لندن في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥، يعرف الآن بـ ٧/٧. ولم يتم إطلاعنا على هذه المعلومات الخاصة بصديق وتنوير حتى ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥، أي بعد واحد وعشرين يوماً من الهجوم في لندن، مع أن صديق وتنوير جرى التعرف عليهما أول مرة قبل سبعة عشر شهراً من ذلك.

قال خالد شيخ محمد في التحقيق إن الاقتراح الذي قدمه إلى أبوطلحة هو أن مترو الأنفاق في لندن يجب أن يستهدف بعد عملية مطار هيثرو. وكشف الاستطلاع الذي قام به أبوطلحة نفسه أن الأمن في محطات مترو الأنفاق لا وجود له في الواقع، فيما عدا آلات التصوير. وكان من السهل حمل الحقائب إلى داخل القطارات، فاقترح خالد شيخ محمد عدم استخدام انتحاريين بل رجال يقومون بحمل حقائب صغيرة على ظهورهم، ثم ينزلون من القطار ويتركون الحقائب على الرصيف، ويركبون القطار التالي، ثم يفجرون الحقائب عن بعد حين يكونون على مسافة بعيدة من الخطر. قال إن الحقائب لن تحوي كمية كبيرة من المتفجرات، فاقترح استعمال النايترو سليولوز والمطاط من النوع

المستخدم في عجلات السيارات وإضافته إلى المزيج لإشعال حريق بطيء يصعب إطفاؤه فينتشر.

لقد خططت القاعدة، قبل عملية مترو الأنفاق، استعمال المطارات والخطوط الجوية الوطنية للجمهورية التشيكية والسلوفية والخطوط الجوية الكرواتية والبولندية والرومانية والمالطية للهجوم على هيثرو، لأن إجراءات الأمن في مطارات وطائرات هذه الدول ليست مشددة. كما قررت القاعدة ألّا تستعمل عدداً كبيراً من العرب، استبعاداً للشك. بل إنها قررت أن تستخدم مسلمين أوروبيين متشددين من قدامى المجاهدين من بوسنة وحتى من الأفغانيين. فطلبت إلى حازم الشاعر (الذي قتل في العربية السعودية ٢٠٠٤)، زعيم القاعدة في العربية السعودية، تجنيد الطيارين الذين يتولون القيادة بعد اختطاف الطائرات التجارية. وإذا أخفق في ذلك، فعليه أن يرسل طلاباً إلى كليات الطيران. وعليه اختيار الرحلات الجوية التي تهبط في هيثرو في وقت واحد تقريباً. وكانت كلمة السر الموجهة إلى المختطفين للقيام بعملهم «اربطوا أحزمة المقعد»، وهي العلامة التي تضاء قبل الهبوط. أما الأسلحة فسوف يستخدمون السكاكين المصنوعة من الفولاذ الذي لا يصدأ والتي تستخدم في الطائرة وكذلك قوارير الكحول المكسورة. أرادوا أن يوجهوا الطائرات لكي ترتطم بمباني هيثرو المختلفة. (ويقول خالد شيخ محمد إن أحد أعضاء القاعدة المشاركين في العمليات، خالد بن عطاش، اقترح في المرحلة التالية للتخطيط أن يغيروا الهدف من مطار هيثرو إلى مكان في إسرائيل. لكن خالد شيخ محمد لم يوافق على ذلك.

أرشدنا أبوطلحة أيضاً إلى مجموعة مؤلفة من خمسة عشر إرهابيّاً في غوجرات، بالبنجاب، أحدهم مختص بالحاسوب واسمه أحمد خليفان غيلاني وعمره ثلاثون سنة، وهو من تانزانيا. وهو الذي أدين في الولايات المتحدة بتهمة تفجير سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام ونايروبي في ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨. كانت خبرة غيلاني الحقيقية تكمن في صنع وثائق سفر مزيفة تشبه الأصل إلى حد يصعب تصديقه. وكان لديه سمات الدخول وأختام الخروج

لعدد كبير من الأقطار أدخلها في جهاز الحاسوب الخاص به، كما درب غيلاني الإرهابيين وصمم أجهزة تفجير بدائية. واعتبرته الولايات المتحدة مهما جداً لها فعرضت جائزة قدرها ٢٥ مليون دولار لأية معلومات تؤدي إلى القبض عليه. سلمناه نحن إلى سلطات الولايات المتحدة في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

كشف أبوطلحة في أثناء التحقيق معه عن شبكة للقاعدة تعمل في البنجاب، وقُضي على هذه الشبكة عندما اعتمدنا على هذه المعلومات فقبضنا على خمسة عشر رجلاً آخرين يضمون الأعضاء المنفذين للعمليات وعوائلهم (بمن فيهم طفل وليد)، إضافة إلى خمسة عشر من غوجرات ألقي القبض عليهم قبل ذلك.

إن ما ذكرناه ما هو إلا مجرد أمثلة متنوعة من بعض عملياتنا ضد القاعدة والمنظمات الإرهابية المرتبطة معها في الباكستان. ولكنها تعطي فكرة جيدة عن شدة واتساع الحرب التي خضناها بنجاح ضد هذه الشبكات الإرهابية في مدننا.

وللاطلاع على قصة أكثر دقة عن طبيعة الحرب على الإرهاب في الباكستان، يجب أن نعود إلى ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، مباشرة بعد نجاتي من هجوم بالقنابل على موكب السيارات الذي كنت فيه.

الفصل الرابع والعشرون

تضييق الخناق

بعد الهجوم الثاني لم يبق من الأدلة على الإرهابيين إلا وجه مهشم وهوية شخصية نصف محروقة، وهاتف نقال مدمر. لكنها مع ذلك قادتنا إلى عمليات ناجحة فاقت كل توقعاتنا. كثيراً ما يحدث في العلم أن أعظم الاكتشافات تحدث عندما يعثر الباحثون على شيء يختلف كل الاختلاف عما كانوا يبحثون عنه. وكذلك الأمر بالنسبة للتحقيقات الجنائية، حيث تظهر معلومات مهمة من فرص غير متوقعة، يمكن أن تقود إلى أحداث مثيرة. هذه الأدلة الثلاثة الجوهرية ـ الوجه، والهوية الشخصية وبطاقة «سيم» للهاتف النقال (البطاقة الصغيرة التي تحدد هوية المساهم في الهاتف النقال) ـ قادت إلى انتصار كبير في الحرب على الإرهاب في الباكستان.

بعد المحاولة الأولى لاغتيالي في ١٤ كانون الأول عام ٢٠٠٣، طلبت إلى آمر فيلق راولبندي، الفريق إشفاق برويز كياني أن يتولى التحقيق، لأن الجريمة ارتكبت في منطقة تحت سلطته. لم تكن هذه جريمة اعتيادية بحيث تستطيع الشرطة وحدها معالجتها. فهي محاولة لزعزعة الاستقرار في الباكستان عن طريق قتل رئيس الدولة. لقد وضعنا كل إمكانياتنا في التحقيق، كما هو متوقع. كان تحت إمرة كياني عدد من الوكالات المتنافسة: الاستخبارات المشتركة، والاستخبارات العسكرية، ومكتب الاستخبارات، والفرع الخاص بقسم التحقيقات الجنائية، والشرطة، وعناصر الجيش ذات الصلة بالتحقيق.

طلب كياني إليهم أن يدَعوا جانباً المنافسة بينهم وأن يعملوا كفريق واحد، ويشتركوا بالمعلومات. كما أخبرهم أنهم إذا ظنوا أن بعض المعلومات حساسة

جداً، فما عليهم إلا أن يأتوا إليه مباشرة وسيجدون بابه مفتوحاً في كل وقت. وزع المهمات بين الوكالات الثلاث الرئيسة: الاستخبارات المشتركة، والاستخبارات العسكرية والفرع الخاص بقسم التحقيقات الجنائية لكي يتجنبوا التكرار في الجهود. أما هو فكان دوره الاشتراك الفعال وقيادة التحقيق شخصياً.

هذا أمر يسهل الكلام فيه ويصعب تطبيقه. فوكالات الاستخبارات في جميع البلدان تتنافس فيما بينهما وتحتفظ بالمعلومات التي تحصل عليها ولا تشارك الآخرين بها. وقد أدت هذه الحال إلى كثير من الانتكاسات في عمل الاستخبارات. والباكستان ليست استثناء من هذه القاعدة، لكن عندما عمل كياني بحزم اختفت مشاكل التنسيق وعملت الوكالات كالآلة التي أُحسن تزييتها. أخبرهم أن عليهم أن يبحثوا على ثلاثة محاور: أولها إيجاد جميع الأدلة في موقع الهجوم، وثانياً، اكتشاف طريقة إعداد المتفجرات وكيف تم تفجيرها عن بعد، وثالثاً تحديد مكان الشبكة المسؤولة عن تدبير الجريمة وتخطيطها وتنفيذها.

في المحاولة الأولى وضع المهاجمون المتفجرات تحت الجسر كي تنفجر على الطرف الآخر منه، فتقذف بقطع الفولاذ والإسمنت الصلب باتجاه موكب السيارات القادم. وكان من المفروض أن ترتطم سيارتي بالأعمدة الفولاذية القادمة كالرماح، أو تسقط في فتحة جانبية طولها ست أقدام يحدثها الانفجار في الجسر. وتكون بذلك نهايتي. وأنا أشكر الله على أن أحداً لم يقتل في ذلك الهجوم. لقد وضعت المتفجرات بحيث تفجر عن بعد بواسطة إشارة من هاتف نقال. ولحسن الحظ أن الإرهابي الذي يرسل الإشارة أخذ مكاناً لا يستطيع منه أن يرى موقع سيارتي بوضوح عندما دخلت الجسر، فلم يستطع توقيت الانفجار بدقة، وهذا أعطانا ثانيتين أو ثلاثاً للنجاة.

جاء الدليل الرئيسي في التحقيق الأول نتيجة لاستعمال الفنون السوداء للاستجواب التقليدي. لكن الدليل الأول كان مادياً، إذ عثر المحققون على جزء من لوحة مفاتيح هاتف عند الجسر. ظهرت غريبة الشكل ولا تبدو أنها جزء من هاتف خلوي، بل اكتشفوا أنها جزء من هاتف لاسلكي بعيد المدى صيني الصنع. في دولة تحتفظ بسجلات تجارية دقيقة ـ مثل الدول الأوروبية والولايات

المتحدة توجد وثائق عن كل شيء مستورد. تجعل هذه السجلات من السهل تعقب الطرف الذي استورد الهاتف والموزع والتجار الذين ساهموا في بيعه. ولكن الأمر يختلف في البلدان التي تهرب إليها كثير من البضائع وليس فيها سجلات تجارية.

مع ذلك توصلنا إلى بعض المعلومات. مثل هذه الهواتف اللاسلكية البعيدة المدى لها وحدة أساسية وهاتف مبرمج للإرسال والاستقبال وأزرار الاتصال على كل منهما. فإذا ضغط المرء على أزرار النداء في الوحدة الأساسية فإنها تنتج نداء على قاعدة ذلك الهاتف، وعكس ذلك صحيح. وجد المحققون أنها تعمل بمدى ثلاثة أو أربعة أميال (ستة أو سبعة كيلومترات) حتى في المناطق ذات الأبنية الكثيرة. وسّع المحققون منطقة بحثهم في دائرة نصف قطرها أربعة أميال (سبعة كيلومترات) من الجسر للبحث عن قاعدة للهاتف، لكنهم لم يجدوا شيئاً. ثم وسعوا بحثهم حتى قاعدة تشاكلالا الجوية العسكرية، حيث هبطت طائرتي. وذهبت محاولاتهم هناك أدراج الرياح أيضاً. بحثوا في نقاط الإرسال على طول الطريق التي التقطت فيها الإشارات وأرسلت إلى النقطة التالية. وهذا هو الأسلوب الذي يعمل به الهاتف النقال والهاتف اللاسلكي. لكنهم لم يجدوا شيئاً. وفي أثناء هذا التحقيق، ظهر دليل عن طريق المصادفة من آمر فيلق كويتا. فقد اتصل هاتفياً بكياني ليخبره أن رجال الاستخبارات عنده قد علموا أن إرهابياً اسمه مشتاق له صلات بكويتا وبرجال القوة الجوية في بيشاور. فإذا كان هناك إرهابيون أو متعاطفون معهم في القوة الجوية في كويتا وبيشاور، فلماذا لا يوجد منهم في تشاكلالا؟ بدأت عملية استخباراتية مشتركة أدت في النهاية الى القبض على مشتاق، وهذا ما ساعد على حل اللغز. أعطى مشتاق في أثناء التحقيق أدلة واضحة عن المتورطين في محاولة الاغتيال الأولى ومدى تورطهم. وقدم معلومات دقيقة جداً عن جميع المتآمرين، وكان جميعهم تقريباً من القوى الجوية الباكستانية. اتصل كياني بقائد القوة الجوية في منتصف الليل وأخبره عما اكتشفه. وقبض على أربعة من المتآمرين من القوى الجوية. وكان الاشخاص المتورطون في محاولة الاغتيال كلهم من الرتب الصغيرة ـ ضباط الصف أو أدنى رتبة ـ جندوا من أجل المال أو لأسباب إيديولوجية.

علمنا من هؤلاء الرجال كيف نفذت المهمة. فقد وضعوا ٥٥١ رطلاً (٢٥٠ كيلو غراماً) من المتفجرات تحت الجسر، كانوا قد أحضروها إلى هناك بالتدريج. وساعد تصميم الجسر على إخفاء هذه المتفجرات مدة طويلة، إذ كانت هناك خمس دعامات من الفولاذ والخرسانة المسلحة تحت الطريق التقت نهاياتها وكونت ست حجيرات طولها ثماني أقدام وعرضها ست أقدام (٢,٤ × ١,٨ متر) مخفية تماماً عن النظر. في هذه الغرف خزنت المتفجرات أول الأمر عدة ليال، ثم شبكت في دارة كهربية واحدة، دون أن تظهر للعيان.

كشف المشبوهون في أثناء التحقيق أنهم استعملوا بيتاً في جاندا تشيشي، وهو موضع قريب من الجسر، وبيتاً آخر في إسلام أباد لإخفاء المتفجرات. كانوا ينطلقون في نشاطهم من قواعد في نوشيرا وبيشاور في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وجُلبت المتفجرات أول الأمر إلى البيت في إسلام أباد، ثم نقلت بصورة تدريجية إلى البيت في جاندا تشيشي، ونقلت من هناك تدريجياً أيضاً إلى الجسر في أثناء فترة عدة أيام.

كان مشتاق المدني الوحيد المتورط في العملية، وهو الذي فجر العبوات الناسفة. ثم تبيّن أخيراً أن المخطط وضعته منظمة تضم بين ١٥٠ و٢٠٠ رجل يدينون بالولاء للملا عمر، زعيم طالبان، وقد أقسم مشتاق أن يعمل من أجل قضية عمر. ومع أنه لم تكن لهم صلة مباشرة مع القاعدة، فقد عملوا تحت لواء منظمة إرهابية هي جيش محمد، التي يرأسها مولانا مسعود أزهر. ولم يقتصر الأمر على رعاية جيش محمد لهذه المنظمة بل إن شفيق مولانا مسعود أزهر ساعد في تدريب أعضائها على استعمال المتفجرات والسلاح.

أخذ مشتاق موقعاً في منخفض ضحل في أعلى النهر على بعد ٢٠٠ ياردة (١٨٠متراً) من الجسر. لكن هذا الموقع لم يوفر له رؤية واضحة لموكب السيارات عندما مر الموكب على الجسر، لذا أخطأ في توقيت العملية وسمح لنا عن غير قصد أن نمر سالمين.

لم تعرف المجموعة المتورطة في تفجير الجسر شيئاً عن الخلية التي كلفت

بمهمة الهجوم الثاني. وهكذا كانت المحاولتان اللتان جرتا لاغتيالي مستقلتين تماماً الواحدة عن الأخرى، كما أن المتورطين فيهما مختلفون تماماً. بل إن المجموعة الثانية من المهاجمين أعدت نفسها لتنفيذ المهمة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وكان ذلك مجرد مصادفة. فلما انفجر الجسر، أخذوا على حين غرة تماما، فأجلوا العمل بخطتهم إلى وقت آخر.

عندما انفجرت الحافلات الصغيرة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر كان الانفجار شديداً جداً بحيث سمعه كياني في منزله، على بعد نحو ميلين (ثلاثة كيلومترات)، وكانت ذكرى الانفجار من المحاولة الأولى ما تزال ماثلة في ذهنه. أسرع كياني إلى سيارته وانطلق إلى مكان الانفجار بأسرع ما استطاع موكبه من الشرطة العسكرية أن يأخذه. وأول ما فعله هو تطويق المنطقة وإغلاقها. وكان قد وصل قبل ذلك رجال من الاستخبارات المشتركة، والاستخبارات العسكرية والشرطة. بعد أن أغلق كياني المنطقة، انطلق مسرعاً إلى دار الجيش، حيث وجدني ما زلت واقفاً على العتبة حيث أصدرتُ له الأمر أن يضيف مهمة هذا التحقيق إلى مسؤولياته.

وتبين هذه المرة أيضاً أن الأجزاء الصغيرة من الأدلة كان لها أثر جوهري. ففي مقابل محطة الوقود الثانية يوجد مركز شرطة مؤلف من طابقين، عند محطة الوقود هذه جاءت السيارة الثانية وفجرت الموكب. وجدنا الدليل الأول في المجمع الداخلي لمركز الشرطة. وكان هذا الدليل رأس الانتحاري الذي انفصل عن الجسم ووقع فوق البناء وكأنه قناع مصنوع من جلد وجه الإنسان. لقد زال الجلد عن عظام الوجه والجمجمة. كان شيئاً فظيع المظهر وكأن أحدهم قد قام بعملية جراحية رائعة. كان مطروحاً على الأرض، الوجه إلى الأعلى. أُخذ الوجه إلى جراح تجميل قدير في المستشفى العسكري المشترك. وقام الجراح بعمل ماهر في إعادة تركيب الوجه ليرينا الملامح الحقيقية للمهاجم.

كنا قد وجدنا أيضاً هوية شخصية احترقت جزئياً بالقرب من الانفجار الأول. طابق الوجه الذي أعيد تركيبه الصورة الفوتوغرافية على بطاقة الهوية الشخصية مطابقة كاملة. وأخذ المحققون البطاقة إلى مركز المعلومات الوطني

وسلطات السجل المدني (التي أصدرت أكثر من ٥٠ مليون بطاقة محتفظة بمعلومات كاملة عن المواطنين الباكستانيين فوق الثامنة عشرة وكل من يعيلونه من غير البالغين) هناك وجدوا معلومات عن هذا الشخص. وهو يدعى محمد جميل، وأصله من قرية في راول اكوت في أزاد كشمير (كشمير المستقلة). كان هذا أول الانتحاريين الاثنين.

في الساعة الثالثة والنصف من مساء ذلك اليوم أعطيت التعليمات إلى الجيش في راول اكوت لمداهمة بيت جميل وإغلاقه بالشمع الأحمر. وقبل حلول الليل تمت مداهمة البيت وتفتيشه ووضع جميع ساكنيه رهن التوقيف. جمعت أدلة جوهرية، أرسلت بالمروحية إلى راولبندي. وجاء أكثر الأدلة أهمية من مذاكرات جميل التي اشتملت على أسماء مشفرة وأسماء واقعية وعناوين، وكثير من أرقام الهواتف. استطاع المحققون بعد بعض الجهد ـ وبمدة بضع ساعات ـ أن يفككوا الشفرة، فحصلنا على معلومات كثيرة بما في ذلك معلومات عن أنشطة الإرهابيين.

قال أقرباء جميل أنه كان يعمل مع منظمة دينية متطرفة وكان في بعض الأحيان يختفي شهوراً عديدة. لقد تدرب على يد منظمة إرهابية في منطقة كوتلي من كشمير المستقلة وذهب إلى أفغانستان ليشارك في الجهاد ضد الغزو الذي قاده الأمريكيون في ٢٠٠١. فقبض عليه هناك وسجن ما يقارب السنتين، حتى دفع والده المال لإطلاق سراحه. ولما عاد إلى الباكستان كان غاضباً بسبب نتيجة الحرب هناك. وهكذا انضم إلى جميع الذين أقسموا على اغتيالي انتقاماً من الولايات المتحدة لهجومها على أفغانستان.

أما الانتحاري الثاني فقد تطايرت جثته الممزقة وسقطت على مسافة بعيدة، أمام مدخل مجمع من الشقق. ووجدنا أيضاً بطاقة هويته الشخصية وقد احترق جزء منها. وبقيت الصورة الفوتوغرافية والاسم المستعار والعنوان. ومع ذلك استطعنا أن نتعرف على هويته. كانت البطاقة تحمل رقم التسجيل، الذي أرشدنا إلى الدائرة التي أصدرت البطاقة. وبعد بعض التنقيب حصل المحققون على الطلب الكامل الذي قدمه هذا الرجل للحصول على بطاقة الهوية الوطنية، وكان

مع الطلب اسم الشخص المعرِف على هويته. وصلنا الى المعَرف، الذي أعطى اسم الانتحاري الحقيقي وعنوانه. وظهر أن الاسم الحقيقي هو خليق بينما كان الاسم على بطاقة الهوية الشخصية شفيق. لا شك أن يستغرب المرء كيف يخطط أحدهم لعملية بهذه الدقة والعناية (ثم يهمل) أموراً جوهرية مثل حمل بطاقات الهوية الشخصية، إلا إذا كانوا يفكرون في الحصول على الشهرة عن طريق الشهادة. لكنهم لا يدركون أن اكتشاف هوياتهم يورط المنظمة التي ينتمون إليها بأسرها. بيد أنه لولا هذه الأخطاء الإنسانية لما حالف الحظ التحقيق أبداً. إن تفجيرات لندن في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ سارت على نفس النمط: لقد وجدت أدلة كافية جداً في مواقع الجريمة ساعدت على التعرف على هوية الانتحاريين دون أدنى شك.

وعثرنا أيضاً على هاتف نقال على سطح بناء مركز الشرطة نفسها حيث وجدنا وجه جميل. كان ذلك الهاتف محطماً، وقام المحققون ببحث دقيق في المنطقة فعثروا على بطاقة الهاتف (سيم). ومن الغريب أنها لم تصب بضرر في الحادث.

لقد ذكرنا سابقاً أن «سيم» تعني «بطاقة الشخص المشترك» وكما تدل تلك التسمية، فهي تعرف على هوية الشخص الذي اشتُريَ الهاتف باسمه، وحتى إذا تم دفع قيمة المكالمات مقدماً، فمن الممكن تتبع كل النداءات القادمة إلى الرقم والمرسلة منه. بدت فرص إيجاد تلك البطاقة في حالة سليمة ضئيلة جداً لكنها كانت تعمل بشكل جيد وقد تأكد لنا ذلك حين وضعناها في هاتف آخر. وهكذا حصلنا على عدد كبير من أرقام الهواتف من بطاقة (سيم) نفسها، كما استطعنا الحصول على أرقام كثيرة أخرى من سجل النداءات في شركة الهواتف النقالة. وأصبحت هذه في الواقع نقطة انطلاق للتحقيق الذي أرشدنا إلى الشبكة بأكملها.

بعد محاولة الاغتيال الأولى، اكتشفنا النداءات التي صدرت من الهاتف النقال على طول سير موكب السيارات، لأي شخص قريب من الموقع. وكذلك فعلنا بعد محاولة الاغتيال الثانية. اكتشفنا من سجل النداءات وجود شخص يقوم

بوظيفة الاستطلاع. قام هذا الشخص بإبلاغ شخص آخر في مركز خط السير، يقوم بوظيفة الموجه، فأعطى هذا الأخير بدوره التعليمات إلى الانتحاريين. لقد وضع رجل الاستطلاع نفسه على الحد الفاصل بين مسؤولية قوات شرطة إسلام أباد وراولبندي، حيث كان على الموكب أن يختار أحد الطريقين. ولم يبلغ الموجه الانتحاريين «ببدء» العملية إلا بعد أن اختار موكبي أحدهما بالفعل.

وبعد المحاولة الثانية لاغتيالي واجه كياني عدداً كبيراً من النداءات الهاتفية من هواتف بأرقام مختلفة. وكانت في بادئ الأمر كمية مرهقة من المعلومات. فأسرع وجمع فريقاً من ضباط الجيش من الخبراء وهواة الحاسوب، فطوروا برامج إلكترونية تستطيع أن تصنف وتتعرف على جميع النداءات، وترتبها زمنياً حتى لحظة الهجوم. ساعده ذلك على استخلاص نمط واضح من نداءات الإرهابيين. وكان هذا نجاحاً تقنياً كبيراً أدى بعد ذلك إلى تمييز واضح بين المخططين والمنفذين من الإرهابيين.

كان باستطاعته أن يعرف الأعضاء الذين ينتمون إلى المخططين والذين ينتمون إلى المنفذين، إذ كانت مجموعة المخططين تجري الاتصالات قبل الانفجار بساعتين وبعده بساعتين. وكانت مجموعة المنفذين تتصل قبيل الانفجار الأول. وقد لاحظنا سلسلة متسارعة من نداءات قصيرة جداً لا تتجاوز ثوانيَ قليلة. ويمكنني أن أتصور الكلمات «إنه يقترب»، «إنه على بعد ميل واحد»، «خمسين ياردة».... الخ.

عالج كياني عدداً كبيراً من النداءات وأرقام الهواتف، وسرعان ما وقع هو والمحققون في لغز آخر إذ وجدوا أن الإرهابيين قد غيروا بطاقات (سيم)، أو تبادلوها فقط ليربكوا المحققين، ويخفوا هويتهم. وهنا أيضاً جاء الدليل عن طريق المصادفة فحلت المشكلة.

في أحد الأيام ذكر كياني المعضلة لنديم تاج، سكرتيري العسكري. فقال نديم إن ابنه «نومي» الذي كان يعمل في شركة الهواتف النقالة أخبره أن بطاقة (سيم) وإن غيرت، يمكن اقتفاء أثر صاحب النداء إذا استمر في استخدام

الجهاز نفسه. أما المحققون فقد أخبرتهم شركات الهاتف النقال عكس ذلك، لكن المشكلة أنهم تحدثوا إلى كبار الموظفين في الإدارة، وهم أشخاص لا يقومون بالعمل فعلاً، أما عمال الشركة الفنيون فقد أكدوا لهم أنه يمكن اقتفاء أثر الذي يستعمل الجهاز نفسه حتى إذا غير بطاقة (سيم). إن ما يحدث هنا هو أن كل هاتف له رقم مشفر خاص به وكل بطاقة (سيم) لها رقم مشفر خاص بها. وعندما يستخدم الهاتف، يرسل الرقمان ويسجلان. فإذا غيّرتَ بطاقة (سيم) يبقى رقم الجهاز نفسه ويمكن به اقتفاء أثر صاحب النداء. ساعد ذلك كثيراً على اختراق شبكة هواتف الإرهابيين.

أصابت كياني ذات مرة خيبة أمل لأنه لم يستطيع أن يتحقق من طريقة عمل القاعدة. فسأل موظفي الاستخبارات المشتركة أن يقدموا له تقارير التحقيق مع زعيمي القاعدة خالد شيخ محمد وأبو زبيدة. تسلَّم عشرة ملفات مختصرة، وراح يتصفحها فوجد أن القاعدة تميل إلى العمل لتحقيق أي هدف باستعمال خليتين مستقلتين لا تعرف إحداهما شيئاً عن الأخرى. كما أدرك أن لديهم بعض صانعي المواد المتفجرة من ذوي الاختصاص العالي. وهؤلاء المختصون بصناعة المتفجرات القلائل، يستطيعون صنع المتفجرات وتقديمها إلى منفذي المؤامرة، يقطعون صلتهم بهم. ولا يعرف صانعو القنابل هؤلاء متى وأين تستخدم القنابل والغاية من ذلك، ومن يستخدمها. إذاً كان من الضروري أن نكشف جميع صانعي القنابل والمتفجرات في القاعدة ونقبض عليهم، مهما كان عددهم.

وجاء الدليل التالي عندما قام رجال كياني باقتفاء أثر التاجر الذي باع سيارة سوزوكي التي استخدمها جميل في هجومه الانتحاري ضدي، فأعطاهم التاجر أوصاف المشترين وطابق أحد الأوصاف جميل. كما طابقنا الحامض النووي (DNA) له مع نماذج أخذت من والديه.

أما الانتحاري الثاني، خليق، فأصله من قرية في إقليم الحدود الشمالية الغربية. وتبين بعد ذلك أنه يتيم يعيش مع أعمامه وعماته. قالت عائلته إنه قد شارك في الجهاد في أفغانستان، وأنه يختفي بعض الأحيان من البيت مدة ستة أشهر. وعندما يكون في البيت يزوره أشخاص غرباء في بعض الأحيان، ولم

يأبه لتحذيرات عائلته بأنه أخذ يقع في أيدي الأشرار الذين سيتسببون في قتله. ويبدو أن العائلة كانت غير متآلفة.

هذه سمة مشتركة وجدناها عند جميع الانتحاريين. حيث عانوا جميعاً من اضطراب في الشخصية، وجاءوا من بيوت محطمة أو أسر مفككة. بعضهم كان جاهلاً في أمور الدين، وآخرون أصبحوا إرهابيين من أجل المال. جميل ـ على سبيل المثال ـ كان له دافع ديني. أما الانتحاري الثاني فلم يكن كذلك. كان الكثيرون منهم أميين أو ممن تلقوا التعليم الأساسي وحسب. جاء بعضهم من بيئات فقيرة جداً وأسر كبيرة مفككة لا تكاد تجد قوت يومها. لذا كانوا مهيئين لتلقي مبادئ جديدة والوقوع ضحية عملية غسيل الدماغ.

وفي الوقت نفسه تقريباً الذي اقتفينا فيه أثر السيارة المستعملة في الهجوم، قبضنا على شخص يدعى صلاح الدين، وكان على صلة مع أشخاص يحتلون مناصب عليا في هرم القاعدة. قبضنا عليه بمساعدة قسم التحقيقات الجنائية في حكومة مقاطعة البنجاب. وكان هذا نجاحاً كبيراً ذا أهمية، وألقي القبض على صلاح الدين في جاندا تشيشي، المكان الذي عمل منه مفجرو الجسر.

اكتشفنا أن صلاح الدين قد جنّد فعلاً الاشخاص المشاركين في محاولة الاغتيال الثانية. واكتشفنا أيضاً أنه ذهب إلى افغانستان لينضم إلى الحرب هناك، وهو يعرف أبو فرج الليبي وهادي العراقي، وهما عضوان بارزان في القاعدة. وبعد أن عاد صلاح الدين من أفغانستان تزوج، وأجر بيتاً في جاندا تشيشي، وأنجبت زوجته له أطفالاً. وأصبح الآن في حاجة مادية أشد ومسؤوليات أكبر. وغدا المال يحتل أهمية عالية في حياته.

اتصل صلاح الدين بهادي العراقي وقال إنه يريد لقاءه، لكن العراقي لم يستطيع لقاءه شخصياً، بل رتب له عوضاً عن ذلك أن يلتقي أبو فرج الليبي. فالتقوا مرتين، في «حسن ابدال»، على بعد ثمانية وعشرين ميلاً (نحو خمسة وأربعين كيلومتراً) من راولبندي وبالقرب من بيشاور، عاصمة اقليم الحدود الشمالية الغربية. وكانت أيضاً عاصمة المجاهدين في أثناء الجهاد ضد الاتحاد

السوفياتي في الثمانينيات من القرن الماضي. ادعى صلاح الدين أن أبوفرج الليبي أعطاه بعض المال. وادعى أثناء التحقيق أيضاً أن اثنين من ضباط الصف من مجموعة المهمات الخاصة للمغاوير التي كنت أنتمي إليها كانا يتعاونان معه، أحدهما يدعى أرشد والآخر دوغار. جاء هذا الخبر مفاجأة ـ ولكنه ليس صدمةـ إذ من المستحيل منع تلقين مبادئ المتطرفين لأصحاب المراتب الدنيا في أية قوات مسلحة.

قبضنا على أرشد ـ من مصدر غير متوقع ـ بفضل التفاصيل الأمنية لدى رئيس أركان الجيش. جاء أرشد من قرية في كاهوتا بالقرب من إسلام أباد. كان أمراً فظيعاً أن يصل الإرهابيون إلى هذه المسافة القريبة منا.

صُدمت للوهلة الاولى لتورط دوغار الظاهر لأنه كان أحد حراسي الشخصيين ومقرباً مني، وكان في الواقع في المقعد الامامي لسيارتي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. لكن لحسن الحظ تبين بعد ذلك أن حارسي دوغار الظاهر بريء وأن دوغار الإرهابي كان شخصاً آخر عمل كأحد عناصر الأمن عندي في وقت من الأوقات، لكنه لم يكن من رجالي. وألقينا القبض عليه فيما بعد.

أخذ أرشد يفشي قدراً كبيراً من المعلومات. فوجدنا أنه كان جزءاً من هذه المجموعة الإرهابية مدة طويلة. والتقى عمر سعيد الشيخ (المتورط في اختطاف وقتل دانيال بيرل)، حين كان عمر الشيخ يفكر بعملية الاختطاف. وأبلغنا أرشد أيضاً أن بعض الصواريخ جلبت إلى إسلام أباد قبل ذلك بسنة لاستعمالها في عملية اغتيالي واغتيال آخرين في القيادة العليا في حكومتنا في أثناء العرض بمناسبة عيد الجمهورية في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٣. ذكرنا هذا الأمر باغتيال الرئيس المصري أنور السادات. كنا قد سمعنا بهذه المعلومات آنذاك ولكننا لم نعرف يقينا من أين جاءت الصواريخ وأين خبئت.

أخبرنا أرشد أنها في قريته، بالقرب من كاهوتا، فداهمت الاستخبارات العسكرية منزله في منتصف الليل من اليوم نفسه ووجدت ثلاثة صواريخ ضخمة،

كما وجدت ساعات يدوية تستعمل لتوقيت تفجير القنابل. تم كشف عن كل شيء يمكن أن يستخدم في الأعمال الانتحارية، بما في ذلك وسائل صنع القنابل وتفجيرها. وكانت وسائل تفجير القنابل معقدة جداً. ولم يكن أرشد متديناً ـ شأنه شأن الانتحاري الثاني ـ بل مرتزقاً يعمل من أجل المال.

في ٢ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤ قادت التحقيقات إلى اكتشاف السيارة الثالثة للعملية الانتحارية في شاكريال وهي ضاحية من راولبندي. وكان ذلك قبل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر القمة لرؤساء حكومات رابطة جنوبي آسيا للتضامن الإقليمي في إسلام أباد. وعلى هامش هذه القمة كان من المقرر أن ألتقي رئيس وزراء الهند أتال بيهاري فاجباي، لتوقيع إعلان إسلام أباد الشهير الذي سيمهد للحوار المشترك بين الباكستان والهند. وجدنا السيارة معدة تماماً للهجوم. كانت فيها أسطوانة كبيرة كالتي تستخدم للهواء المضغوط أو الغاز الطبيعي. وقد ثقب الإرهابيون ثقباً في الأسطوانة التي ملئت بكمية كبيرة من المادة المتفجرة. كان من الممكن رؤية خيط التفجير من الثقب. كما وجدنا كمية كبيرة من المتفجرات في البيت الذي وجدت فيه هذه السيارة. وقد خبئت هذه المتفجرات في أعلى المنزل في خزان الماء. لقد استعد الإرهابيون استعداداً تاماً للهجوم على مؤتمر القمة.

بعد جميع عمليات الاعتقال والتحقيق، استطعنا أخيراً تحديد بنية الشبكة. كان هناك ارتباط واضح بين صلاح الدين وأبو فرج الليبي. فقد قام صلاح الدين بدور الوسيط لمدبِّر العملية وهو الليبي. إن القاعدة تستخدم اللامركزية في عملياتها ، فبعد أن يحدد الرأس المدبر الهدف، يعطيه إلى الوسيط، الذي يسلم العملية بدوره الى شخص يقوم بالتخطيط. وبعد أن ينتهي هذا الأخير من وضع خطة العملية، يسلمها إلى فريق التنفيذ ليقوم بتنفيذها. وتقوم خلية التنفيذ بعد ذلك بتنفيذ العملية لوحدها، ولا يوجد جدول زمني للتنفيذ، إذ يترك تحديد الموعد للمنفذين.

قام أبوفرج الليبي في الهجوم الثاني بدور العقل المدبِّر. واقتصر دور صلاح الدين على نقل الرسائل ـ ساعي البريد الذي نقل خطط الليبي وسلّمها إلى

المخطط. ولكن من هو المخطط؟ أُبلغنا أن رجال القوى الجوية وفدائيي مجموعة المهمات الخاصة، الذين قبضنا عليهم قاموا بدور صغير نسبياً. بقيت لدينا حلقة مفقودة، لكن في تلك الفترة عثر المحققون على اسم أمجد فاروقي.

كان فاروقي والليبي قد التقيا في أفغانستان. وتبين بعد ذلك أن فاروقي هو المخطط الرئيس للقاعدة في الباكستان. لم يقتصر دوره على التخطيط وإدارة المحاولة الثانية لاغتيالي فحسب، بل تواجد أيضاً بالقرب من الموقع حين نفذت العملية. لقد ذهب فاروقي إلى أفغانستان مرات عديدة. واحتل منزلة عالية في نظر هرم أعضاء القاعدة، وفي الدوائر الطائفية المتطرفة، لقدراته في العمليات، ولصفات الزعامة فيه، وللدرجة العالية من الذهنية المنظمة التي كان يتمتع بها.

بدأنا البحث عن أمجد فاروقي. كنا نعلم أن له القدرة والإمكانيات لتدبير محاولة اغتيال ثانية، وأنه هو الذي دبَّر العملية بأكملها. لكن السؤال الذي واجهنا هو: هل يستطيع صلاح الدين أن يساعدنا في معرفة مكانه؟

في هذا الوقت تلقينا عروضاً كثيرة من أصدقائنا الأمريكيين لمساعدتنا في التحقيق. وفي أحد الأيام وجّه كياني الدعوة لهم للحضور إلى مقره، وطلب إليهم مساعدة تقنية في مجال المتفجرات. قال الأمريكيون أنهم بحاجة لزيارة الموقع. سمح لهم برؤية الموقع، ثم سألهم كم من الوقت يحتاجون، فقالوا أربعة أسابيع. وبعد أربعة أسابيع قدموا له تقريرهم. فاستغرب كياني حينما وجد أن التقرير لا يحوي أية معلومات لا يعرفها. فقد احتوى فقط على نوع المتفجرات المستعملة. وسأل الأمريكيين هل من شيء آخر أغفله التقرير. قالوا لا، هذا كل ما عندهم. فشكرهم كياني وقال إننا قد حققنا نجاحات بارزة، وألقينا القبض على الكثيرين وأكملنا التحقيق. هذا هو كل ما تلقيناه من مساعدة من أصدقائنا.

كان أبوفرج الليبي أكبر سمكة اصطدناها في هذه البركة. وكما ذكرتُ كان الرجل الثالث في القاعدة، الذي حل محل خالد شيخ محمد. أردنا أن نعرف مكانه بأية طريقة من الطرق. ومع ذلك فقد أردت أيضاً القبض على أمجد

فاروقي. فإذا قبضنا على الاثنين، كان ذلك شيئاً مثالياً، إذ نكون قد تخلَّصنا من العقل المدبِّر والمخطِّط الرئيس في الباكستان، ونكون قد وجَّهنا ضربة قوية للإرهاب المنظَّم في بلادنا، وأمكننا التمتع ببعض السلام. وهذا ما حدث بالفعل، على الأقل في مدننا.

وحدث أننا قبضنا على أمجد فاروقي أولاً. إذ استطعنا تتبُّع أثره، بفضل تحليلنا لجميع النداءات الهاتفية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٣. وبدأنا حينذاك بتتبُّع اتصالات هاتف فاروقي. لكنه كان يغيِّر أرقامه وغالباً ما يظل الهاتف صامتاً لفترة طويلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وجدنا أنه يتكلم إلى رجلين بالأخص باللهجة البنجابية. وكان حديثهما دائماً مختصراً جداً. وسرعان ما اتضح أنه أهم الثلاثة، إذ كان هو الذي عادة ما يعطي التعليمات. وذُكر اسم الليبي في بعض هذه المحادثات.

كانت عمليتان للتحقيق تجريان بصورة متوازية وفي الوقت نفسه: إحداهما يقوم بها رجال كياني في راولبندي، والثانية يقوم بها آمر مجموعة تابعة للاستخبارات المشتركة في كراتشي. وظهر أن معلومات الآمر أفضل وأكثر دقة من معلومات فريق كياني. سجَّل الجانبان نداءات هاتف فاروقي. أخذ كياني تسجيلات محادثات الهاتف من الآمر وقارن نماذج الصوت بتسجيلات فريقه، فوجد أن الأصوات الثلاثة مطابقة.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اتصل الفريق زكي المدير العام للاستخبارات المضادة بكياني هاتفياً وأخبره أن فاروقي ينتقل من مكان إلى آخر، وبأن وجهته نواب شاه في مقاطعة السند، على بعد ١٠٠ ميل (١٦٠ كيلومتراً) شمالي كراتشي على البحر العربي. وأخذ الفريقان يتتبّعان أثر فاروقي باستمرار، وبتنسيق مستمر بينهما.

راح فاروقي يتجه جنوباً، فابتدأ من ديرة اسماعيل خان، ثم ذهب إلى لاكي مروات. وكلا الموضعين في إقليم الحدود الشمالية الغربية. ولما وصل إلى نواب شاه، كان عملاؤنا يتعقبونه كما يتعقب الصياد طريدته. حينئذ اختبأ في

بيت مع شركائه، فأحاط رجالنا بالبيت. وعندما قرعوا جرس الباب، خرج شخص من المنزل فأمسكوا به وأخرجوه، ثم تسلق عملاؤنا إلى السطح. أدرك أمجد وهو في داخل البيت أنه محاصر. كان البيت من طراز شرقي له فناء في الجانب الخلفي. وفي طرف من الفناء غرفة منعزلة. أخذ فاروقي امرأة وطفلاً من داخل البيت، وهرب إلى تلك الغرفة وأغلق الباب. فتسلق رجالنا إلى سطح الغرفة وطلبوا إليه الخروج. فأجاب فاروقي أنه لن يخرج وأصر أن يتكلم مع الآمر. صمَّمنا أن نقبض عليه حياً، فحفر عملاؤنا ثقباً في السطح (ولم يكن مبنياً من الخرسانة)، ورموا في داخل الغرفة عبوة من الغاز المسيل للدموع، فهرب أمجد فاروقي من الدخان إلى الخارج. وراح يركض نحو رجالنا، لكنه عوضاً عن إطلاق النار من مسدسين من يديه، كان معه شيء بدا أشد خطورة من المسدس وهو شال سميك حول جسمه كأنه عباءة من أمريكا الجنوبية. ربما كان يخفي سلاحاً أو يرتدي حزاماً ناسفاً. صرخ رجالنا عليه آمرينه بالتوقف، ولكنه ظل يتحرك نحوهم. عندئذ خشوا أن يفجر كل شيء حوله، لذا أطلقوا النار عليه وقتلوه. ولما أزاحوا الشال وجدوا انه يحمل مدفعاً رشاشاً مليئاً بالعتاد وحزاماً ناسفاً. إذا كان المرء مصمِّماً على الموت وهو يقاتل فمن الصعب القبض عليه حيّاً.

كان من الضروري بعد ذلك التأكد من هويته، فقد غيَّر من مظهره بأن حلق لحيته تماماً. جئنا بالطائرة برجل يدعى خالد فوجي، وهو موقوف لدينا، ويعرف أمجد فاروقي حق المعرفة إذ كان يلازمه مثل ظله عندما عملوا سوية. وعندما رأى الجثة أكد أنه أمجد فاروقي حقاً. وبالطبع استعملنا، بعد التعرف عليه بالرؤية، اختبار (DNA) (الحمض النووي).

«عندي لك أخبار سارة»

قلت هذا للجنرال جون أبي زيد قائد قوات القيادة المركزية «سنتكوم» عندما جاء لزيارتي في أيار/مايو ٢٠٠٥. «قبضنا على الليبي».

إني أعتبر أبي زيد قائداً قديراً وصديقاً مخلصاً.

سأل الأمريكي باستغراب: «حقاً؟ متى؟»

أجبته: «قبل بضعة أيام».

فسأل أبي زيد: «أين هو الآن؟»

فأجبته متعمداً الظهور بمظهر غير المكترث: «آه، إنه هنا في إسلام أباد، من فضلك أبلغ الرئيس بوش بذلك أم هل أخبره أنا؟»

«من الأفضل أن تخبره أنت». قال أبي زيد ذلك وقد زاد انفعاله.

قلت: «لا أدري. أبلغ الرئيس بوش، أنت».

أجاب: «لا أنا لا أستطيع. من فضلك أخبره أنت».

فقلت إنني سوف أخبره. في ذلك المساء اتصلتُ بالرئيس بوش هاتفياً وأبلغته بالخبر. فقال بدهشة وتأثر: «قبضتم على الليبي؟» وهو الاسم الوحيد الذي يعرفه من رجال القاعدة فضلاً عن أسامة بن لادن والدكتور أيمن الظواهري ـ والرجل الوحيد الذي طلب إلي أن ألقي القبض عليه إذا أمكن ـ هو أبو فرج الليبي.

اسمه الحقيقي مصطفى محمد، ولكنه يعرف على نطاق أوسع باسم أبو فرج الليبي. إن للقبض عليه أهمية تعادل أهمية القبض على خالد شيخ محمد، لذا فإن قصته تستحق أن تروى كاملة. بدأت القصة بأسلوب قديم، لقد قبضنا على ثلاثة رجال أخبرونا بكل ما كنا بحاجة إلى معرفته.

جاء أبو فرج الليبي إلى أفغانستان ليحارب في مستهل التسعينيات من القرن الماضي ـ بعد أن انسحبت قوات الاتحاد السوفياتي وانتهى الجهاد ـ حيث أصبح عضواً رائداً في القاعدة. وبعد القبض على خالد شيخ محمد في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، حل الليبي محله في هرم القاعدة. وبرز اسمه وشاع بين الجماهير بعد محاولة اغتيالي.

وبعد سقوط كابول في يد الائتلاف الذي قاده الأمريكيون في ٢٠٠١، جاء الليبي إلى كراتشي حيث لم يستقر في مكان واحد، فانتقل من كراتشي إلى

«غوجران والا» في البنجاب ثم إلى أبوت أباد وإلى «إدارة باجوار» في إقليم الحدود الشمالية الغربية. كان رئيس عمليات القاعدة في الباكستان وتسلّم الأموال من القاعدة في الخارج.

والحق يقال أن مطاردة الليبي كانت تحدياً قوياً لنا مع أن التعرف عليه كان سهلاً بسبب إصابته بأعراض المرض الجلدي (اللوكودرما) على وجهه، وهي بقع بيضاء تشبه البرص على الجلد. اقتربنا مرتين من إلقاء القبض عليه، وأخيراً قبضنا عليه في المرة الثالثة. كانت المرة الأولى في أوائل نيسان/إبريل ٢٠٠٤، بعد نحو أربعة أشهر من المحاولة الثانية لاغتيالي. قبضنا على أشخاص كثيرين، أحدهم سائق الليبي. فقدم لنا معلومات كثيرة نهتدي بها. إحدى هذه المعلومات قادتنا إلى القبض على شخص من «غوجرات والا»، في البنجاب، الذي كان يعتني بالليبي عندما كان يعيش في بيته، كما عمل في نقل رسائل الليبي. لقد كشف التحقيق أنه أجَّر بيتاً في أبوت أباد، وهو المكان الذي كان الليبي يعيش فيه آنذاك. أبقى هذا الرجل عائلته هناك ليوفر الغطاء لليبي. ولكنه لم يخبرنا أن في أبوت أباد ثلاثة بيوت يستخدمها الليبي. وكان الليبي آنذاك في البيت الثالث. داهم رجالنا البيت الأول، فهرب الليبي.

وجاءت المحاولة الفاشلة الثانية في أبوت أباد أيضاً. لقد علمنا أن رجلاً ذا أهمية من القاعدة يعيش في بيت هناك، وأن هناك رجلاً مهماً آخر ـ رجلاً كنا نبحث عنه ـ سوف يأتي للقائه. لم نعرف أن الرجل الثاني هو أبوفرج الليبي، ولكن المعلومات المتوفرة لدينا كانت كافية للقيام بمحاولة القبض عليه. فأخذ أعضاء فريقنا موضعاً حول البيت في أبوت أباد. وعندما جاء الزائر المتوقع، خرج الشخص الذي كان في البيت لاستقباله. وما أن اقترب الزائر حتى خامره الشك وحاول الهروب. حينئذ جرى تبادل إطلاق النار، فقتل. لم يكن الليبي هو الزائر. بعد ذلك، وبعد أن ألقينا القبض على الليبي وحققنا معه، اكتشفنا أسلوب عمله: كان دائماً يرسل شخصاً قبله للتمويه، ويبقى هو يراقب الأمور. كان هو دون شك يراقب الرجل الذي أرسله للتمويه يقوم بدوره المميت في ذلك اليوم.

كان علينا أن نبدأ من جديد فاستطعنا أن «نستعين» بأحد شركاء الليبي المهمين ـ من دون معرفة الليبي ـ بالطبع. حمل عملاؤنا الشريك الأسير على أن يرتب لقاء بينه وبين الليبي. وحاول الشريك أن يرتب اللقاء في بانو، ولكن الليبي لم يأت. قال إنه سيأتي ولكنه قصد بذلك انه سيرسل ساعي بريده فحسب. ثم ألغى حتى إرسال ساعي البريد. ثم أبلغنا مرشدنا ـ الشريك الموقوف ـ أننا سنرتب لقاء جديداً في ماردان، هذه المرة أيضاً في إقليم الحدود الشمالية الغربية، في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

قامت الاستخبارات الباكستانية بتخطيط العملية. وعرفنا من المعلومات أن الليبي ينتقل في رحلاته راكباً دراجة بينما يقوم شخص آخر بالقيادة. تخفى رجالنا في مكان، واستعدوا في كمينهم، مع ثلاثة رجال على دراجات نارية. واقتربت الساعة الرابعة والنصف وراح الليبي يرسل النداءات على الهاتف ويسأل الشريك الأسير في شفرة ما إذا كان كل شيء على ما يرام. أجاب الشريك بالإيجاب، وأخذ رجالنا المخبر إلى السوق «البازار» لكي يسمع الليبي ضجة السوق في خلفية المشهد فيطمئن أن الشريك ليس موقوفاً. وقمنا بأدوار أخرى مثل هذه. ومع ذلك لم يأت في الرابعة والنصف. ثم صمت الهاتف.

وفي الصباح الباكر لليوم التالي جاء نداء يقول إن الليبي سوف يحضر إلى المكان المحدد في التاسعة والنصف، وهكذا اختزل وقت التحذير والإعداد. لم يكن جميع رجالنا هناك ومع ذلك فقد قرروا مواصلة تنفيذ العملية. كان موضع اللقاء مقبرة مظلمة حيث يوجد مزار يأتي إليه كثير من الزوار دون انقطاع طوال اليوم. لبس ثلاثة من رجالنا براقع وملابس نسائية ليخفوا هويتهم، بما في ذلك وجوههم. وصل أبو فرج الليبي إلى هناك في التاسعة والنصف بالضبط وترجل عن دراجته بعيداً عن مكان الاجتماع. لكنه لسبب أو لآخر لم يتبع أسلوبه المعتاد فلم يرسل أولاً رجلاً للتمويه، بل أخذ يمشي باتجاه رجالنا. وكان يرتدي نظارة شمسية كبيرة وقبعة، مع ذلك لم يشك رجالنا أنه هو بسبب البقع البيضاء على وجهه. بقي سائقه على الدراجة وتبعه رجل على مسافة يحمل

بندقية. وما أن اقترب الليبي من إحدى «نسائنا» صاحبة البرقع حتى قفزت عليه وحضنته. يا له من منظر! في مكان محافظ مثل إقليم الحدود الشمالية الغربية، امرأة ترتدي البرقع تحضن رجلاً، أمر لا يخطر لأحد البتّة.

عندما حدث هذا، فتح حارسه النار عشوائياً (وعلمنا فيما بعد أنه ابراهيم أحد سعاة البريد) وراح يركض واختبأ في بيت بعيد بعض الشيء عن المكان. ركض عملاؤنا وراءه وأحاطوا بالبيت، وطلبوا إليه أن يخرج. وعندما رفض، أطلقوا الغاز المسيل للدموع الى داخل البيت فاضطر للخروج، وقبض عليه.

في هذه الأثناء، انطلق سائق الدراجة بأقصى سرعة. وحاولنا أن نصيبه ونقبض عليه حياً ولكنه استطاع الهرب. وعلى أية حال فإن القبض على أبوفرج الليبي هو من أكبر انتصاراتنا في مطاردة الإرهابيين.

بمقتل فاروقي والقبض على الليبي، أصل إلى نهاية قصة الهجوم علي في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. فقد تم القبض على الرأس المدبر وقتل المخطط الرئيس، وقبض أيضاً على الوسيط صلاح الدين، كما قبض على جميع المشاركين المهمين في العملية. بقي عدد قليل من المشاركين الثانويين ما زالوا طلقاء. وأصبح كياني الآن المدير العام للاستخبارات المشتركة واستطاع أن ينهي القضية بنجاح. ولم يكن الرجل الوحيد السعيد بهذه النهاية.

ثمّ انتكاسة أخيرة: فمشتاق، الرجل الذي قام بدور أساسي في المحاولة الاولى لاغتيالي في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، هرب من قاعدة القوة الجوية الباكستانية في راولبندي، حيث كان موقوفاً. لم تكن القاعدة الجوية سجناً نظامياً لذا كانت الحراسة فيها غير مشددة. وجاءت فرصة الهرب في السادسة صباحاً في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، عندما طلب مشتاق من حارسه أن يسمح له أن يستحم وعندما خرج من الحمام، وجد الحارس نائماً. وكانا في القاعة حيث يترك تقنيو القوة الجوية في أثناء الاستراحة لباس عملهم «الاوفراول». فلبس مشتاق بدلة من ملابس العمل وتسلل أمام الحارس النائم وخرج من النافذة. ثم استطاع أن يخدع الحراس في المدخل الرئيسي، بسبب

ارتدائه لباس التقنيين من القوة الجوية الباكستانية، ولم يشكّوا أنه أحد كبار السجناء. ثم تحولت المسألة من الغباء الى أمر مضحك. أراد مشتاق أن يهرب مسرعاً دون أن يراه أحد، فطلب إلى راكب دراجة يلبس أيضاً زيّ القوة الجوية أن يأخذه معه إلى الموقف الرئيسي للباصات في داكوو. ثم ذهب من هناك إلى بيشاور على بعد ١٠٠ ميل (١٦٠ كيلو متراً). حيث اتصل هاتفياً برجل يدعى مباشر، الذي وجّهه إلى رجل اسمه نورجيهان، فبقي معه حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥. (ونورجيهان اسم امرأة عادة، ولكن ليس في هذه الحال).

ذهب مشتاق من بيشاور إلى لاهور، حيث التقى أبناء عم مباشر الذين أخبروه أن يذهب ويشتغل في حقل دواجن يملكه أخوان اثنان، هما نوكيز وجاويد، في بلدة صغيرة قريبة اسمها باي بيرد. أخبرهم أن الاستخبارات تبحث عنه. وبعد مدة من ذلك التقى مشتاق رجلاً اسمه كاليم، وناقش الاثنان قتل الأجانب في إسلام أباد، بل أخذوا يخططون لبعض العمليات. ثم غيَّر مشتاق مسيرته. فبدأ مع نوكير ومباشر بالتخطيط لمحاولة أخرى لاغتيالي في موضع من الطريق الرئيس لإسلام أباد، الذي يربط العاصمة براولبندي. قاموا بجميع الترتيبات الرئيسة، فترك مشتاق لاهور إلى إسلام أباد في ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، لتنفيذ محاولة الاغتيال في ٢٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥. ولكن الاستخبارات المشتركة كانت في هذا الوقت تتعقبه فألقي القبض عليه في الطريق العام عند تقاطع سالم.

أما كيف تتبعت الاستخبارات المشتركة أثر مشتاق فتلك قصة مهمة أخرى. إن هروبه سبب صدمة كبيرة للسلطات عندنا. والبحث عنه يشبه البحث عن إبرة في كومة قش. ومع ذلك فإن الاستخبارات المشتركة كلفت بمهمة القبض عليه مهما كلف الأمر. فتأسست وحدة خاصة مستقلة ضمن الاستخبارات المشتركة للعثور على مشتاق. وكان عدد من أفراد عائلته قد قبض عليهم أو تحت مراقبة شديدة. وتوفرت لدينا كمية كبيرة من المعطيات عن أصدقائه وزملائه والأماكن التي زارها واختبأ فيها. اهتمت الاستخبارات المشتركة اهتماماً خاصاً بثلاثة

أرقام هواتف وعناوين. أولها رقم أم مشتاق في كراتشي، والثاني رقم صديقته في غوجرات، والثالث رقم مباشر في بيشاور.

وعندما اتصل مشتاق أول مرة هاتفياً بمباشر بعد وصوله إلى بيشاور في يوم هروبه، لم نكن نعرف مكانه. وبعد نحو أربعة اسابيع اتصل بأمه من هاتف عام في «بارا» بالقرب من بيشاور، فعلمنا أنه هناك. وبعد بضعة أيام اتصل بصديقته في غوجرات من هاتف نقال وقال لها فرحاً: «لقد هربت، ولن يستطيعوا أبداً القبض علي مرة أخرى». ولسوء حظه أخبرته صديقته أنها قد هجرته بعد أن ألقي القبض عليه واختارت صديقاً آخر. فأثار هذا غضبه وهددها أنه سيسافر في الحال إلى غوجرات ويقتل غريمه. لكنه عوضاً عن السفر إلى غوجرات بقي في بيشاور. وبعد ذلك ذهب إلى لاهور ثم إلى باي بيرو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وكانت الاستخبارات المشتركة قد حصلت في هذا الوقت على رقم هاتفه النقال وشفرة سيم العائدة له، والهاتف نفسه.

وبعد التقاط هذين النداءين، استطاعت الاستخبارات المشتركة أن تحدِّد نمط حركة مشتاق، وتتعرف إلى الذين يتصل بهم في بيشاور. وكان مشتاق على علم أن هاتفه قد يوقعه في مشكلة، لذا راح يغير بطاقة سيم وفي النهاية أخذ يستخدم بطاقات سيم مختلفة لأشخاص مختلفين بما في ذلك صديقته في غوجرات. علمت الاستخبارات المشتركة بكل هذا، وتتبَّعت خطواته عندما سافر على الطريق السريع من لاهور إلى إسلام أباد، وهكذا ألقي القبض عليه في تقاطع سالم. وجد وهو يغط في نوم عميق في مقعده في الصف الأخير داخل إحدى الحافلات، وفي جيبه هاتف نقال مفتوح. وعندما طلب إليه ضابط الاستخبارات المشتركة أن يعرف على نفسه أجابه مشتاق: «أنت تعرف بالضبط من أنا».

عسى أن تكون ملحمة مشتاق قد وصلت إلى خاتمتها.

الفصل الخامس والعشرون

القاعدة في الجبال

انتقل الكثير من أعضاء القاعدة إلى الجبال ليكونوا على مقربة من أفغانستان من جهة، وبسبب نجاح حملتنا ضدهم في المدن من جهة ثانية، وليكونوا في منطقة بعيدة تتوفر فيها وسائل الدفاع الطبيعية من جهة ثالثة، واختاروا بالتحديد المناطق التي تديرها الفدرالية القبلية في إقليم الحدود الشمالية الغربية. تمتد الحدود مع أفغانستان تمتد مسافة ٨٥٠ ميلاً (١٣٦٠ كيلو متراً) وهي موطن سبع قبائل رئيسة، وتنتظم في الجانب الباكستاني في سبع إدارات قبلية هي: خيبر وباجوار وموهماند وأوراكزاي وكورام ووزيرستان الشمالية ووزيرستان الجنوبية (انظر الخريطة ٤). أرضها موحشة لا يمكن الوصول إليها، وعرة جبلية، يبلغ ارتفاعها من ٨٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ قدم (٢٤٠٠ إلى ٤٥٠٠ متر). شتاؤها قاس وصيفها حار جداً، وجبالها خلو من الطرق. قيدت حركة البريطانيين في فترة الاستعمار، واقتصرت على الانتقال على طرق قليلة في هذه المنطقة، وأغلب هذه الطرق تظل مغلقة أكثر الوقت.

في ظل الدستور الحالي تتمتع المناطق التي تديرها الفدرالية القبلية بشبه استقلال ذاتي، ويبلغ عدد سكانها نحو ٣,٢ ملايين نسمة من القبائل، وتمتد على ١٠٦٠٠ ميل مربع (٢٧٢٢٠ كيلو متراً مربعاً) وتتحكم فيها إلى حد بعيد التقاليد القبلية القديمة. يتمتع «الملوك» أو الزعماء أو الشيوخ بنفوذ سياسي عسكري وسلطة على قبائلهم. القبائل يسيطر عليها الدين، ومع ذلك فإن دور الشيوخ الملالي ينحصر بالمساجد. ويمثل الحكومة الفدرالية «عملاء سياسيون» يمارسون السيطرة بواسطة مجندين وقوات الشرطة المحلية المسماة «خسادر».

تمر حدود الباكستان مع أفغانستان عبر مناطق القبائل، ويتقاسم البلدان أناساً تربطهم علاقات عرقية عميقة واجتماعية وثيقة. وقد ضمت اتفاقية «خط ديوراند» لعام ١٨٩٣ التي تفصل الهند أو (الباكستان الآن) عن أفغانستان مادة تعرف عادة بـ «حقوق التساهل» سمحت بالتعامل التجاري والاجتماعي للقبائل عبر الحدود في العقود الأخيرة من الامبراطورية البريطانية. واستمرت هذه الحال حتى يومنا هذا. اشتهر رجال قبائل المنطقة تاريخياً بأنهم مقاتلون أشداء يحملون أسلحتهم ويحافظون على مخازن الأسلحة الخاصة بهم. واتسموا دائماً بحماسهم الوطني العميق في موقفهم إزاء الباكستان، وساهموا مساهمة فعالة في حرب كشمير عام ١٩٤٨، وقدموا أفراداً مسلحين للجيش الباكستاني في حروب الباكستان مع الهند.

ومع ذلك فهم مستقلون تماماً لا يترددون في استعمال العنف لحماية استقلالهم. فلم يسمح للجيش الباكستاني إلا في عام ٢٠٠٠ بالدخول إلى جميع الوكالات القبلية لأول مرة في التاريخ، لبناء الطرق ودعم التطور الاقتصادي. إن هدفنا هو دمج المناطق القبلية سياسياً في إقليم الحدود الشمالية الغربية.

بعد ١١ أيلول/ سبتمبر اشتدت قوة الجيش وأُسست شبكة من الاستخبارات البشرية في هذه المنطقة. وعندما تسلمنا التقارير الأولية بوجود القاعدة هناك، لم نأخذها بجدية تامة، وعلى أية حال فلم نكن نعرف مدى خطورة التهديد، ثم أخذت الحقيقة تظهر لنا تدريجياً مع ازدياد المعلومات الاستخبارية.

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ أدت عملية تورا بورا إلى هروب الكثيرين من محاربي القاعدة وطالبان إلى الباكستان، لذلك شكلتُ شبكة للقبض عليهم. فأنزلت بالمروحيات قوات من جيشنا النظامي وفيلق الحدود شبه النظامي، لأن المنطقة لا يمكن الوصول إليها براً. بل جمعنا البغال من أنحاء مختلفة من البلاد وشكلنا منها كتيبة نقل تدعم جنودنا في هذه المنطقة الموحشة جداً، حيث لا يوجد في معظمها أية بنية تحتية للمواصلات.

أدت عمليات شبكة تورا بورا إلى القبض على ٢٤٠ محارباً من القاعدة

ينتمون إلى ست وعشرين جنسية مختلفة، وأكثرهم من أفغانستان والبلدان العربية. وتظل هذه أكبر عملية صيد من الإرهابيين في عملية واحدة ضد الإرهاب في أي مكان من العالم منذ ١١ أيلول/ سبتمبر.

ومنذ ذلك الوقت دخلنا في عدد من العمليات متفاوتة الأهمية. أُشير اليها في الصحافة بالخطوط العريضة فقط. أما القصص الكاملة، والنتائج، فتبين أننا حققنا تقدماً أكبر مما يعرفه الناس.

كانت أول عملية كبيرة بعد تورا بورا رائعة حقاً. أطلقنا عليها اسم عملية كازابنغا، باسم المكان الذي جرت فيه، حيث حدثت في إدارة وزيرستان الجنوبية في ليلة ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. لقد وصلتنا معلومات عن وجود من ثلاثين إلى خمسة وثلاثين مقاتلاً من القاعدة وعائلاتهم في كازابنغا. فأرسلت في الحال قوة لتفتيش المنطقة مؤلفة من ٥٠٠ من عناصر مجموعات المهمات الخاصة، والمشاة النظاميين، وفيلق الحدود، براً في أثناء الليل، على أرض وعرة جداً. ووقفوا على مسافة من كازابنغا ثم واصلوا سيرهم إلى هناك واستعانوا بمرشدين محليين. أما قوة مجموعة المهمات الخاصة فقد انزلت في الفجر من بعض مروحياتنا القليلة العدد. وعلمنا بعد ذلك أن الإرهابيين استخدموا جواسيسهم وعلموا أن قواتنا قادمة.

وبعد أن طوقنا الإرهابيين، أخذوا يدَّعون، وهم في داخل المجمع، أنهم أبرياء، قائلين إن عددهم يقتصر على رجلين وأربع نساء إحداهن حامل. كانت خدعة. وظلوا يدَّعون البراءة فطلبوا من جنودنا أن يفتشوا المجمع. خُدع جنودنا وظنوا أن استخباراتنا قد أخطأت. فدخلوا المجمع دون أخذ الحذر فقابلوا بوابل من الرصاص. وقُتل عشرة جنود واثنان من الارهابيين. واستطاع بقية الإرهابيين الفرار.

كانت هذه العملية نقطة تحول، لأنها أبرزت ضخامة التهديد وجديته. كما أكدت وجود إرهابيين أجانب على بعد من منطقة تورا بورا، وأنهم يتلقون العون المحلي. وتعلم رجالنا، نتيجة تجربة مُرة، مدى «براءة» هذا العدو الخبيث.

لقد جعلتنا عملية كازابنغا ندرك أننا بحاجة إلى قوة خاصة للجبال سريعة الرد تستطيع تسديد ضربات شديدة. فأسست بالتعاون مع سينتكوم ووكالات الاستخبارات الأمريكية قوة محمولة جواً بالمروحيات لعمليات المهمات الخاصة، تتألف من كتيبة من المروحيات المتنقلة، والدبابات بفضل مساعدة الولايات المتحدة. وطلبنا إمكانيات الطيران الليلي والقدرات النارية وأخذنا وعداً بذلك. وأسسنا مراكز للاستخبارات التقنية بالتعاون مع استخبارات الولايات المتحدة. كما أخذنا وعداً بتوفير طائرات بدون طيار عند الطلب يوجهها الأمريكيون. وهكذا اكتمل ثلاثي الاستخبارات: العناصر البشرية والتقنية والجوية. وكانت مسؤولية العنصر البشري تقع على عاتقنا، أما العنصران الأخران فهما تحت سيطرة الولايات المتحدة.

ولسوء الحظ لم تتحقق المساعدة كما وعدتنا بها الولايات المتحدة. فقد استغرقت المساعدات والاستخبارات فترة أطول مما توقعنا وما وعدنا بها. وفي أثناء تدريب القوة الجديدة وتأسيس شبكة من الاستخبارات على الأرض، قمنا بعدد غير قليل من العمليات الصغيرة ضد أهداف للقاعدة تم التعرف عليها. ولسوء الحظ لم يكن أكثرها حاسماً، لأن معلوماتنا كانت ناقصة أو متأخرة وقواتنا أقل سرعة من أفراد القاعدة. فلا بد أن نمتلك مروحيات الطيران الليلي، ولكن ما وعدنا به منها لم يصل بعد. فكان علينا للوصول إلى أهدافنا أن نعبر أرضاً وعرة جداً. وللإرهابيين دائماً عملاء بين القرويين وجواسيسهم الخاصّون بهم، مع اتصالات ممتازة، فكانوا يتسلمون التحذير في الوقت المناسب ويولون هاربين.

في ٢٠٠٢، قمنا بجهود مكثفة لتأسيس شبكة استخبارات كفوءة، وتقوية الفاعلية القتالية لقوة العمليات الخاصة. وعلى الجانب الاستخباراتي وقع من آن إلى آخر سوء تفاهم بين الجيش الباكستاني والوكالات الأمريكية والباكستانية منها. ووجه الجيش اللوم إلى وكالات الاستخبارات للمعلومات غير الدقيقة ولامت الوكالات الجيش لرد فعله البطيء. في كلا الادعاءين شيء من الصحة. ففي كثير من الحالات كانت المعلومات الاستخبارية غير كفوءة أو متأخرة،

وغالباً ما كان رد فعل الجيش بطيئاً. كانت نوايانا ثابتة وجادة، ولكننا كنا بحاجة إلى المروحيات لقوة المهمات الخاصة. مما اضطر الجيش الباكستاني أن يستنفد جميع مصادر المروحيات المتوفرة لديه، وأن يستخدم لهذا الغرض مروحيات مقاتلة ثمينة ويأخذها من احتياطياته المحدودة للعمليات العسكرية.

استغرق الحصول على المروحيات الأمريكية لقوة المهمات الخاصة أكثر من شهر، وكانت العمليات القتالية في النهار فقط. ثم استغرق تدريب وتجهيز بعض الطيارين للقيام بالعمليات الليلية نحو سنة أخرى. ولم نحصل حتى الساعة على المروحيات المقاتلة. وقد أدى هذا إلى كثير من تبادل الاتهامات بين المقاتلين الباكستانيين والمجهزين الأمريكيين. واستطاعت الباكستان في النهاية أن تحصل على مساعدة عسكرية غير قليلة لقوة المهمات الخاصة. واستطعنا في أواخر ٢٠٠٣ أن نحرز بعض الانتصارات الباهرة.

أول عملية قامت بها قوة المهمات الخاصة التي أسست حديثاً سميت عملية باجهار الصين، التي انطلقت في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في منطقة تدعى بهذا الاسم. وساندتها عناصر نظامية من المشاة الذين أقاموا الحواجز في المدخل المحتمل إلى المجمع المستهدف وفي نقاط الخروج المحتملة منه. في أثناء تنفيذ الحصار، أخذ الإرهابيون بإطلاق النار. واستمر تبادل النار الكثيف يوماً بأكمله، حتى قهرت المقاومة في نهاية الأمر. وقتل ما مجموعه ثمانية إرهابيين، بمن فيهم أردني اسمه سمرقند، وكان من كبار رجال القاعدة خصصت للقبض عليه مكافأة قدرها خمسة ملايين دولار. كما قتل شخص صيني يسمى حسن ماسوم، وكان زعيم الحركة الإسلامية في تركستان الشرقية. وقبض على تسعة عشر آخرين، منهم ثمانية من الأجانب. وأكدت هذه العملية وجود عدد كبير من الإرهابيين الأجانب يعملون بأسلوب منظم في إدارة وزيرستان الجنوبية.

بعد ذلك بخمسة أشهر (من ١٦ آذار/مارس إلى ٢٨ منه عام ٢٠٠٤) أطلقت عملية كبيرة ضد العصيان في وادي وانا في إدارة وزيرستان الجنوبية. فقد وصلت إلينا تقارير عن أنشطة تقوم بها القاعدة هناك. اتصلنا بالسكان

المحليين من خلال مجالس القبائل أو «جيركا»، وطلبنا إليهم أن يسلموا جميع الأجانب. ووعدنا بإصدار عفو عن الذين يسلمون أنفسهم. لم نقتصر على العفو فحسب بل منحناهم فرصة العيش بسلام في الوكالات القبلية. وجاء جواب الجيركا إيجابياً، وأبلغوا الإرهابيين بالعرض الذي قدمناه. فرفض الأجانب الامتثال لما طلبناه. وأكد هذا بوضوح أن الارهابيين من القاعدة هم وحدهم يمارسون السلطة على أنفسهم وليسوا تحت سيطرة السكان المحليين.

لذا قررنا القيام بعملية نستخدم فيها فيلق الحدود. ولما وصل الجنود إلى وانا، وجدوا أنفسهم قد وقعوا في كمين نصب لهم بدقة، وكانت قواتنا في منطقة منخفضة، أما الإرهابيون فقد احتلوا التلال والجبال المحيطة، فانهمر عليهم وابل من النيران من الجبال. وقع بين جنودنا خسائر كبيرة بالرجال والمعدات، وتلت ذلك معركة ضارية. وكان الإرهابيون يسيطرون على المنطقة. استدعي الجيش لفك الكمين واسترجاع الرجال المحاصرين من قوة الحدود. ونقل في الحال إلى ذلك المكان نحو ٦٠٠٠ جندي، بمن فيهم ٦٠٠ جاءوا بالمروحيات من مسافة تقارب ١٩٠ ميلاً (٣٠٠ كيلومتر). أحاط هؤلاء الجنود، مع قوة المهمات الخاصة في الحال، بموقع الكمين وبدأوا عملية تفتيش. ولسوء الحظ، بقي الإرهابيون يحتلون جسراً مجاوراً خارج نطاق الحصار الذي فرضناه. وتعرض الجيش إلى نيران غزيرة من هذا الجسر وسقط منا ستة عشر قتيلا.

حينئذٍ بدأنا هجوماً على الجسر لتنظيفه، وأخيراً ربحنا المعركة، ولم يبق في وانا أثر للقاعدة. أدت هذه العملية إلى القضاء على قيادة الإرهابيين ومراكز مواصلاتهم، ووجدنا شبكة من الأنفاق تضم أجهزة إلكترونية معقدة، بما في ذلك بدالة هواتف. وموجز القول، أن أربعة وستين جندياً قتلوا في العملية وجرح ثمانية وخمسون. وقتل من الإرهابيين ثلاثة وستون، ستة وثلاثون منهم أجانب وسبعة وعشرون من السكان المحليين.

تبين أن عملية وانا كانت نقطة مهمة في محاربة الإرهاب، إذ أظهرت تصميمنا الثابت والتزامنا رغم شدة المقاومة التي واجهناها. كما أنها كشفت

باستمرار عن الأمور التي تنقصنا كالطيران الليلي والمروحيات، وأدت إلى مزيد من التوتر في علاقتنا مع الولايات المتحدة. بل مُنعنا من استخدام المروحيات التي قدمتها وكالة مكافحة المخدرات التابعة لحكومة الولايات المتحدة، في هذه العملية الحرجة. ولو كان لدينا طائرات بدون طيار لتقديم المعلومات في الزمن الحقيقي لساعدنا ذلك كثيراً، ولكن الحظ خاننا هنا أيضاً.

كانت عملية وانا أول عملية كبيرة قام بها الجيش الباكستاني في وزيرستان الجنوبية. لقد قمنا بتعزيز الفرق المحلية لفيلق بيشاور وأضفنا إليها لواءين. وكلف الجنود بمهمة السيطرة على وادي وانا، وتأسيس نقاط تفتيش على الطرق الرئيسة، وطرق المشاة، لمنع الحركة الحرة للإرهابيين، وملاحقتهم إلى ما وراء وانا.

وبعد شهرين إضافيين من العمليات قام بها الجيش الباكستاني على طول حدودنا الغربية مع أفغانستان ووادي وانا، التجأ بعض الإرهابيين الأجانب الهاربين إلى وادى شاكاي. وبدأوا هناك إعادة تنظيم صفوفهم وإجراء التدريبات. تسلّمنا تقارير عن وجود أكثر من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ من الشيشان والأوزبيك، وعدد قليل من العرب، و٣٠٠ إلى ٤٠٠ من المساندين المحليين. فبدأنا في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ عملية وادي شاكاي رداً على ذلك. كانت عملية ضخمة، ساهم فيها ١٠٠٠٠ جندي نظامي بالاشتراك مع قوة المهمات الخاصة ورجال قوة الحدود.

وبعد أن أقام نحو ٣٠٠٠ جندي حزاماً يحيط بالعدو وسيطروا على الطريق المؤدي إلى شاكاي، هاجمت القوة الجوية الباكستانية عند الفجر، واستخدمت الأسلحة الموجهة بدقة ضد تسعة مجمعات. واستخدمت أيضاً نيران المدفعية غير المباشرة والصواريخ الموجهة بدقة من المروحيات المقاتلة، واستعملنا في الوقت نفسه المروحيات لإنزال رجال قوة المهمات الخاصة لتفتيش المجمعات. وقام في هذه الأثناء جنود المشاة بعملية لتنظيف الوادي وإقامة اتصال بقوة المهمات الخاصة، وجلبت بعد ذلك قوة إضافية من ٣٠٠٠ رجل إلى المنطقة

لتنظيف مساحة أخرى من الوادي حتى سانغتوي ومانغتوي، ومصب مياه بوش ناراي.

قتل في العملية أربعة جنود وجُرح اثنا عشر. وقتل من الإرهابيين أكثر من خمسين. قضينا على مركز دعاية كبير وموقع حصين للإرهابيين اشتمل أيضاً على مواد لصنع المتفجرات. وعثرنا على قبو كبير تحت الأرض في أحد المجمعات يضم شاحنتين من أجهزة التلفاز، وأجهزة الحاسوب، والحاسوب الصغير، وأقراصاً مرنة، وأجهزة تسجيل للأشرطة مع عدد من الأشرطة. لقد أثبتت العملية لرجال القبائل المحليين أنها نقطة تحول، اذ كُسرت الأسطورة القائلة إن الإرهابيين لا يقهرون، وسحب السكان المحليون دعمهم للإرهابيين. ومنذ ذلك الوقت أخذ السكان المحليون يساعدون الجيش الباكستاني في تعزيز سلطة الحكومة في تلك المنطقة. كما أجبر نجاح هذه العملية قبائل وزيرستان على توقيع اتفاقية شاكاي الشهيرة مع الحكومة. وبعد ذلك بدأنا في تطوير العمل في المنطقة. ونحن نهتم اليوم بالبنية التحتية، والمدارس والخدمات الصحية، ومشاريع مياه الري.

كانت حملاتنا في الجبال بشكل عام أقرب إلى نسخة برية من حملة دوغلاس ماك أرثر في القفز من جزيرة إلى أخرى في المحيط الهادىء في أثناء الحرب العالمية الثانية. لقد نظفنا «جزيرتين». ولكن قفزاتنا لم تصل إلى نهايتها بعد. فبعد أن هرب الإرهابيون من شاكاي ومناطق الحدود لوزيرستان الجنوبية، التجأ أكثر الإرهابيين الأجانب في منطقة قبيلة مهنود، حيث حصلوا على الدعم. وقيل عن وجود نحو ستين أو سبعين أجنبياً في منطقة ديلا خولا. كما قيل إنها أصبحت مركزاً لتدريب الإرهابيين وتزويدهم بالدعم اللوجستي.

كان المجمع هناك يشتمل على ثلاثة مراكز منفصلة للعمليات والإدارة. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ هاجمت طائراتنا المكان فقتل أكثر من سبعين إرهابياً أجنبياً ومحلياً. وبدأ الجيش بعملية على الأرض اشترك فيها نحو ١٠٠٠٠ من

الجنود النظاميين، بدعم جوي، ضد ثلاثة مواقع منيعة. كانت المقاومة شرسة، استشهد فيها اثنان وأربعون جندياً وجرح مئة وأربعة وعشرون. لقد دفعنا الثمن غالياً، ولكن النصر حالفنا. ونُظفت «جزيرة» أخرى.

كانت هذه عملية كبيرة حقاً، وهي ذروة العمليات العسكرية في إدارة وزيرستان الجنوبية. وبعد أن دمرنا الزعامة الرئيسة ومراكز التدريب والقواعد اللوجستية والدعائية، فقد الإرهابيون القدرة على القتال كمجموعة منظمة متماسكة. هرب من بقي منهم إلى الجبال في مجموعات صغيرة. انفض المتعاطفون من حولهم، وقرر معظمهم أن يتعاونوا مع الحكومة. ومجمل القول أن عدد الضحايا في صفوف الإرهابيين بلغ ٣٠٠ قتيل و ٨٠٠ أسير. أما في جانبنا، فقد فقدنا نحو ٣٠٠ جندي في الحرب على الإرهاب. وسوف تبقى ذكراهم حية، لأنهم قدموا أعلى درجة من التضحية.

المعركة مستمرة. لقد دحرت القاعدة في إدارة وزيرستان الجنوبية، ويقال الآن إنها في بلدتي مير علي وميران شاه في إدارة وزيرستان الشمالية. وهكذا تحول مركز اهتمامنا إلى هاتين البلدتين.

لقد تكوَّنت لدينا، بعد جميع العمليات ضد القاعدة، فكرة جيدة عن سماتها المميزة. ففي ذروة قوتها في الباكستان، كان هيكلها الأساسي يتشكل من نحو ٣٠٠ مقاتل متمرس في المعركة من العرب، والأوزبيك، والطاجيك والشيشان والأفغان. ومع أننا قضينا على زعامتها، وسيطرتها ومواصلاتها ومراكز دعايتها في إدارة وزيرستان الجنوبية، فهي ما تزال فعالة في وزيرستان الشمالية. فالإرهابيون لهم تدريب جيد في أساليب الهجوم ثم الهروب، وخبرة واسعة في الغزوات والكمائن، وأكثر أفعالهم تتسم بالشدة والسرعة. كما أن لهم القدرة على المقاومة الصلبة، التي تستمر حتى آخر رجل وآخر طلقة. تجهيزهم جيد من الأسلحة المعقدة والاتصالات ذات التقنية العالية، التي يستخدمونها بمهارة للقيادة الفعالة والسيطرة.

ويبدو أن للقاعدة موارد مالية مضمونة. فقد اجتذبت مؤيدين باكستانيين

بتلقينهم أفكاراً دينية وبعرض حوافز مالية مباشرة، بما في ذلك استئجار مجمعات محلية بأسعار باهظة. وفي بعض الأحيان لجأت القاعدة إلى إجبار الناس بالقوة على دعمها.

إن جمع المعلومات الاستخبارية عن القاعدة أصعب من شن الحرب ضدها. ومع أن جميع عمليات مكافحة الإرهاب تنطلق من معلومات استخبارية، ولكنها تحتاج أيضاً إلى سرعة في الحركة، نهاراً وليلاً، وإلى قوة نارية فعالة. ومع أننا بذلنا أفضل جهدنا، فلم يحالفنا الحظ بالحصول في الوقت المناسب على التقنية الحديثة لجمع المعلومات الاستخبارية، والمراقبة، وتحديد الهدف. وتظل عمليات جيشنا معتمدة على الاستخبارات التقنية التي تزودنا بها مصادر الولايات المتحدة والغرب. فمواجهة هذه الدعاية الخبيثة أمر جوهري، لأن رسالة القاعدة بدت مقنعة جداً للجهلة الذي يصدقون كل شيء. فكان على قادة جيشنا مهمة شاقة لمواجهة آثار مثل هذه الدعاية بين ضباط الصف والجنود. إنني فخور بأن ضباط جيشنا استطاعوا أن يحافظوا على معنويات جنودهم، وأن يغرسوا فيهم حقيقة مفادها أنهم يواجهون عناصر مضادة للباكستان، وأن الدين لا علاقة له بالصراع.

كثيراً ما يقال إن الباكستان لا تعمل ما يكفي في حربها ضد الإرهاب. هذا الكلام لا يصدر إلا من أولئك الذين يجهلون الحقيقة على الأرض. لقد اتُخذ قرار الباكستان لدعم الحرب العالمية على الإرهاب استناداً إلى مصالحها. وليس من سبب يجعلنا لا نبذل جهدا كافيا لمصلحتنا. بل أن الباكستان هي الدولة الوحيدة التي قامت باقصى جهد في الحرب على الإرهاب. كما أننا قدمنا أكبر التضحيات. فقد قدمت الباكستان تضحيات ضخمة في حربها على الإرهاب. فنشرنا نحو ٨٠٠٠٠ جندي في عمليات مكافحة الإرهاب، وقمنا باحتلال ما يقارب ٩٠٠ موقع على طول الحدود الباكستانية الأفغانية. إن المرء ليشعر بخيبة أمل بعد التزامنا العميق وتضحياتنا الضخمة، حين يظل بعض الناس يروجون لقصص متحيزة فيطعنون بعملياتنا ضد الإرهاب والمساهمات التي قمنا بها في هذا المضمار. لقد خسرنا أكثر من أي بلد اخر وما زلنا نحارب.

الاتهام الشائع الآخر ضد الباكستان هو أن أكثر الإرهابيين الذين يعملون داخل أفغانستان ينطلقون من مناطق قبلية في الباكستان. وأخذت تظهر نتيجة لذلك صورة سلبية مفادها أن الباكستان تساعد الإرهابيين وتقدم لهم الملاذ الآمن. وترتبط هذه الدعاية بجهود تحاول خلق شعور ضد الباكستان في أفغانستان. لا بد للعالم عامة والأقطار المشتركة في الحرب على الإرهاب خاصة، أن تتبنى نظرة واقعية إزاء مثل هذه الدعاية الخبيثة. إن استقرار الباكستان يرتبط بالسلام في أفغانستان، وعلى الحكومة الأفغانية أن تركز أكثر على تحسين الأمن في بلادها عوضاً عن توجيه اللوم إلى الآخرين.

إن قاعدة طالبان هي قندهار، في جنوبي شرقي أفغانستان. وتنطلق أكثر عمليات الإرهابيين ضد قوات الائتلاف من داخل أفغانستان، في أماكن لا يمكن الوصول إليها من الباكستان. مما لا مفر منه، بسبب الأرض الوعرة وطول الحدود، أن يتسلل بعض الإرهابيين ـ أعضاء في القاعدة وطالبان ـ عبر الحدود إلى أفغانستان من الباكستان، ولكن ليس من الحقيقة أو الإنصاف في شيء أن يوضع اللوم في كل هذا على الباكستان. ثم إن مقاتلي القاعدة معروفون، لأنهم أجانب، أما طالبان فهم أفغان يأتون من عرق كالعرق الباثاني في الباكستان. لذا كثيراً ما يصعب تمييز الصديق من العدو، إلا إذا قام المرء بعمل عدواني. والحقيقة أن أكثر الفعاليات الإرهابية في أفغانستان تنبع من أفغانستان نفسها، مع أن بعض المجموعات الباكستانية تتسلل عبر الحدود. وعلينا أن نتعاون بعضنا مع بعض لمحاربة هذا البلاء، عوضاً عن الانشغال بلعبة اللوم وإضعاف قضيتنا المشتركة.

وثمة نظرة مضلِّلة أخرى يتوجب على الباكستان أن تعمل على نفيها، ومفادها أن زعماء القاعدة وطالبان يعملون من داخل الباكستان. هذه نظرة لا تستند إلى شيء سوى التخمين، ولا دليل يثبتها. إن المنطقة الجبلية لشريط الحدود تقدم ـ دون شك ـ فرصة للاختباء، ولكن هذه الحال موجودة في الجانب الأفغاني للحدود أيضاً، لأن الأرض هناك مشابهة للأرض على الجانب الباكستاني. إننا نملك آلية فعالة للأمن على جانبنا من الحدود، أما في الجانب

الأفغاني فلا وجود لمثل هذه الآلية. فلا توجد عمليات عسكرية في مناطق واسعة من الريف الأفغاني. لذا فمن الأسهل على المرء أن يختبىء في الجانب الأفغاني منه في الجانب الباكستاني.

رغم كل هذه الاتهامات والآراء المضلّلة والاختلافات، فقد قطعنا شوطاً كبيراً في معركتنا المشتركة ضد الإرهاب. وقد طورت الباكستان علاقة فعالة جيدة مع شركائها في الائتلاف في أفغانستان، لا سيما مع الولايات المتحدة. فلدينا الآن تعاون استراتيجي وقتالي فعال من خلال الاتصالات المشتركة الجيدة وضباط ارتباط أكفاء.

ويبقى السؤال الجوهري، وهو مكان تواجد أسامة بن لادن وأيمن الظواهري. قد يكونان في إحدى الوكالات القبلية، مختبئين بمساعدة المتعاطفين معهما من سكان المنطقة. ويحتمل أيضاً أن يكونا على الجانب الأفغاني يتمتعون بضيافة الملا عمر. أو يحتمل أن يكونا يتنقلان بالقرب من الحدود بذكاء، يتحركان بين أفغانستان والباكستان لإرباك الذين يبحثون عنهما.

لقد حطمت الباكستان شبكة القاعدة في المنطقة، وقطعت صلاتها الأفقية والعمودية. وهي الآن تلوذ بالفرار ولم تعد قوة متجانسة تستطيع أن تقوم بعمليات متناسقة. وما علينا الآن إلا أن نستمر بالضغط عليها ونحرمها من فرصة إعادة تنظيم نفسها. وأستطيع القول ـ وأنا على يقين ـ إننا في الباكستان نربح الحرب على الإرهابيين. وأنا فخور بجميع التضحيات التي قدمها ضباط وجنود جيشي، وبالنتائج التي حصلوا عليها في الدفاع عن أمتهم. هذه حرب يمكن أن نربحها وسوف نربحها.

الفصل السادس والعشرون
العلاقة المتبادلة بين الإرهاب والدين

تأملت مراراً وأنا أجلس في هدوء الليل وحدي في مكتبتي، ماذا حدث في الباكستان؟ ما هو سبب التفكك في نسيجنا الوطني؟ كنا في وقت ما مجتمعاً طبيعياً جداً منسجماً دينياً، مع توتر ديني واحد فقط بين الحين والآخر بين الطائفتين السنية والشيعية. كيف وصلنا إلى الوباء الذي نجده اليوم من الإرهاب والتطرف؟

بدأ الوباء في عام ١٩٧٩ بغزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان. كان الروس يطمحون دوماً للوصول إلى مياه الباكستان الدافئة على المحيط الهندي عن طريق البحر العربي. أدركنا فجأة أننا نواجه تهديداً على جبهتين، الهند من الشرق والاتحاد السوفياتي وعميلته أفغانستان من الغرب. لقد تعرض أمن الباكستان لخطر كبير. وكانت الأمة والمؤسسة العسكرية في مأزق. ولحسن حظنا، اعتبر الغرب ـ بقيادة الولايات المتحدة بعد انتخاب رونالد ريغان ـ أفغانستان ميداناً مهماً لوضع حد للطموحات السوفياتية. وهكذا بدأ الجهاد في أفغانستان، وكانت الباكستان حلقة حتمية في الجهاد ودولة مؤيدة له في خط المواجهة لموقعها المجاور لأفغانستان. تم تزويد أمراء الحرب الأفغان وميليشياتهم بالمال والسلاح لمحاربة السوفيات، فبلغ عدد المجاهدين نحو ٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ من جميع أنحاء العالم. واشترك معهم طلاب من بعض المدارس الدينية في الباكستان، إذ لاقوا التشجيع وسلِّحوا وزوِّدوا بالمال ودرِّبوا لتعزيز المحاربين الأفغان ومواجهة آلة الحرب السوفياتية. كان عدد مدارسنا الدينية قبل ١٩٧٩ محدوداً، وأنشطتها

لا أهمية لها. ثم جاءت الحرب الأفغانية. فوضعتها في المقدمة، ودعمها في ذلك الرئيس ضياء الحق الذي شجع بقوة قضية الجهاد ضد الاحتلال السوفياتي.

وشهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بأكمله ظهور التطرف الذي شجعه ضياء. لا يمكن أن ننكر أن الملالي المتعصبين من المنطقة الحدودية كانوا بالطبع الشركاء المتدينين في الجهاد، لأن الأفغان البشتون يلتزمون بالتفسير المتزمت للإسلام الذي يؤمن به الملالي الباكستانيون. تبنى ضياء الحق الاتجاه الديني المتعصب في دائرته الانتخابية وفي جميع أنحاء الباكستان لأسباب شخصية وسياسية. واستبعد الأغلبية الكبيرة من الباكستانيين المعتدلين. وهكذا أصبح قتال الجيش السوفياتي الكافر قضية مقدسة عند جميع المجاهدين. وانضم إلى صفوفهم عدد لا يحصى من الباكستانيين.

استمر الجهاد عشر سنوات، حتى انهزم السوفيات في ١٩٨٩، وانسحبوا بسرعة، تاركين وراءهم كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة بما في ذلك الدبابات والمدافع، بل والطائرات، إضافة إلى مخازن عديدة من العتاد. وسرعان ما هجرت الولايات المتحدة وأوروبا أيضاً هذه المنطقة بسقوط جدار برلين واضمحلال التهديد السوفياتي. وأدى الفراغ المفاجئ في أفغانستان أولاً إلى سقوط حكومة الدمية التي نصبها الاتحاد السوفياتي، ثم إلى فوضى وإراقة الدماء بين أمراء الحرب المتنافسين على السلطة. وأصاب الخراب أفغانستان بعد صراع داخلي دام اثنتي عشرة سنة من ١٩٨٩ الى ٢٠٠١.

كان أثر هذا الاضطراب، منذ الاحتلال السوفياتي لأفغانستان حتى الفوضى الداخلية، ذا ثلاثة أبعاد. أولاً، جاء بثلاثة ملايين لاجئ إلى الباكستان. ثانياً، أوقد الشرارة الأولى لظهور طالبان في ١٩٩٥. وثالثاً، أدى إلى انصهار المجاهدين الدوليين في بوتقة القاعدة، مع تعزيزات جاءت من الجمهوريات التي استقلت حديثاً في آسيا الوسطى، ومن الشيشانيين المتذمرين، ومن عدد من الأقطار العربية.

ثم جاء يوم ١١ أيلول/سبتمبر، الكارثة التي غيرت مجرى الأحداث في

العالم. أدركت حينذاك أن الباكستان قد أصبحت في مفترق الطرق، وذلك قبل أن يتصل بي وزير الخارجية كولن باول ويطلب المساعدة، وقبل أن يعلن الرئيس بوش في خطاب عام أن كل أمة من الأمم إما «أن تكون معنا أو ضدنا». وكانت هذه فرصتنا للتخلص من الإرهاب في وسطنا ولمصلحتنا الوطنية. كان علينا ألّا نتردد. فالمتطرفون كانوا قد تسلحوا تسليحاً جيداً بأعداد كبيرة ولم نكن نستطيع وحدنا أن نتعامل معهم. ومع ذلك فبعد أن غضبت الولايات المتحدة وغزت أفغانستان وبعد استمرار الاضطراب وحرب العصابات، انتقل عدد كبير من مقاتلي القاعدة إلى المدن وإلى الجبال الغربية في الباكستان. وازدادت حالنا سوءاً قبل محاولة اغتيالي.

وكأن هذا لم يكن كافياً، فالصراع من أجل الحرية الذي اشتد في كشمير التي تديرها الهند في ١٩٨٩، أثر تأثيراً كبيراً على المجتمع الباكستاني. لقد بدأ الصراع بانتفاضة محلية، مصحوباً بالمظاهرات التي قام بها السكان في شوارع سرينيغار. استعملت السلطات الهندية القوة في إعادة القانون والنظام وفي سحق حركة التحرر وجلبت تعزيزات عسكرية ضخمة إلى وادي سرينيغار للقضاء على الحركة في بداياتها، وكانت آنذاك سياسية. ثم ردت الحركة في الدفاع عن نفسها، وغدت سرية ولجأت الى استعمال السلاح. وأصبحت منذ ذلك الوقت حركة مقاتلة، تواجه القوات الهندية باللجوء إلى حرب العصابات. الشعب الباكستاني مرتبط في عواطفه ومشاعره بإخوانه الكشميريين، لذلك ظهرت مجموعات عديدة في جميع أنحاء القطر لمساندتهم، وأبدت هذه المجموعات استعدادها للانضمام إلى الجهاد ضد الجيش الهندي. وهكذا أحاط بنا الاضطراب ستة وعشرين عاماً على حدودنا الغربية، وستة عشر عاماً إلى الشرق منا في كشمير. ازدهرت نتيجة كل ذلك ثقافة القتال والأسلحة والمخدرات في الباكستان. وتجذرت شبكة قاتلة من إرهاب القاعدة في مدننا الكبيرة وفي جبال الوكالات القبلية على حدودنا الغربية مع أفغانستان. كما تجذرت ثقافة من القتل المستهدف، والمتفجرات، والسيارات المفخخة، والهجمات الانتحارية. فمحاولة اغتيالي ومحاولة اغتيال شوكت عزيز رئيس الوزراء إنما كانتا جزءاً من هذه القصة.

هذا ما عانت منه الباكستان في الأعوام الستة والعشرين الأخيرة، وما زلنا نعاني منه بدرجة أقل بعد انتصاراتنا الكثيرة ضد الإرهابيين. إنني أشعر بالهلع عندما أتأمل ماذا كانت ستؤول اليه الحال لو لم نتخذ الإجراءات في الوقت المناسب. إن ما يؤلمنا ـ فضلاً عن ذلك ـ هو قلة إدراك البعض في الغرب لحجم معاناتنا، ولمساهمة الباكستان. فلو لم ننضم إلى الجهاد ضد السوفيات، ولو لم ينسحبوا من أفغانستان أكانت الحرب الباردة ستنتهي؟ فعلنا ما لم يستطع نابليون أو هتلر أن يفعله: دحرنا روسيا بمساعدة أصدقائنا في الجهاد. ولو لم تكن الباكستان شريكاً في هذه التطورات ما انتصر الجهاد أبداً. أما إذا أغفل المرء دور الولايات المتحدة، لما كانت النتيجة تعرف بهذا الوضوح. أقول هذا لأعطي فكرة عن حجم مساهمة الباكستان في الجهاد الأفغاني ودورنا الدقيق الحاسم. لقد شعرت بالارتياح عندما قرأت في لوحة على قطعة من جدار برلين التي قدمها رئيس الاستخبارات الألمانية إلى رئيس الاستخبارات الباكستانية ما يلي: «مهداة إلى الذين وجهوا الضربة الأولى».

تعد نجاحاتنا الكبيرة في تحطيم شبكة القاعدة في الباكستان بداية جيدة نحو إنقاذ وطننا، ولكن الهزيمة لم تلحق بالمتطرفين بعد. ولا بد لنا أن نستمر في مواجهتهم وفي إعادة انسجام المجتمع الباكستاني الذي أصابه جرح نفسي عميق.

إن شعب الباكستان في جوهره متدين ومعتدل. والباكستان دولة إسلامية أنشئت للمسلمين في شبه القارة الهندية. وليس فيهم من المتطرفين إلا فئة هامشية صغيرة. وهذه الفئة تعتنق آراء عن الدين متصلبة تقليدية بل غامضة لا تعرف للتسامح معنى. وتظهر المشكلة حين تريد هذه الجماعة أن تفرض آراءها المتصلبة وعقيدتها المتطرفة على الآخرين. وهذه الفئة تتصف بنزعة قتالية عدائية ولديها استعداد لتبني مبادئ الإرهاب.

وإذا استثنينا الفئة المتطرفة، فإن المعتدلين ـ وهم الأغلبية ـ يمكن تقسيمهم إلى ثلاثة أصناف عامة. فنجد من جهة رجال الدين من أشباه أصحاب النزعة القتالية (لا يعترف الإسلام بأية منظمة كنسية أو مؤسسة لرجال الدين) يفهمون الإسلام فهماً تقليدياً طقوسياً. وهنالك من جهة أخرى مجموعة مثقفة مستنيرة

تفهم الدين فهماً حقيقياً وتهتم بالدرجة الأولى بالشخصية والقيم والمسؤوليات إزاء المجتمع. ويتوسط هاتين الفئتين الجماهير الواسعة ثقافة والأكثر فقراً من غيرها من شعب الباكستان. معظم هؤلاء يعيشون في الريف والمناطق شبة الحضرية. وهم أيضا معتدلون يعتنقون فلسفة «عش ودع غيرك يعشْ». كما أنهم يميلون إلى زيارة أضرحة الأولياء ويصغون إلى النغمة المخدرة للموسيقى الدينية الصوفية، وهم الذين يحاول المتطرفون تجنيدهم بسبب جهلهم وفقرهم ويأسهم. وكثيراً ما ينجح المتطرفون في ذلك، ولا سيما في صفوف أنصاف الأميين من رجال الدين.

وعلى كل حال يوجد في مجتمعنا متطرفون ممن هم ليسوا فقراء ولا غير مثقفين. فما هي دوافعهم؟ أظن أن أسباب ذلك تكمن في الاستياء من ظروف المسلمين التي يرثى لها: من الظلم السياسي، والعوز الاجتماعي، والغربة التي فرضت على الكثير من المسلمين ومن التهميش والاستغلال. وهذا يفسر دوافع متطرفين من أمثال أسامة بن لادن والدكتور أيمن الظواهري، وخالد شيخ محمد وعمر سعيد الشيخ، وكلهم أثرياء ومثقفون، اثنان منهم درسا في مدارس وجامعات في الولايات المتحدة وبريطانيا، بل إن أحدهم مولود في بريطانيا. وقد رأينا في الفترة الأخيرة إرهابيين من هذا الصنف في تفجيرات ٧/٧ في لندن.

ولسوء الحظ فإن الطبقة المستنيرة قد تنازلت عن مسؤولياتها في تعليم الإسلام الحقيقي للجماهير في الوسط، وتركتهم عرضة لرجال الدين شبه الاميين. إن أفراد الطبقة المستنيرة يحرصون على تعليم أطفالهم جميع أنواع العلوم، ولكن عندما يتعلق الأمر بالدين فإنهم يتنازلون عن هذه المسؤولية الجوهرية لجيرانهم من رجال الدين. لم تعتقد الطبقة المثقفة أن من المهم لها أن تتدخل في المجالات الدينية. ولم يتوقع هؤلاء الناس حدوث ١١ أيلول/ سبتمبر ولا آثاره على العالم الإسلامي. وهم الآن يواجهون كارثة.

الجماهير في الوسط حائرة، تعاني اليوم من حالة ضياع إزاء السؤال الهام: أين يقف الإسلام الحقيقي من قضايا خطيرة عديدة تواجه العالم عامة والعالم

الإسلامي خاصة؟ مما لا شك فيه أن على هذه الجماهير أن تبتعد عن آراء رجال الدين الضبابية، وتتوجه نحو رسالة الإسلام المعتدلة التقدمية والمستنيرة. ولا شك أيضاً أن التحدي كبير، ولكن يمكن تحقيقه.

سبق وأن قلت إننا علمنا من خبرتنا أن الأجانب في القاعدة كانوا دائماً العقل المدبر للأعمال الإرهابية في الباكستان، إلا في ما ندر. هذه العقول المدبرة تجد مخططين محليين، يتغلغلون في شرائح من المنظمات الدينية المتطرفة، أو أنهم يدربون مجموعات من المتعصبين الذين اختاروهم لتنفيذ مهام إرهابية محددة. هؤلاء المهاجمون إنما هم رهائن، لا دافع ديني لهم في معظم الأحيان، ومع ذلك فهذا هو الأسلوب الذي اختلط به الإرهاب في الباكستان بالدين.

لو أردتُ أن أُشبه طبقات الإرهاب بالشجرة لسميت المهاجمين أوراق الشجر فقط. تظل الأوراق تنمو، بل قد تتضاعف ما دامت الشجرة تعيش. أما شبكة القاعدة كلها، بما في ذلك العقول المدبرة والمخططون، فهي تشبه ـ عندي ـ أغصان الشجرة. فإذا قضينا على القاعدة نكون قد قطعنا فرعاً واحداً من الشجرة فقط، مع أنه فرع كبير. وتظل شجرة الإرهاب تزدهر ما دامت الجذور باقية في حالة سليمة.

ما الذي يدفع المرء إلى قتل أبناء جنسه الأبرياء؟ ما الذي يدفع المرء الى القيام بعمل متطرف يضيع فيه حياته ليزهق حياة الآخرين؟ لا بد أنه دافع قوي. إنني أؤمن إيماناً شديداً أن العامل الوحيد الذي يدفع المرء إلى التطرف هو شعوره باليأس والعجز والظلم، وهذه الحالات تنتج عن الحرمان السياسي. هذه هي جذور شجرة الإرهاب. لا بد أن تدمر الشجرة بما في ذلك الجذور والفروع، ولا يمكن تدميرها إلا إذا اقتلعت من جذورها اولاً. والطريقة الوحيدة لذلك هي إزالة الشعور بالظلم والحرمان السياسي الحقيقي. الشعور بالعجز ومن ثم باليأس ينمو إذا ظلت جذور الشجرة سليمة لا يطالها التدمير. فالجذور هي السبب الأول، هي الخطيئة الأصلية التي تنمو في نهاية الأمر فتصبح شجرة الإرهاب.

مثل هذا الشعور، إذا اجتمع مع الأمية والفقر، أصبح مزيجاً متفجراً. هذا ما يعاني منه المسلمون في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. وهو شعور عميق من الضياع، دون أي أمل في المستقبل. وإذا كان الشخص الذي يتسم بمثل هذه العقلية أمياً يؤمن أن المفتاح الذي حول عنقه هو المفتاح إلى الجنة (هذا ما يؤمن به حقاً بعض الانتحاريين) وإذا كان يعيش حياة بؤس وفقر ليس فيها ما يعنيه كثيراً، أصبح فريسة سهلة للتجنيد. فهو يتساءل لماذا لا يفعل شيئاً من أجل قضيته السياسية، ثم يغادر هذا العالم البائس إلى عالم آخر فيه قدر أكبر من السعادة والوفرة؟

لم يكن المفجرون في حوادث لندن في ٧/٧ محرومين سياسياً أو غير مثقفين أو فقراء. من الواضح هنا أن دافعهم جاء من الحرمان الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي يعانون. فهم لم يندمجوا في المجتمع الذي عاشوا فيه، ويواجهون معاملة غير منصفة، ويرون الفظائع ترتكب بحق إخوانهم في الدين ـ يحتمل أن تكون هذه أسباب لجوئهم إلى الإرهاب.

يجب أن نجابه كل هذه الأمور اليوم. فنحن بحاجة إلى إدراك شامل للمشكلة وأسلوب واستراتيجية لمعالجتها. من الأفضل لديّ أن أجزئ الرد على الإرهابيين إلى استراتيجية على المدى القريب وأخرى على المدى البعيد.

لا بد أن يواجه الإرهابي بالقوة الصارمة على المدى القريب. ولا بد أن يحطم جسدياً. ولكن هذا لا يكفي لاستئصال التهديد. إذ ينبغي أن تواجه الأسباب التي تشجع الإرهاب على مستويات ثلاثة: المجتمع الدولي، والعالم الإسلامي، والوضع الداخلي في كل بلد، اعتماداً على بيئته الخاصة به. يجب علينا على المستوى الدولي أن نحل النزاعات الدولية المهمة. وعلى مستوى العالم العربي يجب أن ننبذ التطرف والإرهاب ونركز طاقاتنا على النمو الاجتماعي والاقتصادي. أما فيما يتعلق بالوضع الداخلي فسوف أقتصر بالكلام على ما ينبغي عمله في الباكستان. مما لا شك فيه أنه علينا أن نحارب الإرهاب على جبهة القتال وبكل قوتنا، حتى نقتلع جذوره تماماً من بلادنا. إن الاستراتيجية التي اتبعتها الباكستان هي ضرب العقول المدبرة والمخططين في

أعلى سلم هرم الإرهاب. وقد نجح ذلك نجاحاً باهراً في قصم ظهر الإرهاب في بلادنا، ومع ذلك فهناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا الميدان. علينا أن نستمر بممارسة الضغط وبمنع الإرهابيين من الاستقرار في أي مكان. والنجاح الأكبر يكمن في تدمير زعامتهم العليا. أما النجاح النهائي فلا يأتي إلا إذا دمرت الجذور التي تؤدي إلى الإرهاب أي حين يُزال الظلم عن المسلمين. وهذا أمر يملك الغرب زمامه، ولا سيما أمريكا.

التعامل مع الإرهاب يحتاج إلى توخي الحكمة. فهو ينطوي على مواجهة التطرف الديني والطائفي. هذه معركة القلوب والعقول، فالأنماط الذهنية لا يمكن تغييرها بالقوة، بل يجب تغييرها بالمنطق الراقي والعمل الدؤوب. علينا العمل على تسهيل هذا التحول الذي ينطوي على تجنيد الأغلبية المعتدلة الصامتة لتنهض وتقوم بدور إيجابي. إن الميادين التي خضناها سوف تعطي نتائج إيجابية. أنا على يقين من ذلك.

لقد منعنا جميع المنظمات المتطرفة وحجبنا عنها سبل تمويلها، ونحن نراقب ظهورها في رداء آخر. ولا بد من استمرار هذه الجهود بدقة تامة.

منعنا جميع الكتابات، والنشر والطبع والبيع والتوزيع للمواد غير المرغوبة على هيئة الكتب أو الكراسات أو المجلات أو الجرائد أو المناشير اليدوية.

قمنا بتعديل المناهج المدرسية وحذفنا منها جميع المواد التي تشجع الطائفية أو الكراهية الدينية أو المواجهة، واستبدلنا بها تعليم القيم الحقيقية وجوهر ديننا وركزنا على استقلال الذات والمجتمع.

أخذنا نراقب سوء استعمال مكبرات الصوت التي تستعمل في المساجد والتي تثير الكراهية والانشقاق.

وأخذنا نوجه المدارس الدينية إلى تعليم مواضيع تربوية نموذجية معترف بها بالإضافة إلى الدين، ونقدم لها الامتحانات التي تضعها اللجان التربوية كي يتزود طلابهم بالمعرفة اللازمة لمهن متنوعة لا تقتصر على مهنة الدين.

وأخيراً بدأنا نقاشاً وطنياً في الإسلام، مع علماء مسلمين مستنيرين، للتأثير

في عقول الجماهير بالاتجاه الصحيح. وقد تكون هذه بداية نهضة إسلامية في الباكستان.

هناك أرضية كبيرة مشتركة في البيئة الثقافية والفكرية والعاطفية لكثير من الأقطار الإسلامية. نستطيع جميعاً أن نتعلم الكثير ونقتبس الكثير من خبرات بعضنا البعض. وعلينا أن نقوم بقدر كبير من الجهد، ولكننا لن ننجح إلا إذا حافظنا على تركيزنا وتصميمنا.

الباب السادس

الباكستان: الداخل والخارج



الفصل السابع والعشرون

انتشار الأسلحة النووية

إن منطقة جنوب آسيا هي منطلق الشرارة النووية التي تهدّد العالم. فقبل انتهاء الحرب الباردة روع العالم التخاصم بين أمريكا والاتحاد السوفياتي المدججين بآلاف الرؤوس النووية. وعندما كانت قعقعة السلاح تعلو في الدولتين، كما حدث في أزمة الصواريخ في كوبا، كان العالم يرقبهما بقلق شديد وهو يحبس أنفاسه.

والآن ومنذ أن التحقت الباكستان بالنادي النووي بعد أن فعلت الهند ذلك، فإن العالم يحبس أنفاسه قلقاً عند كل مواجهة بين البلدين. إن هذا الموقف أسوأ بكثير من الحرب الباردة التي كانت تجري عن بعد وعلى الأغلب بالنيابة. أما عندما يكون عدوك إلى جوارك وقد سبق وأن خضتما مراراً حروباً علنية، وعندما يكون الطرفان متنازعين على مناطق واسعة وقد ترسخت في ذاكرتك التاريخية صور القتل المتبادل منذ تأسيس بلادك، فإنك لا تخوض حرباً باردة بل اشتباكاً خطراً بأسلحة مشرعة والأصابع على الزناد.

إن الواقع النووي الخطير الذي يكمن في هذه المواجهة قد تم تأكيده عندما قامت الهند بتفجير خمس قنابل نووية في يوم ١١ أيار/مايو ويوم ١٣ أيار/مايو عام ١٩٩٨، فردت الباكستان بالمثل في ٢٨ أيار/مايو و ٣٠ أيار/مايو بتفجير ست قنابل نووية. شعر العالم هذه المرة بصدمة أقوى بكثير من عام ١٩٧٤ عندما فجرت الهند قنبلتها النووية الأولى. وصفت الهند تجربتها عام ١٩٧٤ بأنها «تفجير سلمي»، وصدق العالم ذلك الوصف على مضض بعد إظهار بعض علامات الامتعاض. غير أن تلك القنبلة «السلمية» لم تبدأ سباق التسلح النووي

في آسيا فحسب بل أوجدت الرعب النووي لأن الدول المجاورة شعرت بخوف وقلق كبيرين.

جاءت الإدانة العالمية الأقوى سنة ١٩٩٨ لأن الباكستان كانت أول دولة إسلامية تصبح دولة نووية. وبدا ذلك أمراً غير منصف تماماً بالنسبة للباكستانيين. وبالتأكيد فإن أي دولة يمتلك خصمها الرئيسي القنبلة النووية كانت ستفعل ما فعلناه نحن. إذ كنا ندرك أنه لا يمكننا الاعتماد على الحماية الأمريكية وحدها.

لقد عملت الباكستان دائماً من أجل المحافظة على توازن القوة والقوات مع الهند لأن الردع يتطلب ذلك. فحتى عام ١٩٧٤ كان التوازن العسكري يشمل القوات التقليدية. ولكن حالما أصبحت الهند دولة نووية فقدنا القدرة على الردع. وكان علينا تصحيح الموقف بأي ثمن، خاصة وأن ذلك حدث بعد ثلاث سنوات من حرب عام ١٩٧١ عندما اقتطعت الهند شرق الباكستان منا.

ومن السخرية بمكان أن السنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٨ كانت سلمية نسبيا على طول حدودنا مع الهند. وخلال ٢٤ سنة من فترة عدم التوازن النووي بيننا واصلنا القتال في ما يشبه الحرب على امتداد خط المواجهة في كشمير وسياتشن، غير أنها كانت أقل شراسة. ومنذ عام ١٩٩٨، وعلى الرغم من أننا لم نتعرض لأي حالة مشابهة لصراعات عام ١٩٦٥ و ١٩٧١، فلقد عبأنا قوات كبيرة مرتين في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢. وربما كانت قدرة الردع لدينا هي التي منعتنا من الاندفاع نحو حرب شاملة. يجب علينا ألا نسمح لأي مجابهة بأن تصل إلى نقطة اللا عودة. وعلينا أن نعمل على حل النزاع بشأن كشمير من أجل السلام العالمي. وفي هذا الفصل سأوضح كيف تمكنت الباكستان من تحقيق مكانتها النووية، ثم أُناقش خطر الانتشار النووي خارج حدودنا.

عرض الدكتور (A. Q. Khan) وهو عالم مختص بالمعادن كان يعمل في مركز لتخصيب اليورانيوم يدعى يورنكو في الأراضي المنخفضة ـ هولندا) خدماته على الحكومة الباكستانية سنة ١٩٧٥، وطُلب إليه العودة الى الباكستان فجلب معه مخططات الطرد المركزي النووي. قمنا بتجميع مراكز الطرد المركزي

وفق مخططه في مركزنا الخاص بالتخصيب. وفي السنوات التالية حصلنا على جميع المواد الأخرى والتقنيات التي نحتاجها بواسطة شبكة سرية مقرها الرئيسي في الدول الأوروبية المتقدمة. وكانت الهند أيضاً تقوم بتطوير ترسانتها النووية أثناء تلك السنوات. وربما كان كلا الطرفين يحصلان على ما يحتاجانه من المصدر نفسه، أي من الجهات غير الحكومية التي تعمل على نشر التقنيات النووية.

لماذا حصلت الهند على القدرات النووية وبعدها الصاروخية؟ واضح جداً أن لها مطامح كبيرة بإظهار قوتها إقليمياً وحتى دولياً وفرض نفوذها على الخليج وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ولماذا أصبحت الباكستان قوة نووية؟ من الواضح تماماً، وعلى العكس من التصورات الدولية، أننا كنا بحاجة للدفاع عن أنفسنا بوجه التهديد الهندي. كانت نوايا الهند هجومية وعدوانية بينما كانت نوايانا دفاعية. حاول العالم وقواه العظمى الضغط علينا بشدة من أجل منعنا، دون أن يفعلوا الشيء ذاته مع الهند. ولم أجد في ذلك أي منطق مقبول، بل في الحقيقة اعتبرت ذلك باستمرار موقفاً غير عادل. فإذا كان العالم جاداً في تجنُّب سباق تسلح نووي في شبه القارة الهندية، فإنه يحاول كبح جماح الطرف الخطأ، إذ كان على القوى العظمى منع الهند من أن تصبح قوة نووية لأن الباكستان ما كانت ستفعل لو لم تسبقها الهند إلى ذلك. وبدلاً من ذلك أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا مركزاً للانتشار النووي وانتقال التقنيات بالسوق السوداء. حافظت الباكستان على سرية مشروعها النووي تماماً. وفي السبعينيات كان رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو يشرف على البرنامج بالتعامل المباشر مع الدكتور أ. ق. خان. وضعت أموال تحت تصرف الدكتور خان ولم تجر أية تدقيقات حسابية بل ترك أمر سرية البرنامج للدكتور خان نفسه. بعد ذلك عندما تسلم السلطة الرئيس ضياء الحق تم الإبقاء على الاتصال نفسه بين الرئيس والعلماء. وبعد وفاة ضياء الحق عام ١٩٨٨ أصبح غلام إسحق خان رئيساً، ولأنه كان مدنياً أوكل الأمر إلى رئيس أركان الجيش. ومنذ ذلك الوقت أصبح رئيس أركان الجيش يدير البرنامج النووي نيابة عن الرئيس ويتعامل مباشرة مع الدكتور خان.

استمرت هذه الترتيبات، غير أن حلقات السلسلة طالت، وامتدت من رئيس الوزراء إلى رئيس الأركان إلى ضابط برتبة لواء تم تعيينه كمدير عام لتطوير القتال والذي يرتبط به الدكتور خان. ولم تكن لأي جهه حكومية أخرى أو لأي جهة عسكرية أخرى علاقة بالبرنامج. أقول هذا بثقة تامة لأنني أصبحت المدير العام للعمليات العسكرية عام ١٩٩٢، وهو منصب يتعامل مع مجمل التخطيط العسكري الحساس وما يتعلق بالعمليات العسكرية، إلا أنه لم يكن لي دور في الموضوع النووي. وكان ذلك إجراء سليماً إذا ما أُريد للبرنامج أن يبقى طي الكتمان. فكل شخص في الباكستان كان يريد لنا أن نمتلك القنبلة. ولم يكن الدكتور خان في الحقيقة العالم الوحيد المسؤول عن مجمل الجهود، غير أنه كان يمتلك موهبة كبيرة لمنح نفسه الفضل والشهرة وجعل الجمهور يصدق أنه كان يقوم ببناء القنبلة بمفرده. كما أن قادتنا السياسيين تعمدوا التعتيم والغموض فيما يتعلق بقدراتنا لأسباب استراتيجية. لم أكن أعرف الحقائق (عن أي مرحلة من التطور قد وصلنا)، وكما سنكتشف جميعاً لم يكونوا هم أيضاً يعلمون بفضل الثقة المطلقة وحرية التصرف الكاملة الممنوحة للدكتور خان. ولم يكن أحد يتصور قط درجة اللامسؤولية والتهور التي يمكن للدكتور خان أن يبلغها.

أصبحت المسؤول عن الجيش كرئيس للأركان في ٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨. حدث ذلك بعد إجرائنا الاختبار النووي الأول بخمسة أشهر، وحينها كان الدكتور خان قد أصبح بطلاً قومياً. وفي أيار/مايو أصبح «أبو القنبلة الإسلامية» في نظر شعبنا والعالم، وكأنه يمكن أن يكون للقنبلة دين. أرى أن هذا الوصف إزدرائي وجارح. إذ لم نسمع بتسمية قنابل الآخرين بالقنبلة الهندية أو اليهودية أو المسيحية أو الرأسمالية أو الشيوعية. لكن قنبلتنا نحن تصبح لسبب ما «إسلامية» وكأن الغاية هي جعلها «غير شرعية». هذه الفكرة غير منطقية وعرقية من حيث الجوهر. وهذا مثال على ما يشعر المسلمون باستمرار من أنهم معزولون على نحو ظالم ومعرضون للتغريب.

وعلى أية حال، أصبح الدكتور خان ضمن نطاق مسؤوليتي الآن. وكان

أحد اقتراحاتي المبكرة لرئيس الوزراء نواز شريف هو وضع منظماتنا الاستراتيجية ومشروعنا النووي تحت سيطرة دقيقة. وقدمنا له الحيثيات في مقر القيادة العامة. كما أنني قدمت له خطة مكتوبة مطالباً بتأسيس هيئة قيادية وطنية وأمانة سر جديدة داخل الحكومة تكون مسؤولة عن الضوابط العملياتية والمالية والأمنية التي كانت توضع وفق أهواء الدكتور خان. لقد اقترحت هذا لأنني لاحظت نقصاً كاملاً في التنسيق بين المنظمات العلمية العديدة ذات العلاقة وخاصة مختبرات أبحاث خان وهيئة الطاقة النووية الباكستانية ولسوء الحظ بقي الاقتراح مهملاً ولم يشهد النور خلال فترة حكم نواز شريف.

مع ذلك وفي مطلع عام ١٩٩٩، قررت أن أقدم بشكل مبدئي الصيغة المقترحة للهيئة القيادية لوحدة الخطط الاستراتيجية في مقر القيادة العامة. وبحلول ذلك الوقت كانت مديرية تطوير القدرات القتالية قد أُلغيت. وفي الحال بدأتُ أشاهد العلامات الأولى لبعض الأنشطة المريبة التي يمارسها الدكتور خان. كانت الباكستان قد عقدت صفقة رسمية مع حكومة كوريا الشمالية لشراء صواريخ بالستية تقليدية تشمل اتفاق نقل التكنولوجيا مقابل أموال تدفع نقداً. ولم تتضمن الصفقة ـ أكرر لم تتضمن ـ أي نوع من الاتفاق على نقل خبرات نووية بالاتجاه المعاكس [إلى كوريا الشمالية]، كما ظن بعض الكتاب خطأً. وتسلمت تقريراً يفيد بأن بعض خبراء التقنية النووية قد وصلوا تحت غطاء مهندسي صواريخ إلى مختبرات الدكتور خان حيث حصلوا على معلومات ملخصة سرية عن الطرد المركزي وأنهم قاموا ببعض الزيارات للمشروع. أعطيت الأمر اهتماماً كبيراً. واستدعينا أنا ورئيس هيئة الأركان ومدير المخابرات الدكتور للاستفسار منه عن الأمر. فأنكر في الحال تلك التهمة. ولم تردنا تقارير أخرى، غير أن القلق ظل يساورنا.

وعندما تسلمت زمام رئاسة الدولة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩ أصبحت وحدي المسؤول عن جميع برامجنا الاستراتيجية. وأدركت بعد فترة قصيرة بأنني لن أستطيع تخصيص الوقت الكافي لها فقررت تطبيق الصيغة التي سبق وأن كنت قد اقترحتها. وفي شباط/فبراير عام ٢٠٠٠ أصبح برنامج أسلحتنا

الاستراتيجي تحت سيطرة مؤسساتيه رسمية وضمن رؤية واضحة. وقد أيدت حكومتي ذلك.

وعلى رأس البنية الجديدة كانت (وما تزال) سلطة القيادة الوطنية والمكونة من الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء الفيدراليين الرئيسيين والقادة العسكريين وكبار العلماء. هذه هي الهيئة العليا المسؤولة عن جميع السياسات وبضمنها تطوير واستخدام إمكانياتنا الاستراتيجية.

وتساعد أمانة سر جديدة تدعى «وحدة الخطط الاستراتيجية» بقيادة مدير عام عسكري، هيئة القيادة العامة في تنفيذ الخطط والإشراف على الإمكانيات الاستراتيجية. وأصبحت جميع الصلاحيات المالية والأمنية الخاصة بالمنظمات العلمية تابعة لأمانة السر هذه.

بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل قيادات استراتيجية للقوات البرية والبحرية والجوية للتعامل مع جميع القدرات والإمكانيات العسكرية في الميدان، مع بقاء السيطرة العملياتية المركزية في يد هيئة القيادة العامة.

حدث أمران نتيجة لذلك. فسرعان ما أصبحت تردنا معلومات أكثر ـ وإن كانت مقتضبة ـ عن الأنشطة السرية للدكتور خان خلال الأشهر والسنوات السابقة. والمسألة الثانية هي أننا أصبحنا في وضع أفضل للاطلاع على أنشطته الحالية والتي كان بعضها خطيراً وينطوي على مشاكل.

وحتى ذلك الوقت كان خان قد اعتاد على السفر إلى الخارج دون إذن، أما الآن فقد أصررت على ضرورة إشعارنا برحلاته والغاية منها. ومع ذلك كنت اكتشف بأنه قد زار بلداناً غير تلك التي استأذننا بزيارتها.

وفي إحدى المرات علمنا بأن طائرة متوجهة إلى كوريا الشمالية لجلب صواريخ تقليدية كانت ستحمل أيضاً حمولة «غير اعتيادية» باسمه. ولم يستطع مصدر المعلومات إخبارنا بالضبط عن طبيعة تلك الحمولة، ولكن الأمر أثار شكوكنا. فرتبنا غارة فجائية وفتشنا الطائرة قبيل مغادرتها. لكن لسوء الحظ لم

نعثر على شيء. وعلمنا فيما بعد بأن أصدقاء الدكتور خان قد ارتابوا بالأمر فلم يتم نقل الحمولة المشتبه بها إلى الطائرة.

وفي مناسبة أخرى علمت بأن الدكتور خان طلب ترخيصاً لطائرة نقل مستأجرة قادمة من دولة ثالثة إلى إسلام أباد «وضمن برنامجها التوقف للتزود بالوقود ذهاباً وإياباً في مطار زهدان بإيران». أثار هذا الشكوك ثانية. وعندما سألت عن السبب قيل لي إن الطائرة ستجلب ذخيرة مدفعية تقليدية. غير أن ذلك لا يفسر لماذا يتوجب على الطائرة الهبوط والتوقف في إيران ذهاباً وإياباً فوافقت على مسألة الذخيرة ولم أوافق على الهبوط في إيران. وبعد أيام علمت بأن الطائرة لم تأت إلى الباكستان. ومن الواضح أن الذخيرة كانت غطاء لأمر آخر.

حدثت مسائل أخرى مماثلة وأصبحت مقتنعاً وباستنتاج منطقي بأن خان ينزع إلى اللعب بالنار، وأن ذلك قد يكون ضاراً جدّاً بأمن الباكستان. وبالنظر لكون خبرات خان هي في مجال تطبيقات الأسلحة النووية، فإن الافتراضات الممكنة مخيفة. ونظراً لأنه قد حُذر بشدة، فقد تنبه وأصبح من الواضح أنه يتخذ جانب الحذر. وبدأ باتخاذ خطوات تشير إلى أنه كان يحاول تغطية بعض أنشطته السابقة.

حينئذٍ بدأت الأمور تبدو أكثر وضوحاً، وتبين أن خان لم يكن جزءاً من المشكلة بل كان هو «المشكلة». فبوجوده لم نتمكن أبداً من إحكام قبضتنا على مختبرات أبحاث خان. وكانت الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك تتطلب إبعاده عن منصبه. ولهذا وفي عام ٢٠٠٠ قررت من حيث المبدأ إحالته على التقاعد عندما ينتهي عقد عمله في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠١. أما كيف نتدبر تقاعده فذلك كان السؤال الأهم. فقد كان بطلاً قومياً في نظر عامة الشعب. وفي الماضي كان عقده يتجدد بصورة تلقائية ولعدة مرات. أما هذه المرة فقد قررت عدم تجديد عقده، وفعلت الشيء ذاته مع رئيس هيئة الطاقة النووية الباكستانية د .إشفاق أحمد الذي كان شخصاً محترما جداً ونزيهاً وعالماً كبيراً ومقتدراً. الحقيقة المحزنة هي أن د. إشفاق أصبح كبش فداء لإزالة الانطباع بأن د. خان قد

أصبح مستهدفاً. شعرت بالأسف حيال د. إشفاق لأنه كان ما يزال لديه الكثير ليقدمه. وفي ٣٠ آذار/ مارس عام ٢٠٠١ أحيل د. خان كرئيس لمختبرات أبحاث خان على التقاعد وكان هذا يعني قطع صلته بقاعدته. ولتخفيف وقع الضربة عينته مستشاراً بدرجة وزير فدرالي. أما من الناحية العملية فلم يعد له دور آخر في برنامجنا التسليحي. وظهرت تعليقات سلبية في وسائل الإعلام ثم هدأت الأمور، وكنت راضياً عن قراري.

عندما غادر خان بدأت منظماتنا العلمية تعمل بهدوء وتعاون متبادل ومتكامل، مما لم يكن ممكناً أبداً أثناء وجوده. فقد كان شخصاً أنانياً وصعب المراس بحيث لم يكن من الممكن أن يكون لاعباً ضمن فريق. فهو لا يريد لأحد أن يتفوق عليه أو أن يسرق الأضواء منه في أية مناسبة أو حول أية مسألة ذات علاقة ببرنامجنا الاستراتيجي. لقد كان بالغ الأنانية ويجيد تسويق نفسه واستغلال الاعلام. كل هذا جعل منه شخصاً يصعب التعامل معه.

وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر مارست الولايات المتحدة ضغطاً كبيراً علينا فيما يتعلق بترسانتنا النووية والصاروخية. فهم من ناحية لم يكونوا في هذا الوقت مطمئنين بشأن سلامتي واستمراري في منصبي. وكانوا قلقين من احتمال بروز حكومة متطرفة تخلفني وتسيطر على ترسانتنا النووية الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى كانوا مرتابين في قدرتنا على حماية موجوداتنا النووية وحراستها ومنع وقوعها في أيدي جماعات أو منظمات متطرفة ومنفلتة. بذلت جهدي لإزالة هذه الشكوك حول المسألتين، وكنت واثقاً من دعم الشعب لي ولقراري بالانضمام إلى التحالف ضد الإرهاب. كما أنني كنت أيضاً واثقاً من كفاية وفاعلية نظام القيادة والسيطرة الذي وضعناه. كنت قلقاً من احتمال كون خان متورطاً في أنشطة غير مشروعة قبل آذار/ مارس ٢٠٠١، ولكني كنت واثقاً بأننا قد ضمنا عدم قدرته على عمل أي شيء آخر، وأنه ما أن يزاح عن موقعه حتى تكون المشكلة قد حُلت. لكني كنت مخطئاً. إذ يبدو أنه بدأ يعمل بحيوية أكثر من خلال فرع شبكته في دبي.

ازدادت مخاوف الولايات المتحدة، وهكذا عمد كل مسؤول أميركي ابتداءً

بالرئيس ونزولاً إلى أدنى المستويات، تحدث إليَّ أو زار الباكستان إلى إثارة مسألة سلامة ترسانتنا النووية. طالبني كولن باول ـ الذي أعتبره ليس فقط صديقاً لي بل شخصاً متوازناً جداً وواضح الأفكار وقديراً ـ بما يطمئنه من هذه الناحية. وكان ردي هو أنني واثق جداً من وضع الباكستان ومن نظام السيطرة والحراسة لدينا. ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة في أثناء الاجتماعات الرسمية وبعد تقاعد خان، بإثارة أسئلة تخص الانتشار النووي من الباكستان في فترة سابقة، ولكنهم كانوا مثلنا لا يملكون دليلاً ملموساً. وواصلنا إنكار أو نفي المزاعم، لأنه لم يكن لدينا دليل ملموس بل مجرد شكوك.

بدأت معلومات هامة ومثيرة للقلق تتكشف تباعاً ابتداءً من عام ٢٠٠٢ وكلها تتصل بأنشطة د. خان، وكانت مخاوف الولايات المتحدة منصبة على كوريا الشمالية. أنكرنا المزاعم مرة تلو الأخرى وبنية صادقة، وأوضحنا بأننا قد تعاونا بعض الشيء مع كوريا الشمالية في تطوير أسلحة تقليدية، وليس في مجال الأسلحة النووية مطلقاً. وكان هذا الكلام صادقاً فيما يتعلق بالحكومة الباكستانية. وفي وقت متأخر من عام ٢٠٠٢، وأثناء المحادثات الرسمية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، كشف الكوريون عن أن لديهم تكنولوجيا أكثر تطوراً (ربما يقصدون تقنية التخصيب) لم تكن الولايات المتحدة تعلم بها.

وفهمت الولايات المتحدة أن ذلك قد يعني تقنية الطرد المركزي الواردة من الباكستان. وبلغت الشكوك ضد الباكستان أوجها مما جعل حكومة الولايات المتحدة تضطر وفقاً لقوانينها إلى فرض عقوبات ضدنا. وكان يمكن لمثل تلك العقوبات أن تكون ضارة جداً لنا. ولحسن الحظ كنت في ذلك الوقت قد طورتُ علاقة طيبة مع الرئيس بوش مبنية على الثقة والمصالح المشتركة. ففرض الرئيس بوش عقوبات على مختبرات أبحاث خان فقط (وهي معهد الدكتور خان). ومع ذلك فإن الضغوط استمرت علينا للتحقق من قيام خان بنقل معلومات نووية محظورة. وحاولنا فعلاً وبطريقة سرية اكتشاف معلومات جديدة لكننا لم نفلح.

ثم حدثت مفاجأة كبيرة أخرى. ففي منتصف عام ٢٠٠٣ وأثناء قيام وكالة

الطاقة النووية الدولية بالتفتيش في إيران ظهرت أدلة على الانتشار النووي عندما اكتشف تلوث نووي بمستويات عالية في المنشآت الإيرانية. وأثار ذلك في الحال شكوكنا باحتمال وجود علاقة بين ذلك وبين خان. وأصبحتُ أنا أكثر ارتياباً به، وأصبحت مقتنعاً أنه لا بد من التمحيص في الأمر حتى وإن تطلب ذلك إجراء تحقيق رسمي.

ثم جاءت واحدة من أكثر اللحظات إحراجاً لي بعد أن التقيت الرئيس بوش في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في مؤتمر القمة الخاص بالأمم المتحدة. أخذني جانباً وسألني إن كنت أستطيع تخصيص بعض الوقت في صباح اليوم التالي للالتقاء بمدير المخابرات المركزية جورج تينيت، وقال: «الأمر خطير جداً وهام جداً بالنسبة لك». فوافقت على طلبه.

وصل تينيت إلى جناح الفندق الذي أُقيم فيه في صباح اليوم التالي. وبعد المجاملات الأولية تناول بعض الأوراق ووضعها أمامي. أدركت في الحال أنها مخططات تفصيلية لبرنامج الطرد المركزي النووي الباكستاني طراز (ب١) وهو ما لم نعد نستخدمه. ولكننا كنا قد استخدمناه في المراحل الأولى لتطوير برنامجنا النووي تحت إشراف خان. وتضمنت الأوراق صوراً منسوخة مع أرقام وتواريخ وتواقيع وغيرها. لم أجد ما أقوله رغم أنني قلما أجد نفسي عاجزاً عن التعبير عن أفكاري. لكنني كنت عاجزاً عن ذلك هذه المرة. أول شيء طرأ لي كان حماية بلادي من الأذى. والشيء الآخر كان غضبي الشديد من د. خان، الذي عرّض الباكستان للخطر. إذ لا مجال للشك بأنه هو الذي كان ينشر تقنيتنا رغم أن تينيت لم يقل ذلك ولم تتضمن الأوراق اسمه. غير أن سلوكه في الماضي لم يترك لي مجالاً للشك بأنه الفاعل. استجمعت رباطة جأشي وقلت لتينيت بأنني أرغب في أخذ الأوراق تلك وأباشر في التحقيق فوافق. ولا بد أن أقول أنه أظهر ثقة كاملة بي، وكانت ثقة الرئيس بوش وفريق إدارته الكامل بي في ذلك الوقت هي قارب النجاة لنا.

وبدأت تبعات تلك الحادثة القذرة تهب في وجه الباكستان مباشرة. وفي وقت لاحق عثر مفتشو وكالة الطاقة النووية الدولية على آثار تلوث في أجهزة

الطرد المركزي في إيران والتي عزاها المسؤولون الإيرانيون إلى الجهة الخارجية التي زودتهم بالأجهزة. أصبحت الباكستان موضوع الإعلام. وكأن كل هذا لم يكن كافياً، ففي أواخر عام ٢٠٠٣ وجد في سفينة تسمي «بي بي جاينا» في عرض البحر المتوسّط مكوّنات حساسة للطرد المركزي مرسلة من ماليزيا إلى ليبيا. وتبيّن أن الأجهزة في ماليزيا كانت مرتبطة بالدكتور خان. وقالت ليبيا بأن الباكستان هي مصدر التقنيات وأجهزة الطرد المركزي. وبدونا أمام العالم وكأننا المصدر الناشر للتكنولوجيا النووية المحظورة إلى بعض أكثر أنظمة العالم خطورة. كان علي أن أتحرك بسرعة وحزم لإيقاف أية أنشطة أخرى ولاكتشف ما الذي حدث.

باشرنا تحقيقاتنا في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٣ وانكشفت مسائل متتالية، إذ تبين أن خان قد باشر أنشطته منذ عام ١٩٨٧ خاصة مع إيران. وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أمر خان بتصنيع ٢٠٠ من أجهزة (ب١) للطرد المركزي والتي كانت الباكستان قد تخلت عن استخدامها منذ منتصف الثمانينات. وجرى نقلها إلى دبي ليتم توزيعها من هناك. وكانت الصورة المستنبطة غير محببة. فقد كان خان يدير شبكة شخصية سرية لنقل التكنولوجيا النووية إلى العالم من قاعدته في دبي.

وكان أحد فروع شبكته في مختبرات أبحاث خان والذي كان يضم ٤-٦ علماء من مجموع الآلاف الذين كانوا يعملون هنالك. وتبين أن معظمهم كانوا مشاركين عن غير قصد وينفذون أوامر خان دون أن يدركوا الغاية الحقيقية أو النتائج المترتبة عليها.

أما الفرع الآخر من شبكته فقد كان في دبي، وقام بأعمال الوساطة والتوزيع وضم عدة أشخاص غامضين وشركات أوروبية مختلفة.

في ضوء التحقيق الشامل الذي أجريناه في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ والمعلومات التي تم جمعها منذ ذلك الوقت (والتي شاركنا بها وكالة الطاقة النووية الدولية بشكل كامل ونزيه وكذلك وكالات المخابرات الدولية)، أستطيع القول وبثقة إنه لم يكن

للجيش الباكستاني أو أية حكومة باكستانية سابقة علاقة أو دور أو معلومات عن أنشطة نشر المعلومات النووية التي مارسها خان. فقد كان ذلك من صنع خان تماماً، وكان هدفه من وراء ذلك الكسب المادي. فقد نسي المصلحة الوطنية والتي سبق وأن فعل الكثير من أجل حمايتها. وعلى النقيض من بعض التقديرات، فإنه ليس تابعاً لأحد، وليس هنالك من دليل يثبت العكس.

إن انكشاف دور خان في نشر المعلومات النووية ربما كان يمثل واحدة من أكبر الأزمات التي واجهتها في حياتي وأكثرها مدعاة للحزن. فالغرب بصورة عامة (والولايات المتحدة بصورة خاصة) كان يطالب برأس خان، ولكنه كان بالنسبة للشعب الباكستاني بطلاً واسماً محبباً ومصدر اعتزاز، أي إنه كان يُعتبر قنبلة الشعب الباكستاني النووية. والحقيقة هي أنه كان عالم معادن ومسؤولاً عن حلقة واحدة فقط في سلسلة التطور النووي. غير أنه تمكن أن يكوّن لنفسه صورة بين ألبرت إينشتاين وروبرت أوبنهايمر.

إن التصورات تكون أحياناً أهم من الحقائق بكثير. كان علي أن أتصرف بسرعة لتبديد المخاوف الدولية مع تجنب استثارة الجماهير الباكستانية المؤيدة لبطلها. ومن المحزن أن أحزاب المعارضة عندنا كانت أكثر اهتماماً بمهاجمتي حول هذه الفضيحة بدلاً من إظهار الوحدة في فترة وطنية عصيبة.

طمأنت العالم بأن نشر المعلومات النووية كان تصرفاً لفرد واحد ولا علاقة للجيش الباكستاني والحكومة الباكستانية بذلك. وكانت هذه هي الحقيقة، وكان بوسعي أن أتحدث بثقة تامة. الأمر الأكثر صعوبة على أية حال كان تجنب محاكمة علنية للدكتور خان. فالناس بالتأكيد سيحتجون على أي ملاحقة قانونية بغض النظر عن الحيثيات. وكنت بحاجة إلى حل يرضي الجميع.

أردت الالتقاء شخصياً بالدكتور خان. وعندما التقينا وواجهته بالدليل انهار واعترف بأنه يشعر بالذنب، وطلب مني عفواً رسمياً. أخبرته بأن اعتذاره يجب أن يكون للشعب الباكستاني إذ عليه أن يطلب منهم السماح مباشرة. وتقرر أن أفضل تصرف له هو الظهور على شاشة التلفاز والاعتذار للشعب لإحراجه

وإلحاق الأذى به أمام العالم بأجمعه. ثم قبلت طلبه بإعفائه من المحاكمة، ولكن مع وضعه تحت الحماية لإجراء المزيد من التحقيق، وكذلك لضمان أمنه الشخصي.

ومنذ ذلك الحين عزلنا خان وألزمناه منزله من أجل سلامته بالدرجة الأولى، وأجرينا تحقيقاً تفصيلياً معه، وعلمنا تفاصيل العديد من أنشطته التي أطلعنا وكالات المخابرات ووكالة الطاقة النووية الدولية عليها بأمانة. وقد ساهمت كثيراً في تفكيك الشبكة على المستوى الدولي وفي داخل الباكستان.

من الواضح أن الدكتور خان كان الشخص الرئيسي في شبكة نشر المعلومات يساعده في ذلك ولمدة عدد من السنوات عدد من الباحثين عن المال في دول أخرى وخاصة في أوروبا ممن يعملون في التصنيع والوساطة والتوزيع لدول مثل إيران وليبيا لمواد ومكونات ذات علاقة بتقنية الطرد المركزي. ووفقاً لما ذكره خان، فإن هؤلاء كانوا من سويسرا وهولندا وبريطانيا وسريلانكا. وكان لبعض هؤلاء الموجودين في دبي وأوروبا في ذات الوقت أنشطة يقومون بها لحسابهم الخاص وبصورة مستقلة عن الآخرين. ومن السخرية بمكان أن الشبكة قد استخدمت عدداً من الهنود الذين اختفوا وأصبحوا أثراً بعد عين. هنالك احتمال كبير أن يكون لبرنامج الهند لتخصيب اليورانيوم علاقة أو جذور في شبكة دبي، وقد يكون نسخة مطابقة لبرنامج الطرد المركزي الباكستاني. وقد ألمح لهذا أيضاً محلل أمريكي بارز في مجال منع انتشار المعلومات النووية.

أثناء تعامل خان مع الليبيين اقترح عليهم أن يشيدوا مشاريع للطرد المركزي بحيث تبدو وكأنها مزارع لتربية الماعز والجمال ومخازن تابعة لها. استطاع إقناعهم بأن مثل هذا التمويه سهل التنفيذ. ومن المثير أن خان كان يعرف حقاً أن لليبيا قاعدة تكنولوجية ضعيفة جداً، إذ تمت الاستعانة بمصادر متنوعة لتوفير مكونات أجهزة الطرد المركزي بينما طلب من الليبيين تطوير الأجهزة الدوَّارة. وفي ظل هذه الترتيبات، وبينما اشترى الليبيون الكثير من المعدات واستفاد أعضاء الشبكة جميعاً من ذلك، فإن الليبيين ما كانوا سينجحون في تشغيل

مشروع للطرد المركزي لأنهم عاجزون عن تصنيع الأجهزة الدوَّارة بأنفسهم. وتقدر قيمة الصفقة مع الليبيين بحدود ١٠٠ مليون دولار. إن تصرفات خان الطائشة يمكن اكتشافها من تصميم السلاح النووي الذي تم اكتشافه في ليبيا والذي كان قد قدمه لهم في حقيبة تسوُّق في إسلام أباد.

نقل الدكتور خان ما يقارب أربعة وعشرين من أجهزة الطرد المركزي من طراز (ب١) وطراز (ب٢) إلى كوريا الشمالية. كما زوّد كوريا الشمالية بمقياس تدفق وبعض الزيوت الخاصة بالطرد المركزي والتدريب على استخدام تقنية الطرد المركزي إضافة الى زيارات الكوريين السرية جداً الى مشاريع الطرد المركزي. كما زود الإيرانيين والليبيين عن طريق دبي بثمانية عشر طناً تقريباً من المواد، بما في ذلك أجهزة الطرد المركزي ومكونات ومخططات أخرى. قمنا بتبادل جميع هذه المعلومات مع الجهات الدولية المختصة.

عندما بدأنا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٣ تحقيقاتنا في أنشطة خان اعترضت أجهزتنا الاستخبارية رسالتين كتبهما خان، حمل الأولى شريك له نصح فيها أصدقاءه في إيران بأن يتجنبوا ذكر اسمه في أية حال من الأحوال لوكالة الطاقة النووية الدولية، ونصحهم أيضاً بأن يذكروا أسماء أشخاص متوفين أثناء التحقيقات، تماماً كما فعل هو في الباكستان. وبسذاجة اقترح على الإيرانيين أن يضعوا اللوم لوجود التلوث المكتشف في إيران على عاتق مفتشي وكالة الطاقة النووية الدولية «الذين ربما قاموا بتلويثها سراً». وأوصى بأن تقوم إيران بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووعد بمزيد من المساعدة بعد أن تهدأ الأمور.

كانت الرسالة الثانية موجهة لابنته التي تقيم في لندن. وإضافة إلى احتواء الرسالة على انتقاد للحكومة لقيامها بالتحقيق بالموضوع، فإنها تضمنت تعليمات تفصيلية تطلب منها الإعلان عن أسرار الباكستان النووية بواسطة بعض الصحفيين البريطانيين.

لمدة سنوات كانت رفاهية حياة خان وقصص ثروته وأملاكه وممارساته

الفاسدة والتسهيلات المالية على حساب الدولة كلها معروفة على نطاق واسع في إسلام أباد على الصعيدين الشعبي والرسمي. وعلى أية حال فقد تغاضت الحكومات عن ذلك من أجل مصلحة أكبر هي العمل الحساس والهام الذي كان يقوم به. وحين يعود المرء بتفكيره إلى الوراء ويراجع ما حصل يتضح بأن ذلك كان خطأ كبيراً.

الفصل الثامن والعشرون

الدبلوماسية الدولية

قبل ٩/١١ كان اهتمامي منصباً على الوحدة الداخلية والتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي. غير أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر غيرت العالم بحيث أصبح عنيفاً جداً. إذ أصبحت القنابل الانتحارية ممارسة شائعة. لم أحبذ غزو العراق قط لأنني خشيت من أن يزيد ذلك من التطرف. وهذا ما حصل بالتأكيد. لم يعد العالم مكاناً أكثر أمناً بفضل الحرب على العراق بل أصبح العالم أكثر خطورة بكثير. ومع حديث بعض الغربيين عن إمكانية «صدام الحضارات» هل من الغريب أن يخشى بعض المسلمين عصراً جديداً من الحروب الصليبية؟ لقد أعطيت اهتماماً كبيراً لحالة العنف الحالية في الباكستان وحالة عدم الاستقرار في منطقتنا والعالم الإسلامي وأرجاء العالم. ولسوء الحظ فإن معظم العنف منصب على المسلمين. هذه الأفكار تسبب لي قلقاً بالغاً.

إن فكرة «الاعتدال المستنير» طرأت لي في إحدى الليالي وأنا أفكر في مكتبي عندما كنت مستغرقاً في التأمل بهذه الأمور. لكي نوقف العنف نحتاج إلى حل دولي. فالهيجان في العالم الإسلامي ينبع في الأساس من نزاعات سياسية طال بها الزمن دون حل، مما خلق شعوراً بالظلم والاغتراب والحرمان والعجز واليأس بين صفوف الجماهير. ومما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الدول الإسلامية تعاني من أسوأ الأحوال الاجتماعية في العالم. فالحرمان السياسي، ـ جنباً إلى جنب مع الفقر والأمية ـ خلق مزيجاً متفجراً من التطرف والإرهاب. ينبغي أن تعمل المجتمعات الإسلامية على التخلص من الإرهاب والتطرف إذا ما أفلت

بالخلاص من هذه الظروف. ولكن في الوقت نفسه لا بد من الاهتمام بمطالب المجتمعات الإسلامية للتوصل إلى حلول عادلة لبعض النزاعات السياسية.

إن الاعتدال المستنير هو استراتيجية يجب أن يتوافر لها طرفان يعملان معاً، وأنا أعتقد مخلصاً بأنها استراتيجية رابحة للجميع. فأحد طرفي الكماشة هو مسؤولية العالم الإسلامي في رفض الإرهاب والتطرف من أجل التركيز الكامل على التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. أما طرف الكماشة الثاني فهو مسؤولية الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، بأن يبذلوا كل جهد ممكن لإيجاد حل عادل لجميع النزاعات السياسية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية. فالتعامل العادل مع المجتمعات الإسلامية ينبغي أن يسود وأن يطبق بجهد ومتابعة. والنزاع الفلسطيني هو لب المشاكل. ومشكلة كشمير ـ التي لها تبعات خطر نووي ـ يجب معالجتها بحل عاجل إذا ما أريد للسلام الدائم أن يسود جنوب آسيا.

لقد بذلت قصارى جهدي من أجل تعزيز هذه الفكرة في أرجاء العالم. ورغم الاستجابة الإيجابية من العديد من الناس، فإن التقدم الحقيقي في هذا المضمار ما زال بطيئاً. وتستمر جهودي الدبلوماسية على جبهتين: فأنا من ناحية أحثّ القوى الكبرى على ممارسة أكبر ضغط ممكن من أجل حل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والنزاع حول كشمير، وأعتقد أن المسألتين مهيأتان لحل دائم. ومن جهة ثانية فإني أحاول دفع العالم الإسلامي إلى الأمام لبذل أقصى جهد ممكن بهذا الاتجاه حتى وقبل أن تبادر الولايات المتحدة والغرب بالتحرك نحو هذه الأهداف بصورة ملموسة. فإذا ما اتفقنا جميعاً ـ أي الحكومات الغربية والإسلامية ـ فإن حركتنا ستكون متناسقة ومتعاضدة بدلاً من التنافر غير المثمر أو التباين في توقيت الخطوات المتخذة وسرعتها.

وأنا مسرور جداً وفخور بقبول وتبني مقترحاتي بشأن الاعتدال المستنير في مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد عام ٢٠٠٤ في ماليزيا. إذ رفض المؤتمر الارهاب والتطرف كما تم تبني اقتراحي حول ضرورة إعادة بناء منظمة المؤتمر الإسلامي لجعلها بناءة وحيوية بما يكفي لمعالجة مشاكلنا الاجتماعية ـ الاقتصادية

المشتركة. وفقاً لذلك عملت مجموعة من تسعة أكفياء تم ترشيحهم من تسعة دول أعضاء لإعادة تنظيم منظمة المؤتمر الإسلامي. وإضافة إلى ذلك وفي القمة الخاصة التي عقدت في الكعبة الشريفة بمدينة مكة المكرمة في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٥ تم تكليف هذا الفريق بإعادة النظر في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي. وهكذا فإن الطرف الثاني يحقق تقدماً ملموساً وإن كان بطيئاً، غير أن بطء تحرك الطرف الأول هو ما يقلقني لأن لحظة حل النزاعات قد آنت، وإذا لم تتشبث كافة الأطراف بهذه الفرصة الآن فسوف يفوتنا القطار وتضيع بذلك فرصة عظيمة لتحقيق السلام والوئام في العالم. ولن يغفر الله ولا التاريخ لنا إضاعة الفرصة.

لا يدرك بعض الدكتاتوريين جوهر فكرة الاعتدال المستنير، ويستشهدون بها بطريقة خاطئة وينتقدونها على أنها تفسير خاطىء للفكر الإسلامي. لكنها بالتأكيد ليست كذلك. فأنا لا أدعي أنني مفكر إسلامي؛ غير أني مسلم وأفهم جوهر وروح الإسلام حتى وإن لم أكن مطلعاً على كافة تفاصيله (لكن من هو الشخص المطلع؟). وعلى أية حال فإن فكرة الاعتدال المستنير لا علاقة لها بالإسلام وتعاليمه. بل لها علاقة بالمسلمين وإنقاذهم.

إن السلام في جنوب آسيا جوهري لتحقيق السلام العالمي وخاصة بالنسبة للعالم الإسلامي. لقد قمت بما يمكن وصفه فعلاً بالخطى الجريئة نحو التقارب مع الهند. فالنزاع الهندي الباكستاني يعيق التعاون الاجتماعي ـ الاقتصادي وكذلك التنمية في جنوب آسيا. وكما علق أحدهم بتعبير دقيق: «عندما يتشاجر فيلان فإن العشب يسحق تحت الأقدام». لقد فكرت بعمق حول علاقتنا العدائية طوال نصف قرن أو أكثر: حروبنا في سياتشن وكارجيل والنضال من أجل الحرية في منطقة كشمير التي تحتلها الهند. وكانت محصلة جميع هذه الأعمال العسكرية إجبار الطرفين على العودة إلى مائدة المفاوضات. ولكن من الآن وصاعداً لن تستطيع الأعمال العسكرية تحقيق شيء آخر. إذ لا يُوجد حل عسكري لمشاكلنا. فالطريق إلى الأمام يمر عبر الدبلوماسية. وأعتقد بأن الهند أيضاً قد أدركت بأنها لم تنجح باستخدام القوة العسكرية بإرغام الباكستان على

شيء. وفي مرحلة لم تتجاوز عام ٢٠٠١، أيقنت بأن الوقت قد حان لطي صفحة الماضي.

ووجدت أول فرصة لكسر الجليد عندما تعرضت الهند لزلزال في منطقة كجارات في وقت مبكر من عام ٢٠٠١. هاتفت رئيس الوزراء فاجبايي للتعبير عن تعاطفي وأرسلت الباكستان مواد إغاثة تشمل بعض الأدوية، فأذاب هذا السلوك الجليد، وجاءتني دعوة لزيارة الهند. ذهبت لزيارة دلهي في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠١. ولاحظت مشاعر البهجة في الهند إذ حيثما ذهبت أنا وصهبا كنا نقابل بالمشاعر الودية الدافئة سواء من العاملين في الفنادق الذين نصادفهم أو المسؤولين الذين نلتقيهم أو الهنود العاديين، وكذلك عدد من العائلات التي تسكن في منزل أجدادي «نهار والي هافلي». كانت ثمة أجواء واضحة من الترقب وكنا نبادلهم نفس المشاعر الدافئة. فلقد توجهت إلى الهند بعقل متفتح وروح متفائلة ومتصالحة.

وبعد أن انتهت كافة البروتوكولات والمجاملات الخاصة بزيارتنا في دلهي يوم ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠١، التقى بي رئيس الوزراء الهندي فاجبايي في اليوم التالي في المدينة التاريخية أكرا، وهي موقع تاج محل، نصب الحب الشهير وإحدى عجائب الدنيا، بجماله الأثيري وتناسقه الرائع. باشرنا حوارنا الرسمي صباح يوم ١٦ تموز ٢٠٠١. وكان ما تلى ذلك مشجِّعاً تماماً غير أنه انتهى بصورة مخيبة للآمال. أثناء جلستين مطولتين قبل الغذاء وبعده، وبعد أن اجتمعنا على انفراد ثم انضم إلينا وزيرا خارجية بلدينا كتبنا مسودة إعلان مشترك. تضمن الإعلان إدانة الإرهاب واعترافاً بأن النزاع بشأن كشمير بحاجة إلى حل من أجل تحسين العلاقات الثنائية. كانت المسودة على ما أظن مكتوبة بصورة جيدة ومتوازنة ومقبولة لكلا الطرفين. وتم تحديد موعد حفل التوقيع بعد الظهر في فندق جي بي بالاس حيث كان رئيس الوزراء فاجبايي يقيم وحيث أجرينا حوارنا، واكتملت الاستعدادات في الفندق بما في ذلك إعداد المنضدة والكرسيين اللذين سنجلس عليهما في حفل التوقيع، وكان العاملون في الفندق والمندوبون جميعاً مبتهجين جداً.

استأذنت رئيس الوزراء بالعودة إلى فندق آمار فيلاس حيث كنا نقيم لكي أرتدي الزي الشعبي الباكستاني المكون من سروال وقميص. قررت أن أقوم بعد حفل التوقيع بزيارة مثوى إمام صوفي كبير في أجمر شريف. وجدت طاقم فندق آمار فيلاس سعداء ومبتهجين أيضاً وكنا نقترب من ذروة زيارتنا. لكن بدلاً من ذلك حدث العكس تماماً عندما أخبرني بعد أقل من ساعة تقريباً وزير خارجيتي وسكرتيري للشؤون الخارجية بأن الجانب الهندي قد تراجع عن الاتفاقية. لم أستطع تصديق ما سمعت. فسألت: كيف يمكن أن يحصل هذا؟ لماذا؟ وكانت الإجابة: «أن مجلس الوزراء قد رفضها يا سيدي». فسألت: «أي مجلس وزراء؟ لا يوجد مجلس وزراء في أكرا». شعرت بغضب شديد وانتابتني رغبة بأن أغادر إلى إسلام أباد في الحال. غير أن مرافقي الدبلوماسيين هدّآ من روعي وطالبا بمزيد من الوقت لإعادة الصياغة. فوافقت وألغيت على مضض زيارتي المقررة مساء إلى أجمار شريف.

استغرقت عملية إعادة الصياغة قرابة ثلاث ساعات أخرى من التدقيق المركز للكلمات والجمل. ثم قدموا لي المسودة الجديدة التي وافقت عليها. واعتقدت بأنها كانت ما تزال تعبّر عن جوهر ما أردناه فيما عدا تغيير الكلمات. وعادوا إلى الفندق الآخر لإعداد النسخ النهائية من مسودة الاتفاق. وطمأنت زوجتي قائلا: إن إعلان أكرا سيكون في عناوين الصحف صباح اليوم التالي.

غير أن هذا أيضاً لم يحدث. فبينما كنت على وشك التوجه إلى حفل التوقيع تم اعلامي بأن الجانب الهندي قد تراجع مرة أخرى. كان هذا أمراً لا يصدق: قررت المغادرة فوراً غير أن وزير خارجيتي أقنعني هذه المرة بأن أتصل برئيس الوزراء فاج بايي قبل المغادرة فوافقت على مضض على أداء هذا البروتوكول الدبلوماسي. وفي الوقت نفسه أخبرت الإعلام بأني سأعقد مؤتمراً صحفياً في الفندق. فاكتشفت فيما بعد أن ذلك لم يسمح به. إذ لم يسمح لأي إعلامي دخول فندق فاج بايي أو الفندق الذي أقيم فيه. هذه إذن هي حال حرية التعبير في «أكبر ديموقراطية في العالم»؟

التقيت برئيس الوزراء فاج بايي في الساعة الحادية عشرة من تلك الليلة،

وأنا في حالة استياء شديدة. أخبرته بصراحة أن هنالك من هو فوقنا نحن الاثنين يمارس السلطة علينا. وقلت له أيضاً إن إهانة قد لحقت بنا نحن الاثنين. أما هو فقد جلس صامتاً. ثم غادرت على عجل بعد أن شكرته بجفاء. كانت ثمة فرصة ذهبية للرجل أن يغتنمها، وكان من الممكن أن يغتنمها فيساهم في صنع التاريخ. لكن فاج بايي أخفق بانتهاز تلك الفرصة وفوت على نفسه لحظة تاريخية. وبينما كنا نغادر أنا وزوجتي الفندق لاحظنا بوضوح القلق والفزع على وجوه طاقم الفندق. وعندما استدارت سيارتنا خارج الفندق دهشت حين رأيت مئات الإعلاميين وقد اصطفوا على جانبي الطريق حيث أوقفهم رجال الشرطة الذين كانوا يمسكون بالهراوات. مررنا عبر ذلك الحشد لمسافة ٢٠٠ ياردة تقريبا (١٨٠متراً) بينما راحت عدسات المصورين تلتقط صوري محاولة التقاط حالتي النفسية التي كانت أبعد ما تكون عن الطبيعية. وأنهى ذلك المشهد المحزن المضحك محاولتنا الأولى باتجاه تطبيع العلاقات.

مررنا بفترة شديدة التوتر طوال عام ٢٠٠٢، عندما احتشد الجنود الهنود على حدودنا في أثناء مجابهة مباشرة ودقيقة. فقمنا بتحريك جميع قواتنا إلى الخطوط الأمامية. واستمرت المجابهة عشرة شهور. ثم تراجع الهنود ووافقوا بطريقة مهينة على انسحاب متبادل لجميع القوات.

ثم قمت بمناورة دبلوماسية أخرى في مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كاتماندو في نيبال، وذلك في شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢. كان جميع قادة الإقليم جالسين خلف منضدة طويلة فوق منصة مرتفعة ليأخذوا دورهم في إلقاء الكلمات. وعندما انتهيت من إلقاء كلمتي توجهت إلى مقدمة المائدة مواجهاً رئيس الوزراء فاج بايي مباشرة ومددت يدي لأصافحه. ولم يكن أمامه خيار إلا أن ينهض ويصافحني. وساد جو من الرهبة بل ربما الإعجاب في أرجاء الصالة الممتلئة بالموظفين. ذلك أن رئيس وزراء أكبر ديموقراطية في العالم تعرض لموقف فرض عليه فرضاً. غير أن هدفي لم يكن فرض موقف عليه بل كان كسر الجمود وتجاوز المأزق الذي حدث في أكرا. سررت لأن تلك المصافحة حققت غايتها. إذ قرر رئيس الوزراء الهندي فاج بايي زيارة

الباكستان لحضور قمة رابطة آسيا في شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤. كان لقاؤنا مبعث سعادة لنا فقد توصلنا هذه المرة إلى اتفاقية مشتركة مكتوبة أصبحت تعرف الآن بإعلان إسلام أباد. وقررنا أيضاً تحريك عملية السلام قُدماً بأسلوب حوار متعدد المواضيع يتناول النزاع حول منطقة جامو وكشمير. مرة أخرى لم يتحقق هذا. فقبل أن يحرز الحوار أي تقدم جرت انتخابات مبكرة في الهند. خسر حزب رئيس الوزراء فاج بايي الانتخابات (وهو حزب بهارتيا جاناتا) وتم تشكيل حكومة ائتلاف جديدة من حزب المؤتمر الذي تترأسه سونيا غاندي، ولكن ليس برئاستها، بل تم إسناد منصب رئيس الوزراء إلى مانموهان سنغ. غير ذلك السيناريو الكامل للسلام. وتمنيت لو أننا لم نخسر تلك الفرصة بعد سنة مرت على حادثة أكرا.

أجريت عملية جس نبض دبلوماسية بمكالمات هاتفية لتهنئة رئيس الوزراء الجديد وسونيا غاندي. وشعرت بأن رد فعلهم كان إيجابياً جداً. كما وجدت من المناسب الاتصال بالسيد فاج بايي لأحثه على مواصلة دعم عملية السلام التي كنا قد بدأناها حتى وإن كان ذلك من موقع المعارضة، فوعدني بأن يفعل ذلك.

كان أول لقاء لي برئيس الوزراء مانموهان سنغ في أثناء قمة الأمم المتحدة في نيويورك حين زارني في الفندق يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وكانت زيارة سارة جداً إذ وجدت رئيس الوزراء الجديد رجلاً إيجابياً وصادقاً، وراغباً في فض النزاعات مع الباكستان وإقامة علاقات جيدة معنا. وبالفعل فقد عكس بياننا المشترك في أعقاب اللقاء رغبة مشتركة للمضي بعملية السلام قدماً.

وجرى لقاء ثان بيني وبين السيد مانموهان سنغ عندما كان فريق الكريكيت الباكستاني يقوم بجولة في الهند فدعاني لمشاهدة إحدى المباريات، فقبلت الدعوة وذهبت الى دلهي يوم ١٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٥. كانت أجمار شريف في طريق رحلتي فزرت ذلك المقام، وهي الزيارة التي فاتتني بعد قمة أكرا. واعتقدت أن هذه بداية تبشر بالخير.

بدأ يوم ١٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٥ بمباراة الكريكيت. ولسوء حظ المضيفين

فقد كانت نتائج المباراة محرجة للهند لأن أحد لاعبي الباكستان وهو النجم الرياضي شهيد أفريدي كان يصد كل الضربات التي يوجهها الهنود اليه. وكانت العديد من الكرات التي يردها تتجه إلى حيث كنا نجلس في مقصورة المسؤولين. وكأي محب لرياضة الكريكيت كنت أرغب في القفز من مكاني والهتاف والتصفيق ولكن كان علي أن أكبح حماسي احتراماً للمضيفين. وقبل انتهاء المباراة غادرنا من أجل الشروع في المحادثات. (ومن نافلة القول أنني كنت على أحر من الجمر للعودة لإكمال مشاهدة المباراة المثيرة).

أثناء محادثاتنا الثنائية اقترحت على رئيس الوزراء بأن نعود لمشاهدة الساعة الأخيرة من المباراة وكذلك لتوزيع الجوائز، فاقتنع بذلك رغم قلقه من الناحية الأمنية. ولكن مع استمرار المحادثات كان طاقمي يزودني بالأخبار عن انهيار الفريق الهندي عندما حان دوره في توجيه الضربات. وخرج الفريق الهندي من المباراة قبل نهايتها بفترة طويلة. وبينما كنت أحاول منع مظاهر الفرح العميقة على وجهي أخبرت مانموهان سنغ بأن ضربات الفريق الهندي قد ضاعت ولا جدوى من العودة إلى المباراة. قد يسخر البعض من هذا، غير أن ذلك يعني أنهم بالتأكيد لا يفهمون لعبة الكريكيت أو أهمية المنافسة بين الباكستان والهند.

مع ذلك فقد كان حوارنا الثنائي مثمراً جداً إذ ناقشنا مشكلة كشمير بعمق. واتفقنا بأنه يتوجب علينا إنهاء النزاع وإيجاد حل بالخروج عن القالب التقليدي. وقال رئيس الوزراء بأنه لا يستطيع الموافقة على أي إعادة لرسم الحدود بينما قلت إنني لا أستطيع الموافقة على خط السيطرة الحالي كحدود دائمة. وكان علينا التفكير بحل مرضي للطرفين ولشعب كشمير بشكل خاص. وانتهى ذلك الاجتماع بإعلان مشترك إيجابي جداً قرأه رئيس الوزراء الهندي على جمع من الإعلاميين وقررنا المضي بعملية السلام إلى الأمام بكل إخلاص.

دعاني رئيس الوزراء الغداء يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. بدأ اللقاء بشيء من البرود لأن الهنود كانوا مستائين جداً من فحوى خطابي في الجمعية العامة. أما أنا فقد اعتقدت بأنهم أكثر حساسية مما ينبغي. واحتدم الحوار بعض الشيء ربما بسبب نبرتي

العسكرية، غير أن وزيرَيْ خارجية البلدين سرعان ما خفَّفا من التوتر. وقدم الغداء بعد حوالي ثلاث ساعات من المناقشات التي جرت في جو كان ما يزال متوتراً. غير أن الوضع تحسن بعد الغداء على أية حال. واستطعنا إصدار إعلان مشترك بأسلوب لبق. وكانت وسائل الإعلام أول من التقط المزاج المتوتر لدى الجانبين واستنتجت بأن اللقاء لم يكن سهلاً. ومع ذلك دعوت مانموهان سنغ لزيارة الباكستان، فقبل الدعوة برحابة صدر. وبينما أكتب هذه الصفحات في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ ما نزال ننتظر زيارته. قام فريق الكريكيت الهندي بجولة في الباكستان في مطلع ٢٠٠٦ فكان ذلك فرصة لرئيس الوزراء الهندي، غير أنه لم ينتهزها ربما لأن المسؤولين الهنود شعروا بأن محادثاتنا هي على درجة من الجدية بحيث لا يمكن مزجها بنشاط ثانوي كمباريات الكريكيت. وجاءت نتائج الدورة بفوز الهند في أربع مباريات من خمس. ولو أن رئيس الوزراء سنغ حضر إحداها التي فازت فيها الهند لكنا سنتعادل!

إن مثل هذه الدبلوماسية الصعبة مع الهند قد أثمرت. فقد تحسنت علاقاتنا الثنائية أكثر من أي وقت مضى. ولقد قلت مراراً إن زمن إدارة الصراعات قد ولّى، وإن زمن إدارة الحلول قد حان، وبشكل ضروري، لأن مثل هذه اللحظات لا تتكرر دائماً ولا تدوم طويلاً. إننا نمضي على مسارين متوازيين: الأول هو إجراءات تعزيز الثقة بالنفس، والمسار الثاني هو حل الصراع. كان أفضل خيار لنا هو السير في كلا الطريقين بصورة متزامنة، غير أن الهنود كما يبدو يفضلون الإسراع في مسار تعزيز الثقة المتبادلة والسير ببطء في الطريق الآخر، أي حل الصراع.

ويبدو أن الدلالات الأولى على الصدق والمرونة التي لمستها في شخص مانموهان سنغ قد بدأت تتلاشى. فأنا أعتقد بأن المؤسسة الهندية ـ أي البيروقراطيين والدبلوماسيين ووكالات المخابرات وربما الجيش أيضاً ـ قد تمكنت منه. أعتقد بأنه يجب على القائد أن ينأى بنفسه عن المواقف المبتذلة والجامدة، وذلك باتخاذ موقف حازم، وأن عليه أن يسيطر على المؤسسة

الحاكمة، بدلاً من أن يسمح لها بأن تملي عليه المواقف. وما أزال أنتظر من مانموهان سنغ حلاً يخرج عن إطار البيروقراطية التقليدية.

وفي هذه الأثناء، أعددت أفكاراً جديدة عديدة بانتظار الردود أو أية آراء أخرى من الطرف الهندي لحل النزاع حول كشمير، الذي أعتقد أنه إذا لم نتوصل إلى تسوية له لن يتحقق سلام دائم في المنطقة.

لقد أمضيت ساعات كثيرة أتأمل بجدية تامة في الوصول إلى حل ممكن خارج إطار التفكير البيروقراطي التقليدي. والفكرة التي وجدتها مناسبة للباكستان والهند وشعب كشمير تقضي بتراجع جزئي من كافة الأطراف. تتضمن الفكرة أربعة عناصر يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ أولاً، نحدد المناطق الجغرافية لكشمير التي تحتاج إلى حل. ففي الوقت الحاضر ينقسم الشطر الباكستاني إلى منطقتين هما: الأجزاء الشمالية وآزاد كشمير. أما الشطر الهندي فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: جامو وسريناغار ولاداخ. والسؤال هو: هل جميع هذه المناطق مطروحة على مائدة الحوار؟ أم هل هنالك اعتبارات عرقية وسياسية واستراتيجية تملي بعض الأخذ والعطاء؟

٢ ـ ثانياً، ضرورة إبعاد الحشود العسكرية عن هذه المناطق المعرّفة والمحدّدة وإنهاء كافة المظاهر المتطرفة (المسلحة) للصراع من أجل التحرر. سيمنح هذا الإجراء جواً من الراحة للكشميريين الذين ضاقوا ذرعاً بالقتال والقتل من الجانبين.

٣ ـ ثالثاً، توفير الحكم الذاتي في هذه المنطقة أو المناطق المحددة وإعطاء شعب كشمير فرصة إدارة شؤونه دون أن يكون له صفة الدولة أو الاستقلال.

٤ ـ رابعاً، (وهي المسألة الأكثر أهمية)، إيجاد آلية إدارية مشتركة تضم أعضاء من الباكستان والهند والكشميريين للإشراف على الحكم الذاتي، والتعامل مع الذين ينتسبون إلى جميع

المناطق المعرّفة والذين لا يشملهم الحكم الذاتي. تمثل هذه الفكرة وجهة نظر شخصية تماماً وهي بحاجة إلى تطوير. كما أنه ثمة حاجة إلى أن تقوم كافة الأطراف ذات العلاقة بعرضها على جماهيرها من أجل القبول بها.

والآن سأتناول بكلمات قليلة موضوع أفغانستان وهي جارة أخرى لنا ومصدراً آخر للتوتر في المنطقة والعالم .فأفغانستان المعزولة بحواجز طبيعية تعتمد على الباكستان كنافذة لها على العالم. كما أن جمهوريات آسيا الوسطى تتطلع إلى علاقات تجارية مع العالم. وهذه المنطقة كلها ستفيد إذا ما تحقق الاستقرار في أفغانستان، وأصبح من الممكن ازدهار تجارة الترانزيت عبر أراضيها. وستكون الباكستان مستفيداً رئيسياً لأن جميع الأنشطة التجارية من أفغانستان وإليها وعبرها إلى جمهوريات آسيا الوسطى تمر عبر منافذ الباكستان ومعابرها التجارية وطرقها وسككها الحديدية وموانئها.

إني على قناعة تامة بأن دولة أفغانستان مسالمة ومستقلة وموحدة هي حقاً من مصلحة الباكستان ومنطقتنا والعالم بأكمله. لهذا فإننا وبكل صدق ندعم عملية بون (Bonn) ونؤيد الإعمار الشامل في أفغانستان، ونساند الرئيس حامد كارازاي وسياساته من أجل السلام والديموقراطية في بلده الذي مزقته الحرب، كما أنه علينا أن نخوض معركتنا المشتركة ضد الإرهاب والتطرف بحزم وتنسيق وتعاون تام.

كانت الباكستان تاريخياً وبصورة مستمرة مناصرة للعرب والقضية الفلسطينية. وكان موقفنا من إسرائيل موقف المواجهة، إذ كان التعامل مع اليهود والدولة اليهودية من المحرمات. بل لقد كنا أكثر تشدداً من أصحاب القضية فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي إذا ما أخذنا في الاعتبار أننا لسنا عرباً وأن عدداً آخر من الدول الإسلامية ومنها بعض الدول العربية، اعترفت بإسرائيل، على الأقل إلى درجة ما.

لطالما تساءلت ما الذي سنحققه من اتباع تلك السياسة. فمن الحقائق

المعروفة أن لإسرائيل، إضافة الى كونها الحليفة الأقوى للولايات المتحدة، تكتلاً يهودياً فاعلاً في الولايات المتحدة قادراً على التأثير السلبي على مصالح الباكستان. إضافة الى ذلك فإننا إذا ما أردنا أو نوينا دعم وتعزيز الحقوق الفلسطينية فإنني أعتقد بأننا سنكون أكثر نفعاً إذا ساهمنا في الحوار بدلاً من البقاء على الهامش. إن التغييرات التي طرأت على الحقائق السياسية في الشرق الأوسط والعالم بعد انتهاء الحرب الباردة وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أوحت لي بأنه قد آن الأوان لمراجعة سياستنا إزاء إسرائيل. لكنني أدركت حساسية الموضوع على الصعيد الداخلي وفي العالم العربي، لذا فعلينا أن نتحرك بحذر.

قمت باختبار الساحة الداخلية وذلك بتصريح طرحته بعناية يتضمن القول بأنه إذا ما خطت إسرائيل خطوات إلى الأمام على طريق تأسيس دولة فلسطينية لها مقومات البقاء ـ دولة يقبل بها الفلسطينيون ـ فعندها ستعيد الباكستان النظر بموقفها الدبلوماسي من إسرائيل. وكما توقعت جاءت ردة الفعل من الإعلام والمثقفين إيجابية جداً بينما أبدى العامة عدم مبالاة كاملة. اتصل بي عدد من ممثلي اليهود الأمريكيين بقيادة جاك روسن رئيس التجمع اليهودي الأمريكي، ودعاني لإلقاء كلمة في التجمع اليهودي في نيويورك.

وجاءت موافقتي سريعة. وفي الوقت نفسه لاحظنا تغيُّراً ملموساً في سلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون إزاء النزاع الفلسطيني. إذ بدأ بإزالة المستوطنات اليهودية بالقوة من غزة. وعندما شاهدت ذلك على شاشة التلفاز شعرت في الحال بوجود فرصة سانحة، وأن بوسع وزير خارجية الباكستان ووزير خارجية إسرائيل الاجتماع علناً. واعتبرنا تركيا أنسب مكان لعقد مثل ذلك الاجتماع، وأن بالإمكان الاستفادة من وساطة رئيس الوزراء التركي لترتيب ذلك. لم يستغرق إجراء تلك الترتيبات أكثر من يوم واحد. وكانت رغبة إسرائيل في الاستجابة جلية جداً. وعبرت عن امتناني لصديقي رئيس وزراء الدولة المضيفة الشقيقة تركيا.

تم عقد الاجتماع التمهيدي الأول لوزيري خارجية الباكستان وإسرائيل في ١

أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ في مدينة اسطنبول، وكان اجتماعاً إيجابياً. وقد أعقبه إلقاء كلمتي في التجمع اليهودي يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ساد التوتر والتحفز القاعة ولكن استقبالي كان حاراً جداً، إذ حضر اللقاء جميع الشخصيات اليهودية البارزة والتقيتهم جميعاً قبل الحفل الرسمي. لقد كانت مبادرة كبيرة: رئيس باكستاني يختلط بالتجمع اليهودي ثم يخاطبهم. بدأ الحفل بالطقس اليهودي الخاص بكسر الخبز. وكال جاك روسن لي المديح في كلمته الافتتاحية. ثم قرأ عضو الكونغرس توم لانتوس كلمته ثم أهداني نسخة في إطار من سجل الكونغرس الخاص بمجلس النواب بعنوان: «تقديراً للرئيس برويز مشرف رئيس الباكستان». كانت كلمتي عاطفية وأعتقد أنها حققت تأثيرها المطلوب. لقد فتحت آفاقاً جديدة وكانت ردود الأفعال الداخلية جميعها إيجابية كما أن ردود الفعل الدولية كانت تعبر عن ابتهاج عظيم.

وبعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية في ميثاقها بحق إسرائيل في الوجود فإن الباكستان تعترف بإسرائيل كدولة يهودية كأمر واقع، لكنها في الوقت نفسه تلتزم بدعم دولة فلسطينية يقبل بها الشعب الفلسطيني. أعتقد أن بوسعنا الآن أن نلعب دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً في التوصل لحل النزاع الفلسطيني، وإقامة دولة للفلسطينين الذين طالت معاناتهم.

في محاولاتنا لتحقيق السلام في العالم وداخل الأمة الاسلامية وفي منطقتنا اتبعت سياسة التعايش السلمي مع الجميع. وأنا أؤمن بتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول التي نشترك معها بمصالح دون التأثر بعلاقاتها مع الدول الأخرى. حاولت بشكل خاص تجنب سياسة الباكستان المبنية على علاقات الهند مع الدول الأخرى .فالصين تبقى صديقتنا المخلصة القديمة بغض النظر عن علاقاتها الاقتصادية المتطورة مع الهند. إننا نحاول في الوقت نفسه تطوير علاقات قوية وطويلة الأمد مع الولايات المتحدة بعيداً عن تأثيرات دفء العلاقة بين الهند والولايات المتحدة.

وفي منطقة الخليج، إضافة الى الحفاظ على علاقات ودية مع جميع

الدول، فإن الباكستان كانت دائماً صديقاً مقرباً إلى العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ما زالت العلاقات الخاصة مستمرة وقد عملت على تعزيزها باتصالاتي الشخصية مع قادة هاتين الدولتين.

وإيران جارة مهمة لنا. كانت جهودنا على الدوام تبذل لإقامة علاقات ودية وحميمة معها. ولكن في الواقع تتحرك هذه العلاقات على خط يُراوح صعوداً ونزولاً. فالمواجهة النووية بين الولايات المتحدة وإيران وعلاقاتنا مع الهند ومواقفنا من أفغانستان تخلق تعقيدات في علاقاتنا الثنائية. من الواضح أنه يجب علينا أن ندرك حساسيات كلا الطرفين لكي نحافظ على الصداقة المتينة التي تفرضها جغرافيتنا وتاريخنا.

ستتحكم في القرن الحادي والعشرين العوامل الاقتصادية الجغرافية أكثر من العوامل الاستراتيجية الجغرافية أو السياسية الجغرافية. فالعلاقات بين الدول تستند إلى الروابط الاقتصادية كالتعامل التجاري والمشاريع المشتركة والاستثمار. وعلى بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج تعزيز التجارة وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الباكستانية، وكذلك بمجالات الاستثمار في الباكستان. هذان المجالان كانا مهملين في الماضي.

لا بد من إحداث تغيير نمطي في سلوك دبلوماسيينا بحيث يستطيعون التعامل مع توجهاتنا الجديدة. لا بد لسفرائنا من العمل والتنسيق مع وزارات الخارجية في البلاد التي يمثلوننا بها إضافة إلى وزارات التجارة والصناعة والاستثمار ومكتب تطوير الصادرات، إذ لا يمكن تحقيق النتائج المرجوة بدون جهود منسقة.

لقد باشرنا بهذه الجهود بهمة واندفاع في عام ٢٠٠١ وقمنا بتعيين مستشارين تجاريين أكفياء ضمن بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج، وأوضحت للسفراء بأن تقييم أدائهم سيكون مبنياً على مدى نجاحهم في تنشيط الحركة التجارية. قررنا أيضاً تنويع أسواقنا بدلاً من التركيز على الولايات المتحدة وأوروبا لتشمل أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا، وكذلك ضمن منطقتنا في

جنوب آسيا. كما جندنا جميع الجهود الدبلوماسية للدخول في اتفاقيات تجارية تفضيلية واتفاقيات التجارة الحرة. وبالتعاون مع صديقتنا المفضلة القديمة الصين، حققنا برنامجاً تجارياً مثمراً من أجل إعطاء التجارة زخماً جديداً. وبذلك ارتفعت صادراتنا بفضله إلى ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦، أي بزيادة بلغت ١٢٥٪ في فترة خمس سنوات.

توقعت من سفرائنا العمل على تسويق الباكستان كمركز للاستثمارات الأجنبية، وبالفعل بدأوا بنشاطهم. وهكذا فحيثما أذهب تكون لدي مهمتان: تعزيز أواصر العلاقات السياسية، والتفاعل مع قطاع رجال الأعمال لجذبهم إلى الباكستان. واعتدت أيضاً على اصطحاب وفد الباكستاني تجاري رفيع المستوى في رحلاتي. بفضل هذه الإجراءات بدأت الاستثمارات تتدفق على الباكستان.

الفصل التاسع والعشرون

القطاع الاجتماعي

في عام ١٩٩٩ عانيت من حيرة زادتها موارد الباكستان المادية الشحيحة واقتصادها الضعيف جداً: وكان السؤال الذي يراودني هو: هل يجب أن نخصص في خططنا الاستراتيجية أكبر قدر من الموارد للتعليم والصحة، أم لمشاريع التنمية التي يمكن أن تطور الاقتصاد؟ اخترت البديل الثاني لأننا كنا بحاجة إلى اقتصاد منتعش لكي نتمكن من زيادة مخصصات تنمية القطاع الاجتماعي. ولقد نجحت هذه الاستراتيجية نجاحاً ملحوظاً. فخلال سنتين إلى ثلاث سنوات وصلنا إلى حالة سليمة استطعنا معها زيادة الموارد المالية لقطاعي الصحة والتعليم.

ولقد ألقينا نظرة خاصة شمولية على قطاع التعليم الذي عانى من تدهور مؤسف، وقررنا معالجة جميع جوانبه. ففي أسفل السلم التعليمي قررنا رفع نسبة المتعلمين التي لم تتجاوز ٤٨٪ (مما يدعو إلى الخجل) فقررنا تعميم التعليم وتوسيعه وخاصة بالنسبة للفتيات مع التركيز أيضاً على تعليم الكبار.

والدرجة الثانية في سلم التعليم هي المرحلتان الابتدائية والثانوية، ومن أجل تحسينها قررنا إجراء تغييرات في المناهج وتطوير نظام الامتحانات والتأكيد على تدريب المعلمين. شكلت منظمة شراكة حكومية - أهلية أسميتها الهيئة الوطنية للتطوير البشري للمساعدة في مجال الصحة والتعليم وزيادة الاستيعاب على مستوى الجماهير. وعلى هذه الهيئة أن تنجز مهامها ضمن خطة تشمل جميع مناطق الباكستان الـ ١١٠، مع حلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦. ولقد فتحت الهيئة «مدارس رافدة للمتعلمين» تعمل هذه المدارس دون موارد

ضخمة مستخدمة فتيات محليات وشبان كمعلمين و ٢٠٨٠٠ مركز تعليم. ويعود الفضل في هذا كله إلى الدكتور نسيم أشرف وهو طبيب باكستاني ـ أمريكي. فقد عرض هذه الفكرة علي وهو الآن يقود هذه الجهود. كما أن الحكومات المحلية للمقاطعات تدعم هذ المشروع وتعمل على تطويره. ففي البنجاب مثلاً أصبحت جميع المدارس مجانية، وكذلك الأمر بالنسبة للكتب المدرسية. ويستخدم برنامج للحاسوب يتضمن معلومات عن كل مدرسة وما تحتاجه لسد الثغرات. ففي ١٨ منطقة من البنجاب، حيث كانت نسبة تسرب الفتيات من الدراسة هي العليا بين الصفين الخامس والثامن، منحت كل فتاة ينتظم دوامها بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ ٢٠٠ روبية شهرياً. لذلك ليس من الغريب أن يصبح معدل تسرب الفتيات من الدراسة أقل بكثير.

والدرجة العليا في السلم التعليمي التي عالجناها بمفردها هي التعليم العالي. ألغينا هيئة المنح الجامعية القديمة البالية، وشكلنا بدلاً عنها هيئة جديدة للتعليم برئاسة عالم ومربٌ قدير ونشيط هو د .عطاء الرحمن. إضافة الى إصدار نظام جامعي جديد أدخلت هيئة التعليم العالي تغييرات ثورية في نظام الجامعات وحققت فيه تطويراً نوعياً. ازدادت مخصصات التعليم العالي من ١٠ ملايين دولار أمريكي (وهو مبلغ ضئيل) إلى ٣٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، وهي زيادة غير مسبوقة بنسبة ٣٥٠٠٪. كما شرعت الهيئة ببرنامج طموح لتخريج ١٥٠٠ حامل شهادة دكتوراه سنوياً في الهندسة والعلوم بحلول عام ٢٠١٠، بينما لم يتجاوز هذا العدد في الماضي أربعاً وعشرين شهادة سنوياً. وبحلول عام ٢٠٠٨ ستفتتح ست جامعات هندسية جديدة وفق المعايير العالمية.

كما أنشأت هيئة التعليم العالي برنامجاً للتعليم عن بعد يربط ٥٩ جامعة في أرجاء الباكستان، وتم الاشتراك بـ ١٦٠٠ دورية علمية باهظة الثمن عن طريق الإنترنت لتكون في متناول الطلبة في كافة أرجاء البلاد. وكان لهذه الإجراءات أثر بالغ في تطوير مسيرة التعليم العالي.

في الماضي كنا قد أغفلنا التعليم التقني كثيراً. ولهذا كان هنالك نقص في عدد بعض الفنيين والعمال المهرة بشكل عام. لذلك أنشأنا الآن الهيئة الوطنية

للتعليم التقني والمهني لتطوير المدارس التقنية والمراكز المهنية في أنحاء البلاد بطريقة منظمة. وهكذا تم نقل التعليم المهني الآن من وزارة التربية حيث كان في وضع سيىء جداً. إن هدفنا من كل هذا هو إحداث ترابط بين جامعاتنا التي تقوم بإعداد فنيين مهرة يلبُّون متطلبات صناعتنا في الحاضر والمستقبل.

المسألة الصعبة الأخرى التي نحاول معالجتها هي نظام المدارس الدينية. فلدينا ١٤٠٠٠ مدرسة في الباكستان تضم في صفوفها مليون طالب فقير. ثمانون بالمئة من هذه المدارس تتبع خمساً من مجموعات «وفاق المدارس»، التي تكمن قوتها في أنها توفر السكن والطعام المجاني لطلبتها. ومن هذا المنطلق فإنها مراكز جيدة للأعمال الخيرية الإنسانية.

أما نقطة ضعفها فتكمن ـ بصورة ما ـ في أنها تقدم التعليم الديني فقط، وفي أن عدداً صغيراً منها يتورط بالإرهاب والتطرف. إلا أن معظم هذه المدارس يتسم بالتعنت الديني والتعصب وعدم التسامح مع الطوائف الأخرى. يخرج هذا النظام آلاف الشبان سنوياً لا بديل لهم من العمل كرجال دين في الجوامع. هنالك حاجة لتغيير هذا الوضع عن طريق الحوار مع «وفاق المدارس». ونحن نحاول توجيه هذه المدارس بحيث تدخل في نظامنا التعليمي العام. فأولاً، نحن نطلب من المدارس الآن أن تُسجَّل في السجلات الرسمية وأن تشمل في مناهجها التدريسية جميع الموضوعات المعتادة التي حددها مجلس التعليم. كما نطلب من هذه المدارس أن تجري امتحانات في هذه الموضوعات، وألّا تقتصر مناهجها على الموضوعات الدينية فقط. قررت الحكومة أيضاً أن تمول فقط المدارس التي تلتزم بهذه التعليمات. ولقد وافقت هيئات «وفاق المدارس» الخمس بشكل عام على هذا. إلا أن هذه الهيئات مع قبولها تدريس الموضوعات وفق منهاج نقدمه نحن، فإنها، على أية حال، تعارض الانضمام إلى نظام مجلس التعليم. إننا نحقق تقدماً للوصول إلى تسوية على الرغم من ضعف الثقة لدى الطرفين. وأنا متأكد من التوصل إلى اتفاق قريباً بين الباكستان ومدارسها.

ومن مجموع ٢٠٪ من المدارس التي لا تنتمي إلى هيئات «وفاق

المدارس»، فإن عدداً قليلاً ومتناقضاً منها هو في أيدي متطرفين. ولعل من المفيد هنا أن نكرر القول أنه من مجموع ١٥٠ مليون مسلم في الباكستان فإن عدداً صغيراً منهم فقط هم من المتطرفين. المشكلة هنا ـ كما هي في أي مكان آخر من العالم ـ أن للمتطرفين أصواتاً مرتفعةً وهم يمارسون أعمال عنف تستأثر بالاهتمام العام ـ بصورة لا تتناسب وأعدادهم ـ بينما الأغلبية المعتدلة المحبة للسلام صامتة لدرجة أنها تعطي انطباعاً وكأنها الأقلية. الأغلبية العظمى من الباكستانيين هي إلى جانب الاعتدال المستنير. ومن الجدير بالذكر هنا أن الإسلام انتشر في الهند عن طريق المدارس الصوفية وليس بالسيف، لهذا فإن أغلبية مسلمينا متسامحون ومحبون للسلام.

إن غايتنا في نهاية الأمر، وكنتيجة للامتحانات العامة والمناهج الدراسية الموحدة، أن يصبح طلبة المدارس الدينية مؤهلين لدخول الكليات والجامعات بجدارة. فهنالك كثير من الدول في أنحاء العالم تدمج المدارس الدينية والحكومية بنجاح، وما من سبب يحول دون نجاح ذلك في الباكستان.

الفصل الثلاثون

تحرير المرأة

لقد أصبح اسم «مختاران ماي» مألوفاً على نطاق عالمي. لكنه من المؤسف حقاً أن تأتي شهرتها بسبب الاغتصاب الذي تعرضت له. لقد سمع العالم الكثير مما قيل وكتب عن حادثة الاغتصاب هذه، إلا أن الأمر الهام هنا أنها مثال على بعض التحديات التي تواجهها النساء الباكستانيات.

«مختاران ماي» هي امرأة من قبيلة غوجار، ولدت عام ١٩٦٩ في قرية ميروالا جنوب البنجاب. كانت امرأة مطلقة عندما تعرضت للاغتصاب، ومن المعتقد أن أخاها عبدالشكور كان على علاقة مع امرأة اسمها نسيم من قبيلة ماستوي والتي تعتبر أرفع منزلة من قبيلة غوجار. وجد «عبد الخالق» و«الله ديتا» (وهما شقيقا نسيم) عبدالشكور ونسيم متلبسين فقبضا على عبد الشكور واعتديا عليه جنسياً، ثم سلّماه إلى الشرطة. فقرر القرويون عقد اجتماع للزعماء المحليين من أجل فض النزاع. كان قرار هؤلاء الزعماء أن على عبدالشكور أن يتزوج نسيم، وأن تتزوج مختاران ماي أحد أخوة نسيم.

رفض عبد الخالق أخو نسيم وبعض الأشخاص الآخرين الانصياع للقرار. وقام عبد الخالق والله ديتا (الأخ الآخر لنسيم) وشخصان آخران بإدخال مختاران ماي إحدى الغرف. واستناداً الى شهادة بعض الشهود خرجت مختارات ماي غاضبة وشبه عارية. من المؤكد أن مختاران ماي لم تكن الملومة ولم يكن من المفروض أن تعاقب على فعلة أخيها الطائش مع نسيم.

إن الإسلام يحرِّم الزنا، وهو أيضاً يحرِّم معاقبة شخص بريء على جريمة

اقترفها شخص آخر، وإعطاء فتاة من أسرة ما ليتزوجها شخص من عائلة متضررة كنوع من التعويض. هذه كلها ممارسات تعارض مبادئ الإسلام والقوانين والأعراف الإنسانية إضافة إلى أنها أعمال غير حضارية. إلا أنه من المؤسف أن تكون هذه الممارسات من التقاليد القديمة جداً في بعض مناطقنا الريفية، وقد فرضت معتقداتها على الشريعة الإسلامية والقانون المدني بالطبع. هذا لا يعني أنه ليس على الدولة استخدام كافة الوسائل المتاحة لها لاقتلاع مثل هذه التقاليد. تقع على الدولة مسؤولية حماية الضعفاء والفقراء والمهمشين اجتماعياً. هذا هو أحد مبررات وجود الدولة. وعلى أية حال، فان اقتلاع العادات القديمة هو أمر يسهل الكلام عنه، لكنه صعب التطبيق في بلد يبلغ عدد سكانه ١٦٠ مليون نسمة يحتل مساحة شاسعة ولا تحصل المناطق الريفية فيه على حظ كاف من التعليم. مع ذلك نبذل جهوداً في هذا المجال.

في يوم ٢٢ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢ عقد اجتماع للزعماء المحليين، وفي ذلك اليوم أيضاً وقعت حادثة اغتصاب مختاران ماي، وتم تسليم التقرير للشرطة يوم ٣٠ حزيران/يونيو. استرعت الضجة التي أثارتها الحادثة في الصحف اهتمامي فتدخلت في الحال لصالح مختاران ماي وأرسلت لها ما يعادل مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي مؤكداً لها دعمي الكامل، علماً بأنني لا أعتبر أي مبلغ من المال يمكن أن يعوض عن ألم وضرر الاغتصاب. عقدت جلسة المحاكمة في محكمة ضد الإرهاب في ديرا غازي خان وأصدرت المحكمة حكماً بالإعدام على شقيقيّ نسيم ومساعديهما الأربعة يوم ٣١ آب/أغسطس عام ٢٠٠٢. فاستأنف المدانون قرار الحكم أمام المحكمة العليا في لاهور التي أخلت سبيلهم باستثناء عبد الخالق الذي خفض قرار الحكم بحقه من عقوبة الإعدام إلى السجن مدى الحياة بسبب قلة الأدلة. صدر هذا القرار يوم ٣ آذار/مارس عام ٢٠٠٥.

ولقد أدى قرار المحكمة العليا إلى قيام حملة واسعة شارك فيها الإعلام وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والنساء الناشطات في مجال حقوق المرأة. وتم تقديم طلب بالنيابة عن مختاران ماي إلى المحكمة العليا في الباكستان يوم ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ ضد قرار المحكمة العليا في لاهور.

وصدرت الأوامر باعتقال جميع الرجال الذين كان قد أُطلق سراحهم سابقاً وتم توقفيهم جميعاً دون السماح لهم بالخروج بكفالة.

طوال هذه القصة المثيرة بقيت إلى جانب مختاران ماي. وسهلت الحكومة إنشاء مدرسة ومركز للشرطة ومركز لمشاكل النساء في قريتها بكلفة ٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تقريباً. وزارت قريتها أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية والسفراء والناشطات في مجال حقوق المرأة ودعوها للمشاركة في مختلف الفعاليات، وقدموا لها الدعم المالي والمعنوي. كما منحها مستشار رئيس الوزراء للسلامة الاجتماعية ميدالية فاطمة جناح الذهبية يوم ٢ آب/أغسطس عام ٢٠٠٥.

سافرت مختاران ماي إلى مناطق عديدة في كافة أرجاء العالم، إذ ذهبت إلى أسبانيا في ٢ شباط/يناير ٢٠٠٣، وإلى العربية السعودية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإلى الهند في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وأيار/مايو ٢٠٠٦، وإلى فرنسا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأجرت العديد من القنوات التلفزيونية مقابلات معها، وكذلك فعلت الصحافة كما منحت جوائز لا تحصى في أرجاء العالم.

مختاران ماي أصبحت معروفة لأعداد كبيرة من الناس اليوم، وإن كان ذلك بسبب مأساتها. فهي تشرف على مدارس ومركز مختص بمشاكل النساء وأزماتهن، ولديها موقع على شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت) وسكرتيرة لمساعدتها. وإذا كان هنالك وجه مشرق أو إيجابي لإساءة معاملتها، فإنه يكمن في أنها استطاعت أن تجلب الانتباه إلى معاناة النساء في العديد من مناطق الباكستان.

إن الاغتصاب ـ بغض النظر عن مكان حدوثه في العالم ـ إنما هو مأساة ومصدر ضرر كبير للضحية. لهذا فأنا متعاطف مع مختاران ماي ومع أية امرأة تتعرض لذلك المصاب. وليس من السهل على امرأة تعرضت لجريمة الاغتصاب مقاضاة المعتدي، لأن ذلك ينطوي على تجربة ليست أقل ضرراً من الجريمة

نفسها. وكل امرأة تتخذ قرار ملاحقة المعتدي، قضائياً تستحق التقدير والاحترام من الجميع على شجاعتها. ومختاران ماي هي حقاً امرأة من هذا النوع. فقد ساعد صمودها أيضاً على تركيز انتباهنا واهتمامنا على الحاجة إلى إجراءات تصحيحية سريعة وفعالة.

إن نساء الباكستان يعانين ولا يحصلن في أغلب الأحيان على معاملة عادلة، وهذا أمر غير مقبول في أي مجتمع متحضر .فالعنف ضد النساء، بما في ذلك الاغتصاب، هو أمر يحدث في الباكستان، وعلينا اتخاذ إجراءات حاسمة لتصحيح هذه الحالة المحزنة. إن كون العنف ضد النساء والاغتصاب ظواهر عالمية لا يبرر وجودها في الباكستان، وعلينا أن نتولى أمر مجتمعنا بأنفسنا. غير أن اعتراضي هو على اختيار الباكستان فقط وإظهارها بمظهر الشر وحدها.

عندما نسمع عن ضحية اغتصاب في الباكستان تكون هذه أحياناً حالة نادرة ولأول مرة في تلك المنطقة. لماذا إذن تتبع ذلك ضجة إعلامية؟ الإعلام عادة هو المصدر الأول والمثير لمثل تلك الحالات. وهذا أمر ذو فائدة لأنه يعطي أهمية للأمر ويحدث إحساساً لدى الحكومة بالحاجة إلى سرعة التحرك. غير أن بعض الجهات غير المسؤولة تعلن آراءها وتكتب رواياتها عن الحدث دون أن يكون لديها معلومات كاملة عن الحقائق. وهكذا تصبح تصريحات أشخاص لديهم معلومات منقوصة حقائق مقدسة. أما ردود أفعال الجهات الرسمية فهي بطيئة إما بسبب صدمة الحادث، أو لأنها لا تريد كشف حقائق تؤثر على القضية أو تضعف التحقيقات فيها. والساسة، وخاصة المعارضون منهم، يتسرعون في الدخول في الجدال وتشويه الحقائق للإضرار بالحكومة. كما تسهم المنظمات غير الحكومية أيضاً في ذلك، وإن كان الأمر عن حسن نية، غير أنها تصبح ضحية لمئات القصص التي لا تستند إلى دليل. وهكذا تحجب الحقيقة أكثر فأكثر. وأخيراً، وليس آخراً، تصرف مبالغ كبيرة من المال في هذه القضية فتصبح الحقيقة أكثر ضياعاً.

لا بد أن تدرك الحكومة أوضاع النساء المأساوية والمخجلة في مجتمعنا،

وأن تتخذ الإجراءات العملية لتصحيحها. وعلى السلطات الرسمية ان تكون أول من يتحرك ويمد يد العون عند وقوع ظلم بأحد. عليها الكشف عن كل الحقائق وعدم المبالغة باهتمامها بسرية الإجراءات. إننا نحاول الآن تبنّي هذا النمط من السلوك.

كانت قضية تحرير المرأة من اهتماماتي حتى قبل وصولي إلى منصبي هذا. فعندما كنت ضابطاً في الجيش كنت أرى المواقف التي تواجه النساء في مناطق عديدة من البلاد، وكنت دوماً أعتبر هذا الأمر خطأ كبيراً، وأشعر أن لا بد من القيام بعمل ما لمعالجة المشكلة. والحوار لا بد أن يجري على الساحة السياسية والاجتماعية في الباكستان. فعلى الصعيد الداخلي، أنا مستعد لمناقشة جميع مشاكل التمييز المبني على الجنس ومعالجتها لأنها تؤثر سلباً على مجتمعنا. وهأنذا أعلن على صفحات هذا الكتاب عن دعمي والتزامي التامين بقضية المرأة في الباكستان.

إن آراء مناصري حقوق المرأة المحليين متطابقة مع آرائي. وحتى حين نختلف، يكون الاختلاف حول الأسلوب، أو الطريقة المناسبة، لتحقيق أهدافنا المشتركة. فعندما يطالب المرء بحقوق متساوية للمرأة عليه أن يجري تقييماً للحقول التي تعمل فيها المرأة بصورة أفضل من الرجال، والحقول التي تعمل فيها مثل الرجال، والحقول التي تحتاج فيها المرأة الى حماية ودعم عندما لا تستطيع أن تحصل على مثل حقوق الرجال. أعتقد شخصياً أن علينا تبني طريقة متدرجة مع اتخاذ إجراءات ـ في ذات الوقت ـ لتطوير قدرات المرأة في المجالات التي تحتاج فيها إلى مساعدة وتطوير.

كان هدفي الأول هو تمكين النساء سياسياً لأن ذلك يعطيهن فرصة لصياغة مستقبلهن وللنضال من أجل قضايا المرأة في أعلى المستويات الحكومية. سبق وأن ناقشت ما قمت به لتمكين المرأة سياسياً على كافة المستويات الحكومية على المستوى المحلي ومستوى المناطق ومستوى البلاد.

أنشأنا مدرسة للعلوم السياسية خاصة للنساء بكلفة ٤,٣ ملايين دولار

للمساعدة على تدريب النساء للاشتراك بالأنشطة السياسية. كما شكلنا هيئة وطنية خاصة بوضع المرأة، كما وضعنا خطة عمل للتخلص من التمييز ضد المرأة بصورة جذرية. ويتم الآن تمويل هذه الهيئة بصورة كاملة من حكومة الباكستان من أجل تعزيز تمثيل المرأة وتحريرها الكامل. وقد ساعدت هذه الجهود النساء على تحقيق طفرات عظيمة من المنجزات. نحن نرى النساء اليوم يخدمن في المناصب الحكومية وعلى كل المستويات: إذ توجد سبع منهن في الوزارة الفيدرالية، وست وزيرات للأقاليم، وعشر أمينات في البرلمان واثنتا عشرة رئيسة للجان الدائمة في مجلس الأعيان والمجلس الوطني. وإضافة إلى هذا كله، فلأول مرة تم تعيين امرأة لمنصب هام ورفيع هو محافظ بنك الباكستان العام، كما توجد امرأة برتبة ضابط في الجيش برتبة لواء، وتم تعيين امرأتين لأول مرة كقاضيتين لمحكمة السند العليا. إضافة إلى ذلك فقد عينت امرأة نائباً للمدعي العام، وكذلك لأول مرة انخرطت النساء في الجيش، وهن يعملن بصفة طيّار في سلاح الجو الباكستاني.

هنالك مبادرات كبيرة أخرى لتشجيع التعليم في أوساط الفتيات وذلك عن طريق إعطاء المزيد من التسهيلات والحوافز الخاصة. وقد بدأت جميع هذه الخطوات تثمر، فالفتيات في المدن أكثر اهتماماً بالدراسة الجامعية من الشبان كما أن أداءهن العام أفضل من أداء زملائهن الشباب.

تبذل جهود أيضاً لتمكين النساء اقتصادياً، إذ بوشر بعدة مشاريع خاصة بتطوير المهارات مدعومة بتسهيلات ائتمانية في المستويات الشعبية الدنيا. كما أنشئت غرفة تجارة وصناعة خاصة بالنساء وأقيم معرض ضخم للمنتجات خاص بالنساء في مدينة كراتشي وكان لي شرف المساعدة على إقامته، وشاركت أكثر من ١٠٠٠٠ امرأة فيه.

لا بد لنا من معالجة لعنة العنف ضد النساء والوقوف ضد القوانين التي تميز ضدهم. فقد أصدرت الجمعية الوطنية تشريعاً يمنع ممارسة "قتل الشرف" (أو كاروكاري كما يسمى محلياً). وهذا، على أية حال، ليس بالحل النهائي للمشكلة، لأن هذا القتل ممارسة شريرة تحظى بالتأييد في بعض المناطق

المتخلفة من الباكستان. إنه عمل يسيء للإسلام، غير أن بعض المسلمين الباكستانيين يمارسونه منذ زمن بعيد. التعليم والثقافة فقط، وليس التشريع لوحده، يمكن أن يضعا حداً له في النهاية. وقد اتخذت خطوة هامة أخرى، وإن كان تنفيذها سيستغرق بعض الوقت. فمن أجل دعم التشريعات وتقديم شيء من المساعدة الإنسانية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف تم تشكيل لجنة وطنية للعنف ضد المرأة، إضافة إلى افتتاح سلسلة من مراكز الأزمات والملاجئ المجهزة تجهيزاً جيداً. كما افتتحت خطوط هاتف خاصة بشكاوي النساء في مراكز الشرطة.

إن أكثر القضايا تعقيداً وحساسية تكمن في قانون الحدود الشرعية الذي صدر عام ١٩٧٩ في فترة حكم الجنرال ضياء الحق الذي حاول التودد العلني للمتدينين المتطرفين. فكلمة «حدود» هي جمع «حد»، وقانون الحدود يعالج مخالفات تلك الحدود، وهو الذي يقرر عقوبات جرائم مثل الزنا والسرقة والاغتصاب. والدوائر الدينية، وخاصة أحزابها السياسية، تعتبر هذا القانون منسجماً مع الشريعة الإسلامية. غير أن معظم النساء والمثقفين والعديد من رجال الدين المستنيرين يعتقدون بأن هذا القانون (قانون الحدود) يسيء فهم ديننا وأنه يميز ضد النساء. ولقد أساء هذا القانون بالفعل إلى صورتنا بشكل كبير. وتعمل الهيئة الوطنية الخاصة بمنزلة المرأة الآن على مراجعته وستقدم النتائج إلى البرلمان. كما تحاول وزارة تطوير المرأة بدورها تحقيق إجماع من أجل إلغائه. تحتاج المسألة إلى معالجة سياسية ودستورية دقيقة ولكنني أعتقد بأن علينا بأن نتسم بما يكفي من الشجاعة لتصحيح الأخطاء السابقة.

وبصورة عامة أعتقد بأننا قد شرعنا بعملية لا يمكن الرجوع عنها من أجل تحرير المرأة. أقول «لا يمكن الرجوع عنها» لأنني أرى أنها تكتسب تسارعاً قوياً ومستمراً. فقد بدأت النساء الكفاح من أجل حقوقهن ويدرك العديد من الرجال الآن بأنهم لا يستطيعون (بل لا ينبغي لهم) أن يحاولوا إيقاف هذه العملية.

الفصل الحادي والثلاثون

الصورة اللطيفة للباكستان

لا شك أنه لسوء حظ الباكستان أن صورتها في الخارج قد تعرضت للتشويه بدرجة كبيرة بحيث أصبح العالم يقرنها بالإرهاب والتطرف. فالعديد من الناس يعتقدون أن مجتمعنا غير متسامح وانعزالي. ومهما حاولنا إيضاح الحقيقة بأن الأغلبية العظمى من شعب الباكستان معتدلة، وأن القلة منهم متطرفون ـ وأن نسيجنا الوطني قد أصابه الضرر من القلاقل والاضطرابات غرب البلاد في أفغانستان وشرق البلاد في كشمير، وليس بسبب أية عوامل داخلية في مجتمعنا وبلادنا ـ فإن الآخرين لا يقتنعون. لهذا حاولت إعطاء صورة أكثر واقعية عن الباكستان والتي أسميتها الصورة اللطيفة عن طريق تعزيز وتطوير برامج السياحة والرياضة والثقافة.

لدينا بالتأكيد أكثر الجبال ارتفاعاً وجمالاً، وساحل نظيف بشواطئه الجميلة الممتدة على طول الحدود الجنوبية، وأنهار كبيرة وصحارٍ شاسعة وغابات كثيفة ومواقع دينية تاريخية للبوذيين والهندوس والسيخ. ولدينا عدد آخر من معالم ومواقع التنقيبات الأثرية والمتاحف، والتي تعود مقتنياتها لأزمان غابرة. ومع هذا فلا نكاد نمتلك أية نشاطات سياحية، فيا لها من خسارة! وحتى قبل أحداث ٩/١١ فشلنا في تسويق أنفسنا وفشلنا في تطوير البنية التحتية لتشجيع السياحة وتطويرها. والآن من الطبيعي أن سمعتنا قد ازدادت سوءاً وتشويهاً بسبب تهمة التطرف التي ألصقت بنا، وباتت مواقف وكالات السياحة والسفر السلبية تقف عائقاً في سبيل تطوير السياحة في بلدنا.

لقد أدركنا مواطن القوة والضعف لدينا، فبادرنا إلى تحسين شبكات الهاتف

وأكملنا تعبيد طريق ساحلي جميل يمتد من كراتشي في الشرق وحتى ميناء غوادار الذي بني حديثاً في الغرب. ويربط هذا الطريق جميع المدن الساحلية والكثير من المواقع الخلابة على امتداده. كما عملنا على ربط أنحاء الوديان الأربعة الرئيسة في منطقتنا الشمالية الجبلية ببعضها، وهي: شيترال، وكاغان، وجلغيت هنزا، وسكاردو. سوف يجعل هذا الإجراء انتقال السياح أكثر سهولة من أحد الوديان إلى الآخر دون الحاجة للعودة إلى المطارات والانطلاق منها. ونحن نحاول الآن الدعاية لمرافقنا السياحية من أجل جذب السياح المحليين والأجانب. ومن دواعي السرور رؤية زيادة تدريجية في السياحة المحلية. وسيشجع هذا على تطوير خدمات البنية التحتية الأخرى وخاصة الفنادق والموتيلات (على الطرق الخارجية) وعلى جذب المزيد من السياح الأجانب.

كنت شخصياً أمارس عدداً من الألعاب الرياضية دون أن أبرز في أي منها. لذلك فأنا أسمي نفسي صاحب الكارات (الصنايع) السبع. والباكستان كانت تشتهر بتفوقها رياضياً في مختلف مراحل تاريخها، إذ كنا نتصدر العالم في رياضة الكريكيت والهوكي والسكواش، وحتى في لعبة البريدج، وكذلك في مباريات هواة البليارد والسنوكر. ولا شك أن ضياء محمود الباكستاني هو أفضل لاعب بريدج في العالم، كما يعتبر هاشم خان وجيهانجير خان وجانشر خان أفضل لاعبي السكواش في العالم (وأفضلهم جيهانجير). ولو سمعت هوليود بقصة حياة جيهانجير المأساوية وعزمه وإصراره لأخرجت منها فيلماً آخر مثل فيلم «عربات النار»، إذ يعتبره الكثيرون من الذين يعرفونه أفضل رياضي على الإطلاق. نحن ننافس أيضاً على مواقع متقدمة في الرياضة الآسيوية.

أن للرياضة قدرة على الترفيه، مما يخفف من ضغوط الحياة الاجتماعية. ولكن في عام ١٩٩٩ كانت إنجازاتنا الرياضية في حالة تراجع ملحوظ؛ لذلك شرعت بحملة لتحسين هذا الوضع.

كان علينا أول الأمر أن نشخص أوضاع جميع الهيئات الرياضية التي كانت قد تحولت إلى مرتع للاحتيال والمحاباة. ووفقاً لذلك قمنا بإعادة هيكلة اللجنة الأولمبية الباكستانية، وكذلك مجلس الرياضة الباكستاني وجميع الاتحادات

الرياضية الفردية لبعث الأهلية والكفاية فيها. ثم رسمنا سياسة استراتيجية لمساعدة وتشجيع بلورة نظام رياضي للبلاد يكون في الوقت نفسه ممتعاً وتنافسياً على ثلاثة مستويات: أولها المباريات بين المدارس والجامعات، وثانيها المباريات على مستوى المناطق والأقاليم، والثالث على مستوى المؤسسات في القطاعين العام والخاص. نحن نعمل أيضاً على تشجيع القطاع الخاص لدعم المناسبات الرياضية والفرق الرياضية. ونأمل أن يستقطب هذا البرنامج الموهوبين من أبناء البلاد وأن يجذب الناس للألعاب التنافسية ويحسن مستوياتنا الرياضية الوطنية بصورة عامة، مما سيوفر أنشطة ممتعة ضرورية للباكستانيين الذين يفتقرون الى وسائل التسلية.

إن القليل من الناس في العالم يعرفون أن للباكستان إرثاً ثقافياً متنوعاً وثرياً. فلدينا تنقيبات أثرية لأزمان منذ ما قبل التاريخ في مناطق موهنجو دارو وهاراب تعود لحضارات ميهرغار، والاسكندر الأكبر والحكم البريطاني. فقد ترك كل من الاسكندر الأكبر وكذلك البريطانيون آثاراً راسخة في أرضنا. ويقال إن أبناء قبيلة كالاش في وادي كالاش البعيد في منطقة جيترال هم من نسل جيش الاسكندر الذي عاد من هذه المنطقة. كما تزخر أرضنا بآثار فترة المغول، ومراقد أئمة مسلمين من المتصوفة الباطنيين، وكذلك من بقايا مرحلة الاحتلال البريطاني. وتضيف المواقع الدينية المقدسة لأتباع المذهب البوذي (في تاكسيلا، وسوابي، وسوات) وآثار الهندوس (في كاتاس راج)، وآثار السيخ (في حسن عبدال، ونانكانا صاحب) ألواناً إلى تراثنا، حتى أن من يتجول في بلادنا يشعر بأنه يرحل عبر التاريخ. إذ إن كل صخرة وممر ومسرب وركن وفج وقمة في جبالنا العظيمة من الهملايا وجبال كاراكورام وهندو كوش تحكي قصة خاصة بها.

إن لأقاليم الباكستان الأربعة ثقافات غنية ومميزة. فقد ازدهرت الموسيقى والرقص والفن في بلادنا منذ آلاف السنين. ومن السخرية أن كل هذه الفنون بقيت حتى الآن أسراراً طي الكتمان. والأسوأ من هذا هو أن قوى التطرف الديني والقوى الظلامية ترفض هذه الأنشطة الثقافية على أنها منافية للإسلام، ولم تتجرأ حكومة سابقة على أن تقول لها إنها على خطأ.

كان كل هذا بحاجة إلى تغيير جذري. إذ كان علينا استعادة ما هو طبيعي ومتجانس ثقافياً في داخل نسيجنا الوطني. لذلك كله عملت على إيلاء اهتمام خاص بإحياء تراث الباكستان. طلبت من الجيش تجميل ضريح القائد الأعظم في مدينة كراتشي بما يتناسب مع مكانة «أبي الأمة». واليوم يقصد الناس هذا الضريح للتعبير عن إعجابهم بروعته. كما أقمنا نُصباً وطنياً مثيراً للإعجاب في إسلام أباد هدية للشعب الباكستاني وهو يعلو متحفاً تحت الأرض يركز على موضوع حركة الباكستان لتحرير وطننا. ويجري الآن تشييد نصب كبير في والتن بلاهور (الذي نسميه «بوابة الباكستان») في المكان الذي خاطب فيه أبو الأمة أكثر من ١٠٠٠٠٠ لاجئ هربوا من الهند. إضافة إلى ذلك أطلقت برنامجاً طموحاً لتأسيس متحف وطني للتراث في إسلام أباد لإظهار تراث الباكستان الإقليمي وتقاليدها. وقد اكتمل العمل بهذا المشروع على يد أوكسي مفتي، وهو ممن يهتمون بحماس شديد بفنوننا وثقافتنا. وقد أنجز بالفعل عملاً نموذجياً وأصبح هذا المتحف اليوم محط أنظار العديد من الزوار والشخصيات المرموقة الوطنية والأجنبية.

عملت أيضاً على تشجيع الفنون مثل الموسيقى والمسرح والرقص، فأفتتحنا أكاديمية وطنية للفنون في كراتشي ووقع اختياري على المسرحي المعروف ضياء محي الدين لإدارتها. كما أسسنا مجلساً وطنياً للفنون مع متحف للفنون في إسلام أباد. وتستقطب هاتان المؤسسات العديد من الشبان الموهوبين للإسهام في هذه الفنون وخاصة الموسيقى. وأخيراً، وكما ذكرت سابقاً، تم افتتاح العديد من القنوات التلفزيونية التابعة للقطاع الخاص منذ بدء حركة تحرير إعلامنا. علينا أن نعمل بدأب من أجل تحسين صورتنا في العالم ويجب علينا العمل على محاور عديدة في آن واحد. يجب أن نتغلب على الإرهاب والتطرف، ولكن علينا أيضاً في الوقت نفسه أن نطرح بديلاً ثرياً من الناحية الثقافية، وجذاباً وحيوياً من الناحية الاقتصادية. وعلى الإعلام أن يضاعف من جهوده لتسويق الباكستان في الخارج.

الفصل الثاني والثلاثون

القيادة على المحك: الزلزال

في الساعة الثامنة واثنتين وخمسين دقيقة من صباح يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٥ شعر العالم بصدمة وأسى كبيرين من أجل ملايين الباكستانيين. فقد ضرب زلزال بقوة ٧,٦ درجات على مقياس ريختر جبالنا والمنطقة الشمالية الوعرة التي يصعب الوصول إليها، فألحق الأذى بأقليم الحدود الشمالية الغربية وآزاد كشمير مسبباً الموت والدمار خلال ثوان معدودة وتاركاً الخراب التام وراءه. فقد أصاب الزلزال منطقة تبلغ مساحتها ١٢٠٠٠ ميل مربع تقريباً (٣٠٠٠٠كم²) وخلف وراءه ٣,٥ ملايين مشرد و٧٣٠٠٠ قتيل ودمر ٥٠٠٠٠٠ منزل وبناء. كما ألحق الدمار بالمراكز الصحية والتعليمية والمباني الحكومية بأكملها. وحتى عاصمتنا إسلام أباد لم تسلم من الأضرار إذ انهار برج سكني كبير يدعى مارغالا فقتل العديد من سكانه ودفن المئات تحت الأنقاض. أصيبت الأمة بصدمة عنيفة، ومع توارد الأنباء تدريجياً اتضح حجم الكارثة لي وللحكومة وللشعب وللعالم أجمع.

في البداية لم تكن لديَّ معلومات عما حدث في إقليم الحدود الشمالية الغربية أو في منطقة آزاد كشمير. إذ كانت الأنباء الوحيدة التي أبلغت بها هي انهيار برج في إسلام أباد فزرت الموقع في الحال. ولكن مع وصول التقارير من الجبال أمرت رئيس أركان الجيش بأن يحلق فوق المناطق لتقدير حجم الكارثة. ولقد جعلني انهيار برج مارغالا أدرك كم نعاني من النقص في المعدات اللازمة للقيام بعمليات الإنقاذ. ولا بد لي من التعبير عن عميق الامتنان للاستجابة الفورية من تركيا وبريطانيا وإرسالهما فرق الإنقاذ ذات الخبرة والمعدات

الممتازة. ولا شك بأن العديد من الناس الذين أنقذوا من تحت الأنقاض مدينون بحياتهم لفرق الإنقاذ الباسلة تلك وكلابها المدربة. وصلت هذه الفرق إلى إقليم الحدود الشمالية الغربية ومنطقة آزاد كشمير وقامت بعمل رائع هناك أيضا. إننا مدينون لهم بالشكر والعرفان الكبيرين.

في الساعة الخامسة مساءً عاد رئيس الأركان مع المجموعة الأولى من المصابين إلى المستشفيات العسكرية في راولبندي. وأصبح حجم الكارثة حينئذ واضحاً لنا. فقررت زيارة المواقع المصابة شخصياً في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، ليس فقط لتقدير الأضرار لنفسي بل لطمأنة الجرحى والمشردين والثكالى. وكان الجيش سريعاً في إجراءاته، فالطرق القليلة إلى تلك المناطق كانت قد أغلقتها انزلاقات التربة، فصدرت الأوامر لمهندسي الجيش للتحرك فوراً من أجل فتحها. وأرسلت قوات يصل عددها إلى ٥٠٠٠٠ جندي من معسكراتهم في البنجاب. كما تم استدعاء جميع الطائرات المروحية وطائرات سلاح الجو من أجل الاغاثة الفورية وإخلاء المصابين.

توجهت إلى منطقة الزلزال في الساعة التاسعة صباح يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٥ وذهبنا إلى منطقتين في إقليم الحدود الشمالية الغربية وثلاث مناطق في آزاد كشمير. كانت مدينة بالاكوت في إقليم الحدود الشمالية الغربية مدمرة تماماً وكان ما شاهدته تدمى له القلوب إذ لم يبق بناء واحد سليماً، وأصبحت الأبنية الحكومية ركاماً. كان كل من بقي على قيد الحياة يقف مشدوهاً من قوة الصدمة. ولم أستطع تحمل النظر الى صورة الفزع والألم واليأس في محياهم، ولم أكن أستطيع أن أفعل شيئاً باستثناء توجيه عبارات العزاء اليهم ووعدهم بأن أقف إلى جانبهم في هذا المصاب. وحيثما ذهبت كنت أشاهد الأطباء ـ بعضهم مدنيون وأغلبهم عسكريون ـ يعالجون المصابين في الهواء الطلق أو في ملاجئ موقتة. وفي مدينة مظفر أباد عاصمة آزاد كشمير سرني بقدر ما أدهشني رؤية فريق طبي تركي يعمل هناك. كيف وصلوا إلى تلك المنطقة قبلي؟ ولأنني أتحدث التركية شكرتهم على نكرانهم للذات وحبهم لشعبنا. وفي مظفر أباد عند الساعة الواحدة ظهراً بلغني نبأ جيد مفاده أن

المهندسين العسكريين قد فتحوا أحد الطريقين اللذين يؤديان إلى المدينة. لا بد أنهم بدأوا العمل في ظلام الليل من أجل إنجاز المهمة. كما تم فتح الطرق إلى المدن الأخرى أيضاً في مدة يومين. لكن فتح الطرق إلى الوديان الجبلية النائية استغرق مدة أسابيع. وكانت تلك المناطق تعتمد على الطائرات المروحية لإغاثتها.

بعد عودتي إلى مكتبي قررت الأخذ بزمام المبادرة وإطلاق «مبادرة الرئيس» لإعادة الإعمار وتشمل أربع مراحل: الإنقاذ والإغاثة وإعادة البناء وإعادة التأهيل. في البداية أسسنا منظمة مفوض الإغاثة الفيدرالية لإدارة عملية الإنقاذ والإغاثة. وبعد ذلك أنشأنا سلطة إعادة الاعمار والتأهيل من أضرار الزلازل للاهتمام بتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة.

استغرقت عملية الإنقاذ شهراً تقريباً، ولم تكن الباكستان مهيأة لذلك، كما كانت تنقصها الخبرة التقنية والمعدات. وسنبقى مدينين دائماً بالعرفان والامتنان لكل من بريطانيا وتركيا لإرسالهما فرقاً من خبراء الإنقاذ فكان الفضل لها بإنقاذ العديد من الناس.

كان همنا الأول عملية الإغاثة لأن الملايين أصبحوا دون مأوى وعلى أبواب الشتاء ببرده القارس. كانت عملية الإغاثة تتضمن ثلاثة عوامل: توفير الطعام والماء لمنع حدوث مجاعة، وتقديم الإعانة الطبية بما في ذلك العقاقير المنقذة للحياة ومستشفيات الميدان، وتوفير ملاجئ للمشردين .فالباكستان لا تملك (مثل الدول الغربية الغنية) موارد ضخمة وشبكة ضمان اجتماعي منظمة. فمع أن الحكومة تحتفظ بكميات معينة من المواد في مخازن الإغاثة للكوارث غير أنه لا بد من مساهمة شبكة كبيرة من أصحاب الأعمال الخيرية لتحمل العبء وسد الثغرات. ولقد وقفت الأمة وقفة رجل واحد للمساعدة، إذ قامت أعداد لا تحصى من المواطنين وأعداد كبيرة من المنظمات التطوعية بالتبرعات ونقل مواد الإغاثة. كما تسابق مئات الأطباء من الباكستانيين المحليين والمغتربين والأجانب لتقديم المساعدة. ولقد كان كرم الباكستانيين وأصدقائنا في الخارج مثيراً للإعجاب بدرجة كبيرة. فقد تعاطفت مع كارثتنا المنظمات غير الحكومية

ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع البشري بأكمله حقاً، ولن ينسى الشعب الباكستاني كرمهم وتعاطفهم العفوي.

لقد كان دور حكومتي في كل هذا هو دور المنسق. أدركنا أننا إذا لم نسيطر على التدفق الغزير لمواد الإغاثة وننظم وصولها إلى منطقة الزلزال ونقوم بصيانة شبكة الاتصالات التي غدت مثقلة بأكثر من طاقتها، فإن النظام بأكمله سيكون عرضة للفوضى والانهيار. كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على تنفيذ هذه المهام. وفي سبيل ذلك وزعنا فرق الجيش: عشرة ألوية عسكرية وما يقارب خمسين كتيبة على مختلف المناطق المنكوبة طولاً وعرضاً، وأسمينا تلك المواقع «بالعقد» (محطات الإغاثة) وتم نشر أرقام هواتف وأسماء الضباط المسؤولين عنها في وسائل الإعلام ليسهل على من هو بحاجة إلى مساعدة الاتصال بهم. وهكذا نظم الجيش عملية المرور من هذه المناطق وإليها وأشرف على توزيع تجهيزات الإغاثة على أساس الجهات الأكثر حاجة. خصصنا قاعدتين جويتين رئيستين للاغاثة، وأقمنا ست قواعد متقدمة في الجبال، وشكلنا منظمة تتمركز في محطات الإغاثة العسكرية لنقل المواد منها إلى القرى المتضررة بواسطة الطائرات المروحية والبغال وعلى الأقدام. وسيكون من غير الإنصاف ألّا أذكر بشكل خاص مساهمة مروحيات الشينوك من الولايات المتحدة وبريطانيا في نقل مواد الإغاثة إلى المناطق المنكوبة. إن عامل الزمن هام جداً في أي عملية إنقاذ وإغاثة، وما كنا لننجح لولا طائرات الشينوك. ولا بد أن أذكر أيضاً ـ إضافة إلى مساهمات حكومتي العربية السعودية وتركيا ـ ما قدمه شعبا هذين البلدين. لقد استمروا بإمدادنا بمواد الإغاثة كالخيام والطعام والعقاقير الطبية. وأطلقت الحكومتان حملات خاصة لجمع تبرعات السكان وكانت قلوب الشعبين معنا. ومن المواقف المؤثرة فعلاً تبرع تلاميذ المدارس بمصروفهم اليومي وتبرع الفقراء بالقليل مما يملكون من أشياء ثمينة.

وربما كان أحد أكثر القرارات حكمة اتخذناها بعد أسابيع من الشروع في عملية الإغاثة هو توزيع مبالغ نقدية في تلك المناطق. لقد رأيت أن مئات آلالاف من الناس قد أصبحوا لا يملكون من المال شيئاً، كما أن المرضى الذين نقلوا إلى المستشفيات الميدانية أو البعيدة لم يكن لديهم ما يعينهم على

العودة إلى مواطن سكناهم. كما انهارت كافة الأعمال التجارية الصغيرة في مناطق الزلزال، وهكذا لم يبق أثر لأي نشاط تجاري، فلا أحد يبيع ولا أحد يشتري. قررنا توزيع مبالغ نقدية على أولئك الأقرب صلة بالمتوفين أو المفقودين، وعلى الجرحى وجميع الذين فقدوا مساكنهم. تم توزيع ٣٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً في فترة ثلاثة أشهر، فكان لذلك أثر كبير حقاً. بدأت الحركة التجارية ثانية وباشر الناس بجهودهم الخاصة لإعادة الإعمار وأصبح المرء يشاهد مؤشرات على عودة الحياة الاقتصادية.

كان المتشائمون قد تنبأوا بأن عشرات الآلاف من الناس سيموتون متأثرين بجراحهم، وأن الآلاف سيموتون جوعاً، وآلافاً آخرين بسبب الأمراض والأوبئة. لكن لم يحدث شيء من هذا. كما توقعوا أن عشرات الآلاف سيقضون نحبهم من البرد في شتاء جبال الهملايا القاسي الذي كان على الأبواب. يمكن وصف هؤلاء الناس بمثيري المخاوف وبالجهلة وأصحاب التفكير الضيق، لكن صفة «الأغبياء» هي أقرب إلى الحقيقة. كنت أدرك طوال الوقت أن تنبؤاتهم مبالغ فيها.

إن مرحلة الإعمار هي عملية أكثر تعقيداً وتتطلب زمناً أطول. وبعد التفكير ملياً في طرق معالجتها في أرجاء العالم وخاصة بعد كارثة «تسونامي» في جنوب آسيا واعصار كاترينا في الولايات المتحدة، وجدنا أن هنالك حاجة لبناء ما يقارب ٤٠٠٠٠٠ منزل ومدرسة ومستشفى ومبنى حكومي. فبالنسبة للمنازل اعتقدنا بأن من غير الحكمة ـ ولن يكون عملياً أيضاً ـ فرض حلول فوقية لذلك قررنا اتباع سياسة أسلوب «تمكين المالك» المبني على منح تعويض مالي بمبلغ محدد لكل منزل مدمر مع تصميم لبناء منازل مقاومة للزلازل. أما بالنسبة للمدارس والمستشفيات فقد اتبعنا استراتيجية تعتمد على درجة الحاجة إليها، حيث قدرنا نسبة الحاجة القصوى للمنطقة إلى المتطلبات الصحية والتعليمية كالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والكليات والمستوصفات الصحية والمستشفيات. أما بالنسبة للبنية التحتية الحكومية في مظفر أباد فقد قررت تغيير مواقعها لإيجاد مساحات أرض لتجميل المدينة.

وتضمن برنامج إعادة التأهيل رعاية النساء اللواتي لا معيل لهن، والأيتام،

والمعوقين بدنياً. قررنا فتح مراكز لإعادة التأهيل تحت اسم «أشيانا» حول إسلام أباد وسيتم فيما بعد نقله إلى إقليم الحدود الشمالية الغربية وكذلك إلى آزاد كشمير. وكان ثمة قلق ينتابني بسبب الحاجة إلى الموارد المالية والنوعية على المدى الطويل من أجل استمرار جهود الإغاثة وتطبيق برنامجي إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. أجرينا مسحاً لتقدير إجمالي للأضرار بالتعاون مع البنك الدولي وبنك تطوير آسيا والمنظمات الدولية وحكومة الباكستان. كنا نسعى للتوصل إلى اتفاق الجميع على احتياجاتنا منذ البداية. وكان التقدير المطروح هو ٥,٢ مليارات دولار أمريكي منها ١,٦ مليار دولار لاستمرار عملية الاغاثة لمدة سنة، و٣,٦ مليارات دولار لأغراض الإعمار و ١٠٠ مليون دولار لإعادة التأهيل. وبعد التزود بهذه المعلومات، قررت الدعوة لعقد مؤتمر خاص بالمتبرعين في إسلام أباد لجمع الأموال على نطاق عالمي. كما أطلقت صندوق الرئيس للإغاثة. ولقد شعرت بالفخر إزاء الاستجابة الدولية الهائلة في مؤتمر المتبرعين، فقد شاركت ٧٦ دولة ساهمت بمبلغ إجمالي قدره ٦,٤ مليارات دولار ـ أي بزيادة ١,٢ مليار دولار عن هدفنا ـ كان بعض التبرعات على شكل منح والبعض الآخر كقروض سهلة الشروط.

إن الشعب الباكستاني بأكمله ـ وأنا شخصياً ـ نشعر بالامتنان للعالم أجمع لما أظهره من كرم نحو الباكستان في ساعة الشدة. كما تلقى صندوق الرئيس للإغاثة تبرعات سخية وخاصة من المواطنين الباكستانيين والمغتربين أفراداً ومنظمات. ولقد تجاوز رأسمال هذا الصندوق ١٧٠ مليون دولار في مطلع عام ٢٠٠٦.

لقد كان الزلزال كارثة طبيعية سببت الكثير من الألم والخسائر. غير أن جهود الإغاثة الحكومية والأهلية، المحلية، والعالمية، العفوية والمنظمة، هي فضل من الله ولربما آلاف من أفضاله. فمع هذا الدعم الكبير والإرادة القوية سيستعيد الناس والمنطقة العافية، وسنبقى نحن مدينين بالشكر دوماً.

الخاتمة

تأملات

في بعض الأحيان وعندما أتأمل حياتي منذ بدايتها وحتى ذروتها أشكر الله لما أكرمني به من رحمة وعطف. فحين يولد المرء في أسرة من الطبقة المتوسطة ويعيش ضمن مجتمع النخبة، لا يتوقع أبداً في الأحوال الاعتيادية أن يصل إلى القمة.

منذ الرحلة الخطيرة بالقطار من دلهي إلى كراتشي في أثناء عملية الهجرة، عشت حياة مضطربة. فلم أظهر ـ بل لم أكن أملك ـ تفوقاً فكرياً ينبىء بمستقبل مشرق. وفي أثناء خدمتي كان الآخرون ينظرون إلي على أنني ضابط صدامي محظوظ وعفوي أكثر من كوني عسكرياً محترفاً وجاداً. فأنا لم آخذ الحياة مأخذ الجدية أبداً. وكثيراً ما عرضت نفسي للمشاكل بسبب تصرفاتي من حين لآخر في بداية حياتي العسكرية. وكل من يطلع على سجلي المليء بالمخالفات ما كان يتوقع لي مستقبلاً عظيماً.

كان الله دائماً رحيماً بي. فقد أنقذني من الموت ليس فقط خلال الحربين اللتين شاركت فيهما ولكن أيضاً من محاولات الاغتيال وتحطم الطائرات ومحاولة خطف بدافع سياسي. وكثيراً ما أتساءل عن سبب ذلك.

كما أن كل ترقية حصلت عليها من رتبة عميد فما فوق واجهت العقبات، بعضها لأسباب سياسية، وبعضها لأنني كنت منافساً للنخبة من ضباط ولدوا وفي أفواههم ملاعق من فضة. غير أني واصلت التقدم، وهذه شهادة واضحة لنظام الترقيات في الجيش. إن تفوقي كان يكمن في أدائي وقت الحرب كقائد

يحسن التعامل مع قواته على الأرض. والأهم من ذلك علاقاتي مع رؤسائي وزملائي ومرؤوسي. كنت طوال الوقت أحاول تطوير قدراتي الذهنية والمهنية إلى مستوى أصبحت أعتبر فيه مخطّطاً بارعاً ومتمتعاً بحسٍّ استراتيجي متفوق.

وبغض النظر عن مواطن ضعفي وقوتي فإن صعودي إلى منصب رئيس أركان الجيش عزز إيماني بالقدر. عندما رقيت إلى رتبة فريق في الجيش أقود أفضل فيلق من القوة الضاربة، كنت قد أقنعت نفسي بقبول الواقع وهو أنني سأتقاعد عندما أبلغ السن المناسبة. غير أن قرار رئيس الوزراء نواز شريف بالاستئثار لنفسه بقرار تعيين قادة الجيش بدلاً من رئيس الجمهورية، أحدث تغييراً في خططي. أنا أعتقد اعتقاداً قوياً بأن النجاح في حياة المرء وعمله يعتمد على التطور الصحي للشخصية أكثر منه على النبوغ الفكري. كل إنسان يحتاج إلى التوازن الصحي بين النمو الفكري والأخلاقي والبدني والاجتماعي.

إن عقل الإنسان يستمر في النمو والتطور لفترة طويلة بعد توقف النمو البدني. ولكل شخص قدرة فكرية طبيعية أصيلة، غير أن الجهود الشخصية لصقلها ضرورية. إن النمو الأخلاقي يشكل جوهر شخصية المرء. فالنزاهة والصدق والقناعة والتواضع هي أكثر سمات الشخصية أهمية. فلقد اكتشفت بنفسي بأن الصدق ـ حتى في الظروف الصعبة حين يمكن أن يسبب بعض النتائج السلبية ـ هو عامل يضعف الخصم. فالأمانة والصدق هما من الشروط الأساسية التي لا بد منها للشخصية الخيرة. كما أن القناعة بما لدي أو بما أنجزته جنّباني الجشع والطموح المبالغ به. ولقد حالفني الحظ في الوصول إلى المراتب التي أحرزتها، لكني كنت سأقنع لو أني أحرزت أقل من ذلك. كنت دوماً أمعن النظر في أولئك الذين لم يحظوا بما حظوت به، وسأظل أحمد الله على ما أنعم به عليّ. ينبغي أن يكون المرء كالشجرة التي تزداد قدرة على الانحناء والتمايل كلما زادت ارتفاعاً. وأؤمن أيضاً بأن التواضع من موقع القوة يزيد من رفعة المرء ومنزلته. ولا ينبغي للمرء أن يشيد بما يتصف به من تميز بالشخصية بل عليه أن يترك ذلك للآخرين. ولقد زرع والداي هذه السمات في شخصيتي بالتوجيه والإرشاد المباشر وإعطاء المثل الذي يحتذى به في السلوك.

إن السمة القيادية سمة فطرية إلى حد ما، ولكن يمكن أن تكتسب أيضاً بواسطة الجهود الشخصية. إنها فن وليست علماً على الإطلاق. وكما يقول صديقي كولن باول «إن سمة القيادة هي إمكان تحقيق ما هو أكثر مما يحدده علم الإدارة». إنها فن التفاعل والتحدث مع الناس والاستجابة للمواقف. وهي أيضاً فن مواجهة التحديات. فأكثر ما يحبه الناس في القائد، إلى جانب صفاته الشخصية، هو القدرة على الحسم والشجاعة ورباطة الجأش عند الشدائد.

على القائد أن يفهم بيئته بكل تعقيداتها، وعليه دوماً أن يساير الظروف المتغيرة مع تغير الزمن. ولعل من أكثر مؤهلات القيادة القدرة على انتقاء الشخص المناسب للمناصب الهامة أو للانضمام إلى فريق ما. على القائد أن يختار أكثر الأشخاص حذراً وحسماً للأمور، إن الولاء والمصداقية والنزاهة متطلبات أساسية في أفراد الفريق الواحد، لكنها مع ذلك لا تشمل جميع المتطلبات. إذ يجب أن يمتلك المرء مؤهلات مهنية وإرادة للعمل وفق أفكار وتوجهات القائد. وقد يكون الولاء مباشراً أو غير مباشر. فالولاء الشخصي لك كقائد من أفراد فريقك أُسميه بالولاء المباشر. ولكن الأهم من ذلك، هو أن يؤمن بقضيتك وأهدافك نفسها وبإيمان راسخ يجعله أكثر ارتباطاً بك. فبعد أن يحلل القائد بيئته ويختار فريق العمل الذي سيعمل بإمرته يتوجب عليه تحديد المهام المستقبلية ويضع لها سلماً للأولويات ويطور استراتيجيات لإنجازها. هذه العملية يجب أن تتم بطريقة تجمع حولها فريق العمل بأكمله. وأفضل طريقة لنجاح ذلك هي الأسلوب الديمقراطي بدلاً من اتخاذ القائد بنفسه قرارات استراتيجيات العمل وإملائها على فريقه. فإجراء نقاش معمق حول كافة الإيجابيات والسلبيات يشجِّع الجميع على المشاركة فيه، والتحدث خاصة عن السلبيات هو أمر ضروري. تكون مهمة القائد بعدئذٍ اتخاذ القرار النهائي. وعليه أن يقوم بذلك بكفاية عالية وبأسرع ما يمكن. فلا يجوز للقائد أبداً (وكما يقول الرئيس الأمريكي السابق ريشارد نيكسون في كتابه «القادة») أن يسمح للتحليل المطول أن يشل حركته. أنا أتفق معه حول هذه المسألة. وقد قال نابليون في هذا الموضوع بأن ثلثي صنع القرار يستندان إلى الدراسة والتحليل والحسابات

والحقائق والأرقام. لكن الثلث الآخر هو دائماً قفزة في الظلام تستند إلى شجاعة المرء. فإذا زاد المرء حجم أو مساحة ذلك الثلث يكون متهوراً جداً، ولكن إذا زاد من مساحة الثلثين الآخرين فهو يفتقر إلى صفة الحسم، وبالتالي لا يكون قائداً. وأنا أتفق مع هذا الرأي أيضاً. ومن نافلة القول طبعاً أن على القائد اتخاذ القرارات المناسبة في معظم الأوقات.

بعد أن يكون القائد قد وضع الاستراتيجيات واتخذ القرارات، يبقى هناك جانبان آخران للقيادة. أولاً أن تكون القرارات نهائية وأن على جميع أعضاء الفريق قبولها، بما في ذلك من صوت ضد القرار، إذ لا مجال للاختلاف بعد اتخاذ القرار. وإذا كان ثمة عضو في الفريق لا يوافق على قرار تم اتخاذه، فعليه الانسحاب من الفريق. وعلى القائد أن يتسم بالحزم والقسوة فيصرف من الفريق أي عضو يرفض الالتزام بالقرار النهائي المتخذ. والجانب الآخر من القيادة هو أن يخول القائد من يعملون معه سلطات كاملة للمهام التي يكلفهم بها، وأن يمنحهم الدعم التام لتنفيذ هذه المهام. ولا ينبغي للقائد أن يتدخل في الجزئيات الإدارية، بل أن يرسم خارطة الطريق لما يريد تحقيقه في مختلف المراحل ويراقب التقدم المرحلي من حين لآخر. ومثل هذه المراقبة ضرورية في الباكستان بشكل خاص، ذلك أنه عادة ما توجد فجوة كبيرة في البلدان النامية بين وضع السياسات وتطبيقها.

لا توجد سياسة ناجحة بنسبة ١٠٠٪، ولقد توصلت إلى القناعة بأنه بينما يحاول المرء تحقيق أفضل النتائج عليه القبول بنجاح جزئي ما دامت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح. فالكأس نصف المليئة هي بحالة جيدة مادمت تستطيع أن تضيف إليها بصورة مستمرة.

أما قادة الأمة فتقع على عاتقهم مسؤولية أكثر شمولية: فعليهم تقديم الحوافز لشعبهم وبعث الثقة في نفوس مواطنيهم وتفعيل حماسهم ورغبتهم في إنجاز أهداف الأمة. وأفضل طريقة توصل القائد إلى ذلك هي إعطاء القدوة بسلوكه. على القائد أن يوضح ذلك بالوقوف في الصف الأمامي، فالقائد الحقيقي هو الرجل الذي يمتلك شخصية قوية وثقة تامة. هذا القائد هو الذي

يستحق حب شعبه واستعداده للسير وراءه ليس بفضل رتبته أو مكانته بل بسبب الاحترام الذي يكنه له.

وفي الواقع، أنا أؤمن إيماناً تاماً بأنه بينما يكون من الضروري أن يساير القائد اتجاهات الرأي العام، فسيأتي بالتأكيد وقت وظروف يكتشف فيها أن من الخطأ مسايرة تلك الاتجاهات. وفي مثل تلك الأوقات تظهر السمات القيادية الحقيقية لأنه يتوجب على القائد تغيير مسار الرأي العام. ويجب أن يمتلك القائد الإرادة لتغيير الرأي العام من أجل المصلحة الوطنية الحقيقية.

في أثناء الفترة التي مارست فيها قيادة الأمة واجهت أزمات عديدة الواحدة تلو الأخرى. بدأتُ بأكبر التحديات الداخلية: إذ كان علي الإمساك بدفة سفينة الدولة لأجنبها الأمواج الهائجة قبل أن تغرق. لخصت مراكز الاهتمام في برنامج من سبع نقاط ثم حددت الأمور التي تستدعي اهتمامي الخاص. وكانت الأمور تجري على ما يرام في الداخل رغم القيود الخارجية المفروضة علي من الغرب في سياق المطالبة «بالديموقراطية». ناضلت من أجل قضيتي منطلقاً من جوهر الديموقراطية التى رغبت بتطبيقها بالمقارنة بالصيغة المصطنعة للديموقراطية التي كانوا ينادون بها. وواصلت نضالي على الجبهتين الداخلية والخارجية لفترة سنتين تقريباً وبنجاح تام، وخلصت بلدي من المشاكل وسرت بها على طريق التنمية.

ثم جاءت أحداث ٩/١١ وعواقبها. تغير العالم بأكمله وبدأت القوى الدولية تركز باهتمام جديد على خمسة مجالات لها أهمية خاصة: مواجهة الإرهاب والانتشار النووي والديموقراطية وحقوق الإنسان والمخدرات .الباكستان تقع في قلب كل هذه المجالات، وكانت الضغوط الخارجية تتقاطع تماماً مع المشاعر الوطنية الداخلية ليس لأن أغلبية شعبنا تساند الإرهاب أو المخدرات أو الانتشار النووي، وإن كانت أقلية من الناس تدعم الإرهاب والمخدرات، ونسبة أقل من الشعب بلغ بها الجشع درجة جعلها تدعم الانتشار النووي . لكن أغلبية الشعب الباكستاني تعارض بالفعل تعاوننا مع الغرب في الحرب ضد الإرهاب، كما عارضت إنزال عقوبة بالدكتور عبدالقادر خان. أعتقد بأن مواقفي من هذه

المسائل هي في مصلحتنا الوطنية وهي تستند إلى أسس أخلاقية ثابتة، إلا أن ثمة تصرفات يقوم بها حلفاؤنا الغربيون أحياناً من شأنها أن تلحق الضرر بتحالفنا.

ينطبق ذلك على سياسات الغرب المضادة للإرهاب. فالغرب يرفض نضال الناشطين من أجل الحرية بصورة عامة. إذ تساوي الولايات المتحدة وأوروبا في كثير جداً من الحالات بين جميع أعمال النشطاء. ويحدث ذلك خاصة في حالة النضال من أجل الحرية في كشمير التي تحتلها الهند. ولطالما رفضت الباكستان مثل هذه التوصيفات التعميمية. ونحن بدورنا نطالب بأن ينظر إلى الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. هذه مقولة جادة لأنه عندما تقدم دول على قتل مدنيين أبرياء في محاولة لسحق النضال من أجل الحرية فنحن نصف ذلك بـ «إرهاب الدولة». أنا أعتقد بأن قتل المدنيين الأبرياء سواء على يد الدولة أو أية جماعة هو إرهاب. وأية دولة تقدم على أعمال وحشية وتقتل مدنيين منتهكة بذلك قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي هي بالتأكيد تمارس إرهاب الدولة. وأنا أميز بين قتل المدنيين عرضياً ضمن هجوم على هدف عسكري من جهة وبين استهداف المدنيين عن قصد من جهة أخرى.

إلا أن موقف الباكستان يزداد صعوبة عندما يتورط المجاهدون الذين يقاتلون من أجل الحرية في كشمير التي تحتلها الهند بأعمال وأنشطة إرهابية في أجزاء أخرى من الهند ومناطق أخرى من العالم. ليس من الصحيح القول إن المسألة تتلخص بأن المرء يمكن أن يكون إرهابياً بنظر طرف ما، ومناضلاً من أجل الحرية بنظر طرف آخر. إذ يمكن في بعض الأحيان أن يكون المرء مناضلاً من أجل الحرية بصورة مشروعة، في سياق أو موقف معين وقد يعتبر إرهابياً عندما يقوم بنشاط آخر. إن جهودي من أجل التقارب الودي مع الهند والدفء في العلاقات بيننا قد أنقذ الباكستان إلى حد بعيد من إلصاق صفة ما يسميه العالم بالإرهاب بنا، والتي نسميها نحن النضال من أجل الحرية في كشمير التي تحتلها الهند.

أصبحت قضية الديموقراطية هوساً جديداً سيطر على تفكير الغرب في

أعقاب الحرب الباردة. وللأسف فإن هذا الهوس قد أسدل حجاباً على أعين الغربيين. لقد آمنت على الدوام بالديموقراطية ولكنني بالتأكيد أعارض أية وصفة جاهزة لجميع الدول. فإذا ما أريد للديموقراطية أن تكون فاعلة ودائمة، لا بد أن تراعي الظروف المحلية. لقد قمت برحلات في جميع أنحاء العالم لأشرح قضية الباكستان، وشاهدت دولاً فشلت فيها الديموقراطية لأنها لم تراعِ الحاجات والمتطلبات المحلية. إن على كل دولة أن تطبق المبادئ الأساسيةَ للديموقراطية: حرية الكلام والتعبير بواسطة إعلام غير مقيد، ودعم سلطة الشعب بما في ذلك النساء والأقليات، وضمان حق التصويت للناس لانتخاب ممثليهم. والأهم من كل ذلك التحسين المستمر والجاد لأوضاع الناس. فيما عدا ذلك فإن تفاصيل النظام والمؤسسات السياسية والإدارية التي يتبناها الناس لابد أن تناسب الصفات الوطنية الخاصة. وكلما أدرك الغرب هذه الحقيقة وقبلها في وقت مبكر (عوضاً عن فرض آراء قد تكون غريبة وبعيدة عن تطلعات الشعب) كان ذلك أفضل للوئام الدولي. ولا زلت أناضل من أجل إقناع الغرب بأن الباكستان اليوم تتمتع بنظام ديمقراطي أكثر من أي وقت مضى. ومن السخرية أن تحول الباكستان إلى الديموقراطية كان بحاجة لي بصفتي العسكرية.

منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢، عندما أجرينا انتخابات وطنية وإقليمية وسلّمنا الحكم لممثلي الشعب المنتخبين ظهرت هنالك شكاوى. فلقد تعرضت أنا للنقد لأنني لم أهتم بضمان مستوى نوعي جيد في الوزراء والمسؤولين الحكوميين الآخرين. بل تعرضت للوم في بعض الأوساط على تشكيل تحالف مع عناصر لا تحمل مبادئ، أو مع حزب تعرض للكثير من الانتقاد. هذه الاتهامات صحيحة في العديد من الحالات، غير أنني أفضل مثل هذه الأخطاء على البدائل التي كانت متاحة لي.

تتعرض الديموقراطية في المجتمعات الأمية والإقطاعية والعشائرية والمذهبية لبعض المهالك. فالأشخاص لا يتم انتخابهم حسب المؤهلات فقط، بل هم يتسلقون السلالم السياسية بفضل العلاقات الأسرية والموارد المادية. فما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ كنت أختار الأفراد بناء على المؤهلات فقط. أما الآن فإن الشعب هو الذي ينتخبهم. فإذا كان المرء يريد الديموقراطية فهو مسؤول

أيضاً عن التصويت للأشخاص المناسبين. فإن لم يفعل ذلك عليه ألّا يتذمر من المستوى الضعيف للبرلمانيين والوزراء.

إن الباكستان متهمة بضعف سجلها الخاص بحقوق الإنسان. وأنا أوافق بأن سجلنا ليس أمراً نفخر به، غير أني أقول دائماً بأن هذا السجل ليس أسوأ من سجلات معظم الدول النامية، بل وحتى بعض الدول المتقدمة. لقد اتخذنا خطوات كبيرة لتحسين سجلنا الخاص بحقوق الإنسان. فقد حررنا الإعلام وسمحنا بحرية الكلام والتعبير ودعمنا النساء سياسياً، وأشركنا الأقليات في الحياة السياسية بمنحهم نظاماً انتخابياً مشتركاً. كما أصدرنا قانوناً يمنع ما كان يعتبر «جرائم شرف» ونحن منكبون على دراسة موضوع عمالة الأطفال. كما اتخذنا إجراءات إدارية لمنع سوء الاستخدام الفاضح لقانون مكافحة التكفير. كما تقوم لجنة برلمانية بدراسة قانون الحدود (الشرعية) المنطوي على الكثير من الإشكالات. كل هذه الأمور ليست بإنجازات يستهان بها.

إن المخدرات بلاء عالمي، فقد تعرضت الباكستان في الماضي لتهمة زراعة الأفيون ونقل المخدرات، فشددنا الرقابة على زراعة الأفيون بحيث تم القضاء التام عليها. ودعمنا فرق مكافحة المخدرات، وهي فعالة جداً ضد ناقلي المخدرات. ونحن نأمل في مواصلة تحسين أدائنا بما يرضي المجتمع الدولي.

في عام ٢٠٠٠ وهو العام الأول لتقلدي منصب القيادة، كنت أعمل لمدة ١٥ ساعة يومياً، إذ كنت معتاداً على مغادرة المنزل الساعة التاسعة صباحاً تقريباً والعمل حتى الساعة السادسة مساءً، ثم أعود إلى المنزل للاستحمام وتغيير ملابسي وأقابل مجموعة عمل أو أخرى في السابعة مساءً في المنزل وأواصل العمل معهم حتى الساعة العاشرة ليلاً (مع عشاء أو بدون عشاء). وأخيراً أستقبل مجموعة عمل أخرى حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً لأواصل العمل حتى حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل. لقد استمر هذا النمط أو الروتين لأكثر من سنة. وفي تلك الجلسات من العمل الدؤوب طورنا استراتيجيات للعديد من عناصر الحكم، والتي لم تكن موجودة في السابق.

أدركت حينئذٍ كيف كانت الدولة تدار يوماً بعد يوم بطريقة تفتقر إلى الهدف. كما تعلمت من تلك الجلسات المضنية ما لم أكن أعرفه من قبل، وخاصة عن الاقتصاد.

إن هنالك الكثير مما يجب علينا عمله. ولكني أعتقد بأن على المرء أن يقيم وضع الباكستان بتفاؤل. فالذين يعتبرون كل كأس نصف مملوءة كأساً نصف فارغة يميلون إلى التذمر والتشاؤم والسلبية. والبديل الأفضل هو التركيز على النصف المملوء والعمل من أجل ملء النصف الباقي. وأنا أحاول أن أتذكر دائماً ما ينبغي عمله لاستمرارية مسيرة الباكستان على طريق التقدم والازدهار.

* يتوجب علينا أن نعمل على تحقيق الاستقرار في إقليم الحدود الشمالية الغربية بالانتصار على القاعدة وإيقاف التوسع الطالباني فيها.

* علينا وضع حد للتطرف والتعصب واقتلاع جذورهما من مجتمعنا.

* علينا إدامة نمونا الاقتصادي الكبير من خلال تحسين الري والزراعة والاستثمارات الأجنبية المتزايدة من أجل تحقيق النمو الصناعي وتعزيز الصادرات، وعلينا تحويل الباكستان إلى مركز إقليمي محوري للتجارة والطاقة. وينبغي إنجاز كل هذه الأمور مع السيطرة على العجز المالي لدينا.

* يجب علينا أن نحول مكاسبنا الاقتصادية إلى الشعب من أجل تخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل والحد من التضخم. كما ينبغي أن نحسن ظروف المعيشة، وذلك بتوفير الكهرباء والماء الصالح للشرب والغاز الطبيعي للجميع.

* يجب علينا أن نركز جميع طاقاتنا من أجل تطوير الموارد البشرية، وذلك بتحسين نوعية التعليم والخدمات الصحية على كافة المستويات.

* وعلينا تعزيز ديموقراطيتنا وضمان احترام الدستور.

وأخيراً، وليس آخراً، علينا أن نحافظ على مكانتنا الدبلوماسية الدولية ونعززها.

أمام الباكستان طريق طويل. لقد قطعنا خطوات كبيرة إلى الأمام، لكننا لا نستطيع الخلود إلى الراحة. فبالعزيمة والإصرار والحماس الوطني المخلص سوف نصبح ـ بإذن الله ـ دولة إسلامية حيوية تقدمية معتدلة، وعضواً نافعاً في المجتمع الدولي، دولة يحتذى بها، لا دولة ينفر منها الآخرون.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي



السلسلة السياسية

صدر منها:

- **الحل والحرب** - محمد حسنين هيكل
- **بين الصحافة والسياسة** - محمد حسنين هيكل
- **حديث المبادرة** - محمد حسنين هيكل
- **خريف الغضب** - محمد حسنين هيكل
- **زيارة جديدة للتاريخ** - محمد حسنين هيكل
- **عند مفترق الطرق** - محمد حسنين هيكل
- **قصة السويس** - محمد حسنين هيكل
- **لمصر لا لعبد الناصر** - محمد حسنين هيكل
- **وقائع تحقيق سياسي** - محمد حسنين هيكل
- **السلام المستحيل** - محمد حسنين هيكل
- **آفاق الثمانينات** - محمد حسنين هيكل
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **عاصفة الصحراء** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** - د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** - عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** - هنري إدة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** - جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموارنة ولبنان** - اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** - جوزيف أبو خليل
- **لبنان وسوريا مشقة الأخُوة** - جوزيف أبو خليل
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **الحصاد** - جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر

- **اللوبي** ـ إدوارد تيفنن
- **الماسونية ـ دولة في الدولة** ـ هنري كوستون
- **بالسيف** ـ ستيفن غرين
- **قصة الموازنة في الحرب** ـ جوزيف أبو خليل
- **مساومات مع الشيطان** ـ ستيفن غرين
- **حربا بريطانيا والعراق** ـ رغيد الصلح
- **طريق أوسلو** ـ محمود عباس
- **الخداع** ـ بول فندلي
- **ويلات وطن** ـ روبرت فيسك
- **من يجرؤ على الكلام** ـ بول فندلي
- **لا سكوت بعد اليوم** ـ بول فندلي
- **أرض لا تهدأ** ـ د. معين حداد
- **أبي لافرنتي بيريا** ـ سيرغو بيريا
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** ـ د. عبد السلام المجالي
- **العرب على مفترق** ـ د. عصام نعمان
- **هل يتغير العرب؟** ـ د. عصام نعمان
- **التشكيلات الناصرية** ـ شوكت اشتي
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** ـ د. منذر حدادين
- **للحقيقة والتاريخ ـ تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠** ـ الرئيس سليم الحص
- **محطات وطنية وقومية** ـ الرئيس سليم الحص
- **عصارة العمر** ـ الرئيس سليم الحص
- **نحن والطائفية** ـ الرئيس سليم الحص
- **صوت بلا صدى** ـ الرئيس سليم الحص
- **تعالَوا إلى كلمة سَواء** ـ الرئيس سليم الحص
- **الوجه الآخر لإسرائيل** ـ سوزان نايثن
- **مشكلة المياه بين تركيا وسوريا** ـ وليد رضوان
- **العلاقات العربية التركية** ـ وليد رضوان
- **تركيا بين العلمانية والإسلام** ـ وليد رضوان
- **تواطؤ ضدّ بابل** ـ جون كولي
- **دارفور حرب وإبادة** ـ جولي فلنت والكس دي فال
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة ـ الحرب الخاطفة** المجلد الأول ـ روبرت فيسك
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة ـ الإبادة** المجلد الثاني ـ روبرت فيسك
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة ـ إلى البرية** المجلد الثالث ـ روبرت فيسك
- **الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في العدالة والديموقراطية** ـ برند هام، نعوم شومسكي ويليام بلوم وميشال شوسودوفسكي
- **سلاح الموقف** ـ الرئيس سليم الحص
- **أميركا والإسلام والسلاح النووي** ـ د. عصام نعمان
- **العلاقات اللبنانية ـ السورية** ـ د. غسان أحمد عيسى
- **على خط النار** ـ مذكرات الرئيس الباكستاني برويز مشرف

